

مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية

نصف قرن من التحولات الكبرى

دار الشروق



د. عصمت عبد المجيد

زمن الانكسار والانتصار

مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية

نصف قرن من التحولات الكبرى

د. عصمت عبد المجيد

زمن الانكسار والانتصار

مذكرات دبلوماسي عربي

عن أحداث مصرية وعربية ودولية

نصف قرن
من التحولات الكبرى

الطبعة الثالثة، سبتمبر ١٩٩٩
ص ب ٢٢٦ـ١١، بيروت لبنان
فاكس ٩٦١ـ١ـ٧٣٨١٥٩

طبعة مشتركة خاصة بجمهورية مصر العربية

دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصري
ـ رابعة العدوية ـ مدينة نصر
ص. ب .: ٣٣ البانوراما
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

د. عصمت عبد المجيد

زمن الانكسار والانتصار

مذكرات دبلوماسي عن أحداث مصرية وعربية ودولية

نصف قرن من التحولات الكبرى

دار الشروق — دار النهار

إهداء

إلى ذكرى والدي ووالدتي ..

إلى زوجتي ..

إلى أولادي فهمي وهشام وشريف ..

المحتويات:

المحتويات:

■ مقدمة ■

يشعر كل من يعمل في الحقل العام أن مشاهداته وانطباعاته عن أحداث عديدة شارك فيها أو كان في موقع سمح له بان يطلع عليها عن كثب ويمتلك ربما بعض معطياتها، يشعر أن من واجبه إن يسجّل هذه المشاهدات والانطباعات.

رغم ذلك ترددت بعض الشيء قبل أن أقرر الانطلاق في هذا العمل، وذلك لضيق الوقت الذي قد لايسمح لي بأن أفي الغرض من هذه المشاهدات حقه، وهو تقديم صورة دقيقة وشاملة قدر ما أستطيع وقدر ما هو ممكن للأحداث التي عشتها.

ولكني أعترف بأن إلحاح السيدة زوجتي إجلال أبو حمدة عليّ لتحرير هذا الكتاب إيمانًا منها بأن كل من عاصر الكثير من الأحداث من موقع المسئولية عليه واجب أمام أمته أن يعرض شهادته للتاريخ، والكمال لله وحده. وأود أن أشكرها على إصرارها وهي التي رافقتني وكانت بجانبي في مجمل المحطات التي سجلتها في هذا الكتاب.

لقد شهدت منطقتنا وعالمنا بعد الحرب العالمية الثانية تطورات بالغة الأهمية وأحداثًا كبرى أعادت صياغة التاريخ، كما كان لمصر في وسط هذا الخضم الزاخر من الأحداث دور مركزي وتأثير لا ينكر، ولست أغالي إذا قلت إن مصر قد فتحت الأبواب أمام رياح التغيير لتهب على العالم العربي وعلى آسيا وأفريقيا مؤذنة ببداية عهد جديد. وعلى مر التاريخ كان قدر مصر، بحكم موقعها الجغرافي والسياسي ومكانتها، أن تكون في قلب الصراعات تتقدم

الصف وترفع الراية وتمهد السبيل، كما كان قدرها أن تحمل التبعات والاعباء وتتسامى فوق الجروح والآلام.

ولقد أتيح لي عبر سنوات طوال أن أكون في موقع الشاهد القريب، والمراقب المهتم لأحداث كبار. كما أتيح لي في بعض الأحيان أن أكون جزءاً من الأحداث أشارك فيها بما وسعني من جهد، ولئن كنت قد عاصرت هذه الأحداث التاريخية بخفق قلبي وبنبض مشاعري، فلقد كنت دائمًا أعمل الرأي والفكر وأدقق في البحث والنظر محاولاً أن أدرك الأبعاد الحقيقية لما يجرى وأن أحلل الوقائع لأستخلص الدرس والعبرة سواء في حالة الانتصار أو عند العثرة.

ومن تراكم الخبرات والتجارب، ومن عصارة القلب والفكر، وحصاد السنين والأعوام، قررت بعد طول تقدير وتردد، أن أضع بين يدي القارئ العربي هذا الكتاب، لا ليكون سيرة ذاتية ولكن تاريخًا لفترة، وشهادة للتاريخ أقدمها بصدق وموضوعية من مواقعي المختلفة، ولست أعني بهذا بالضرورة أنني سأعرض وقائع جديدة لم يتم تناولها من قبل، ولكني سأعرض هذه الوقائع من زاوية مختلفة، وسأحاول أن أنقل للقارئ إحساسي بها وتحليلي لها عند وقوعها، كما سأعرض لما تركته هذه الأحداث لدي من خبرة وعبرة وكيف تكشفت الأيام، في بعض الأحيان، عن خلاف ما كنت أظن وأقدر.

وإذا كنت سأتناول في هذا الكتاب فترة تمتد من أواخر الثلاثينات حتى أواخر الثمانينات، فإن هذا لايعني أنني سأعالج كل مرحلة بالقدر ذاته من التفصيل والتركيز، فمن الطبيعي إن يفرد الكتاب حيزاً أكبر للأحداث التي أتيحت لي فيها رؤية أقرب ومعرفة أدق ومشاركة أكبر.

ولقد حرصت على أن أتوخى في كتابي هذا منهجًا علميًا من مناهج البحث في علم السياسة، بقدر ما يمكن ويستطاع. وإذا كانت طرق البحث في علم السياسة قد تشعبت وتعددت فإنني كنت ولا أزال أعتقد إن المنهج الأمثل من

مناهج البحث هو المنهج الذي يجمع بين المدرسة التاريخية والمدرسة الفلسفية. ذلك أن المدرسة التاريخية تصب اهتمامها على وقائع التاريخ وأحداثه، ومن ثم فهي تسعى إلى إن تستنبط من الماضي ما يرشدنا في المستقبل، في حين ترى المدرسة الفلسفية أن الأفكار والمثاليات هي التي تقود التطور البشري وتصوغه، وإن عاب هذه المدرسة أنها تضع النظريات المجردة ثم تسعى لتفسير الواقع على أساسها ولو كان في هذا تكلف واعتساف.

ومازلت أذكر أنني ألقيت عددًا من المحاضرات على طلاب معهد العلوم السياسية في كلية حقوق القاهرة في أواخر الخمسينات تناولت فيها أهم المفاهيم والنظريات في العلاقات الدولية، مركزًا بشكل خاص على الدولة والعلاقة مع التنظيم الدولي وكذلك حقوق الإنسان، وأشرت إلى تعاليم الإسلام ومبادئه التي أوجبت حق الفرد في حرية الرأي وحرية الفكر وحرية الاجتماع ومنحته كل الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ولم تعترف بأي قيد على الحريات العامة للإنسان وحقوقه. كما ذكرت في مقدمة هذه المحاضرات إن الطريقة المثلى في البحث السياسي هي استخدام الطريقة التاريخية مع الطريقة الفلسفية، فهما لا يتعارضان بل تكمل وتتمم إحداهما الأخرى. فالمؤرخ لا بد أن يقدر الفلسفة والفيلسوف لا بد وان يسترشد بالتاريخ، والتجارب والظواهر التاريخية تضاء بأنوار الفكر، كما أشرت إلى عبارة لأفلاطون قال فيها «إن السياسة تحتاج إلى رجال أرهف المران العقلي إدراكهم وقوى ملكتهم على تفهم الحياة الطيبة وجعلهم قادرين على التمييز بين الغث والثمين، والمفاضلة بين الوسائل المناسبة وغير المناسبة لتحقيق الخير».

وأجد لزامًا أن أقرر أنني أشعر بأن هذا الكتاب هو أداء لأمانة في عنقي تجاه شبابنا الذين يتقدمون لحمل المسئولية، فمن حقهم ومن واجبنا أن نقدم لهم خلاصة خبرتنا وتجربتنا مهما تكن هذه الخبرة، ليتحقق تواصل بين أجيال أمتنا في الوعي وفي الإدراك. ولقد حرصت على أن أقدم شهادتي بكل ما وسعني

من دقة وموضوعية وإن كنت أستميح القارئ عذراً في عدم بوحي ببعض ما أعرف عملاً بقول الإمام على بن أبي طالب بأن ليس كل ما يعرف يقال .

فإلى القارئ أسوق هذا الكتاب ليرى منه أنني ، وإن تعددت مواقعي فما تغيرت مواقفي إيمانًا بالله وحبًا لمصر وانتماء لأمة العرب والتزامًا بقضايا الحق والعدل وثقة في أنه لايصح في آخر الأمر إلا الصحيح .

وأرجو إن أكون قد وفقت في إن أساهم ولو بتواضع ، في تقديم بعض من تجاربي وخبرتي لأبناء مصر العزيزة وأبناء الأسرة العربية التي أعتز بالانتماء إليها ، كما أود أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في بلورة هذا الكتاب وأخص السيد السفير عبدالسميع زين الدين والسيد السفير إيهاب وهبه والسيد الدكتور ناصيف حتي .

والله أسأل إن أكون من الذين هدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى الصراط الحميد ، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

د.أحمد عصمت عبد المجيد

■ الفصل الأول ■

البداية

- ١ -

أسماء لها تاريخ...

الرحلة من منزلنا في حي «بولكلي» إلى كلية «سان مارك» في حي «الشاطبي» صباح كل يوم، ثم منها إلى المنزل عصر كل يوم، حدث يومي لا يمل.

كان ترام الرمل الفريد ذو الطابقين يجمع رفاق الدراسة في مسيرة غير قصيرة، وسط خليط من الناس، أكثرهم من لابسي القبعات، وكانت الأحاديث تدور بالعربية، والى جوارها تسمع اليونانية والفرنسية والإيطالية، وأحيانًا الأرمنية والإنجليزية.

وكانت تلك المسيرة تثير في نفوسنا الفتية مشاعر مختلطة، تصحبنا من بدايتها حتى نهايتها، سابحة في وجداننا، متعمقة فيه يوما بعد يوم.

وكانت هذه الرحلة عبر أحياء ضاحية الرمل الهادئة تذكر بعصور التاريخ التي عاشتها مدينتنا الإسكندرية، منذ أنشأها الإسكندر الأكبر في نهاية الثلث الأول من القرن الرابع قبل الميلاد.

فقد كانت أسماء مثل «سوتير»، و«كليوباترا» و «باكوس» و«كامب سيزار» تذكر بقوة بذلك التاريخ الذي أنشئت الإسكندرية في أيامه الأولى، والذي

شهد تمازج الحضارتين اليونانية والرومانية مع الحضارة المصرية، لتأخذا الكثير من حكمتها وعباداتها وآلهتها وقيمها. وشهد سطوع شمس الحضارة الهيلينيستية من الإسكندرية التي أصبحت عاصمة العالم آنئذ، تلك الحضارة التي شكلت إحدى أسس الحضارة الإنسانية عامة، والحضارة الأوروبية بوجه خاص، وما زالت أسماء فلاسفتها وكتبهم ونظرياتهم مسموعة ومقروءة ومدروسة حتى اليوم.

وإلى جانب هذه الأسماء، كان لاسم «الشاطبي» صدى خاص، إذ كان يذكر بصلات القربى والجوار التي ربطت الإسكندرية بشمال أفريقيا العربية وبالأندلس، منذ أن طغى مد الحضارة الإسلامية، بدءاً من القرن الأول الهجري، ليفيض على معظم ممالك الشرق، وعلى جزء مهم من أوروبا.

وكانت أسماء مثل «زيزينيا» و«سان ستيفانو» و«فيكتوريا» تذكر بقسوة بالواقع الذي تعيشه مدينتنا، عاصمة مصر الثانية، منذ ما يقرب من قرن من الزمان، بذلك الوجود الأوروبي الثقيل الذي كان يفرض نفسه في كل مكان وكل مجال، في المصارف والشركات الأجنبية في وسط المدينة، في المصانع المنتشرة في أحياء الإسكندرية الصناعية، في المحال التجارية الكبيرة والصغيرة والمقاهي والملاهي في المدينة وفي احياء الرمل. كانت معظم الأنشطة الاقتصادية المؤثرة في أيدي الأجانب، ولم يكن لأبناء البلد سوى وجود متواضع في أحياء متواضعة مثل «بحري» و«رأس التين» و«اللبان» و«محرم بك»، أسماء قديمة، ولكن كان لها رنين حميم ووقع قريب إلى النفس.

وكانت أسماء مثل رشدي ومصطفى باشا وثروت تذكر بطبقة خاصة من باشوات مصر الذين تولوا حكمها في ظل الاحتلال البريطاني، وفي كنف الاسرة المالكة من حفدة محمد علي باشا الكبير، والتي كان يذكر بها هي الأخرى ذلك الاسم، «الإبراهيمية».

وكانت أسماء مثل «بولكي» و«ستانلي» و«جليمونوبولو» و«شوتز» تذكر

بحاضر الإسكندرية الذي تعيشه منذ أن فتحت أبواب مصر على مصاريعها أمام كل الأجناس الأوروبية من منتصف القرن التاسع عشر، لتصبح هذه الأجناس أقليات مستقرة ثرية مسيطرة متميزة، ولتصبح الإسكندرية مدينة ذات طابع فريد بين مدن مصر ومدن البحر المتوسط، مدينة مصرية في جوهرها، عالمية في سماتها الحضارية والاقتصادية والسكانية، تطبع فيها وتقرأ الكتب والصحف والمجلات بمعظم اللغات الأوروبية، وتحتضن فرق التمثيل المصرية وفرق الأوبرا الإيطالية، وتنزل وحيها على فنانين وأدباء مثل بيرم التونسي وسيد درويش وكونستانتين كفافيس ولورنس ديريل وغيرهم.

أما اسم «سيدي جابر» فقد كان يذكر بصورة حاسمه بحقيقة انتماء مدينتنا وهويتها، مدينة مصرية تمتد جذورها العربية والإسلامية إلى الأعماق، وبأن هذه الجذور غير قابلة للاقتلاع، كما كان يعلن إن هذه الحقيقة هي الوحيدة الثابتة والباقية، وأن الواقع الذي تعيشه مدينتنا قسراً ليس سوى زبد لن يطول به العمر.

كانت هذه المشاعر بعضًا مما تتلقاه نفوسنا المتعطشة كل يوم، من معايشتنا للواقع الذي نحياه نحن وتحياه مدينتنا ويحياه وطننا، مما نسمعه ونلمسه ويغرس فينا من آبائنا، ومما نتعلمه ونحفظه في مدارسنا على ايدي معلمينا. وكانت هذه كلها تشكل دفقات وجدانية عميقة التأثير، ساهمت في تشكيل تكويننا منذ صبانا الباكر، ومنها أخذنا دروس عمرنا في علاقتنا بمدينتنا وبوطننا.

أول هذه الدروس، أننا ننتمي إلى وطن متفرد في عراقته، يمتد أصله في عمق التاريخ، ويسمو فرعه في سماء الإنسانية بأسرها.

وثانيها، أننا نعيش في مدينة غير عادية، تنتمي إلى هذا الوطن العريق، وأن الجداول الصافية التي ترويها تستمد مياهها العذبة من ينابيع ثرية متدفقة أبدًا.

وثالثها، أنه طالما أن الغرباء هم الذين يملكون مقدرات هذا الوطن، فسيظل أبناؤه يحيون فيه غرباء.

ورابعها، أن هذا الوطن يمر بمخاض عسير، بدأت بوادره عندما وقف السيد عمر مكرم، ومعه شعب الإسكندرية - في وجه نابوليون بونابرت وجيشه في نهاية العقد الاخير من القرن الثامن عشر، وعندما ثار أحمد عرابي ورفاقه في وجه الخديوي توفيق في بداية ثمانينات القرن التاسع عشر، وعندما ثار الشعب المصري كله في نهاية العقد الثاني من القرن العشرين، وأنه، وإن لم تكن تبدو له في الأفق نهاية قريبة، إلا أن هذه النهاية آتية لا ريب فيها.

- ٢ -

صلابة في الحق

بدأ صباح ذلك اليوم الخميس السادس من أكتوبر ١٩٣٨ صباحًا غير عادي. فرغم ما كانت تثيره رحلة كل يوم في نفسي، فقد كنت غارقًا صباح ذلك اليوم في مشاعر من نوع آخر. كان هناك حدث على وشك الوقوع. وكان يملك على تفكيري، ويغمرني بالتشوق والاثارة.

كنا على موعد في المساء لنذهب في صحبة الاسرة إلى الحفل الخيري السنوي الكبير، الذي اعتادت أن تقيمه جمعية المواساة في مسرح «الهمبرا»، أكبر مسارح الإسكندرية في ذلك الوقت.

وكانت أصداء حفل العام السابق مازالت ماثله في ذاكرتي، فقد كان حفلاً رائعًا، وكان أكبر شاهد على روعته تشريف ملك مصر الشاب - فاروق الأول - له. استمعنا فيه مأخوذين إلى العديد من الكلمات، وإن كان أكثر ما أثارنا ونحن بعد صبية - تلك الرواية المسرحية «إنقاذ ما يمكن انقاذه» التي قدمتها جمعية أنصار التمثيل والسينما التي كان يرأسها الفنان العظيم الأستاذ سليمان نجيب.

كان اليوم موعدنا مع حفل هذا العام، سوف نشهد في مطلعه والدي المرحوم محمد فهمي عبدالمجيد، رئيس الجمعية صاحبة الحفل، يلقي كلمته أمام الملك، كما فعل في العام السابق. ونشهده وهو يصافحه مستقبلاً ومودعًا، تحوطه صحبة من رفاقه اعضاء الجمعية، وتحوط الملك شلة من رجال القصر ومن كبار رجال الدولة.

استغرقتني هذه المشاهد على امتداد رحلتي من بولكلي إلى الشاطبي، وكنت أكثر استغراقًا فيها وتطلعًا اليها عند عودتي إلى المنزل عصر ذلك اليوم، فقد أعدت الأسرة لي ولأخوتي - وكنت أنا أكبرهم - ملابس جديدة لهذه المناسبة، ولم يكن بيننا وبين موعد الحفل سوى ساعات قلائل.

ولكن عندما احتواني المنزل، كان هناك حديث آخر.

لم أجد منزلي كما كنت أتوقعه، ولم يكن والدي كما عهدته، فقد بدا منقبض الوجه، ولم يكن على محيا والدتي ابتسامتها المعهودة، وكان هناك عدد آخر من الأقارب، إلا أن الجو الذي كان يسودهم جميعًا ولم يكن ينبئ أن أهله في سبيلهم ليشهدوا مناسبة سعيدة.

لم أكن كبيراً في السن إلى درجة أن أشارك برأيي في ما يدور، فقد كنت في السادسة عشرة، إلا أنني لم أكن صغيراً إلى درجة أن يحجب عني ماحدث. ولم يستغرق الأمر كثيراً حتى عرفت من أبوي حقيقة ما كان يجرى في الأيام السابقة على موعد الحفل. وماحاول والدي جاهداً إن يبقيه سرّاً، آملاً في أن يحدث ما يعيد الأمور إلى نصابها. غير أني لم أحط بتفاصيل القصة إلا فيما بعد.

فقد شهدت الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٣٨ تحولاً سلبيّا في علاقة القصر الملكي بجمعية المواساة وبوالدي الذي كان يرأسها، بعدما كان موضع تقدير كامل من الملك منذ ولايته العرش في إبريل ١٩٣٦، فقد افتتح مستشفى المواساة رسميا في ١٢ نوفمبر ١٩٣٦، وهو ما رفض أن يفعله والده الملك

فؤاد، واستقبل الملك والدي في سبتمبر ١٩٣٧ ليعرض عليه مشروعات الجمعية المستقبلة، وافتتح بنفسه مسجد المواساة في أكتوبر التالي، وحضر الحفل الخيري الذي أقامته الجمعية في نوفمبر من العام نفسه. وكانت كل الشواهد تدل على أن الملك يكن إعجابًا كبيراً بالدور الإنساني الذي تقوم به الجمعية، وبالجهود غير العادية التي بذلها والدي في بناء أحدث وأكبر مستشفى في الشرق كله في زمن قياسي - من مارس ١٩٣٢ حتى أكتوبر ١٩٣٥، وفي توفير التمويل اللازم لهذا المشروع غير المسبوق في العمل الخيري التطوعي.

والواقع أن هذا المشروع الذي تبناه أبي، منذ أن كان أملاً يطوف بأخيلة القائمين على جمعية المواساة حتى تحول إلى حقيقة شامخة قائمة إلى اليوم، قد شهد تأييدًا كبيراً من أبناء الشعب المصري كله، كما قدم كثيرون - من بينهم أجانب مقيمون في مصر - مساهمات مالية كبيرة من أجل هذا المشروع، كما كان للصحافة دورها في إنجاحه، فقد ساهمت المقالات الرائعة التي كانت تنشرها الصحف للدكتور محمد حسين هيكل والدكتور طه حسين والأستاذ فكري أباظة في إذكاء حماسة المواطنين في الإقبال على تأييد الجمعية وتدعيم مشروعها العظيم.

إلا أن رجال القصر كان لهم موقف آخر، فلم يكن رئيس الديوان الملكي في ذلك الوقت علي ماهر باشا راضيًا عن الحظوة التي نالتها الجمعية ورئيسها لدى الملك لسبب أو لآخر، كما أدى اعتراض والدي على المجاملات التي كان يقدمها الدكتور أحمد النقيب مدير المستشفى إلى رجال القصر، ومن ضمنها إعفاؤهم من نفقات علاجهم بها، بدعوى أن ذلك سيدفعهم إلى تزكية الجمعية لدى الملك واجتلاب رضاه السامي عنها - أدى ذلك إلى اثارة حفيظتهم عليه، وسعوا بالفعل في تأليب الملك على والدي الذي لم يجد أمامه من عاصم سوى إيمانه.

وكان الحفل الخيري السنوي للجمعية مناسبة مواتية لأن يظهر القصر عدم

رضاه بصورة عملية. فقد قبل الملك أن يحضر الحفل، إلا أنه رفض أن يقوم رئيس الجمعية بإلقاء كلمتها أمامه، واختار الدكتور أحمد النقيب ليتولى هو هذه المهمة. وكان هذا القرار الاختبار الحقيقي لوالدي أمام سطوة القصر ورجاله.

وقد أبلغهم والدي أنه يتمسك بحقه في أن يكون هو المتحدث باسم الجمعية، طالما أنه رئيسها ومؤسس مشروعها العظيم ومنفذه، وأنهم إذا أصروا على موقفهم فإن كرامته تأبى عليه أن يشارك في استقبال الملك عند حضوره الحفل. ولم يصدق رجال القصر أن يقدم والدي على تنفيذ تهديده، كما حاول أعضاء الجمعية من جانبهم أن يثنوه عن عزمه.

وكان على والدي عصر ذلك اليوم، السادس من أكتوبر ١٩٣٨، أن يقرر ما إذا كان سيظل على موقفه حتى النهاية، فلا يشارك بالفعل في الحفل، وأن يتحمل عواقب تصرفه هذا ويواجه وحده نقمة القصر عليه، أو أن يمتثل ويذهب مؤثرًا السلامة.

وسادنا سكون قصير، قبل أن يعلن أبي في حزم كلمته الأخيرة، أنه لن يذهب.

نسينا جميعًا كل شيء عن الحفل، ولم يعد يملأ رءوسنا وقلوبنا غير هذه الغضبة النبيلة التي فاض بها كيان أبي.

أيدت أمي موقفه من غير تحفظ، وقلت أنا إننا زاهدون في حضور الحفل.

وعقب خالي فهمي باشا الناضوري قائلاً إنه واثق من أن أبي قد اتخذ القرار الصائب، إلا أنه يرى، تجنبا لنقمة الملك، أن يرسل إلى القصر برقية يعتذر فيها عن عدم مشاركته في الحفل بسبب مرض فجائي ألمّ به.

وكأنما أوحى هذا الاقتراح لأبي بما يجب عليه أن يفعله، ليؤكد للناس جميعًا اعتزازه بكرامته، وتمسكه بكبريائه أمام سطوة القصر ورجاله.

غادر أبي المنزل، واتجه إلى «محطة الرمل»، وهناك في مقهى «تريانو» على منضدة من تلك المتناثرة على طوال الشارع، جلس هادئًا مطمئنًا يحتسي قهوته، لا يفصله عن مسرح «الهمبرا» سوى أمتار قليلة.

ويمر موكب الملك قادمًا من قصر رأس التين أمام مقهى «تريانو»، ويرى الجميع رئيس جمعية المواساة في جلسته المطمئنة، غائبًا عن استقبال الملك عند وصوله إلى المسرح، وعن الحفل كله، ويكون غيابه هذا على مرأى من الملك وحاشيته والناس جميعًا.

وقبل أن نأوي إلى مضاجعنا في مساء ذلك اليوم، كنا جميعًا نشعر بالرضى، كما كنا نشعر بالفخر بأننا ننتمي إلى أسرة على رأسها هذا الرجل.

وتزداد الحلقة الشريرة إحكامًا، ففي صباح اليوم التالي، السابع من أكتوبر ١٩٣٨، يستدعي علي ماهر باشا والدي إلى مكتبه في قصر رأس التين، ويعلمه أنه قد خرج على طاعة ملك البلاد، وأنه لم يعد حائزًا رضاه، وأن عليه أن يترك جمعية المواساة ومشروعاتها منذ ذلك اليوم. فيقدم والدي استقالته من جميع الهيئات والجمعيات الخيرية التي يرأسها أو يشترك في إدارتها، لأسباب صحية، ويتخلى مكرهًا عن المهمات الإنسانية التي ألزم بها نفسه ويقدم استقالته غير آسف إلا على ما كان يمكن أن يقدمه إضافة إلى ما قدمه، في سبيل تحقيق بعض العدالة الاجتماعية للضعفاء من أبناء وطنه.

ثم تكتمل الدائرة الشريرة تمامًا، حينما يكلف الملك علي ماهر باشا تأليف وزارة جديدة يوم ١٩ أغسطس ١٩٣٩، ويكون أول ما يفعله بعد أن يصبح رئيسًا للوزراء، أن يصدر في مساء اليوم نفسه مرسومًا بإلغاء وظيفة وكيل عام مصلحة الجمارك التي كان يشغلها والدي، وكان معنى إلغاء الوظيفة إحالة شاغلها إلى المعاش بقوة القانون.

ويطلع والدي على الخبر في الصحف اليومية وهو في طريقه من منزله إلى مكتبه صبيحة يوم ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ فيعود من فوره إلى المنزل.

وكان بينه وبين سن التقاعد وقتئذ أحد عشر عامًا كاملة.

وقد عمل أبي مستشارًا لإحدى شركات التأمين منذ أوائل عام ١٩٤٠، غير أن الله يختاره إلى جواره في ١٥ يناير ١٩٤٣.

وبقدر ما كان الألم والحسرة يملآنه منذ إحالته إلى المعاش، إلا أنه لقي ربه بنفس مطمئنة، راضيًا عما قدمه لبني وطنه، مؤمنًا بأن مافعله كان خالصًا لله الذي يرفع اليه العمل الصالح، وأنه وحده عنده حسن الجزاء.

وحتى لا يجد القارئ أمامه قصة تنتهي بانتصار الشر على الخير، فإني أبادر فأقول إن الزمن دار دورة كاملة، وسقط الملك فاروق في يوليو ١٩٥٢، وسقطت بعده أسرته العلوية، وسقط معه كثيرون، من بينهم علي ماهر باشا وغيره، ممن كانوا أدوات الملك ومعينيه في ظلمه وإفساده، كما كان من بينهم الدكتور أحمد النقيب ـ باشا ـ الذي حوكم أمام محكمة الثورة، ودانته بما ارتكبه من جرائم، فحكمت عليه بالسجن خمسة عشر عامًا، وصادرت ما جمعه من أموال بصورة غير مشروعة، ورأت المحكمة أن العدل لايكتمل إلا بأن ينصف من وقع عليه الظلم، فتضمن حكمها الإشادة بمؤسس مستشفى المواساة المرحوم محمد فهمي عبدالمجيد، فذكرت أن: «**المحكمة تسجل بالفخر الموقف المشرّف الذي وقفه المرحوم محمد فهمي عبدالمجيد رئيس جمعية المواساة بالإسكندرية، إزاء الطاغية الملك السابق**». وفيما يلي نص حكم محكمة الثورة في جلستها الثانية والعشرين:

حكم محكمة الثورة

«الجلسة الثانية والعشرون المنعقدة في الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشرة صباحا

من يوم الثلاثاء ٢٧ أكتوبر ١٩٥٣ (الموافق ١٨ صفر ١٣٧٣) لاستمرار النظر في القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب.

باسم الله وباسم الثورة نفتتح الجلسة الثانية والعشرين من جلسات محكمة الثورة.

الحكم في القضية المتهم فيها الدكتور أحمد محمد النقيب:

حكمت المحكمة على المتهم أحمد محمد النقيب بالنسبة إلى الادعاءات المقامة عليه بالآتي:

أولاً: بالسجن لمدة خمسة عشر عامًا.

ثانيًا: مصادرة كل ما زاد من أمواله وممتلكاته التي باسمه أو باسم أبنائه، عما كان لديه في شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ لمصلحة الشعب.

ثالثًا: والمحكمة تسجّل بالفخر الموقف المشرف الذي وقفه المرحوم محمد فهمي عبدالمجيد رئيس جمعية المواساة بالإسكندرية سابقًا، إزاء الطاغية الملك السابق».

(وعلى أثر ذلك انصرف المتهم وبصحبته حارسه)

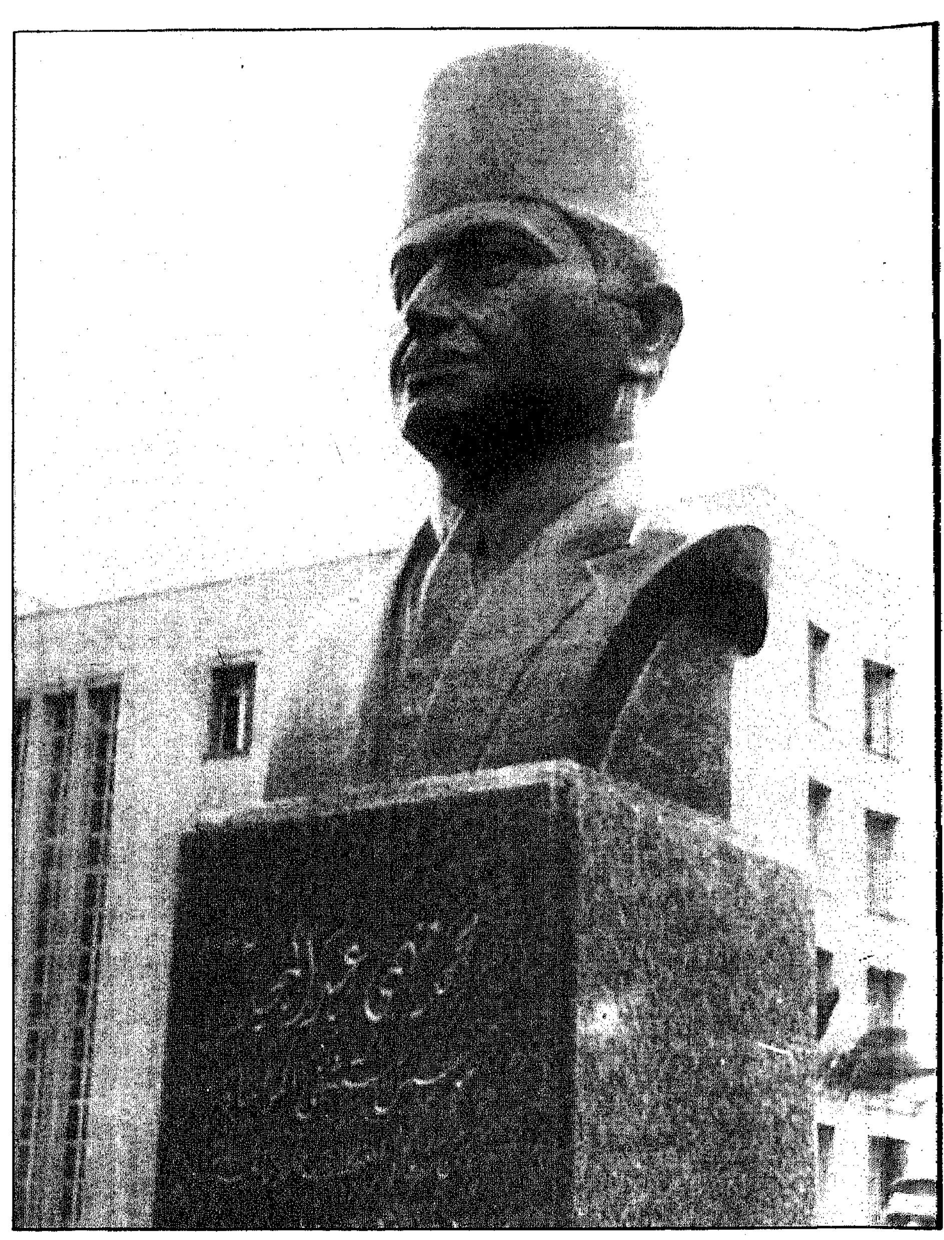
وقد صدق مجلس قيادة الثورة على هذا الحكم بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٥٣.

ثم أخطرت الجهات المختصة لتنفيذه وذلك بالكتاب رقم ٢/ ١٩/ ٩٥ بتاريخ ٢٧/ ١٠/ ١٩٥٣

والآن في الإسكندرية ثلاث مدارس تحمل كل منها اسم فهمي عبدالمجيد، ويتصدر تمثال نصفي له البهو الكبير لمستشفى المواساة وآخر في شارع جمال عبدالناصر غير بعيد من المستشفى، وبنى المستشفى ضريحًا في حديقة مسجده نقل إليه رفاته، ليكون قريبًا من الاعمال الطيبة التي قدمتها يداه طوال حياته.

وهكذا اعتدل الميزان، وعادت إلى الخير قيمته.

***



محمد فهمي عبد المجيد
مؤسس مستشفى المواساة ومن رواد النهضة الاجتماعية
(٧ سبتمبر ١٨٩٠م - ١٥ يناير ١٩٤٣م)

لم تكن هذه المعاناة التي عشناها لتضيع هباء، فقد تعلمنا منها دروسًا جديدة، منها، أن هذا الوطن الذي ننتمي إليه يستحق إن نقدم من أجله بلا حدود، وأن نتحمل، ونستعذب المعاناة في سبيله، وأن أبناءه المخلصين هم الأجدر بإرساء دعائمه، وهم الاقدر.

ومنها، أن للسلطة بريقًا قد يعمي ويصم، يعمي الإبصار فلا ترى الحق، ويصم الآذان فلا تسمع إلا وسوسة الشر وتتجافى عن نداءات الخير.

ومنها، إن الشر قد ينتصر بعض الوقت ويسود، وأن الخير قد يقهر ويغلب على أمره حينًا، إلا إن الحق أقوى من الظلم وإن بدا واهنًا، وبنيان الظلم أوهى من بيت العنكبوت، وإن بدا راسخًا، وأنه في النهاية لامكان إلا للخير، ولا غلبة إلا للحق، وأنه لا يصح إلا كل صحيح.

■ الفصل الثاني ■

الخطى الأولى

- ١ -

في دراسة القانون

لم أكن قد انتهيت بعد من دراستي الجامعية بجامعة فاروق الأول - الإسكندرية الآن - عندما لقي أبي ربه . كان حزني وألمي عميقين ، ولكن كان عزائي أنه رحل كريمًا عزيزاً مرفوع الرأس ، وأنه غرس فينا مبادئًا وقيمًا سنظل نهتدي بها حتى آخر أيامنا ، وكان عليّ أن أكمل مسيرة حياتي ، وأن أرعى كذلك أسرتي في غياب رائدها الذي رحل .

كنت في السنة الثالثة بكلية الحقوق حينذاك ، وكانت دراسة القانون ترضيني بشكل خاص ، فقد كنت أستشعر في أعماقي إيمانًا راسخًا بضرورة أن يسود العدل ، وبأن العدل هو روح القانون ، وهو غايته العليا ، كما كنت أوقن أن الإصلاح والتقدم لا يتحققان لمجتمع إلا من خلال النظام والشرعية وسيادة القانون .

كانت كلية الحقوق في الإسكندرية عند إنشائها فرعًا من كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول - القاهرة الآن - إلى إن استقلت الإسكندرية بجامعتها عام ١٩٤٢ وكانت تضم مجموعة من أساطين العلم والقانون ، أذكر من بينهم الأساتذة الدكاترة حامد سلطان ، حسن بغدادي ، حامد زكي ، حسين خلاف ، زكي عبدالمتعال ، السعيد مصطفى السعيد ، محمود مصطفى

وغيرهم. ولم نكن نتلقى على أيديهم العلم فحسب، فقد كان كل واحد منهم مدرسة في ذاته في الفكر والعلم والوطنية والقيم الرفيعة. وكانت قلّة عددنا تتيح لنا أن تكون علاقتنا بهم وثيقة وحميمة، فكانوا أساتذة وآباءً وروادًا ومثلاً عليا في آن واحد.

وكانت الحرب العالمية الثانية في ذروتها في مطلع الأربعينيات، ووصلت آنذاك إلى مشارف الإسكندرية التي ذاقت مرارتها مرتين، مرة من خلال الغارات الجوية التي كان يقوم بها الطيران الألماني والإيطالي عليها، ومرة من خلال الوجود الكثيف للقوات البريطانية والقوات المتحالفة معها، ، وعربدتها نهارًا وليلاً في شوارعها وميادينها. وكان يستثيرنا ما نراه وما نسمع به، ويبلغ غضبنا أقصاه عندما وقع ما عرف بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢، وتجتاح الجامعة تظاهرات عارمة، ويندد أستاذنا الدكتور سيد صبري، أستاذ القانون الدستوري، في محاضراته بالاعتداء البريطاني الصارخ على سيادة مصر، فلم يكن أساتذتنا بأقل تأثرًا بما حدث من تلامذتهم الشباب. وعلى الرغم مما كان يكنّه الجميع للأسرة المالكة من مشاعر السخط، فقد اعتبرنا جميعًا ما حدث، والصورة المهينة التي عومل بها الملك - رمز الدولة - بمثابة جرح قومي غائر.

ومع قوة مشاعرنا الوطنية وتوقدها في هذه الحقبة، فقد كانت مشاعرنا القومية على القدر نفسه من التفتح والنضج، فقد شهدت الإسكندرية تظاهرات غاضبة احتجاجًا على ما يفعله الفرنسيون في لبنان، وشاركت بنفسي فيها. وقد دفعتنا هذه المشاعر القوية إلى تأسيس ما سميناه «نادي الاتحاد العربي» في مقتبل عام ١٩٤٤ مع زميلي وصديقي الأستاذ جمال مرسي بدر المحامي، وزملاء آخرين مصريين وعرب. وقد عكست هذه الأحاسيس المبكرة مدى تعمق فكرة العروبة في نفوسنا، ومدى تأثرنا بما يدور في العالم العربي حولنا، ومدى صدق المصريين وعفوية إدراكهم لحقيقة انتماء مصر القومي، وانتسابها المصيري إلى أمتها العربية.

وكانت الجامعة بذلك، بعد الاسرة والمدينة، العماد الثالث في بناء تكويننا الفكري والقومي والإنساني، وطبعت في عقولنا وقلوبنا معًا بصمتها التي لا تمحى.

وقد شاءت الأقدار أن تكون جامعة الإسكندرية، بعد ذلك بأشهر قليلة، مقرًا لتوقيع بروتوكول الإسكندرية في ٧ أكتوبر ١٩٤٤ الذي اتفقت بمقتضاه سبع دول عربية على إنشاء جامعة الدول العربية، وبذلك صارت الإسكندرية مهدًا لأول منظمة تجمع العرب في تاريخهم الحديث.

***

أنهيت دراستي في كلية الحقوق في مقتبل صيف ١٩٤٤، وكانت أمامي فرصة العمل في النيابة العامة التي كانت السبيل الوحيد أمام المتفوقين من خريجي كليات الحقوق للوصول إلى أعلى المناصب القضائية، أو للانتقال بهم إلى ميدان السياسة الواسع، بما يحوطه من صخب وأضواء، إلا أن ذلك كان يقتضي التنقل بين مدن ومراكز مصر، من صعيدها إلى دلتاها، وهو ما رفضته أنا والأسرة التي أصبحت كبيرها بعد وفاة والدي، ولذلك اخترت مجالاً قانونيًا آخر، فعملت في قلم قضايا الحكومة بالإسكندرية، تحت رئاسة قانوني فاضل هو الأستاذ شارل أيوب الذي أو لأني ثقته واهتمامه معًا، وكان يرى أن أمامي مستقبلاً قانونيًا واعدًا. وكنت سعيدًا بعملي هذا، وهيأت نفسي لسنوات طويلة من العمل القانوني في خدمة الحكومة.

إلا أن ذلك لم يدم طويلاً، وكان للقدر رأي آخر.

فقد أعلنت الدولة عن إيفاد بعثات للدراسة في الخارج، ستًا منها مخصصة لوزارة الخارجية، منها اثنتان موجهتان للدراسة في فرنسا.

وكان معنى تقدمي لاحدى هذه البعثات، أن أقبل أن أترك مصر إلى فرنسا لمدة غير قصيرة، وأن أقضي حياتي كلها متنقلاً بين بلاد العالم شرقه وغربه. ولم يكن القرار في هذا الاختيار قراري وحدي، لكن والدتي، بالرغم من اعتبارات كثيرة، لم تتردد في أن تدفعني إلى التقدم للبعثة، وأصرت على ألا

أضيّع فرصة استكمال دراستي العليا. كان لموقفها هذا أكبر الأثر في تغيير مجرى حياتي، وكان فيه درس جديد من دروس الأمومة الحقة، ضربت به مثلا في التضحية والإيثار، وتقديم فريضة طلب العلم على كل اعتبار آخر.

وهكذا تقدمت للترشيح على إحدى بعثتي فرنسا، وتوجهت إلى القاهرة بناء على استدعاء من وزارة الخارجية لكي أجري مقابلة مع لجنة الاختبار التي ضمت الأساتذة السفراء راضي أبو سيف راضي وحسني عمر وأمين أبو الذهب. وكانت المقابلة في المكتب نفسه الذي شغلته بعد ذلك وزيراً للخارجية المصرية عام ١٩٨٤.

وافقت اللجنة على اختيار اثنين للدراسة في الولايات المتحدة هما السفيران اشرف غربال وصلاح أبو جبل، واختارت اثنين للدراسة في إنجلترا هما السفيران جمال بركات وعبدالمنعم فهمي، واثنين للدراسة في فرنسا هما السفير سعد الفطاطري وأنا، وكان وزير الخارجية في ذلك الوقت الدكتور عبد الحميد بدوي باشا.

وفي ديسمبر ١٩٤٥ صدر قرار تعييني ملحقًا بوزارة الخارجية، لتبدأ رحلتي الطويلة في العمل الدبلوماسي والسياسي، عاملاً من أجل قضايا بلدي وأمتي، ولترتبط خطى حياتي بمراحل تاريخهما عبر ما يقرب من نصف قرن من الزمان.

-٢-

مشاعر أصيلة في الغربة

كانت باريس، مدينة النور، قد خرجت لتوها من الحرب العالمية الثانية، وكان كل شيء فيها يموج بالحرية والانطلاق، التيارات الثقافية والفنية والمذاهب الاقتصادية والفلسفية، والأفكار والمعتقداظت السياسية. وكانت ملتقى لثقافات أوروبا ومقصداً ومزاراً لكل شعوب العالم. وكان إيقاع كل شيء فيها سريعًا، الناس والفكر والفن، وكأنما كانت باريس تسعى إلى

استدراك ما ضاع من سنوات الحرب، وأن تعوض ما فاتها في أمسها، وتضيف إليه ما كان يجب أن تحققه في حاضرها، وتتطلع فوق ذلك إلى آفاق المستقبل الرحبة، وربما تقفز إليها قفزاً، فلا يبقى أمام عواصم العالم الحضارية الأخرى غير أن تلهث وراءها، ولا يسع من يعيش فيها إلا أن ينهل من منابعها لكي يرتوى، ولكنه يجد أمامه جديداً في كل يوم فيعود ينهل من جديد لعله يرتوي.

هكذا وجدت باريس عندما وطأتها أول مرة، ووجدت فيها عالمًا يفتح أمامي أبوابه، عالمًا زاخراً بالأصوات والأضواء والعطور والألوان. ولم أجد صعوبة في أن ألقى نفسي بداخله، ولم أكن أبدأ من الصفر، فقد كانت فرنسيتي جيدة لدراستي الثانوية في كلية سان مارك (ألفرير)، وكانت معرفتي بالأدب الفرنسي والثقافة الفرنسية وثيقة، فلم أستشعر غربة أو وحشة، وبدأت دراستي الأكاديمية في ثقة ويسر كانا موضع تقدير أساتذتي الجدد.

ولم أتوقف عند حد في مجالات التحصيل العلمية والثقافية، فإلى جانب دراستي في القانون درست العلوم السياسية وهي مكملة للدراسة القانونية، وتنوعت قراءاتي في مجالات المعرفة المختلفة، مع زيارات منتظمة لمتحف اللوفر بما يضمه من كنوز حضارية، وحرص على متابعة فرق الموسيقى الكلاسيكية وفرق الأوبرا، حيث شاهدت، ولأول مرة، أوبرا «عايدة» لفيردي العظيم، ومع متابعة للتيارات الفكرية السياسية والاقتصادية التي كانت تملأ أجواء باريس: اليسارية الماركسية والاشتراكية واليمينية المحافظة والليبرالية والقومية. كنت أرقب كذلك انشطة حركات التحرير الوطنية في نضالها ضد الاستعمار وأستمع أصداءها في العاصمة الفرنسية.

وكنت أتابع بصفة خاصة التطورات السياسية الجديدة في العالم العربي وآثارها على العرب المقيمين في فرنسا وعلى الفرنسيين معًا، فقد أنشئت الجامعة العربية في ٢٢ مارس ١٩٤٥، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ العالم العربي يدخل في حقبة من الفوران وعدم الاستقرار، فقد كانت دوله

تطالب بالاستقلال والتحرر من سيطرة دولتي الاستعمار الأوروبي في المنطقة، إنجلترا وفرنسا، كما بدأت القضية الفلسطينية تطفو على سطح الأحداث مع قرب موعد انهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨، وكان لهذه الأحداث صداها القوي في نفوسنا، وكانت موضع اهتمامنا البالغ على البعد، وكانت غربتنا تضيف إلى حماستنا ومشاعرنا الدافقة مزيداً من الاحساس بالانتماء والترابط والتوحد.

وقد وضحت لي عمق هذه الاحاسيس منذ وصولي إلى فرنسا، فقد وجهت لي الدعوة من أبناء المغرب العربي - تونس والجزائر والمغرب - المقيمين في باريس لإلقاء محاضرة في ناديهم المشهور في ١١٥ بوليفار سان ميشال بالحي اللاتيني، وقد استقبلت من جانبهم بترحاب بالغ وحرارة صادقة، وسادت لقائي بهم مشاعر فياضة وعواطف جياشة لا تنسى. بقي أن أذكر أن موضوع حديثي معهم كان عن «الجامعة العربية»، ذلك الوليد الجديد الذي جمع ما بين العرب في المشرق والمغرب، وعن ميثاقها، وأهدافها، والآمال التي يعلقها العرب جميعًا عليها.

وأذكر هنا حادثة صغيرة، لكنها كانت بالنسبة إليّ ذات دلالة عميقة. فقد لقيت ذات يوم بائع فاكهة جوالاً يحمل على عربته التي يدفعها بيديه بعض ثمار الموز. طلبت منه ثمرتين أو ثلاثًا، على قدر ما تسمح به موازنة طالب بعثة يحيا في باريس، قدّر الرجل وكان متجهم الوجه اني غريب، سألني بالفرنسية من أين أتيت، فأجبته أنني من مصر. ابتسم الرجل ورحب بي في ألفة. وذكر لي أنه جزائري. ثم مد يده ليخرج من جيبه بعناية صورة منزوعة من صحيفة، وأراني الصورة وعيناه دامعتان. وكانت لعبدالرحمن عزام باشا، الأمين العام الأول لجامعة الدول العربية. تبادلت معه كلمات ود قصيرة، وقدمت إليه ثمن ما أخذته فرفض، وطلب أن أعتبر ما أخذته هدية صغيرة من شقيق لشقيق.

ولم أكن في حاجة إلى دليل أعمق من ذلك الذي شهدته في هذا اللقاء

العابر في الحي اللاتيني على أن الرابطة التي تجمع بين العرب على امتداد وطنهم الكبير لم تستطع أن توهنها أو ينال منها جبروت الاستعمار الأوروبي وسطوته، الذي توهم قدرته على أن يفرض نطاقًا من العزلة على أبناء المغرب العربي، أو أن يطمس معالم شخصيتهم العربية الإسلامية، أو أن يذيبهم في بوتقة حضارته الغربية، ويقطع صلتهم بجذورهم الضاربة بعمق في اغوار العروبة تاريخًا ولغة وتراثًا وحضارة، وقد حرصت في احدى مداخلاتي في اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب ردا على مداخلة على ذكر هذه الواقعة مدللاً على إن الأمة العربية من المحيط إلى الخليج بخير وعلينا أن نثق بأنفسنا وبقدراتنا.

وقد اكتملت الصورة عندي، ولعلها اكتملت كذلك عند الرجل الطيب بائع الموز، عندما صدرت الصحف الفرنسية تحمل في صدر صفحاتها نبأ هروب بطل الريف الأمير عبدالكريم الخطابي من السفينة التي كانت تحمله منفيا إلى إحدى جزر المحيط الهندي عبر قناة السويس، ولجوئه إلى مصر التي استقبلته بفرحة وحماسة غامرين. وكان للهجوم على مصر من جانب فرنسا، حكومتها وصحافتها، رد فعل مختلف تمامًا لدينا نحن العرب، المصريين منهم خاصة، إحساس طاغ بالفخر والكبرياء امتلأنا به، ومشاعر عارمة بالانتماء جمعت ما بيننا، فأحالت تفردنا توحدًا، وجعلت من غربتنا قربى.

امتدت إقامتي في باريس ما يقرب من العامين ونصف عام، حصلت في نهايتها على ثلاثة دبلومات في الدراسات القانونية العليا، وحصلت على دبلوم في الدراسات السياسية من معهد العلوم السياسية Institut d'Etudes Politiques ودبلومين في الاقتصاد السياسي والقانون العام ثم بعد ذلك قدمت رسالة الدكتوراه في القانون الدولي سنة ١٩٥٢ وكان موضوعها «محكمة الغنائم دراسة مقارنة»، وكما سعدت بتحقيق هذا الإنجاز العلمي، فقد أسعدني كذلك زمالة أصدقاء أفاضل، أذكر من بينهم الأساتذة الدكتور

إسماعيل غانم والدكتور حسن أبو السعود والدكتور حسن ظاظا، كما سعدت بتلمذتي على أيدي أساتذة أجلاء كان في مقدمهم الأستاذ شارل روسو، وسعدت كذلك بصداقة الكثيرين من العرب والفرنسيين ممن جعلوا حياتي في فرنسا أكثر يسراً وأرحب آفاقًا وأوفر خصبًا.

-٣-

الخارجية في الميزان

عدت إلى الوطن لأبدأ عملي في وزارة الخارجية وسط جو حافل بالأحداث مفعم بالمشاعر. كان ذلك يوم ٢١ يوليو ١٩٤٨، بعد أيام ثلاثة من الهدنة الثانية بين العرب وإسرائيل، التي بدأ سريانها في ١٨ يوليو ١٩٤٨، تنفيذاً لقرار صدر من مجلس الامن في ١٥ يوليو ١٩٤٨ بوقف إطلاق النار في فلسطين.

تسلمت عملي في قسم أوروبا في الإدارة السياسية بالوزارة. ولم تمض سوى أشهر قليلة حتى بدأت تتملكني مشاعر من الاحباط وعدم الرضا، فقد كانت درجتي صغيرة - ملحقًا ما زلت - وبلا عمل تقريبًا، ولم يكن هناك الكثير من العمل على أي حال. كما وضحت لي من موقعي في الوزارة حقيقة مؤلمة، وهي أن مصر، رغم استقلالها ظاهريا، لم تكن تتمتع بحرية حقيقية في تسيير دفة سياستها الخارجية، إن كان لها حقا ما يمكن أن يسمى سياسة خارجية، وأنها لا ترقى بالتالي إلى مصاف الدول الحرة الكاملة السيادة.

وجدت أيضًا أن الكثيرين ممن يعملون في السلك الديبلوماسي المصري وقتئذ أكثر اعتناء بمظهرهم منهم بجوهرهم، ولم تكن الجدية والالتزام والثقافة والعلم أموراً ذات أهمية بالنسبة إليهم. وكان سندهم في الوصول إلى مركزهم الوظيفي هو صلات القربى التي تربطهم بذوي النفوذ والسلطان في مصر.

دفعني هذا كله إلى اتخاذ قرار بيني وبين نفسي بترك العمل في وزارة

الخارجية، والعودة إلى قلم قضايا الحكومة حيث بدأت أو إلى مجلس الدولة. وصارحت وكيل الوزارة وقتها، السفير كامل عبدالرحيم، برغبتي هذه. وكان رجلاً جمّ الادب واسع الثقافة رفيع الخلق، وقد بذل رحمه الله جهداً في ثنيي عن عزمي وفي إقناعي بالاستمرار في العمل في السلك الديبلوماسي. وكانت حجته في ذلك أن الوزارة في حاجة إلى المتميزين من أبنائها لكي يكونوا نواة للإصلاح المأمول وأكد أن الخارجية أوفدتني في بعثة إلى فرنسا وعليّ أن أقدم خدماتي لتلك الوزارة دون غيرها.

وامتثلت لرأيه دون اقتناع كامل.

ولم تكن الصورة في وزارة الخارجية قاتمة تماماً، فقد كانت هناك وجوه مشرقة جمعت بين الكفاءة والخلق، تؤدي عملها في اخلاص واقتدار، أذكر من بينهم عبدالخالق حسونة باشا، الأمين العام الثاني لجامعة الدول العربية، والسفير سامي أبو الفتوح والسفير محمد عوض القوني.

وتغيرت الأحوال بالنسبة إليّ بعض الشيء عندما عين عبدالخالق حسونه باشا وكيلاً للوزارة، فبدأت أكلف بعض المهمات التي أمكنني أن أستثمر فيها دراستي في سنوات البعثة، كان من بينها مشاركتي في إعداد معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، وهي واحدة من أهم وثائق العمل العربي الجماعي، كما أذكر كذلك بصفة خاصة مشاركتي في صياغة وترجمة مذكرة دورية وزعت على البعثات المصرية في الخارج تشرح حق مصر القانوني في مراقبة وتفتيش السفن التجارية التي تمر في قناة السويس، والتي يشتبه في أن تكون محملة بالأسلحة أو المهربات، وأن مصر في ممارستها لهذا الحق تصدر عن أساس قويم من القانون، دون مخالفة لأحكام معاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨، وأنها قد أنشأت محكمة للغنائم تختص بالنظر في المنازعات التي تنشأ نتيجة لهذه التدابير، وبالتالي فلا مجال للاحتجاج عليها.

ولعل ما دعاني إلى ذكر هذه المذكرة أن موضوعها كان دافعاً لي إلى اعداد مقارنة عن محكمة الغنائم في مصر، لتكون موضوع رسالتي لنيل درجة الدكتوراه من جامعة باريس عام ١٩٥٢ كما ذكرت سابقاً.

واستقرت بي الامور في الوزارة نوعًا ما، إلا انها استقرت بدرجة أكبر عندما تولى قسم أوروبا شخصية فذة، هو المرحوم كمال الدين صلاح. كان بدرجة سكرتير أول، وكنت أنا سكرتيراً ثالثًا ألتمس التوجيه وأبحث عن القدوة. ووجدت في الرجل نوعية غير مألوفة في وزارة الخارجية، وطنية جارفة وحماسة صادقة وكفاءة يندر مثالها، ووجدت لديه الكثير مما كنت أبحث عنه، ولا أنسى دوره في دفعي وأنا بعد في أول درجات عملي الديبلوماسي، وتوجيهاته ونصائحه التي أفدت منها طوال سنوات عملي.

وتحضرني هنا إضافة صغيرة، فقد كانت الظروف السياسية العصيبة التي مرت بها مصر والعالم العربي عقب انتهاء الجولة العربية الإسرائيلية الأولى تطغى على تفكيرنا وتنعكس على مناقشاتنا في مكاتب الوزارة، وكانت القضية الفلسطينية تأخذ منعطفًا خطيراً تصعب الرؤية فيما وراءه. واعتاد أن يزور المرحوم كمال الدين صلاح في ذلك الوقت المراسل العسكري لمجلة «آخر ساعة»، الصحافي الصاعد محمد حسنين هيكل. وكانت متعة فكرية ثرية بالنسبة إليّ أن أستمع وأشارك في الحوار السياسي الرفيع المستوى الذي كانت تشهده الغرفة التي تضم ثلاثتنا بين جنباتها.

وأرى من واجبي أن أذكّر هنا بالنهاية البطولية، والمأساوية معًا، لكمال الدين صلاح، هذا النموذج الرفيع للديبلوماسي المصري المخلص لوطنه ولقضايا أمته. فقد اختارته وزارة الخارجية ليكون ممثلاً لمصر في لجنة الاشراف على استقلال الصومال عن بريطانيا وإيطاليا. وقد قام بمهمته هذه على أفضل وجه، فنجح في توحيد القوى الوطنية الصومالية في ذلك الوقت، وكان له دور رئيسي في أن ينال الصومال استقلاله. ولم يكن هذا باعثًا على رضا بعض القوى، فدبرت مؤامرة لاغتياله، وفقدت الديبلوماسية المصرية أول شهيد بذل حياته في سبيل قضية تحرير الشعوب العربية واستقلالها. وقد وضع له تمثال في مدخل مبنى وزارة الخارجية، كما أطلق اسمه على النفق الذي يطل عليه مبنى الوزارة ومبنى جامعة الدول العربية.

عندما أصدرت الوزارة قرارها بنقلي إلى السفارة المصرية في لندن في ديسمبر ١٩٥٠، أصابتني الدهشة، فقد كان المنصب على قدر كبير من الأهمية، وكانت مثل هذه المناصب مقصورة على المقربين من أصحاب السلطان وذوي الحظوة. ولم أكن من بينهم. كنت أعمل في ذلك الوقت في مكتب وزير الخارجية، الذي كان يشغل منصبه السياسي الوطني النابه الدكتور محمد صلاح الدين. وكان القرار مفاجأة لي. ولم أتردد في قبوله. وسافرت إلى لندن بنهاية عام ١٩٥٠. لتبدأ صفحة جديدة من حياتي، وكنت قد اقترنت في العام نفسه بزوجتي السيدة إجلال أبو حمدة، ولتبدأ كذلك مرحلة جديدة من مراحل عملي، شاءت الأقدار أن تكون شاهدة على تحولات كبرى في تاريخ بلادنا وأمتنا، بل العالم على اتساعه.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

■ الفصل الثالث ■

سنوات التحوّل الكبير

-١-

مصر وبريطانيا

كانت لندن تستعد لاستقبال أعياد الميلاد عندما استقبلتني في أحد أيام ديسمبر ١٩٥٠ . وعلى الرغم من البرد والضباب المخيمين، فقد كانت مظاهر البهجة بادية على الوجوه، ظاهرة في كل مكان.

ووجدت نفسي أمام تجربة جديدة، فعلى الرغم من إجادتي للغة الإنجليزية، واعتيادي النمط الأوروبي في الحياة طوال اقامتي في فرنسا، إلا أن الشعب الإنجليزي كان له اسلوبه الخاص في حياته الذي يتفرد به عن بقية شعوب أوروبا. كانت تجربة جديدة ومثرية معًا أن أقضي سنوات من حياتي في لندن بطابعها وثقافتها الأنجلوساكسونية، بعدما عشت سنوات أخرى في باريس عاصمة الثقافة اللاتينية. عاصمتان حكمتا العالم على مدى قرون طويلة، وتجاذبتا مقاليد السياسة وألوية الثقافة في أوروبا وفي مستعمراتهما في قارات العالم، وجمعت بينهما صفحات من التاريخ حافلة بكل أطوار التحالف والعداء، والتباعد والتقارب، والحرب والسلام.

وكديبلوماسي مصري، فقد كان العمل في سفارة مصر في المملكة المتحدة يتسم بأهمية خاصة، وحساسية بالغة. فهي الدولة التي رزحت بلادي، وكانت لا تزال ترزح، تحت وطأة احتلالها لها عقودًا طويلة. وكان الاستقلال

الظاهري الذي تحقق لمصر بعد معاهدة ١٩٣٦ يخفي وراءه احتلالاً مستتراً وتبعية كاملة. وكانت بريطانيا توجه سياسة مصر وفقًا لمشيئتها ومصالحها الخاصة. لذلك كانت سفارة مصر في لندن أهم سفاراتها في الخارج، وكان سفيرها أكبر سفرائها نفوذًا وأكثرهم حظوة.

كان سفيرها آنذاك عبدالفتاح عمرو باشا، وهو شاب رياضي، تخرج في جامعة كمبريدج، وكان صديقًا مقربًا من الملك فاروق. وعلى الرغم من حداثة سنه، وكونه سفيراً من خارج السلك الديبلوماسي، وبالتالي بلا خبرة تذكر في هذا المجال، فقد نجح في أن يعقد صلات طيبة مع العديد من أصحاب النفوذ من المسئولين، وأن يفتح أمامه أبواب المجتمع البريطاني المحافظ بطبيعته، وكان ينظر إلى مهمته في لندن باعتباره ممثلاً شخصيا للملك فاروق، يتصل به مباشرة، ويرفع تقاريره اليه.

وقد أدركت منذ التحاقي بالعمل، أن وجودنا في لندن كسفارة مصرية هو وجود مراسمي في المقام الأول، وأن الحكومة البريطانية لم تكن تنظر إلينا كسفارة لدولة مستقلة. وكانت المسائل ذات الأهمية تعالج في مصر مباشرة عن طريق السفارة البريطانية فيها، من فوق رأس السفارة المصرية في لندن، ومن وراء ظهرها في أحيان كثيرة.

وقد كشفت وثائق وزارة الخارجية البريطانية التي رفع الحظر عن الاطلاع عليها، أن اتصالات كانت تجرى بين الملك فاروق والحكومة البريطانية لدرس إنشاء حلف إستراتيجي في الشرق الأوسط أواخر عام ١٩٤٩، وأن عمرو باشا كان له دور كبير في ترتيب هذه الاتصالات التي لم تكن وزارة الخارجية المصرية، والحكومة المصرية بالتالي، على علم بها.

وعندما استقلينا عام ١٩٥١، كان واضحًا أن العلاقات بين مصر وبريطانيا قد وصلت إلى مفترق طرق، وأن معاهدة الصداقة والتحالف التي وقعت بينهما عام ١٩٣٦ لم تعد صالحة لأن تستمر كإطار للعلاقات بين البلدين.

وكان سير الأحداث في السنوات التي تلت انتهاء الحرب العالمية الثانية ينبئ بمدى اتساع شقة الخلاف بين الجانبين، فقد كان الشعور العام في مصر يتوقع إن تلقى مصر من بريطانيا وحلفائها تقديراً لدورها وتضحياتها في أثناء الحرب، كما حمل إنشاء الأمم المتحدة وتوقيع ميثاق سان فرنسيسكو في ٢٦ يونيو ١٩٤٥ الآمال إلى الدول الصغيرة بأن هناك نظامًا دوليا يقوم على الحق والعدل في طريقه إلى أن يحل محل النظام الدولي القديم بكل نزعاته الاستعمارية والتسلطية. وعندما توجه محمود فهمي النقراشي باشا رئيس وزراء مصر إلى نيويورك عام ١٩٥٠ ليعرض الخلاف المصري ـ البريطاني على مجلس الأمن، كان الكثيرون في مصر ينتظرون أن تصدر الأمم المتحدة قراراً في مصلحة مصر، لكن فشل مجلس الأمن في إصدار القرار المنشود كان سببًا قويا في إثارة المزيد من مشاعر الغضب والمرارة لدى الشعب المصري كله.

كانت كل الدلائل تشير إلى أن العلاقات بين مصر وبريطانيا تسير في طريق لا رجعة منه، طريق المواجهة والصدام.

فقد كان مشروع صدقي ـ بيفين لحل النزاع المصري ـ الإنجليزي قاصراً عن إرضاء المطالب المصرية، وسقط تحت وطأة المعارضة الشعبية الكاسحة.

ووضح من موقف بريطانيا المتخاذل والمنحاز من النزاع المصري ـ الإسرائيلي أن معاهدة ١٩٣٦ ليست سوى غطاء لعلاقة غير متكافئة بين طرفيها، فقد رفضت بريطانيا طلب مصر تدعيم قدراتها الدفاعية طبقًا لأحكام المعاهدة، ومدها بما تحتاج إليه من سلاح، وأن تقف بجوارها كحليف لها، كما فعلت مصر معها طوال سنوات الحرب العالمية الثانية.

كذلك كانت مسألة السودان موضع خلاف أساسي بين الدولتين، فقد كانت مصر متمسكة بوحدة وادي النيل تحت التاج المصري، وكانت تطالب بجلاء بريطانيا عن الوادي شماله وجنوبه، في حين كانت بريطانيا تفصل موضوع السودان عن المسألة المصرية، على أمل أن يطيل ذلك من أمد سيطرتها على السودان.

وكان موقف بريطانيا الرافض لإعادة الأرصدة المصرية لديها، والتي كانت ديونًا لمصر عليها في أثناء الحرب العالمية الثانية، مظهرًا آخر من مظاهر السيطرة والاستغلال والتنكر للعهود.

فشلت إذن كل محاولات مصر للتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا حول الجلاء، وكان الشعور الوطني برفض الاحتلال البريطاني عارمًا، ولم تجد حكومة الوفد أمامها من سبيل إلا إن تعلن في ١٥ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا المبرمة عام ١٩٣٦ من جانب واحد، وليصبح الوجود البريطاني في مصر قائمًا على غير سند من شرع أو قانون، ولتنفتح الأبواب أمام الطاقات المصرية الشعبية والحكومية على السواء للكفاح ضد الاحتلال بكل الوسائل والأساليب، وفي مقدمها الكفاح الفدائي المسلح.

وقد أتيح لي من موقعي في لندن أن ألمس عنف الضربة التي وجهتها مصر إلى بريطانيا بإلغائها للمعاهدة، ليس لأن بريطانيا كانت متمسكة بها، وإنما لأن الخطوة ذاتها كانت نذيرًا بأن مصر قد قررت أن تسترد حرية إرادتها، وأن تمسك في يدها بزمام مصيرها، وأن تصل إلى أبعد الآماد في مواجهتها مع بريطانيا من أجل تحقيق حريتها هذه. وهو ما حدث بالفعل، إذ شهدت منطقة قناة السويس مواجهات دامية بين القوات البريطانية والفدائيين من أبناء مصر طوال عام ١٩٥١.

ولا أنسى هنا أن أشير إلى دور وزارة الخارجية المصرية في الإعداد لقرار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر، وفي الدفاع عن هذا القرار ومشروعيته بعد إعلانه، والذي تولى مسئوليته وزير الخارجية المصري القدير الدكتور محمد صلاح الدين ومعه نخبة من أبناء الوزارة. ولست في حاجة إلى أن أؤكد إن وزارة الخارجية كانت دائماً معقلاً من معاقل الوطنية المصرية والعربية، كما كانت سلاحًا ماضيًا من اسلحة مصر في كفاحها الطويل من اجل الحرية والقيم الحقة والمثل العليا.

وكما كانت مصر تسعى إلى تحرير إرادتها المسلوبة، سعت إيران كذلك إلى تحرير ثرواتها المسلوبة، عندما أعلن الزعيم الإيراني محمد مصدق تأميم شركة

البترول الإيرانية ـ الإنجليزية .Anglo-Iranian Oil Co . وكانت لقراره هذا أصداؤه العميقة في الشرق الأوسط كله، وفي مصر بصفة خاصة. فقد اعتبر خطوة كبرى في طريق استعادة الدول الصغيرة سيطرتها على ثرواتها واستقلالها السياسي، ونموذجًا لقدرتها على مواجهة القوى الاستعمارية دون خوف من عواقب هذه المواجهة.

وكنت أتابع تطورات النزاع الإيراني ـ البريطاني باهتمام خاص، فقد كان طبيعيا أن أتعاطف مع الموقف الإيراني، إذ كنت أرى في ما يدور صورة لما يمكن أن يحدث فيما لو قررت مصر يومًا إن تسترد ملكيتها لقناة السويس، كما كنت ـ باعتباري قانونيا ـ مهتما بدراسة التأميم كإجراء قانوني يستند إلى ممارسة الدولة لسيادتها، وكأسلوب جديد في مجال السياسة تمارسه دولة صغرى للمرة الأولى في تاريخ علاقات الدول المحتلة والمستعمرة بالقوة الاستعمارية الكبرى.

وقد أثار اهتمامي وتقديري معًا، الحكم الذي أصدرته محكمة العدل الدولية برفض النظر في الدعوى التي أقامتها بريطانيا ضد الحكومة الإيرانية، مستندة إلى عدم اختصاصها بذلك. وكان الحكم مثار خيبة أمل كبيرة لدى الحكومة البريطانية والرأي العام البريطاني على السواء، ولكنه كان حكمًا متجردًا، أقامته المحكمة على أسانيد قانونية قوية وواضحة، وارتفعت به فوق الاعتبارات الخاصة والضغوط السياسية التي أحاطت بالقضية.

وعلى الرغم من نجاح الشاه في العودة إلى السلطة بعد اقصائه، ثم في القضاء على الدكتور محمد مصدق، فقد اعتبر مصدق بطلاً من أبطال التحرر الوطني، واحتفظ له المصريون في قلوبهم بمشاعر عميقة.

وفي عام ١٩٥٢، نوقشت وأجيزت رسالتي التي تقدمت بها لنيل درجة الدكتوراه من جامعة باريس. وكانت الرسالة دراسة مقارنة عن محكمة الغنائم في مصر. ولم يكن اختياري هذا الموضوع راجعًا إلى الاعتبارات الأكاديمية وحدها، فقد كنت أرى أن الدراسة الأكاديمية المنقطعة الصلة بالواقع

ترف لا تطيقه الدول النامية، كما كنت أشعر بحكم عملي الديبلوماسي بمدى اهمية هذا الموضوع وحساسيته، فقد كانت قواعد القانوني الدولي، وبنود معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ ـ المادة التاسعة منها ـ تكفل لمصر حقها القانوني في تفتيش السفن العابرة لقناة السويس، في حالة الاشتباه في وجود مواد حربية أو مهربات متجهة إلى دول تقوم بينها وبين مصر حالة حرب أو ما قد يكون فيه مساس بالنظام العام في مصر، وكان تشكيل محكمة الغنائم بعد حرب فلسطين عام ١٩٤٨ دليلاً واضحًا على التزام مصر أحكام القانون الدولي، وعلى رغبتها في أن تأتي إجراءاتها مستندة إلى أحكامه. كان الهدف من رسالتي أن أؤكد سلامة موقف مصر القانوني في ما اتخذته من تدابير، وأن أعدد الحجج القانونية التي يمكن إن نستند اليها في تدعيم وجهة نظرنا، وبخاصة أن ضغوطًا سياسية كانت تمارس على مصر لكي تتنازل عن ممارسة حقها في منع السفن التي تحمل سلعًا متجهة إلى إسرائيل من عبور القناة، ومصادرة هذه السلع. بل إن بريطانيا طلبت من مصر صراحة أن تسمح بمرور ناقلات البترول المتجهة إلى حيفا عبر قناة السويس. وقد ورد في احدى وثائق وزارة الخارجية البريطانية عن مقابلة بين وزير الخارجية والسفير المصري عبدالفتاح عمرو ما يلي:

«إننا أثرنا مع عمرو باشا المصاعب التي تلقاها ناقلات البترول الذاهبة إلى حيفا عبر قناة السويس، وأن هذه المصاعب لم يعد ممكنًا احتمالها، وأن هناك خطرًا أن تعرض إسرائيل هذه المسألة على الأمم المتحدة، فإن فعلت، فإن جميع الدول البحرية ستقف وراءها استنادًا إلى مبدأ حرية مرور السفن، وأن هذا سوف يضع مصر في موقف بالغ الحرج. وقد أجاب عمرو باشا بأن هذا أمر عسير جدا على مصر».

ولعل الأمد الذي وفقت فيه في رسالتي، هو أن أوضح بجلاء أنه لا تعارض بين التدابير المصرية، وما تقرره اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ من مبادئ تنص على حرية الملاحة في قناة السويس في إطار ما تنص عليه من احترام النظام العام والأمن المصري.

- ٢ -

الثورة وسفير القصر

وكما كان عام ١٩٥١ حافلاً بالأحداث منذ بدايته حتى نهايته، فقد كان عام ١٩٥٢ بدوره محملاً بالنذر، ففي ٢٦ من يناير حصل حريق القاهرة، وأيّا تكن القوى التي أشعلت فتيله، فإن النيران التي اندلعت في عاصمة مصر كشفت عن نيران أكثر تأججًا تضطرم بها قلوب ابنائها. كما كشف هذا اليوم الأسود في التاريخ المصري الحديث مدى عجز النظام الملكي المندثر عن مواجهة الوضع المتردي في البلاد، والذي تسببت سياسة القصر الرعناء في أن تصل به إلى هذا الحضيض.

وقد كان إحساسي بخطورة الموقف في مصر مضاعفًا، فقد كانت متابعتي لمجريات الامور فيها، إضافة إلى ما يصلني من طريق الاصدقاء والزملاء باعثًا على القلق والأسى. ومن ناحية أخرى فقد كانت متابعتي - كديبلوماسي - لما تنشره الصحف البريطانية عن الأوضاع في مصر، ولتحليلات الديبلوماسيين والصحافيين ورجال السياسة تكشف عن إجماع على أن هناك انفجاراً وشيك الوقوع في مصر، وعلى أن النظام الملكي بعجزه وفساده لا يمكنه أن يستمر في السيطرة على الأوضاع في مواجهة غليان شعبي شامل، وتذمّر اتسع نطاقه ليعم البلاد بأكملها، ويصل إلى الجيش، القوة التي كان الملك يأمل - واهمًا - في أن تبقى بمعزل عن جماهير الشعب، وأن تبقى دعامة لحكمه وسندًا لنظامه.

وكانت طبيعة النظام السياسي البديل الذي يمكن أن يحل محل النظام الملكي في مصر وشكل هذا النظام موضع تساؤل ملح. وفي واقع الأمر، فقد كانت أزمة الحكم في مصر، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، انه عاجز عن مواجهة ما يجتاح المنطقة من تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، ومن صراعات دولية محتدمة، فضلاً عن ثبوت فشله الذريع في صون الامن القومي العربي في أثناء حرب عام ١٩٤٨ وبعدها.

وفي هذا الجو المفعم بالمشاعر المتلاطمة، بالامل واليأس، بالثورة والخوف، بالإحباطات والتطلعات، تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

لم تكن مجرد حركة عسكرية تستبدل نظام حكم جديد بنظام آخر قديم، وانما كانت حلمًا عظيمًا تحول حقيقة عظيمة. فقد نجحت الثورة في استقطاب تأييد الجماهير المصرية الواسعة منذ ساعاتها الأولى، فخرجت تهتف لها وتحيط برجالها. ونقلت وكالات الأنباء صور الجماهير وهي تتجمع حول الدبابات في فرح غامر، وبدا واضحًا أن فجرًا جديدًا قد أشرق، وأن ما حدث هو ثورة حقيقية ستكشف الأيام عن ابعادها الهائلة.

ومع فرحتي الطاغية بالثورة كواحد من أبناء مصر، فقد أحسست بأن هذه الثورة قد أزاحت عن صدري عبئًا ثقيلاً، ورفعت عنه إحساسًا قاتمًا بالظلم. فلم أنس أبدًا أن أبي قد مات ضحية لاضطهاد القصر وأذنابه، محرومًا من ثمار جهاده وعمله المخلص المتجرد عن كل مطمع. إلا أن شعوري الشخصي لم يكن شعور الشماتة والتشفي، وإنما كان شعورًا بالرضا وبالراحة العميقة، وأنا أرى هذه الثورة البيضاء تطيح الظلم والفساد، عقابًا من الله، وانتصارًا للشعب.

لم تكن المشاعر السائدة في سفارتنا في لندن إزاء الثورة تتطابق مع مشاعري. فقد كان السفير عمرو باشا من أصدقاء الملك المقربين، كما كان للعديد من الزملاء علاقات وثيقة بالقصر وبدوائر الحكم في مصر، وكان لقيام الثورة وقع الصاعقة عليهم.

بادر عمرو باشا بالاتصال بالخارجية البريطانية فور علمه بالنبأ، وشعرت بقلق شديد حيال اتصالات السفير، فقد كنت واثقًا أنه ـ بحكم صلته بالملك فاروق ـ سوف يطلب تدخل بريطانيا ضد الثورة. وكان هذا ما يراه معظم الزملاء في السفارة كذلك. وقد انقضت سنوات طوال قبل أن تكشف وثائق الخارجية البريطانية الستار عن حقيقة ما دار بين السفير عمرو ومستر روجر آلن، رئيس القسم الأفريقي بوزارة الخارجية البريطانية الذي تتبعه الشئون

المصرية. وقد تبين أن عمرو باشا ـ لدهشتي الكبيرة ـ طلب عدم تدخل القوات البريطانية ضد الثورة الوليدة، وأعتقد أن موقفه في هذا اليوم كان موقفًا وطنيا خالصًا، فهو لم يقبل، رغم صلته بالملك، أن يعطي للإنجليز مبرراً للتدخل ضد الثورة، والاعتداء على سيادة مصر.

ولعل القارئ يسمح لي أن أستشهد هنا برواية الكاتب الصحافي الكبير الأستاذ محسن محمد عن هذه الواقعة في مقال له بعنوان «لماذا امتنع الإنجليز عن التدخل ضد الثورة»، والذي نشر بجريدة «أخبار اليوم» بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٨٨، حيث يقول:

«رأى السفير المصري في لندن عبدالفتاح عمرو باشا ـ وهو من رجال فاروق ووثقت به الخارجية البريطانية ـ أن تقوم القوات البريطانية بإرهاب الجيش الثائر، وإخضاعه لفاروق، ولكنه في الوقت نفسه حذر الإنجليز من الصدام المسلح.

توجه عمرو باشا إلى وزارة الخارجية البريطانية ليلتقي روجر آلن، وكان يرأس قسم الأمم المتحدة قبل أن تسند اليه رئاسة القسم الأفريقي الذي تتبعه الشئون المصرية.

وكانت خبرة آلن الواسعة باختصاصات الأمم المتحدة وأنها سوف تقف ضد أي تدخل بريطاني، عاملاً مهما في الموقف البريطاني من ثورة ٢٣ يوليو.

قال عمرو باشا لروجر آلن: «أعتبر تجنب الصدام المسلح بين البريطانيين والمصريين أمراً بالغ الأهمية، ويجب عدم اتخاذ إجراء من شأنه استفزاز القوات المسلحة المصرية».

وأضاف السفير: «يجدر بكم الإعلان عن بعض الاستعدادات من جانب القوات البريطانية في منطقة القناة لإعطاء الانطباع بأن القوات البريطانية مستعدة للتحرك إذا لزم الأمر لحماية نفسها فقط».

وفسر عمرو مقاصده قائلاً: «أريد أن يحدث نوع من إعادة توزيع القوات،

بما في ذلك المدرعات، والقيام ببعض الطلعات الجوية الاستطلاعية، ولكن ذلك كله يجب أن يكون داخل منطقة القناة. ومن المهم للغاية ألا تخرج أية قوات من المنطقة».

وطلب عمرو باشا أن ينقل رأيه إلى أنتوني إيدن على الفور، وكان مريضًا يستجم خارج لندن.

أعد روجرز آلن مذكرة بنص الحديث، قدمها إلى سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية وهو يدخل قاعة اجتماع مجلس الوزراء، وكان إيدن قد تخلف عن حضور الاجتماع بسبب مرضه.

وقال آلن في مذكرته ما نصه «هذه المقترحات تتناسب بصفة عامة مع تفكير وزارة الخارجية».

ونص حديث عمرو باشا لم يعرف به قادة الثورة أبدًا، ولم يعلموا أن السفير المصري طلب عدم الصدام العسكري بين المصريين والإنجليز، وكان كل ما رغب فيه عمرو باشا أن تتحرك قوات بريطانية داخل منطقة القناة، ربما لإرهاب قادة الانقلاب ومنعهم من التمادي في مطالبهم بعزل فاروق، والتلويح لهم بأن بريطانيا قد تتدخل.

وعلى أية حال فإن قادة الثورة عزلوا السفير المصري بعد رحيل الملك فأقام في لندن.

والجدير بالذكر أنه في تلك الأيام كان في السفارة المصرية بلندن ديبلوماسي مصري يبدأ خطواته الأولى في السلك السياسي هو الدكتور عصمت عبدالمجيد، يراقب عن كثب خطوات السفير المصري عبدالفتاح عمرو، وفي رأيه في تلك الأيام أن أهم ما فعله السفير المصري أنه لم يطلب تدخلاً بريطانيا ضد الثورة والا كان ذلك مبررًا للإنجليز» (انتهى الاقتباس).

***

عندما أعود بذاكرتي إلى الوراء، وإلى تلك الأيام الأولى من ثورة يوليو،

وأتذكر مدى اقتناعي بأن السفير عبدالفتاح عمرو قد ذهب يستعدي الإنجليز على الثورة، وأقارن ذلك بحقيقة ما حدث، فإن الحكمة التي يمكن أن نستخلصها هي ألا نتسرع في إصدار أحكامنا على الناس أو على الامور، وألا نأخذ بالظواهر مهما بدت لنا أنها حقائق، وأن نتيح الفرصة للزمن، ونمعن البحث والنظر، وأن نضع في اعتبارنا، في محاولاتنا الوصول إلى اصوب القرارات، إن بعض ما نظنه يقينًا صوابًا، قد لايكون دائمًا كذلك وأذكر في هذا السياق قول الإمام الشافعي: «رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب ومن جاء بأفضل من قولنا قبلناه».

وعلى أية حال، ومع تقديري لموقف السفير عبدالفتاح عمرو باشا، بعدما تكشفت حقيقته، فإن امتناع الإنجليز عن التدخل ضد الثورة راجع، في اعتقادي، إلى عدد من العوامل، في مقدمها عدم تأكدهم من حقيقة التغيير وأبعاده، وأملهم في أن يتمكنوا في مرحلة لاحقة من احتواء الثورة، واطمئنانهم إلى القيود التي تفرضها الاعتبارات الدولية على حركة القادة الجدد، فضلاً عن ثقتهم في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة كل الاحتمالات، باعتبارها القوة العالمية الجديدة التي سيؤول إليها ميراث الإمبراطوريات الاستعمارية في العالم الثالث.

بعد أيام من قيام الثورة، تلقيت برقية مرسلة من الوزارة بالرمز، وكانت تبلغ السفير نقله من لندن وتعيينه سفيرًا لمصر في نيودلهي. سلمت السفير البرقية، وفوجئ بما تضمنته. وأصابه ارتباك بالغ. ولم يجد أمامه وسيلة سوى أن يجمع أعضاء السفارة ليستشيرهم فيما يمكنه عمله، هل يذهب إلى الهند أم يرفض ما قررته الوزارة؟

فأشار البعض عليه بألا يذهب، وكنت أنا من بين الآخرين الذين نصحوه بأن يمتثل لتعليمات الوزارة، وكانت وجهة نظري هذه تستند إلى أنه يتمتع بسمعة طيبة، خلافًا لما كان يتصف به أفراد بطانة الملك. كما أن الثورة لم تقف منه موقفًا عدائيا، بدليل أنها رأت نقله من منصبه وليس عزله منه أو إحالته

على التقاعد. غير أن السفير عمرو لم يقتنع بهذا المنطق، واختار أن يطلب من الوزارة منحه إجازة مرضية للعلاج في سويسرا نظراً إلى اعتلال صحته.

ولم يكن لطلبه هذا معنى آخر، فأصدرت الوزارة قرارها بإحالته إلى التقاعد. وقد تلقى السفير عمرو هذا القرار، ومعه طلب ابلاغ وزارة الخارجية البريطانية ترشيح مصر الدكتور محمود فوزي سفيراً لها في لندن. وكان يشغل منصب مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة.

ومن الأمور التي أثارت دهشتي، كما أثارت إحساسي بالرضا، أنه عقب قيام الثورة مباشرة صدرت قرارات بنقل جميع أعضاء السفارة المصرية من لندن، باستثناء شخصي أنا، وكنت وقتها سكرتيراً ثالثًا، ولم أتصوّر أن يكون من بين قادة الثورة من يعرفني، ولكن يبدو، بشكل أو بآخر، أن المسئولين الجدد في مصر قد عرفوا حقيقة مشاعري تجاه النظام الملكي وتجاه الثورة، ورأوا بالتالي استمرار بقائي في مكاني حتى عام ١٩٥٤ حين عدت إلى القاهرة رئيسًا لقسم بريطانيا بالإدارة السياسية.

وبقيام الثورة، وتولي الدكتور محمود فوزي مسئوليات سفارة مصر في لندن تغيرت تمامًا طبيعة العمل في السفارة، بل تغيّر جو العمل نفسه بشكل جذري. وقد أحسست منذ بداية التغيير أننا نطرق أبواب مرحلة جديدة من مراحل النضال الوطني، وأن صفحات شائنة من تاريخ مصر قد طويت إلى غير رجعة، وأننا في سبيلنا، كل في موقعه، إلى تسطير صفحات مجيدة من تاريخها، تليق بعظمتها، وتضحياتها، وحضارتها الضاربة في أعماق الزمن.

- ٣ -

ضربات موجعة لبريطانيا

تغيرت طبيعة العلاقات بين مصر وبريطانيا بعد ثورة يوليو تغيّرًا جوهريا، كما اختلفت علاقات القوى وأسلوب التعامل بينهما اختلافًا بينًا عما كانت قبل الثورة.

فقد بدأت المفاوضات بين البلدين حول السودان في أكتوبر ١٩٥٢ ، أي بعد قيام الثورة بأشهر قليلة، ووضح إن القيادة المصرية الجديدة قادرة على أخذ زمام المبادأة، وعلى إن تكون أكثر من ند لصانعي السياسة البريطانية، وكان الموقف المصري الجديد الذي ينادي بمبدأ اعطاء حق تقرير المصير للسودان عاملاً حاسمًا في ضرب محاولات التفرقة والوقيعة بين الأشقاء في جنوب الوادي وشماله، كما كان من اهم العوامل التي وحّدت بين القوى السياسية المختلفة في السودان . كذلك كان التحرك المصري النشط والفعال في جنوب السودان الذي تولى مسئوليته السيد صلاح سالم سببًا في احباط المخططات البريطانية لفصل جنوب السودان عن شماله .

وتم توقيع اتفاقية السودان بين مصر وبريطانيا في ١٣ فبراير ١٩٥٣ ، وبمقتضاها أصبح للسودان الحق في تقرير مصيره، اما بالاستقلال أو بالاتحاد مع مصر . وكانت الاتفاقية بمثابة نصر كبير للسياسة المصرية ولمخططيها الجدد .

وقد لمست بنفسي كيف أن الشعور السائد في بريطانيا ازاء الاتفاقية كان مزيجًا من المرارة والشعور بالفشل، إذ إن القيادة المصرية الشابة قد استطاعت أن تتفوق على الدبلوماسية البريطانية بخبرتها وعراقتها وحنكتها، ومع ذلك فإن البريطانيين بقدرتهم الفائقة على إخفاء مشاعرهم حرصوا على ألا يصوروا الاتفاقية كأنها نكسة للسياسة البريطانية، بل أظهروا احتفالهم بها، وعملوا على مجاملة الزعامات السودانية بأن وجهوا الدعوة للسيد عبد الرحمن المهدي والسيد محمد عثمان الميرغني لحضور احتفالات تتويج الملكة إليزابيث في لندن .

وقد أكد الأستاذ محمد حسنين هيكل هذه الحقيقة في كتابه القيم «ملفات السويس» حيث أورد وثيقة عن مذكرة وجهها السير ونستون تشرشل إلى أنتوني إيدن وزير الخارجية البريطاني يقول فيها : «إنني أريد إن أفهم كيف وقعنا مثل هذه الاتفاقية مع المصريين بشأن السودان» .

وكـان رد إيـدن علـى ذلك بخطاب مـختصـر قال فيـه : «لـم يكـن أمامـنا خـيـار آخـر ، لقـد أخطـرنـي السـيـر روبرت هـاو بأن علـينا قـبـول أية شـروط معقـولة نستطيع الحصـول عليها ، لأن الصاغ صـلاح سالـم سحب الأرض من تحـت أقـدامنـا عـندمـا اسـتطـاع أن يوفـق مـوقـف الجنوب مع الشـمـال في السودان» .

وكانت اتفاقية السودان مدخلاً طبيعيا لكي تبدأ مفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا ، وكانت مصر ترى ضرورة فتح باب المفاوضات للتوصل إلى جلاء بريطاني غير مشروط من مصر ، باعتبار إن الأساس القانوني لوجود القوات البريطانية في قاعدة قناة السويس - وهو معاهدة ١٩٣٦ - قد أصبح منعدمًا من وجهة النظر المصرية بإلغاء مصر لتلك المعاهدة عام ١٩٥١ .

وفي مـقـابل المطالبـة من جانـب مصـر ببـدء المفـاوضـات ، فقـد كـان هـناك تسويف ومماطلة من جانب بريطانيا ، وأذكر أننا تلقينا في السفارة المصرية بلندن في أوائل عـام ١٩٥٣ تعليمات بطلب فتح بـاب التفاوض مـع الحكومة البريطانية ، وذهـب السفير عبد الرحمـن حقي الذي خلف الدكتور محمود فوزي بعد تعيينه وزيرًا للخارجية ، لمقابلة أنتوني إيدن ، وكان معه الصديق عبد الحميد سعود الوزير المفوض بالسفارة وقتئذ ، وأبلـغ السـفيـر المصـري وزير الخارجية ايدن رسميا طلب مصر فتح باب المفاوضات . ورد إيدن على ذلك الطلب بقوله : إنه ينصح بالتحلي بالصبر لأن الرأي العام البريطاني غير مهيأ لمفـاوضـات جديدة مع مصر ، كـمـا أن تصريـحات المسئولين المصـريين التي تطالب بالجلاء غير المشروط لا تساعد على تهيئة المناخ اللازم للمفـاوضـات . وأضـاف إيـدن سببًا آخر للتسـويف ، هو إن الفيلد مارشال سـليـم رئيس هيئة أركـان حـرب الامبراطـورية عين حـاكمًا عـامـا لأسـتـراليـا ، وهو الـذي كـان مقررًا أن يرأس الجانب البريطاني في المفاوضات ، مما يدعو إلى الانتظار بعض الوقت .

وفي اليوم التالي قابل السفير حقي وبصحبته الوزير المفوض سعود مستر سلوين لويد وزير الدولة للشئون الخارجية الذي أضاف سببًا جديدًا للتأجيل وهو أن هناك ضرورة لإجراء مشاورات مكثفة مع الأمريكيين لتنسيق مواقف الدولتين العظميين حيال مصر ـ إنجلترا وأمريكا ـ حتى لا تتضارب المواقف بينهما لأسباب من سوء الفهم يرجع معظمها إلى تصرفات غير مسئولة، كما حدث في الماضي.

وفي مواجهة التسويف البريطاني المستمر، كان الموقف المصري صلبًا وواضحًا، فقد مزجت القيادة المصرية في تعاملها مع بريطانيا بين العمل الدبلوماسي الذي قاده الدكتور فوزي باقتدار، والضغط الواقعي في منطقة القناة عن طريق تصعيد العمليات الفدائية، وممارسة شتى الضغوط على القوات البريطانية الموجودة بها.

وإزاء صلابة الموقف المصري، قبلَ البريطانيون إن تبدأ المفاوضات رسميا بين الجانبين في ٢٧ إبريل ١٩٥٣، على إن تسبقها جلسات تمهيدية، وتقرّر إن يرأس الجانب المصري اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية، وان يرأس الجانب البريطاني سير رالف ستيفنسون السفير البريطاني في مصر.

وكان الخلاف الأساسي بين الجانبين أن الجانب المصري يصر على أن يتم الجلاء غير المشروط عن قاعدة قناة السويس أولاً وقبل كل شيء، في حين كان البريطانيون يرون أن يرتبط الجلاء بالتوصل إلى اتفاق دفاعي إستراتيجي يجعل مصر حلقة في سلسلة الترتيبات الدفاعية الغربية في مواجهة الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية. وكانت مصر ترى أن ذلك يمكن أن يكون سببًا في الإبقاء على الوجود البريطاني بشكل آخر، كما أنها لم تكن ترى أي مصلحة لها في الانضمام إلى جانب دون آخر من أطراف الحرب الباردة من القوى العظمى. وكانت رؤيتها لأمنها القومي مختلفة تمامًا عن الرؤية التي يحاول البريطانيون إقناعها بها.

توقفت المفاوضات فور أن بدأت في ٢٧ إبريل ١٩٥٣ ، بعدما اتضح عمق الهوة بين مواقف الطرفين . وظلت القيادة المصرية ، التي أصبح مؤكداً إن الرئيس عبد الناصر هو المسئول الأول فيها ، تواصل جهودها على أكثر من صعيد ، فهي تعبئ الجبهة الداخلية ، وتعمل على تصعيد اعمال المقاومة في منطقة القناة من ناحية ، وتوالي الاتصال ببريطانيا من ناحية ثانية ، وتعمل من ناحية ثالثة على كسب تأييد الدول ذات الثقل ، وبخاصة الولايات المتحدة .

وفي نهاية الامر ، نجح الأسلوب المصري الذي جمع بين التعقل والاعتدال مع الصلابة والقوة في الوصول بالمفاوضات إلى غايتها ، وفي توصل الطرفين إلى اتفاقية حول جلاء القوات البريطانية عن مصر .

وقعت أسس الاتفاق بالأحرف الأولى في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، وقعها عن مصر الرئيس جمال عبدالناصر ، ووقعها عن بريطانيا أنتوني هيد وزير الحربية . ثم وقع النص التفصيلي لاتفاقية الجلاء في ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ ، فوقعها عن مصر الرئيس عبد الناصر ، وعن بريطانيا أنتوني ناتنج وزير الدولة ، الذي استقال من وزارة أنتوني إيدن في خريف ١٩٥٦ احتجاجًا على التواطؤ البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي ضد مصر ، عقب قرار تأميم شركة قناة السويس .

وقد تضمنت المبادئ العامة للاتفاقية مايلي :

١ - انقضاء العمل بمعاهدة ١٩٣٦ .

٢ - جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية على مراحل ، خلال عشرين شهراً من توقيع الاتفاقية .

٣ - بقاء قاعدة قناة السويس في حالة صالحة للاستعمال ومعدة للاستخدام ، وأن يتولى أمر صيانتها ١٢٠٠ فني بريطاني يرتدون الملابس المدنية .

٤ - في حالة وقوع هجوم مسلح من الخارج على أي دولة تكون عند التوقيع

طرفًا في معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية، أو على تركيا، تلتزم مصر تقديم التسهيلات لبريطانيا لتهيئة القاعدة للحرب.

٥ ـ يجري التشاور فوراً بين مصر وبريطانيا في حالة التهديد بهجوم مسلح من الخارج على أي دولة عضو في معاهدة الدفاع المسلح المذكورة.

٦ ـ مدة فعالية الاتفاقية سبع سنوات من تاريخ توقيعها.

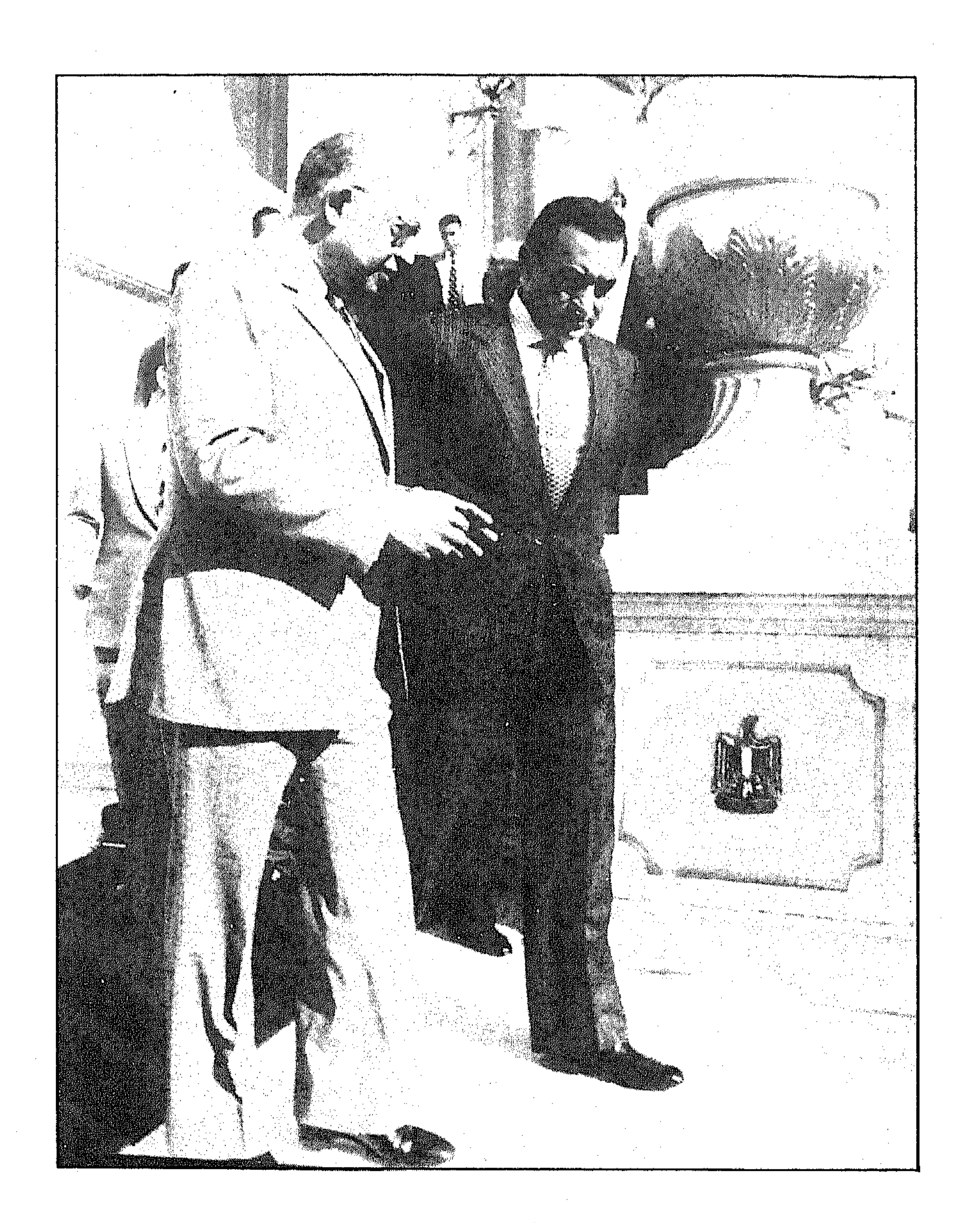
وفي أكتوبر ١٩٥٤ تم التوقيع النهائي للاتفاقية، وفي ١٨ يونيو ١٩٥٦ تم جلاء القوات البريطانية عن مصر، بعد احتلال جثم على صدرها أربعة وسبعين عامًا.

وقد وقعت الاتفاقية وأنا مازلت عضواً في السفارة المصرية في لندن، وربما كان هذا سببًا في أن اكون أكثر تقديراً لأهمية توصلنا لهذه الاتفاقية، وأكثر إدراكًا لقيمتها باعتبارها تمثل نجاحًا تاريخيًا وختامًا لحقبة من النضال الوطني، ذلك أن المفاوض المصري نجح في التوصل إلى هذه الاتفاقية مع أكثر القوى البريطانية تطرفًا وتمسكًا بالميراث الاستعماري، فقد كان تشرشل لا يزال رئيسًا للوزراء، وكانت مواقفه الاستعمارية إحدى السمات المعروفة عنه طوال تاريخه السياسي المديد، فكان أكبر المعارضين لاستقلال الهند، وكانت معارضته للجلاء عن قناة السويس عميقة وحادة. كان تشرشل ينظر إلى الأمور من منظار المصالح البريطانية والغربية من دون اعتبار لحقوق الآخرين أو مصالحهم. من هنا، فقد كنت من موقعي في لندن أكاد ألمس الصراع الهائل بين الإرادتين، إرادة مصر في التحرر، وإرادة القوى الحاكمة في بريطانيا في استمرار الأوضاع على ما كانت. وكانت اتفاقية الجلاء بغير جدال اندحاراً لمفاهيم الاستعمار والسيطرة البالية وانتصاراً مبينًا لإرادة الاستقلال والتحرر الوطني.

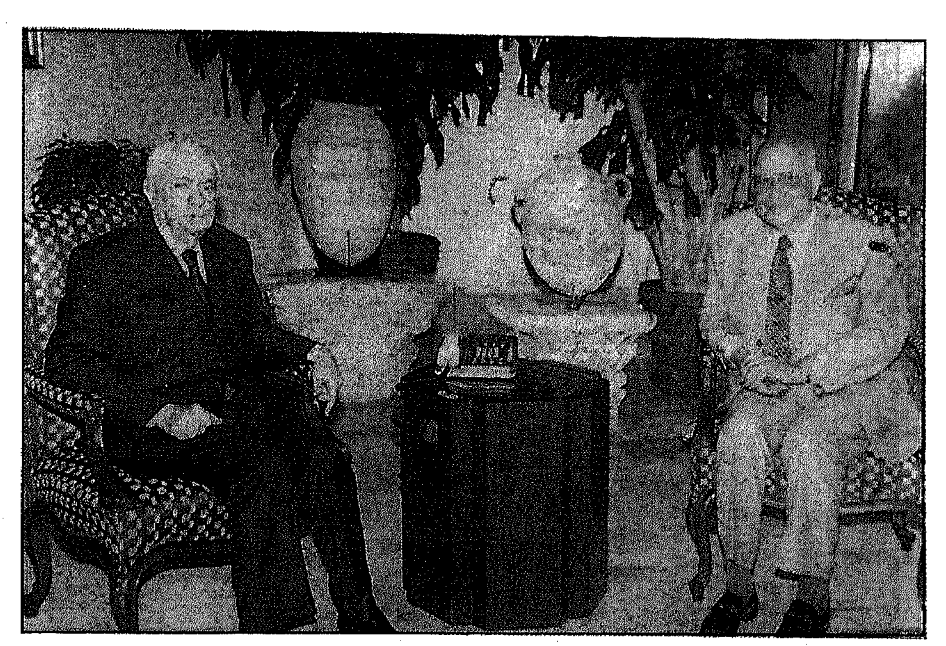


مع الرؤساء والزعماء العرب

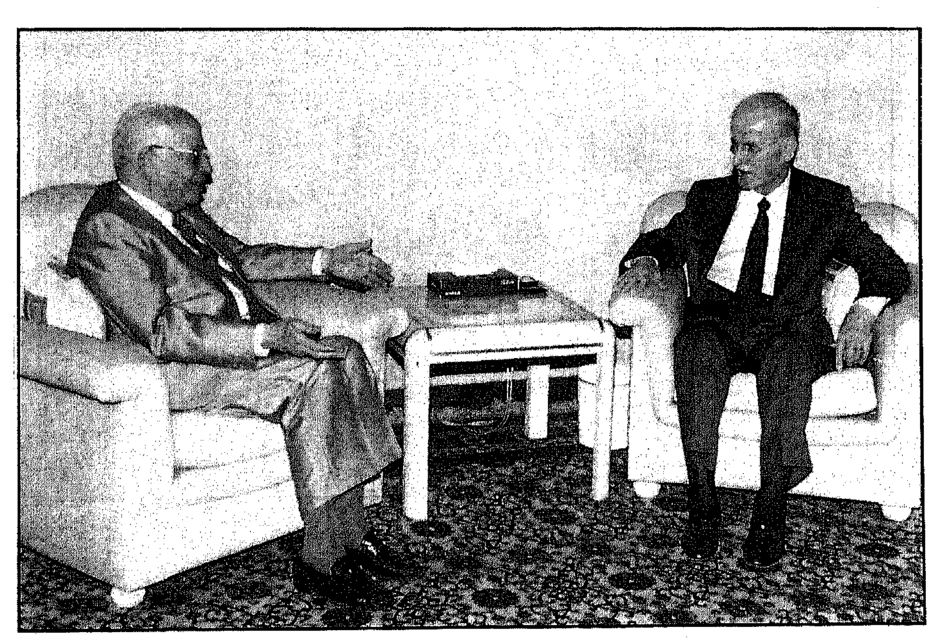
مراجع الصور: ملف أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد



مع الرئيس المصري حسني مبارك



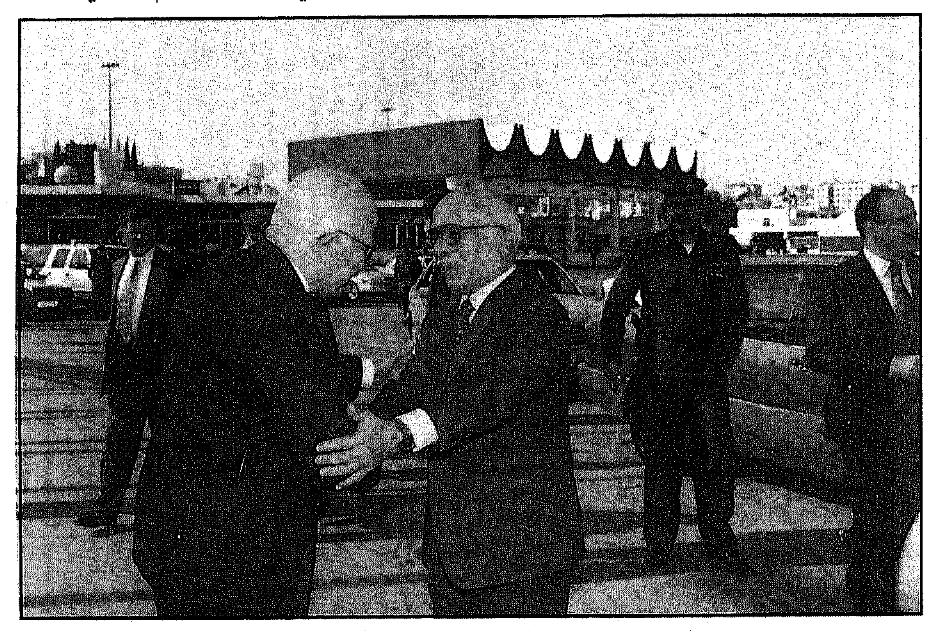
مع الرئيس اللبناني إلياس الهراوي



مع الرئيس السوري حافظ الأسد



يؤدي اليمن أمام الرئيس أنور السادات ديسمبر ١٩٧٠ بحضور الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء والدكتور عبد الوهاب البرلسي وزير التعليم العالي



مع الملك الأردني الحسين بن طلال

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



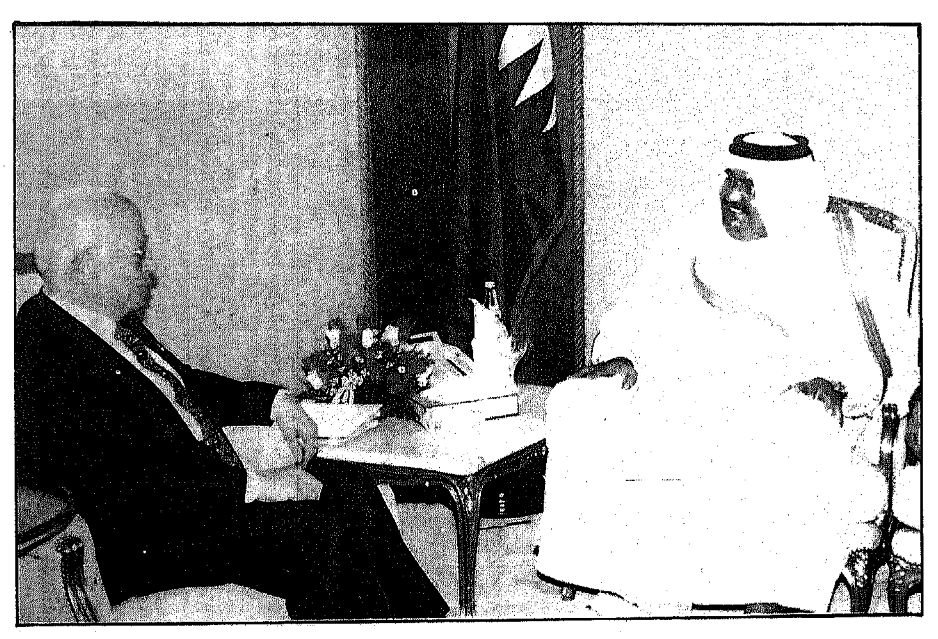
مع الزعيم
الليبي العقيد
معمّر القذافي



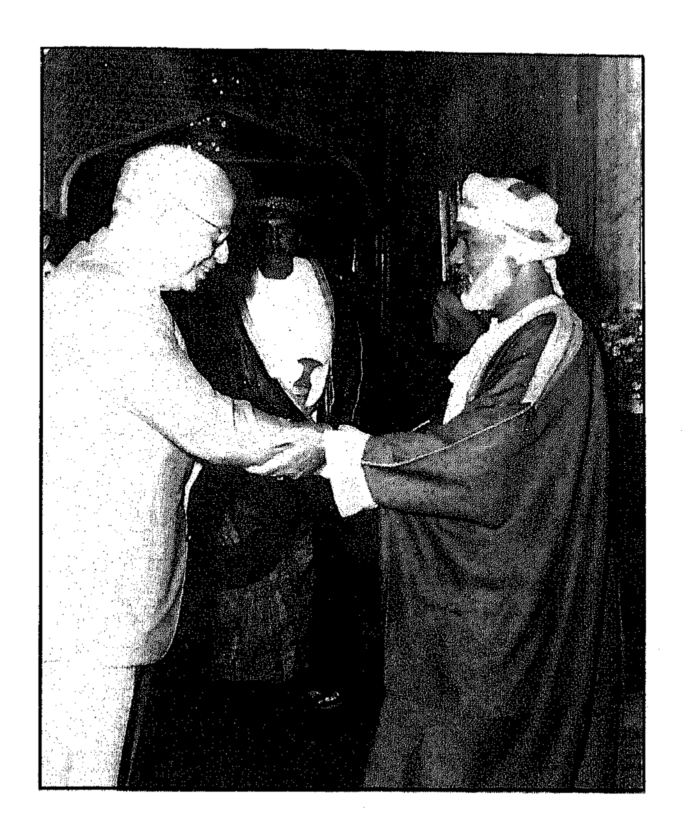
مع الرئيس
الفلسطيني
ياسر عرفات



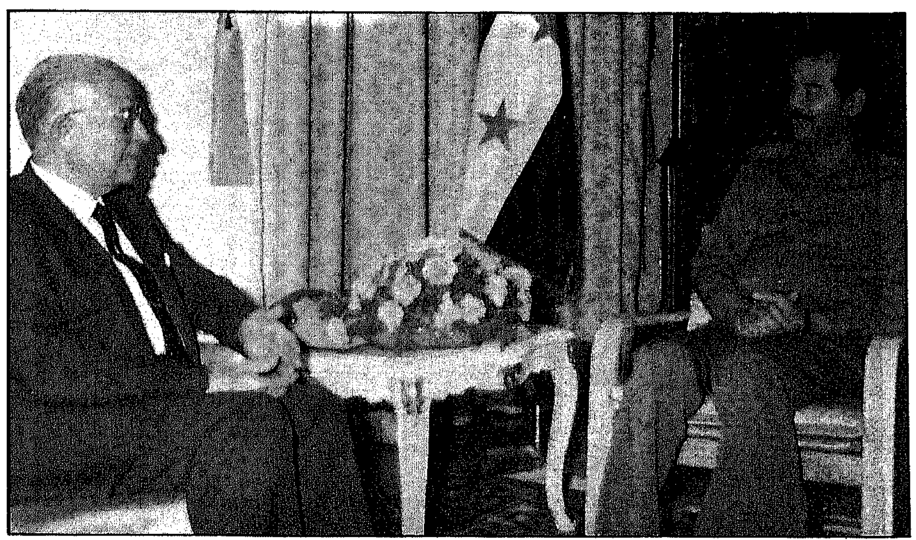
مع الرئيس الجزائري اليمين زروال



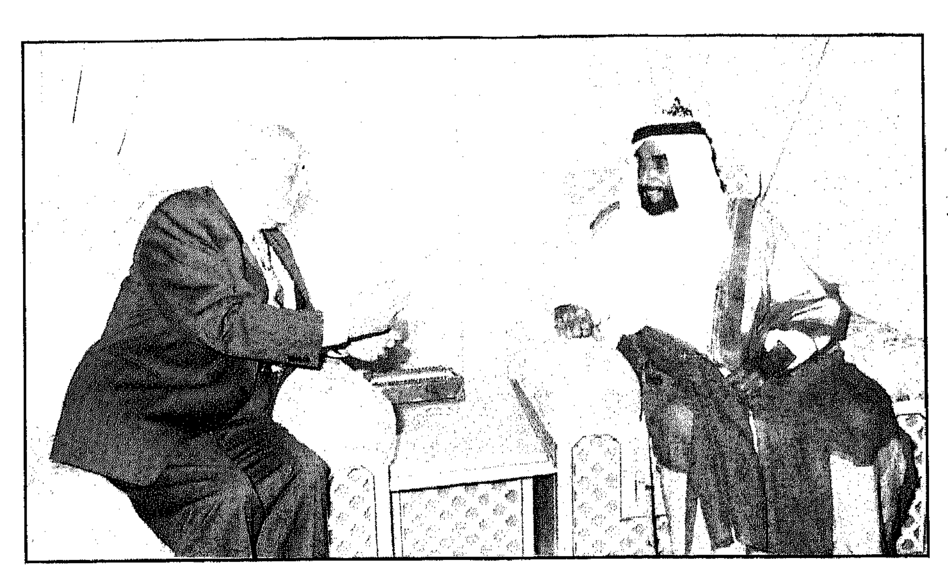
مع أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني



مع سلطان عُمان
قابوس بن سعيد



مع الرئيس العراقي صدّام حسين



مع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان



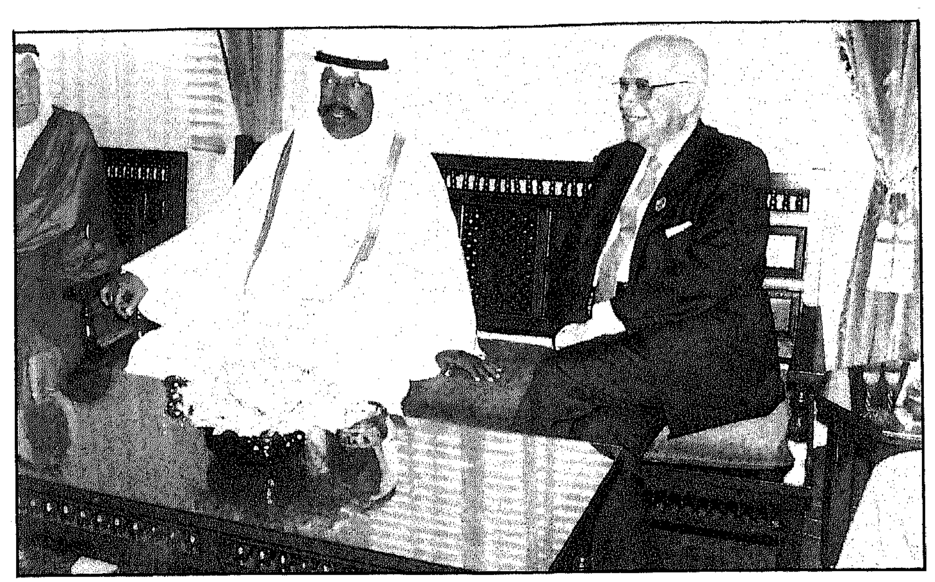
مع الرئيس أنور السادات
في الأمم المتحدة ١٩٨١



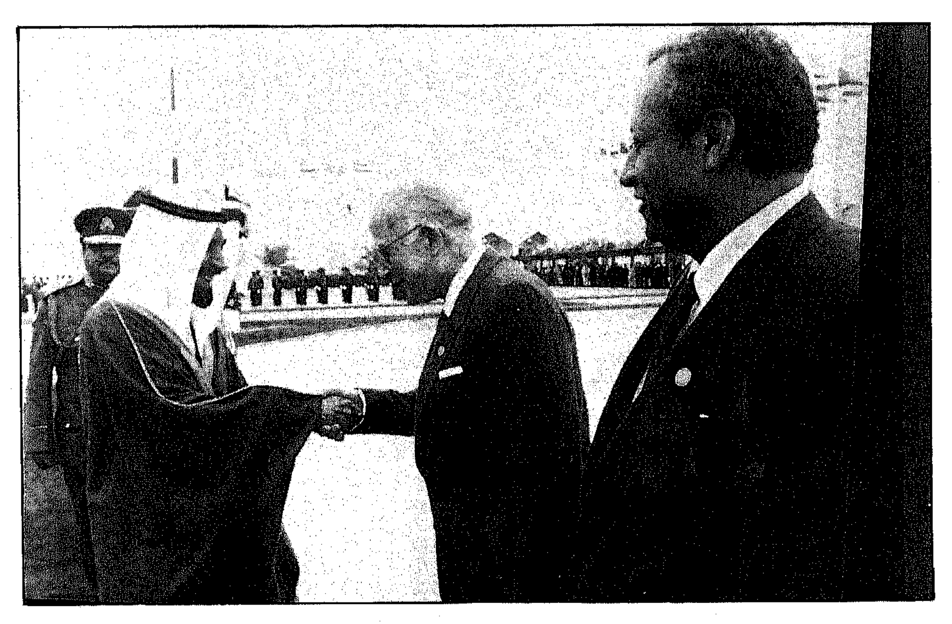
مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود



مع أمير دولة البحرين سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة



مع الشيخ سعد العبد الله ولي عهد دولة الكويت خلال زيارته مقرّ الجامعة العربية يوم ٢٣/٦/١٩٩٦ في أثناء انعقاد مؤتمر القمة العرب



مع أمير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح



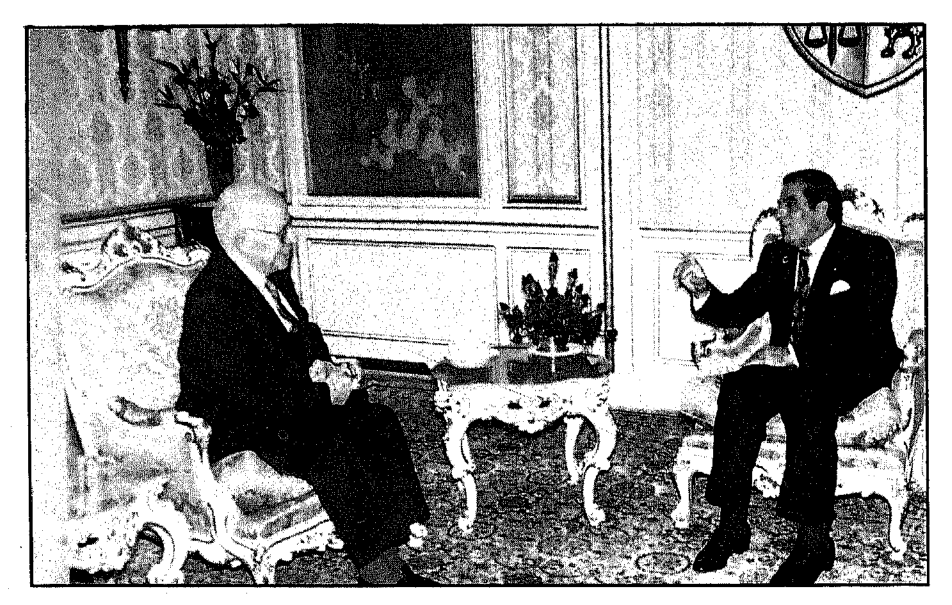
مع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني



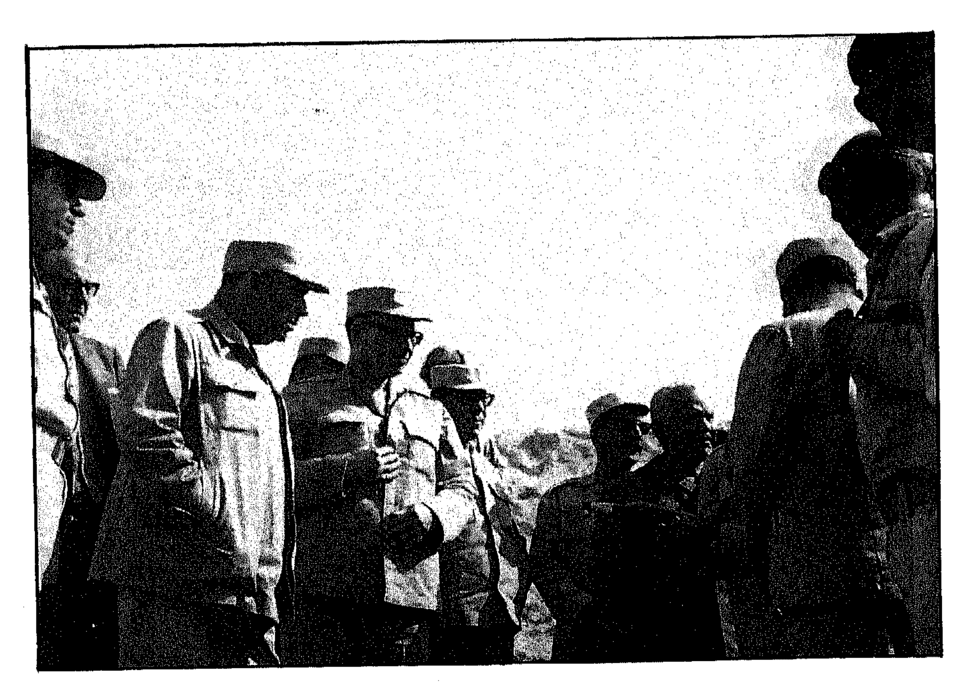
مع الرئيس اليمني علي عبد الله صالح



مع الأمير طلال بن عبد العزيز
والصحافي والديبلوماسي اللبناني غسان تويني



مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي



باللباس العسكري (الثاني إلى اليسار) في جبهة السويس عام ١٩٧١

- ٤ -

خبرة التفاوض

وقد أتيح لي، بعد عودتي من لندن في ديسمبر ١٩٥٤ بفترة وجيزة، أن أشارك في عمل هو من أقرب الأعمال إلى قلبي، الاشتراك في المفاوضات والترتيبات الخاصة بتنفيذ اتفاقية الجلاء، فبمقتضى الاتفاقية عينت مصر قائداً عاما لقاعدة قناة السويس هو الفريق علي علي عامر، كما أقامت ما يسمى بالقيادة الشرقية، جعلت مقرها مدينة الإسماعيلية، لتتولى الإشراف على الاتصال بالجانب البريطاني وتنفيذ عملية الجلاء عن القاعدة، وتسلم القوات المصرية لمنشآتها وما فيها من عتاد. وعين اللواء أمين حلمي الثاني رئيساً للقيادة الشرقية، كما تولى العميد نور الدين قرة رئاسة أركانهما. ولم تكن القيادة الشرقية مجرد قيادة عسكرية. بل كانت جهازاً عسكريا سياسيا قانونيا اقتصاديا، بحيث تكون قادرة على متابعة التفاوض، واتخاذ الترتيبات اللازمة في كل ما يقتضيه التعامل مع الجانب البريطاني تنفيذاً لاتفاقية الجلاء. وكان لي شرف اختياري مستشاراً سياسيًا للقيادة الشرقية، كما كان الأستاذ أحمد كمال أبو الفضل مستشارها القانوني، وكان الدكتور حامد السايح مستشارها الاقتصادي.

وكانت متابعتي لمفاوضات الجلاء، ثم اشتراكي في المفاوضات المكملة كمستشار سياسي للقيادة الشرقية تجربة بالغة الثراء. فمنذ تلك الأيام البعيدة من عامي ١٩٥٤ و١٩٥٥ بدأت أدرك العناصر الجوهرية في عملية التفاوض، وتكونت لدي خبرة عملية في كيفية التفاوض وأساليبه، وقد صاحبتني هذه التجربة الثرية طوال السنوات اللاحقة. وإذا كانت الأيام والأحداث قد أضافت خبرات جديدة، فلا شك أن هذه التجربة كانت الأساس الذي بنيته ثم أضفت إليه.

أدركت أن جوهر عملية التفاوض هو القبول بفكرة الحلول الوسط، وأن يتقبل كل طرف أن يتنازل عن بعض مطالبه من أجل التوصل إلى اتفاق بين طرفي التفاوض. هذا الاتفاق يعكس في حقيقة الأمر ميزان القوى بينهما،

كما يتوقف ما يحصل عليه كل طرف على إدراكه لعناصر قوته، وقدرته على الاستخدام الأمثل لهذه العناصر. ومن ثم فإن الشروط المسبقة هي في الواقع محاولة لتحديد نتيجة المفاوضات قبل أن تبدأ، ولهذا فهي مخالفة أساسًا لجوهر فكرة المفاوضة.

والمفاوض المتمرس هو ذلك الذي يحدد بدقة حقيقة موقفه، بحيث يدرك أقصى ما يمكن أن يصل إليه في ظل الظروف الواقعية التي تحيط به، وأن يدرك في الوقت نفسه المدى الذي لا يمكن له أن يتراجع بعده. وفي هذه المساحة المتاحة بين أقصى ما يمكن أن يطلب وأدنى ما يمكن أن يقبل، يتحرك المفاوض. كما أنه يدرك فوق هذا أن الصياغات والأساليب تأتي تعبيراً عن مواقف مدروسة ومحددة ـ لا أن تكون هي هدفًا في ذاتها ـ بحيث تكون أداة طيعة للمفاوض، وليست قيداً يحد من حرية حركته نحو أهدافه.

المفاوضة إذن معركة تحتاج إلى ثبات وتصميم، إلى وضوح في الرؤية، إلى صبر وأناة ومرونة. وهي مغامرة، إذ إن الوسيلة الوحيدة لمعرفة إمكانات نجاح المفاوضات هي الأقدام على التفاوض. وهي أمر ليس سهلاً، إذا ما كانت هنالك اعتبارات سياسية وعاطفية وقومية تكتنف عملية المفاوضات، وبخاصة إذا ما تعلّق موضوع المفاوضات بقضايا وطنية كبرى، وإذا ما جرت بين طرفين بينهما ميراث قديم من العداوة والبغضاء. ولعل ما يمكن أن نسترشد به في هذا الصدد ما هو معروف بأسلوب إدارة الأزمات Crisis Management وقد تمكنت من تطبيق بعض ما تعلمته في تلك المرحلة على مفاوضات شاقة مماثله هي الخاصة بالتحكيم بين مصر وإسرائيل في مشكلة طابا عام ١٩٨٥، وقد تشرفت برئاسة اللجنة القومية لطابا وكانت ملحمة مشرفة لمصر ورجالها.

ـ ٥ ـ

العدوان الثلاثي وأذيال الخيبة

كان من المقدر أن ينتهي العمل باتفاق الجلاء في ١٨ أكتوبر ١٩٦١، فقد نصت الفقرة (أ) من البند (١٢) منه على أن «يظل هذا الاتفاق نافذًا مدة سبع

سنوات من تاريخ توقيعه»، إلا أنه لم يعش في الواقع أكثر من سنتين. فرغم إن مدينة بور سعيد العظيمة قد شهدت في ١٣ يونيو ١٩٥٦ جلاء آخر جندي بريطاني عن الأراضي المصرية، وشهدت يوم ١٨ يونيو قيام الرئيس جمال عبد الناصر برفع العلم المصري على مبنى البحرية فيها في احتفال رسمي، لتنتهي واحدة من اصعب حقب التاريخ المصري وأحفلها بالنضال والمعاناة والتضحيات، فقد شهدت المدينة عينها بعد أشهر قليلة عودة القوات البريطانية نفسها على نحو آخر.

***

كانت لمصر وقيادتها طموحات كبيرة في تجاوز نطاق التخلف والفقر الضارب حولها، ووجدت في مشروع إنشاء سد أسوان الكبير طريقها لكسر هذا النطاق، وهكذا سيطر مشروع إنشاء السد العالي على الفكر السياسي والاقتصادي المصري في السنوات الأولى لقيام الثورة.

وكانت القيادة المصرية ترى في الولايات المتحدة الأمريكية شريكًا محتملاً في تمويل تنفيذ المشروع العملاق الذي كان يحتاج إلى ما يقرب من ٤٠٠ مليون دولار بالعملات الأجنبية، بينما يحتاج إلى ما يقرب من ٣٠٠ مليون جنيه بالنقد المحلي. وكانت الآمال معلقة على استجابة حكومة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور طلب مصر مساعدتها في تنفيذ المشروع.

أعلنت حكومة الولايات المتحدة موافقتها على المشاركة في التمويل في أول الأمر، إلى حد طلبها إدراج ٧٠ مليون دولار في موازنة المساعدات الخارجية لعام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ من الكونجرس، كدفعة أولى من القدر الذي أعلنت استعدادها للمشاركة به في المشروع - ٢٠٠ مليون دولار أمريكي - إلا أن كثيراً من القوى داخل أمريكا وخارجها، لم تكن سعيدة بأن ترى مصر، بسياستها التحريرية واتجاهاتها المناهضة للاستعمار التقليدي وقوى السيطرة الغربية، تتلقى هذا الدعم الكبير الذي سيساهم بغير شك في توفير المزيد من القدرات

الاقتصادية لها، لتتمكن من ممارسة المزيد من سياساتها الوطنية والقومية في المنطقة.

وعلى الرغم من أن الآمال المصرية كانت معقودة على أن تتبنى أمريكا سياسات أكثر واقعية إزاء شعوب المنطقة، وأن تخفف من ثقل انحيازها الكامل للسياسات الإسرائيلية، فإن القيادة المصرية قد أدركت من تطورات الأمور في الولايات المتحدة، إن فرصها في الوصول إلى اتفاق معها حول تمويل بناء السد العالي أصبحت شبه منعدمة، ولم تفاجأ بإعلان وزير خارجيتها جون فوستر دالاس سحب حكومته عرضها - الذي سبق أن ارتبطت به - يوم ١٩ يوليو ١٩٥٦، بقدر ما فاجأها الأسلوب المهين والجارح الذي صيغ به بيان سحب عرض التمويل. ولا بد من التذكير بالعداء الشديد الذي كان يحمله دالاس لمفهومي عدم الانحياز والحياد الإيجابي وكان منطق الثنائية القطبية (Bipolarity) يحكم نظرة دالاس إلى السياسة الدولية في فترة الحرب الباردة. وتأسيساً على هذا المنطق اعتبر دالاس أن الدور المصري يهدد المصالح الأمريكية ويخدم المصالح السوفييتية.

وكان أمام القيادة المصرية واجب البحث عن بديل يتيح لها بناء مشروعها الكبير، وأن ترد على ما وجّه إلى مصر، بغير مبرر سياسي أو أخلاقي، بما يحفظ لها كبرياءها الوطني وعزتها القومية.

***

كنت أعد نفسي لزيارة صيفية قصيرة للإسكندرية مساء يوم ٢٥ يوليو، عندما أبلغني نائب وزير الخارجية الأستاذ عبد الفتاح حسن، وكنت أعمل مديراً لمكتبه، أن هناك اجتماعاً سيعقد في الوزارة مساء يوم ٢٦ يوليو للاستماع إلى خطاب الرئيس جمال عبد الناصر من الإسكندرية. وأن يحضر كل أفراد الوزارة كذلك لمتابعة الموقف.

كنت، في الفترة السابقة لهذا اليوم، أشارك كممثل لوزارة الخارجية في

لجنة خاصة في مجلس الوزراء يرأسها المستشار القانوني للمجلس الأستاذ المستشار محمد فهمي السيد. وكانت مهمة اللجنة دراسة الأنهار والممرات المائية الدولية، والوضع القانوني لكل منها، والنظم المعمول بها في العالم بالنسبة لها، البسفور والدردنيل، الدانوب، الراين، خليج العقبة، وقناة السويس. ووضعت اللجنة بحوثًا ودراسات قانونية مستفيضة عن كل هذه الموضوعات، إلا أن ما لم يدركه المشاركون فيها هو أن ما تقوم به من عمل إنما هو جزء من الاعداد القانوني لوضع قناة السويس كممر مائي دولي مصري.

عندما اجتمعنا لسماع الخطاب، أبلغني الأستاذ عبد الفتاح حسن انه سيكون هناك إعلان مهم مساء هذا اليوم، وأنني مكلف بمهمة - عقب انتهاء الخطاب - في وزارة التجارة والصناعة مع الوزير الدكتور محمد أبو نصير، وأن هناك ترتيبات معدة لذلك.

وعندما انتهى الرئيس من خطابه التاريخي الذي أعلن فيه تأميم الشركة العالمية لقناة السويس، اتخذت طريقي على الفور إلى مكتب الوزير أبو نصير، وهناك وجدت أمامي القرار الجمهوري بتأميم القناة، وانحصرت مهمتنا في ترجمة القرار إلى اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ليكون أمام سفراء مصر ومبعوثيها صبيحة يوم السابع والعشرين من يوليو.

وكما كانت هذه اللحظات تاريخية بالنسبة إلى مصر وللعالم العربي، فقد كانت كذلك بالنسبة لي، وكان الجهد المتواضع الذي شاركت فيه بمساهمة مباشرة وإيجابية في واحد من أعظم الأحداث التاريخية التي شهدتها بلادي.

***

لم يمض وقت طويل على جلاء القوات البريطانية عن بور سعيد قبل إن تعود اليها مرة أخرى، غازية هذه المرة.

فقد حركت بريطانيا العظمى - التي وقعت هذه الاتفاقية مع مصر - قواتها على ظهر أساطيلها البحرية، تصاحبها قوات الجمهورية الفرنسية، وتستتر

بهما معًا إسرائيل بقواتها في صحراء سيناء في اعتداء مثلث سافر على مصر، بدأ بهجوم إسرائيلي واسع النطاق على القوات المصرية في سيناء يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، تبعه تدخل بريطاني - فرنسي تمثل في غارات جوية مكثفة على المدن المصرية من ٣١ أكتوبر إلى ٤ نوفمبر، ثم تلاه قصف بحري وحشي على مدينة بور سعيد، صاحبه منذ ٥ نوفمبر، نزول القوات البريطانية - الفرنسية المشتركة إلى المدينة.

وقد سبق هذا كله تآمر مثلث بين ممثلي الدول الثلاث، أنكره زعماؤها وقتها، ولكن الأيام كشفت عن أسراره فيما بعد، تمثل هذا التآمر في توقيع الأطراف الثلاثة اتفاقية سرية في سيفر، احدى ضواحي باريس، مساء يوم ٢٣ أكتوبر، يحدد دور كل طرف في خطة الغزو المثلث لمصر واحتلال القوات البريطانية الفرنسية منطقة قناة السويس من شمالها إلى جنوبها، واحتلال قوات إسرائيل شبه جزيرة سيناء.

كانت مغامرة السويس الفاشلة محاولة تهدف إلى تصفية حسابات الأطراف الثلاثة مع مصر ومع ثورة مصر. كانت بريطانيا تريد استعادة سيطرتها على قناة السويس التي أممتها مصر في ٢٦ يوليو ١٩٥٦، وعلى منطقة القناة بأكملها، وكانت فرنسا حاقدة على الدور المصري في دعم الثورة الجزائرية عسكريا وماديا، وكانت واثقة من أن معركتها في الجزائر ستحسم على أرض مصر. وكانت إسرائيل تريد أن تخرج من وراء اشتراكها في المغامرة بأية مكاسب إقليمية أو عسكرية أو سياسية، مكافأة على استخدام بريطانيا وفرنسا لهما كطعم لاستدراج القوات المصرية إلى سيناء، ثم تدميرها بعد ذلك، بعد حصارها من الشرق بواسطة القوات الإسرائيلية ومن الغرب بواسطة القوات البريطانية الفرنسية التي كان من المقدر إن تحتل منطقة القناة من بور سعيد شمالاً إلى السويس جنوبًا.

وخاضت مصر حربًا مجيدة عسكرية وسياسية واقتصادية، إدارتها قيادتها في كل مراحلها بحنكة واقتدار وثقة بالنفس، وسطّر الشعب المصري أروع

ملاحم البطولة والفداء، وهب صفًا واحدًا للذود عن كرامة الوطن. وكان المناخ السائد مفعمًا بالتعبئة الوطنية والعسكرية والالتفاف حول القيادة. كانت بالفعل لحظة تاريخية مضيئة في سماء مصر ووقف العالم كله بجانبها، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت سحبت عرض تمويل السد العالي ثم اعترضت على قرار تأميم القناة مقترحة في المقابل «تشكيل جمعية للمنتفعين» لإداراتها، رفضت التورط في العمليات العسكرية وطالبت بالاتجاء إلى الأمم المتحدة. أما الاتحاد السوفييتي الذي اتخذ منذ البداية موقفًا مؤيدًا لمصر، فقد ذهب إلى أبعد من ذلك بإنذار رئيس الوزراء بولجانين الشهير لكل من بريطانيا وفرنسا حيث تساءل هذا الإنذار عما سيكون عليه موقف الدولتين إذا ما تعرضت أراضيهما لهجوم دولة اقوى منهما تمتلك أسلحة التدمير الحديثة، وذلك في إشارة واضحة إلى قدرات الاتحاد السوفييتي الصاروخية، وإلى ما يمتلكه الاتحاد السوفييتي من صواريخ عابرة للقارات تستطيع الوصول إلى أراضي الدولتين، كما وجه الاتحاد السوفييتي إنذارًا إلى إسرائيل بالمعنى ذاته.

وانتهت الحرب بانسحاب القوات المعتدية من دون قيد أو شرط من الاراضي المصرية بعد اسابيع قليلة من عدوانها - في ٢٢ ديسمبر ٥٦ - امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة التي صدرت في الأيام الأولى للغزو، ووسط محيط من المهانة والإذلال لم تألفه أطرافه من قبل.

وإذا كانت الحرب - كما يعرفها التاريخ والقانون الدولي - ليست سوى احدى وسائل تحقيق الارادة السياسية لدولة - أو دول - ما، في مواجهة دولة - أو دول - أخرى، فقد أسفرت حرب السويس في خريف عام ١٩٥٦ عن نصر حاسم باهر للارادة المصرية، وعن هزيمة مذلة ساحقة للارادات المجتمعة لبريطانيا وفرنسا وإسرائيل. وإذا كان لدولة إن تفخر بأنها خاضت حربًا فرضت عليها من امبراطوريتين عاتيتين، ومعهما دولة ثالثة مسلحة حتى أسنانها، وانتهت بنصر تاريخي لها وبهزيمة تاريخية لاعدائها، فليست هذه الدولة سوى مصر.

وقد يكون من المفيد أن نذكر هنا أن ابطال هذه المغامرة قد لقوا نهاية تليق بما فعلوه، فقد اعتزل أنتوني إيدن رئيس وزراء بريطانيا منصبه في ١٤ من نوفمبر بدعوى مرضه، ثم استقال من منصبه ليخلفه هارولد ماكميلان في رئاسة الوزارة البريطانية يوم ٩ يناير ١٩٥٧ . أما جي موليه رئيس وزراء فرنسا فقد سقطت وزارته في ٢١ مايو ١٩٥٧ ، وسقطت الجمهورية الثالثة كلها وتولى شارل ديجول السلطة إعلانًا ببدء الجمهورية الرابعة في فرنسا بعد أقل من عام من سقوطه. أما بن جوريون، رئيس الوزراء الإسرائيلي فقد انتهى به الأمر إلى اعتزال السياسة والحياة في مستعمرة في صحراء النقب.

انتهت حرب السويس، وقد تحقق لمصر كل ما أرادت، عادت قناة السويس إلى أيدي أبناء من حفروها، وخرج الإنجليز - للمرة الثانية - من مصر ومعهم حلفاؤهم مقهورين - وقتلت اتفاقية الجلاء بأيدي من وقعوها، واستولت مصر على كل ما حوته قاعدة قناة السويس من أسلحة ومعدات عسكرية، ودانت لمصر ولأبنائها السيطرة الكاملة على مقدراتها، إذ استردت منابع البترول المصري من الشركات الإنجليزية، وفرضت الحراسة، ثم مصّرت كل المصالح البريطانية والفرنسية في مصر، وارتفعت، مع هذا كله، إلى عنان السماء دعوة القومية العربية التي أججت معركة ١٩٥٦ مشاعرها في قلوب العرب من الخليج إلى المحيط.

فلم يكن النصر الذي حققته مصر في معركتها ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي والسيطرة الغربية، ملكًا لها وحدها، بل شاركها فيه الشعب العربي كله، ولم تجن مصر ثماره وحدها، بل شاركتها فيها الدول العربية جميعًا، ودول أفريقيا كلها. كما كان النصر مصدر إلهام لشعوب آسيا وأمريكا اللاتينية. وأود أن أشير إلى قصة ذات مدلول كبير في هذا الخصوص فلقد جاءني بعد هذا بسنوات احد سفراء أمريكا اللاتينية في زيارة وداعية بعد انتهاء مهماته في القاهرة وأنا أمين عام جامعة الدول العربية وأخبرني كيف شارك في تظاهرات طلابية عام ١٩٥٦ تأييدًا لمصر من دون إن يعلم حينذاك أين تقع

مصر على الخريطة، وذلك إعجابًا بما قامت به إذ شكّل عبرة لدول العالم الثالث ونموذجًا في تحرير ثرواتنا من الاستعمار. وعلى الجانب الآخر، تحولت بريطانيا وفرنسا ـ إلى الأبد ـ من إمبراطوريتين ممتدتين من أقصى أطراف آسيا إلى أقصى أطراف أفريقيا إلى دولتين من الدرجة الثانية، كما عرف العالم حقيقة حليفتهما في عدوان السويس.

لقد كان لأزمة السويس نتائج مهمة بالنسبة إلى موقع مصر والسياسة المصرية مثل:

- إعادة بعض الدفء إلى العلاقات المصرية ـ الأمريكية.
- دخول الاتحاد السوفييتي بقوة إلى الشرق الأوسط، ذلك الدخول الذي بدأ بشكل غير مباشر من خلال صفقة الأسلحة التشيكية.
- تكريس صورة إسرائيل العدوانية وأخطارها في العالم العربي من خلال بروز أهم ملامح إستراتيجية إسرائيل التوسعية ونيتها تنصيب نفسها كقوة إقليمية عظمى وحيدة في الشرق الأوسط.
- نهاية دور كل من فرنسا وبريطانيا كقطبين أساسيين في نظام الحرب الباردة لمصلحة تكريس الزعامة الأمريكية للغرب.
- تكريس دور مصر «القطب القومي» في العالم العربي.

وشهدت السنوات التالية لحرب السويس تحولاً كاملاً في مجريات السياسة الدولية. وليس من قبيل التباهي القومي القول إن العالم الذي شهدناه بعد عام ١٩٥٦، كان غير العالم الذي عشناه وعرفناه قبل عام ١٩٥٦.

ـ ٦ ـ

تفاعلات عربية

وكنا نحن في وزارة الخارجية المصرية في سباق مع الزمن، حتى نستطيع ملاحقة التطورات التي أحدثها نصر السويس، بما فتحه أمام السياسة الخارجية

المصرية من آفاق رحبة، فقد أصبحت مصر واحدة من الدول الرائدة في العالم الثالث، وطليعة للعالم العربي كله في تلك الفترة التي اضطرمت بمشاعر القومية الدافقة، وحفلت بالكثير من عوامل المواجهة بين القوى الدولية على الساحة العربية، وشهدت بداية تغيرات سياسية واجتماعية بعيدة الأثر في الوطن العربي كله.

كنت في ذلك مستغرقًا تمامًا في عملي في الوزارة كمدير لمكتب نائب وزير الخارجية، السفير عبد الفتاح حسن، حينما اختار أن يترك هذا المنصب ليعمل رئيسًا لوفد مصر لدى مقر الأمم المتحدة في جنيف، وعرض عليّ أن أعمل معه في منصبه الجديد، فلم أتردد، وتوجهت بالفعل إلى جنيف في أغسطس ١٩٥٧ لتسلم عملي مستشارًا بوفد مصر الدائم فيها، وكانت هذه التجربة بداية تعاملي مع الديبلوماسية متعددة الأطراف.

كانت بعثة جنيف في هذه الفترة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى مصر، فقد كانت تعمل أساسًا لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة، وكانت مصر دائمًا حريصة على أن تساهم بشكل إيجابي في أنشطة المنظمة الدولية، كما كانت، بالإضافة إلى ذلك، ومع انقطاع علاقات مصر الديبلوماسية مع فرنسا، مسئولة عن متابعة السياسة الفرنسية عن كثب، وكانت بعد هذا كله، المركز الرئيسي للاتصالات المصرية مع الثورة الجزائرية في أوروبا، وأضيف إلى ذلك كله أهمية خاصة، فقد اختيرت لتكون مكانًا لعقد المفاوضات المصرية-الفرنسية التي أعقبت حرب السويس عام ١٩٥٦.

ولعل من أبرز التجارب التي مرت بي في أثناء عملي في جنيف أنني ذهبت إليها ديبلوماسيا ممثلاً لمصر، وبعد أشهر قليلة، أصبحت ممثلاً لدولة الوحدة التي جمعت سوريا بمصر. وكانت تجربة فريدة بالنسبة إلي، فقد كان وجودي في جنيف، التي تعد واحدة من أهم مراكز السياسة الدولية، فرصة نادرة لاستكشاف اثر الوحدة في زيادة الوزن الدولي لمصر وسوريا بصفة خاصة، وللعرب جميعًا بصفة عامة، فعلى الرغم من أن أصوات الدول العربية في

الأمم المتحدة نقصت صوتًا بتوحد مصر مع سوريا، فقد أصبح الصوت الواحد للجمهورية العربية المتحدة أثقل وزنًا، وأعظم أثرًا. ولو قدر لهذه الوحدة أن تستمر وان تتسع، لكان للتاريخ العربي المعاصر شأن آخر.

ومن جنيف، تابعت الأحداث المثيرة والبالغة الأثر التي شهدها عالمنا العربي في فترة التحول الكبير، والتي كان تتابعها وإيقاعها السريع واتجاهها السياسي مؤشرًا لا يخطئ إدراكه لعمق التأثير القومي لمصر وتزايده في المنطقة العربية كلها، وفيما وراءها على امتداد العالم الثالث كله. ففي صيف عام ١٩٥٨ قامت الثورة في لبنان، وسقط الحكم الملكي في العراق. وفيما دل الحدثان السابقان على حدة المواجهة بين المعسكر الغربي من جهة والتيار القومي الذي يريد أن يبقى بعيدًا عن سياسات الاستقطاب الدولي من جهة أخرى، فقد شهد عام ١٩٥٨ بداية مواجهة حادة بين الاتحاد السوفييتي ودولة الوحدة في أول اختبار دولي لها، انتهت في ما بعد بأن أبدى الاتحاد السوفييتي احترامه للخط السياسي المستقل الذي تنتهجه الجمهورية العربية المتحدة، رغم اختلاف الرؤية المذهبية لها عن تلك التي يدين بها هو. وشهد العام عينه تصعيدًا خطيرا للتوتر بين دولة الوحدة وإسرائيل، وضح بعده أن ميزان القوى الأقليمي قد أصبح يميل في مصلحة الجمهورية العربية المتحدة، وأنها صارت قادرة على أخذ زمام المبادرة بيدها.

وكان عام ١٩٦٠ كذلك عام الاستقلال لدول القارة الأفريقية، ومازلت أذكر ممثلي هذه الدول الشقيقة، وهم ينضمون وفدًا بعد وفد إلى الأمم المتحدة، وكيف ارتفعت أعلامها كدول مستقلة للمرة الأولى في ساحة قصر الأمم في جنيف، لتكون بشيرًا بأن القارة الأفريقية قد انطلقت أخيرًا من عقالها، واتخذت طريقها، بعد نضال طال، نحو الاستقلال والحرية.

كان من أهم الواجبات التي ألقيت على عاتقي في أثناء عملي في جنيف، المشاركة في المفاوضات التي دارت بين مصر وفرنسا حول تسوية مطالب الحكومة المصرية بتعويضات عن الأضرار التي لحقت بمصر نتيجة لعدوان السويس، ومطالبة الحكومة الفرنسية بتعويضات عن أملاكها وأملاك رعاياها

الذين تضرروا من إجراءات التأميم أو التمصير التي أعقبت هذا العدوان. وقد كانت هناك مفاوضات مماثلة، ومتزامنة مع البريطانيين في روما حول تسوية المسائل المالية المعلقة بين البلدين، والتي نتجت عن أحداث خريف ١٩٥٦.

لم تكن هذه المفاوضات مجرد مفاوضات تقليدية، فقد كانت بالإضافة إلى طبيعتها الفنية، تعكس مقدار توافر الإرادة السياسية لدى الجانبين - مصر وفرنسا - في تجاوز أجواء العداء، وإنهاء مرحلة القطيعة التي سادت بينهما.

وقد كان هناك حرص واضح من الجانبين على إبقاء الأبواب مفتوحة طوال جلسات المفاوضات التي استغرقت سنة كاملة. إلا إن تطوراً سياسيا مهما كان وراء دفع هذه المفاوضات إلى نهاية ناجحة، تمثل في التغيير الكبير الذي شهدته فرنسا بسقوط الجمهورية الثالثة، ومجيء الجنرال شارل ديجول إلى الحكم عام ١٩٥٨.

كانت لديجول رؤية خاصة تجاه مشاكل فرنسا السياسية، وعلاقاتها الخارجية مع القوى الدولية بصفة عامة. وكان من بين مجالات اهتمامه تطوير علاقات فرنسا بالعالم العربي التي أفسدتها سياستها الاستعمارية في الجزائر، ثم قضت عليها أحداث السويس.

أعطى تولي الجنرال ديجول مسئوليات الحكم في باريس دفعة قوية لسياسة التقارب مع العالم العربي، كان من بين مظاهرها توصل الجانبين المصري والفرنسي إلى ما سمي اتفاقية زيورخ لعام ١٩٦٠ حول تسوية مسألة التعويضات، لتكون خطوة حاسمة على طريق تطبيع العلاقات بينهما.

كان من بين واجباتي كذلك متابعة القضية الجزائرية من موقعي في بعثة جنيف. كانت مصر ترى أن التزامها القومي يفرض عليها مسئوليات محددة تجاه جبهة التحرير الوطني الجزائرية، أن تقدم لها الدعم العسكري والمادي والسياسي الذي تحتاج إليه في مواجهة القوي الرهيبة التي تكرسها فرنسا لفرض وجودها الاستعماري في الجزائر.

كنا نتابع في سويسرا التحركات السياسية والاتصالات التي تعزز من موقف الجزائر والتي كان يتولاها بعض الأشقاء الجزائريين الذين تسلموا العمل في مكتب الجامعة العربية في جنيف. أذكر من بينهم السيد محمد بيدجاوي الذي كان ملحقًا بمكتب الجامعة والذي يشغل الآن مقعد رئاسة قضاة محكمة العدل الدولية في لاهاي. كانوا جميعًا يباشرون نشاطًا أعلاميا وسياسيا كبيراً لمصلحة القضية. وكانت الحكومة السويسرية على علم بهذه التحركات وتعتبرها أمرًا مشروعًا. كانت جنيف إذن مركزًا للمراقبة مهمته أن يوضح بعض جوانب الصورة أمام التيارات في القاهرة حول كل ما يتعلق بالقضية الجزائرية. وأن يكمل جانبًا من العمل السياسي الذي تتجمع خيوطه في مصر. كنا كذلك نتابع كل ما ينشر في الصحف الفرنسية عن الثورة الجزائرية. وكان للثورة مؤيدون على مستوًى عال في فرنسا، أذكر منهم الكاتب الفرنسي الشهير جان دانيال الذي كان رئيسًا لتحرير مجلة «الأوبزرفاتور» L'Observateur التي كانت تتبنى القضية الجزائرية وتدافع عن حق الجزائريين في الاستقلال، وتطالب بوضع حد للاحتلال الفرنسي للجزائر.

وأستطيع أن أقول إن المهمة الرئيسية للبعثة المصرية في جنيف لم تكن التعامل مع المقر الأوروبي في الأمم المتحدة بل كانت مسئوليات متابعة القضية الجزائرية. ولعل هذا يبين عمق الالتزام المصري تجاه هذه القضية القومية الكبرى واحتضانها لها في المجالات السياسية والإعلامية والديبلوماسية.

وأود إن أشير هنا إلى نقطة ذات أهمية خاصة، فعلى الرغم من أن السياسة المصرية كانت حريصة في ذلك الوقت على تسوية المشاكل التي ترتبت على حرب السويس، والسعي إلى تطبيع علاقاتها بكل من فرنسا وبريطانيا، تدفعها إلى ذلك مصالحها الخاصة، بل مصالح قومية لها اعتبارها، كما تدفعها إليه رؤيتها الاستراتيجية لعوامل التوازنات الدولية الشديدة الحساسية التي كانت تسود الساحة السياسية العالمية في ذلك الوقت، فإنها لم تندفع إلى اعادة

علاقاتها السياسية مع فرنسا عقب توقيع اتفاقية زيورخ لتصفية المسائل المعلقة بين البلدين. فقد كانت لدى مصر اعتبارات مبدئية أكثر أهمية من اعتبارات المصالح الوطنية أو حتى المصالح القومية المحدودة التى يمكن تأجيلها لوقت يطول أو يقصر، وكانت هذه المواقف المبدئية تمليها اعتبارات قومية عليا أكثر قدسية، وهي التزاماتها التي أخذت نفسها بها تجاه القضية الجزائرية. ولهذا فان مصر أبت إن تفكر في إعادة علاقاتها مع فرنسا، حتى تم توقيع اتفاقية إيفيان لعام ١٩٦٢ التي سلمت فرنسا بمقتضاها باستقلال الجزائر.

وهكذا كانت اتفاقية زيورخ بداية للتحول الإيجابي في العلاقات بين مصر وفرنسا، كما كانت اتفاقية ايفيان بداية مرحلة جديدة من علاقات الصداقة والتفاهم والاحترام بين مصر خاصة - والعالم العربي معها - وفرنسا منذ مطلع الستينات. وازدادت هذه العلاقات تأكدًا ورسوخًا بعد الموقف المبدئي الذي اتخذه الجنرال ديجول بإدانة إسرائيل لبدئها عدوان ١٩٦٧.

لقد كانت فترة عملي في جنيف مرحلة مهمة من المراحل السياسية التي شكلت نسيج حياتي في العمل السياسي والديبلوماسي المصري والعربي، ما زلت أتذكر سنواتها الحافلة، وأتلمس في ذكرياتها شذى تلك الحقبة المجيدة التي عاشها بلدي ووطني العربي الكبير، وأنظر إلى أيامها البعيدة التي لا تنسى، بالرضا والاعتزاز.

***

كانت عودتي إلى القاهرة في صيف ١٩٦١ بعد أربع سنوات قضيتها في جنيف. وكانت في انتظاري مسئولية جديدة في ديوان الوزارة، فقد أسندت إليّ مهمات مدير مكتب وكيل وزارة الخارجية السفير حافظ إسماعيل، وعرفت في الرجل، رحمه الله، إنسانًا فاضلاً، يتميز بحس وطني صادق، والتزام خلقي رفيع. وإلى جوار ثقافته العسكرية، فقد كان على معرفة عميقة بالتاريخ وحقائقه، وبالسياسة ودقائقها، كما كان يتمتع بقدرة هائلة على التنظيم، أما صرامته في الحق، فكانت سمة الرجل المحنك الذي يزن الأمور

بمقياس دقيق، ويعالج كل موقف بما يستحقه من اهتمام وبما يحيط به من اعتبارات. ولم يكن حافظ إسماعيل وكيلاً عاديا لوزارة الخارجية، فقد اختاره الرئيس عبد الناصر بنفسه لهذا المنصب، وأوكل إليه مسئولية إعادة تنظيم العمل بالوزارة، وهي المهمة التي قام بها باقتدار، وأشرف على تنفيذها حتى استقرت قواعدها، وما زال التنظيم الذي وضعه معمولاً به في عمومياته حتى اليوم.

وكما كانت الخمسينيات حافلة بالأحداث، محملة بالنذر، فقد حملت الستينيات معها كذلك أحداثًا ونذراً من نوع آخر.

بعد أشهر قليلة من عودتي لمصر، وقع الانفصال بين مصر وسوريا إثر انقلاب عسكري، ويشهد اليوم الثامن والعشرون من سبتمبر ١٩٦١ انهيار دولة الوحدة، ومعها نهاية آمال وليدة في تشكيل واقع عربي جديد.

وكانت وزارة الخارجية أولى الجهات التي كان عليها إن تتحرك لملاحقة التطورات السياسية، ومواجهة ما يفرضه الوضع الجديد، بعدما تقرر العدول عن الخيار العسكري لمواجهة الموقف، ورفض محاولة الحفاظ على دولة الوحدة بالقوة.

وكانت مسئوليتنا في تلك الأيام الحزينة بعد تفكك دولة الوحدة أن تحافظ الوزارة على سيطرتها على بعثاتها الدبلوماسية في الخارج، والتي كانت تضم بطبيعة الحال أعضاء سوريين ومصريين، وكان يرأس عدداً غير قليل منها سفراء سوريون. ومن الأمور التي كانت موضع تأثري وتقديري أن ظل بعض السفراء والدبلوماسيين السوريين على ولائهم للجمهورية العربية المتحدة، وهو الاسم الذي أصرت مصر على الحفاظ عليه، بعدما تبين أن الانفصال أصبح أمراً واقعًا.

وكانت جهودنا للحفاظ على سيطرتنا على بعثاتنا بالخارج ومقارها تستند إلى قواعد التوارث في القانون الدولي التي كانت واضحة في الحالة التي كنا بصددها للاستناد إليها في تقرير حقوقنا.

وبرغم انشغالي ومساهمتي في تلك الجهود الديبلوماسية، فقد كان تفكيري منصرفًا إلى تقييم تجربة الوحدة، كيف بدأت؟ وكيف عاشت؟ وكيف انتهت؟ وبرغم ألمي لوقوع الانفصال، وإيماني الذي لا يهتز بحتمية وحدة العرب، فقد تولد لديّ اقتناع بأن هذه الوحدة قد لا تعني بالضرورة الوحدة الدستورية التي تضمهم جميعًا في دولة واحدة تذوب فيها دولهم وكياناتها، وأن ما يهم حقا هو المضمون دون الاصرار على شكل بعينه من أشكال الوحدة، وأن صيغة ما من صيغ الاتحاد أو التقارب أو التضامن، قائمة على حرية الاختيار والمصالح المشتركة والمتبادلة، مع احتفاظ كل دولة بالأوضاع الداخلية التي تلائمها، قد تكون مثل هذه الصيغة سبيلاً أوفق، وأسلوبًا أفضل لتحقيق الأهداف المشتركة للأمة العربية.

وعلى الرغم من أن الانفصال كان بمثابة ضربة لآمال كبار في تحقيق الوحدة العربية، فإن الخط العام كان يشير إلى استمرار تصاعد الوزن الدولي للعالم العربي.

فلقد كان استقلال الجزائر عام ١٩٦٢ ومضة أمل كبيرة وسط ركام الإحباط الذي أعقب انفصال سوريا عن دولة الوحدة، وكانت انجازًا رائعًا حققه كفاح شعب الجزائر العظيم عبر سنوات طويلة من المعاناة، وكانت إضافة كبرى للرصيد العربي، يحسب حسابها العرب وأعداء العرب على السواء، كما كانت نموذجًا يقتدى به لحركات التحرر من الاستعمار في العالم الثالث حينذاك.

وكانت ثورة اليمن هي الأخرى تطورًا رائعًا ذا آثار بعيدة المدى، وقد تصادف وقوعها يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، أي بعد عام واحد من الانفصال، فأضفت المزيد من الأمل على الساحة العربية، وأدت من جانبها إلى التعجيل باستقلال عدن ومحميات الجنوب العربي. ولعل مما يبعث على الأسف أن هذه الثورة العربية العظيمة قد تسببت في إثارة الخلاف بين مصر والمملكة

العربية السعودية، وفي استنزاف طاقات وجهود كانت احرى أن تكرس لما فيه خير الامة العربية، وأن توجه إلى أعدائها الذين كانوا دائمًا يتربصون بها. وقد ساهم في تأجيج هذا الخلاف التنافس السياسي الذي كان قائمًا في العالم العربي والذي اتخذ طابعًا عقائديًا حادًا، وهو ما دفع أحد كبار المختصين بالشئون السياسية العربية مالكولم كير، إلى توصيف تلك المرحلة بالحرب الباردة العربية.

وفي ديسمبر عام ١٩٦٣، تفجرت أزمة تحويل إسرائيل لمياه نهر الأردن. ولم تكن القوات المصرية قد عادت بأكملها من اليمن ومن تجربة الحرب غير النظامية التي خاضتها هناك، مما ساهم في حدوث خلل إستراتيجي في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل سمح لها بأن تمضي قدمًا في تنفيذ مخططاتها، كما كان الوضع العربي البالغ السوء عاملاً مساعدًا على تشجيع إسرائيل، فقد كانت الخلافات محتدمة بين مصر وكل من المملكة العربية السعودية، والأردن، والنظامين الحاكمين في سوريا والعراق، وإن اختلفت أسباب الخلاف في كل حالة. وإزاء كل هذه الظروف السياسية غير المواتية، ولمواجهة التصرفات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، فقد أطلق عبدالناصر دعوته لعقد مؤتمر القمة العربي الأول. ولقيت دعوته هذه استجابة شاملة، وعقد المؤتمر بالفعل في ١٣ يناير ١٩٦٤ ويدل انعقاد هذا المؤتمر على أن العرب مهما بلغت خلافاتهم العقائدية والسياسية، قادرون في النهاية على تخطي هذه الخلافات لمصلحة الوقوف صفًا واحدًا أمام التحديات التي تفرضها عليهم إسرائيل. وبانعقاد مؤتمر القمة العربي الأول وما تلاه من مؤتمرات للقمة، أضيفت مؤسسة جديدة إلى العمل العربي المشترك. وأصبح انعقادها، أو عدم انعقادها، مؤشرًا على الأجواء التي تسود العلاقات في ما بين الدول العربية، كما تحولت بعض هذه المؤتمرات - وهذا أمر يدعو للأسف العميق - إلى ساحة للصراع والصدام بين الأطراف العربية، بدلاً من أن تكون مجالاً لحل الخلافات بينهم، ولإحلال الوئام والتقارب وتحقيق التضامن المنشود.

ـ٧ـ

مرة أخرى ديجول وعبدالناصر

في الوقت الذي بلغت أزمة تحويل مياه نهر الأردن ذروتها، كان عليّ أن أحزم حقائبي متوجهًا إلى باريس، حيث عينت وزيرًا مفوضًا بها.

وهكذا، في الخامس عشر من ديسمبر ١٩٦٣ وصلت إلى باريس. ولباريس في نفسي مكانة منذ أيام دراستي بها، لا يملك الإنسان إلا أن يشعر نحوها بالحنين، ولا يفتأ يتذكرها مع مر السنين.

وصلت إلى باريس لأجدها وقد لفها برد الشتاء وجللها ثلجه. ولكن جو العلاقات المصرية الفرنسية كان أكثر دفئًا مما شهدته السنون العشر الماضية، فقد سدل استقلال الجزائر في عام ١٩٦٢ الستار على هذه الحقبة من الخلاف بين البلدين، كما كانت رؤية ديجول لمصالح فرنسا في العالم العربي، واستقلال سياسته عن الخط الغربي العام، عاملاً أساسيا في بدء حقبة جديدة في العلاقات الفرنسية ـ العربية عامة، والعلاقات المصرية الفرنسية بوجه خاص.

وليس يعني هذا أن مهمتنا في فرنسا كانت سهلة ميسورة، فقد كان هناك ميراث ثقيل من العداء والخلاف والشكوك، تراكم عبر سنوات طويلة. وكانت هناك كذلك محاولات لبث الوقيعة وتكريس الفرقة.

لقد كان التحول الذي قاده ديجول في سياسة فرنسا الخارجية لا يزال في بدايته، ولا يتصور أن تقوم العلاقات بين الدول على مجرد النيات الطيبة، وانما يبقى أن تعزز المصالح المتبادلة هذه النيات وتؤكدها.

وكان هذا دورنا في باريس. كما كان واجبنا أيضًا.

لم تستأنف العلاقات الديبلوماسية بين مصر وفرنسا عام ١٩٦٣ إلا بعدما نالت الجزائر استقلالها بمقتضى اتفاقية إيفيان عام ١٩٦٢. وذهبت إلى باريس قائمًا بأعمال السفارة بالنيابة، قبل وصول السفير المعين المرحوم عبدالمنعم النجار.

قدّمت أوراق اعتمادي كقائم بأعمال السفارة المصرية إلى وزير خارجية فرنسا وقتها السيد موريس كوف دي مورفيل. وكان هناك تقليد متبع باقامة حفل رسمي في رأس السنة الميلادية في قصر الإليزيه، يدعى إليه رؤساء البعثات الديبلوماسية المعتمدين لدى فرنسا ويحضره الرئيس شارل ديجول.

وجهت إليّ الدعوة لحضور الحفل. وباعتباري احدث رؤساء البعثات، فقد كان ترتيب وقوفي آخر الصف، طبقًا لما تقضي به قواعد المراسم المعمول بها، والتي كانت تقضي - بالنسبة إلى فرنسا - أن يكون القاصد الرسولي - سفير الفاتيكان - على رأس هذا الصف. وبدأ الرئيس ديجول في تحية ضيوفه بشكل عابر وبلمسات مجاملة سريعة، إلى أن انتهى إلى حيث كنت، وكان يصاحبه رئيس الوزراء جورج بومبيدو ووزير الخارجية كوف دي مورفيل. وقدمني اليه مدير المراسم. وهنا توقف ديجول تمامًا، ووجه إليّ حديثًا طال بقدر ما سمح به المقام، وبأكثر مما تعود هو - ومما ينتظر منه - أن يفعل.

كانت هذه أول مقابلة لديبلوماسي مصري مع الرئيس شارل ديجول، وكان من حظي أن أكون أنا هذا الديبلوماسي، وأن أكون شاهدًا في هذا اليوم على مولد علاقة صحية وثيقة بين مصر وفرنسا.

أبدى الرئيس ديجول ترحيبه بي في فرنسا، ووعد بتقديم كل مساعدة لتمكيني من أداء رسالتي، ثم طلب مني أن أحمل تحياته إلى الرئيس جمال عبدالناصر، كما حملني تمنياته الطيبة وتمنيات الشعب الفرنسي إلى شعب مصر ورئيسها.

كانت هذه اللفتة غير المعتادة من الرئيس شارل ديجول موضع تساؤل الزملاء من رؤساء البعثات الديبلوماسية، فمثل هذه الأمور لها دلالتها التي يلمسها الديبلوماسي بحسه المرهف. وبالفعل، فقد حملت هذه اللفتة رسالة واضحة لاتخطئ، أن العلاقات بين مصر وفرنسا قد عادت لتبقى، وأن مرحلة من العداء والمواجهة قد انقضت إلى غير رجعة، وأن عهدًا جديدًا من

الصداقة والتفاهم والتعاون قد بدأ، وأنه هو وراء هذا كله يدفعه ويدعمه ويباركه.

وقد نقلت فهمي هذا إلى رئاستي في القاهرة، ولا أظنني كنت مبالغًا في تقدير تفسيري لهذه اللفتة من جانب الجنرال العظيم شارل ديجول.

وقد تذكر ديجول لقاءه بي - على قصره - عندما حضرت استقباله لوزير الخارجية المصري المرحوم محمود رياض. وقد كان في الحديث الذي دار في هذه المقابلة ما أكد لي صدق تقديري لرؤية ديجول لطبيعة العلاقات بين مصر وفرنسا، ومدى الاهتمام الذي يعلقه على هذه العلاقات، كما عكس احترامه العميق لدور مصر، إقليميا ودوليا، ولقيادتها الوطنية الواعية الصلبة.

كان لديجول رؤيته الإستراتيجية لدور فرنسا الحضاري والتاريخي في منطقة البحر المتوسط، وفي العالم على اتساعه، وكانت سنوات عملي في فرنسا حافلة بالأدلة على أن الخط السياسي لديجول ليس مؤقتًا أو عارضًا، وأنه عازم على ترجمة رؤيته إلى واقع حي.

اتساقًا مع هذه الرؤية، كان موقف ديجول من قضية الجزائر، وتبنيه ما سماه «سلام الشجعان». كان يواجه مقاومة ضارية من قوى فرنسية داخل فرنسا وفوق أرض الجزائر تنادي بأن الجزائر فرنسية، واستطاع بقدراته السياسية الفائقة التغلب عليها.

وكان له موقفه الحازم إزاء علاقة فرنسا بالولايات المتحدة وبحلف شمال الأطلسي الذي انسحب من جهازه العسكري وطوّر مفهومًا للردع عرف بـ «القوة الضاربة»، وعكس بروز إستراتيجية نووية فرنسية مستقلة.

وكان له موقفه التاريخي من العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في يونيو ١٩٦٧، فقد ندد بهذا الاعتداء. ووصفه بأنه غير مقبول، ووصف الشعب الإسرائيلي بأنه شعب قاهر. وتوقفت تمامًا مظاهر الصداقة التي كانت تربط فرنسا تقليديا بإسرائيل.

كل هذه المواقف كانت وليدة رؤية واضحة شجاعة، تنطلق من حرص على مصالح فرنسا، وتعطيها أولوية على ما عداها من اعتبارات. وكانت زعامته الواعية الوطنية الهادئة نابعة من وجهة نظر فرنسية خالصة، لا تعمل حسابًا لغير المصالح القومية العليا لفرنسا.

ولعلني أجد عذرًا في أن أستبق السياق التاريخي لهذه الذكريات، حينما أتذكر يوما في عام ١٩٧٠، عندما تلقيت خطابًا شخصيا من الجنرال شارل ديجول - بعدما ترك الحكم - وبخط يده، حمل إليّ فيه تعزيته في وفاة الرئيس عبدالناصر، وضمنه كلمات عميقة الدلالة أجد من المهم إن أنقل اهمها لما يعبّر بها الزعيم الفرنسي عن «مشاركة مصر في حزنها الكبير»، ويتحدث عن «الذكاء والإرادة والشجاعة» التي تمتع بها عبدالناصر والتي «سمحت له بأن يقدم لبلاده وللعالم العربي خدمات لا تقارن»، ويقول إنه «في فترة من أصعب فترات التاريخ وأكثرها دراماتيكية لم يتوقف عبدالناصر عن النضال من اجل استقلاله (العالم العربي) وسعادته وعظمته»، ويضيف: «ولقد فهمنا بعضنا جيدا وقدرنا بعضنا بعمق وأعدنا العلاقات الممتازة بين الجمهورية العربية المتحدة وفرنسا التي تفرضها عليهما صداقتهما التاريخية الكبيرة وإرادتهما المشتركة بالعدالة والكرامة والسلام».

لقد أدرجت مجمل ما جاء في هذه الرسالة التي سلمني إياها جان مورياك، وكان من أقرب مساعدي ديجول، في ٢٩ سبتمبر في السفارة المصرية، أي في اليوم الثاني لوفاة الرئيس عبدالناصر والتي تشير إلى أن ديجول أراد من خلالها أن يقول إنه وعبدالناصر عرفا كل منهما الآخر رغم أنهما لم يتقابلا، وتعكس الرسالة أيضًا فهم ديجول الإستراتيجي العميق وحسه التاريخي لموقع مصر ولدورها في العالم العربي في تلك الفترة التاريخية الحرجة. لقد عرف ديجول الكفاح الوطني كما لم يعرفه زعيم أوروبي من معاصريه. فقد هزمت فرنسا، ولكنه لم يقبل الهزيمة، كما لم يقبل الوصاية من حليفيه ونستون تشرشل وفرانكلين روزفلت، وكان في

وضع بالغ الصعوبة. ولكنه حارب في كل الجبهات، وحمل لواء «فرنسا الحرة»، وقاد حركة المقاومة ضد الغزاة الألمان من مقر قيادته في لندن، وظل يناضل حتى استردت فرنسا حريتها. وعندما ذكر ديجول أنه لم يقابل عبدالناصر وإن يكن قد عرفه تمامًا، فإنه كان يعني أنه يعلم حقا أن عبدالناصر حمل مثله لواء المقاومة ضد الاحتلال البريطاني، وأنهما كعسكريين يعرفان معنى الحرب ومعنى الهزيمة ومعنى النصر، ومعنى أن يكرس القائد حياته لتحقيق أهداف وطنه الحقة.

Son Excellence
Esmat Abdel Meguid
Ambassadeur de la
République Arabe Unie

LE GÉNÉRAL DE GAULLE

29 Septembre 1970.

Monsieur l'Ambassadeur,

C'est de tout cœur que je prends part au grand chagrin de l'Égypte.

Par son intelligence, sa volonté, son courage exceptionnels, le Président Gamal Abdel Nasser a rendu à son pays et au monde arabe tout entier des services incomparables. Dans une période de l'histoire plus dure et dramatique que toute autre, il n'a cessé de lutter pour leur indépendance, leur honneur et leur grandeur. Aussi nous étions-nous très liés

رسالة الرئيس ديجول إلى د. عصمت عبد المجيد

Les [illegible] et profondément [illegible]
[illegible] anciens. [illegible] rétablis entre
la République Arabe Unie et la France les
lui donnent [illegible] que leur communauté
leurs grandes amitiés séculaires et leur
volonté commune de justice, de dignité
et de paix.

En exprimant à l'Égypte et à [illegible]
[illegible] mes sentiments les plus
[illegible], je vous demande de croire,
Monsieur l'Ambassadeur, à ma haute
considération et à mon cordial souvenir.

P. de [illegible]

■ الفصل الرابع ■

من الهزيمة إلى النصر

-١-

أخطاء في الحسابات

ليس أشق على أي مصري ممن عاصر حقبة التحولات الكبرى في مصر على امتداد أعوام النصف الثاني من القرن العشرين، من الحديث عن واحد بعينه من أعوام تلك الحقبة، عام ١٩٦٧ .

لقد ترك يوم من أيام ذلك العام - الخامس من يونيو - جروحًا عميقة ومشاعر أليمة في وجدان كل مصري وكل عربي . وهذه الجروح وتلك المشاعر، ليست أقل عمقًا أو إيلامًا في عقول وقلوب أبناء مصر المشتغلين بالعمل الدبلوماسي، وكنت أنا واحدًا من هؤلاء .

ولست هنا بصدد التأريخ لأحداث هذه الحقبة، أو تحليل الأسباب التي أدت إليها ، فقد أشبعها المؤرخون والكتاب السياسيون والمعلقون العسكريون - خاصة في إسرائيل والغرب - درسًا وتحليلاً . إلا أنني سأتناولها هنا بإيجاز شديد، وسأعرض لها في ضوء رؤية شخصية خاصة .

كنت في القاهرة منذ الثلث الاخير من شهر مايو ١٩٦٧ في مهمة إلى الوزارة تتعلق بعملي في السفارة في باريس، فقد كنا نعد لزيارة يقوم بها للقاهرة السفير هيرفي ألفان Herve Alphand، الأمين العام للخارجية الفرنسية في نهاية مايو ١٩٦٧ . وكان يسود القاهرة مناخ حماسي دافق. وكان

من الواضح أن الرئيس عبدالناصر يهدف إلى شحن كل طاقات الشعب المصري لمواجهة التطورات التي استجدت على المنطقة.

طلب عبدالناصر من يوثانت ـ الأمين العام للأمم المتحدة وقتئذ ـ سحب قوات الطوارئ الدولية من شرم الشيخ وسيناء، وهي كانت موجودة بها منذ عام ١٩٥٦، وأعلنت مصر إغلاق خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية.

تواترت كذلك انباء عن وجود حشود إسرائيلية على الحدود السورية، ربما كان السوفييت وراء إذاعتها، الأمر الذي زاد من حدة التوتر في المنطقة، وأصبحت نذر الحرب تلوح في آفاقها جميعًا.

وعقد عبدالناصر مؤتمرًا صحفيا في ٢٧ مايو ١٩٦٧، بدا فيه بالغ التحدي، عظيم الثقة بقوة مصر، وأعلن انها مستعدة لمواجهة أي تحرك عسكري إسرائيلي. كان هذا خطأ جسيمًا من جانب عبدالناصر، فلم تكن القوات المسلحة المصرية على هذا القدر من القوة لكي تدخل في مواجهة مع إسرائيل، وخاصة أنها كانت قد تأثرت سلبًا في منظور المواجهة مع إسرائيل بتجربة الحرب التي خاضتها في اليمن، بينما كانت إسرائيل على الجانب الآخر مسلحة حتى أسنانها، مستعدة تمامًا لخوض معركة خططت لها، ودربت عليها قواتها على مدى سنوات طويلة.

في أثناء زيارتي القصيرة للقاهرة في هذه الأيام الحرجة، اتصل بي يوم ٣ يونيو الصحافي الفرنسي المرموق إريك رولو الذي قدم إلى القاهرة من قبرص بعد زيارة لإسرائيل، وهو، وإن يكن فرنسي الجنسية يهودي الديانة، إلا أنه كان مصري المولد واللسان، فقد درس الحقوق في جامعة القاهرة، وكان كل شيء في مظهره ينبئ أنه أقرب إلى أن يكون مصريا.

سألني إريك رولو: «ما هذا الذي تفعلونه؟ إنكم تهيجون المسائل، وتدفعون بالأمور إلى مواجهة حتمية، وإسرائيل عازمة بالفعل على أن تدخل معكم في حرب حقيقية».

قلت له إن القيادة المصرية هنا مستعدة لها، هكذا كانت قراءتي للموقف في ضوء ما سمعته وما رأيته في القاهرة.

قال لي رولو: «إن إسرائيل ستدخل الحرب لا محالة، وإنها لن تقبل قرار إغلاق العقبة أمام السفن الإسرائيلية».

وقابلني رولو في باريس بعد ذلك بأسبوعين. وقال لي: «ألم أقل لك؟».

استغرقت مهمتي في القاهرة أسبوعين، وسافرت في نهايتها إلى مقر عملي في باريس في اليوم الرابع من يونيو ١٩٦٧ ومن الغريب أن قائد طائرة «مصر للطيران» التي سافرت عليها أبلغني أن لديه تعليمات بالمبيت في براج وعدم العودة بالطائرة في ذلك اليوم وفقًا لتعليمات مصلحة الطيران المدني، وفوجئت غداة وصولي إلى باريس بخبر العدوان على مصر.

وبنهاية الخامس من يونيو، بدأت تتضح الأبعاد الحقيقية للمأساة التي عاشتها مصر منذ صباح ذلك اليوم، والحجم الحقيقي للخسائر التي تكبدتها القوات المسلحة المصرية في اليوم الاول للمواجهة مع إسرائيل.

وعشنا أيامًا مريرة في باريس، شاركنا فيها جموع المصريين المقيمين في فرنسا، والدارسين فيها، كما شاركنا في مرارتها وفد من الصحفيين المصريين قدم إلى فرنسا من الجزائر بعدما شارك في مؤتمر دولي هناك، كان من بينهم الكتاب المرموقون الأساتذة احمد بهاء الدين ولطفي الخولي ومحمد سيد احمد.

ولم تمضي سوى أيام قليلة قبل أن تتم المأساة فصولها، فيتصل بنا في السفارة الوزير محمود رياض، ويبلغنا أن مصر أعلنت قبولها قرار وقف اطلاق النار الذي أصدره مجلس الأمن.

كانت نكسة ١٩٦٧ صدمة قوية لنا جميعًا كمواطنين عرب قبل أن نكون مسئولين وذلك على كل الأصعدة. وقد جاءت هذه النكسة نتيجة عوامل وتراكمات عديدة منها محاولات ضرب الدور الرائد لمصر ليس على الصعيد

العربي فحسب بل على صعيد العالم النامي من طرف المعسكر الغربي في إطار اشتداد الحرب الباردة وتزايد ضيق صدر هذا المعسكر بالموقف المصري المناهض للاستعمار والمؤيّد بقوة لحركات التحرّر الوطني والرافض لسياسات المحاور الإستراتيجية الدولية، والتمسّك بعدم الانحياز فلسفة ومنهجًا في العمل. كما أن النكسة كانت أيضًا نتيجة لحالة الإنهاك التي أصابت الجسم العربي بسبب تنامي الخلافات العربية، ومن هذه العوامل أيضًا إستراتيجيا الاستدراج من خلال سياسات الاستفزاز المدروس التي اتبعتها إسرائيل لضرب كل من مصر وسوريا. وقد فرضت هذه الحرب لحظة حقيقة على الجميع في العالم العربي وأدّت إلى إعادة تقويم ومراجعة العديد من المواقف والسياسات، وهذا ما ساهم في بداية رأب الصدع العربي.

-٢-

الفرص الضائعة

بعد انعقاد قمة جلاسبورو بين الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ورئيس الوزراء السوفييتي زليكسي كوسيجين، توصل الجانبان الأمريكي والسوفييتي إلى اتفاق على تأييد تقديم مشروع لمجلس الأمن يقوم على نقطتين رئيسيتين:

الأولى: إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل.

الثانية: انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة.

وبالفعل، قدمت مجموعة الدول اللاتينية في أغسطس ١٩٦٧ مشروع قرار أصبح يعرف بـ«المشروع اللاتيني»، وإن يكن يحظى بتأييد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وكان هذا المشروع قائمًا على أسس ثلاثة:

الأول: إنهاء حالة الحرب بين الدول العربية وإسرائيل.

الثاني: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.

الثالث: ضمان حرية الملاحة البحرية في الممرات المائية.

ولقد كان هذا المشروع في واقع الأمر ممتازاً من وجهة النظر العربية، فلم يكن يعكس ثقل الهزيمة التي حاقت بالدول العربية، كما أن ما نص عليه من إنهاء حالة الحرب لم يكن سوى التزام سلبي على عاتق الأطراف العربية، وهو أمر يختلف اختلافًا بينًا عن اشتراط قيام حالة سلام، يحمّل الدول العربية التزامات إيجابية، فإنهاء حالة الحرب لا يعني تلقائيا قيام حالة من السلام، ولا يفترض مع انهاء حالة الحرب فتح الحدود بين الدول الاطراف، ولا إقامة تمثيل ديبلوماسي بينها، إلى آخر الامور التي تميز حالة السلام بين الدول. وفي مقابل ذلك، فقد نص القرار على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة بعبارة صريحة لا تحتمل التفسيرات والتأويلات التي حاول بها البعض في ما بعد تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢. وأهم من هذا كله أن المشروع كان يتميز بإمكانية تنفيذه الفعلي، نظراً إلى تمتعه بتأييد القوتين العظميين.

في ذلك الوقت، كان الدكتور محمود فوزي مساعد رئيس الجمهورية، والسيد محمود رياض وزير الخارجية، في نيويورك يتابعان تطور المناقشات. واجتمعت المجموعة العربية في الأمم المتحدة لمناقشة مشروع القرار اللاتيني. ورغم أن الرأي الغالب كان يميل إلى الموافقة عليه، إلا أن المزايدات التي قام بها بعض وزراء الخارجية، وبصفة خاصة وزير خارجية سوريا الدكتور إبراهيم ماخوس ووزير خارجية الجزائر عبدالعزيز بوتفليقة، أدت إلى رفض مشروع القرار من جانب الدول العربية، ومن ثم ضاعت فرصة ثمينة أخرى تضاف إلى ما ضاع من قبل.

وعندما حاولنا المطالبة بشروط مماثلة للشروط التي تضمنها القرار اللاتيني في المناقشات والمداولات التي سبقت التوصل إلى القرار ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧، وجدنا أن ما كان معروضًا علينا بالأمس أصبح بعيد المنال، وأن ما رفضناه أصبحنا نطالب به ولا نجاب إليه.

وهكذا ضاعت من الدول العربية فرصة تحقيق انسحاب سلمي لإسرائيل من الأراضي العربية المحتلة في ذلك الوقت المبكر في مقابل انهاء حالة الحرب.

وفي التاسع والعشرين من أغسطس ١٩٦٧، وبعد أيام من رفض المشروع اللاتيني، انعقد مؤتمر القمة العربي في الخرطوم. وفي هذا المؤتمر، وبرغم الهزيمة، استعاد الرئيس عبدالناصر زمام المبادأة، وقام بعرض للموقف العربي والدولي تميز بالعمق والموضوعية، كما أعلن بشجاعة تحمله مسئولية الهزيمة. وطالب في هذا المؤتمر بأن يقوم العرب بتحرك سلمي سريع لاستعادة القدس العربية بالوسائل المتاحة في الوقت الحاضر - آنذاك - بل ذهب إلى أبعد من ذلك بأن طلب في هذا الاجتماع أن يذهب الملك حسين إلى الولايات المتحدة للتفاهم مع الأمريكيين والاتفاق معهم على استرجاع الضفة الغربية، لأننا - وفقًا لما رآه الرئيس عبدالناصر - إذا تأخرنا، فلن يمكننا استرجاع الضفة الغربية أو القدس.

ولقد كان للموقف الكريم للملك فيصل أثره في أن يرتفع المؤتمرون عن إثارة خلافات الماضي القريب وتبادل الاتهامات، وأن ينصب البحث على وسائل معالجة الموقف وبناء التضامن العربي. وإذا كان مؤتمر الخرطوم قد حقق نتائج إيجابية مهمة، في مقدمها بعث روح المقاومة والتصدي ورفض الهزيمة في نفوس العرب، وتوجيه دعم مالي من دول البترول لدول المواجهة، إلا أنه من ناحية أخرى لم يستطع استيعاب الواقع الجديد الذي فرضته الهزيمة. فالمؤتمر، عندما كلف الملك فيصل والملك حسين بذل المساعي مع الولايات المتحدة، أصدر في الوقت ذاته «لاءاته» الثلاث الشهيرة: لا صلح، ولا مفاوضة ولا اعتراف. وهو موقف يمثل قيداً ثقيلاً على أي محاولة للحل السلمي، وبخاصة أن ميزان القوى كان يميل ضد العرب بشكل فادح.

من هنا، ففي تقديري أن مؤتمر الخرطوم، رغم إيجابياته، ونجاحه في إعادة التماسك للموقف العربي، إلا أن ما تحقق فيه لم يكن كافيًا لكي يفرض العرب إرادتهم حربًا، كما قضت لاءاته الثلاث على أي إمكان لتسوية المشكلة سلمًا. ومما يثير الأسف حقا أن مرور الزمن، ووضوح الأبعاد الحقيقية للهزيمة، أديا إلى العروض المقدمة إلى الجانب العربي بصورة مستمرة.

وفي السابع من نوفمبر ١٩٦٧ ، انتهت مهمتي في باريس، وعدت إلى القاهرة لأبدأ مرحلة جديدة في حياتي. وبعدها بأيام قليلة، في الثاني والعشرين من نوفمبر، صدر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لتبدأ مرحلة جديدة في حياة مشكلة الشرق الأوسط.

- ٣ -

الدروس المستفادة

وكما قلت في بداية حديثي عن تلك الأيام الحالكة من عام ١٩٦٧ ، فإنني لست بصدد التأريخ لأحداث تلك الفترة أو تحليل أسبابها. ورغم أنني لم أكن قريبًا من مراكز صنع القرار السياسي في مصر آنذاك، فإنني أجد لزامًا عليّ ألا أترك مناسبة الحديث عن هذه الأحداث، دون أن أعرض لعدد من المواقف والحقائق التي أرى انها تمخضت عنها،

الأولى: أن الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، لم يكن راضيًا عن سياسة مصر التحررية، ولا عن زعامة عبدالناصر وشعبيته الكاسحة في العالم العربي. وبالتالي فقد اتخذ قرارًا نهائيا بإسقاطه، وبضرب الدور المصري في مقتل.

والحقيقة التي تبرز هنا، أن هذا الموقف الغربي هو تكرار وتأكيد لمواقف الغرب التاريخية برفض واحباط أي دور قيادي لمصر في العالم العربي والشرق الأوسط يتجاوز الحدود التي يقبل هو بها، ويفترض أن على مصر - من ناحيتها - أن تضع هذا الأمر دائمًا في اعتبارها وهي تخطط للقيام بهذا الدور.

الثانية: أن دعوة القومية العربية، كما تبنتها مصر، ومفهوم الوحدة العربية بالصورة التي سعت مصر إلى تنفيذها، قد اصطدمتا بمعارضة من جانب دول عربية كثيرة، الأمر الذي حال دون نجاح هذه الدعوة وسيادة هذا المفهوم.

والحقيقة التي تبرز هنا هي أن الوحدة العربية، على الرغم من كونها أملاً

لشعوب الدول العربية جميعًا، إلا أنه حلم غائم، وأمل عسير المنال، ينبغي أن يكون الاقتراب منه والتعامل معه محاطًا بقدر كبير من الحرص والحكمة، وفي منأى عن الخلافات والعداوات والمهاترات واجواء الازمات، وأن يكون تحقيقه قائمًا على أساس من الرضى والتوافق والتجرد، ومراعاة المصالح القطرية والقومية على السواء.

الثالثة: أن المواقف السياسية لبعض الاطراف العرب، تعجز أحيانًا عن اجتناب المخاطر التي تحوط بهذه المواقف، وتقصر عن إدراك المصالح العليا للامة العربية في الآماد القصيرة والبعيدة، الأمر الذي يؤدي في العديد من الأحيان إلى التناقض في مواقف أبناء الاسرة العربية، وإلى ضياع الكثير من الفرص، في وقت هي اكثر ما تكون حاجة إلى رؤية موحدة ورأي موحد.

والحقيقة التي تبرز هنا هي أن الدول العربية ينبغي أن يجمع بينها دائمًا قدر وافر - وليس مجرد الحد الأدنى - من الوفاق وروح المصالحة، وأن تلتمس سبيلاً وسطًا ينأى بها عن التطرف والمزايدة، وأن تضع المصالح العربية العليا فوق الاعتبارات القطرية المحدودة، وأن تتخلى عن المواقف الآنية القصيرة النظر، وأن تسعى إلى استشفاف رؤية قومية ثاقبة، تهتدي بها في طريقها عبر دروب المستقبل.

الرابعة: أن بعض الحكومات تحجم أحيانًا عن مصارحة شعوبها ببعض حقائق المواقف المحيطة بها، على الرغم من أن هذه الحقائق ستجد طريقها إلى شعوبها عبر قنوات أخرى بعد وقت، قصر أو طال.

والحقيقة التي تبرز هنا، أن أي حكومة ينبغي أن تكون على صلة وثيقة بالشعب الذي أسلم لها مسئولية الحكم، وألاّ تقيم حائلاً بينه وبين معرفة حقائق الأمور، مهما يكن مذاقها مريرًا، وأن تسارع هي باطلاعه عليها بأمانة كاملة، قبل أن يعرفها هو من مصادر أخرى قد تهول أو تهون، فالحكومة التي تعمد إلى حجب بعض الحقائق عن شعبها - مهما تكن دوافعها - تفقد ثقته بها، وتفقد بالتالي أولى مبررات وجودها.

- ٤ -

تعبئة الرأي العام العالمي

عقب عودتي من باريس في أواخر عام ١٩٦٧ بفترة قصيرة، أسندت إليّ مسئوليات إدارة العلاقات الثقافية والتعاون الفني بوزارة الخارجية. وكان لهذه الإدارة وضع خاص، فربما للمرة الأولى في تاريخ الجهاز الحكومي المصري تنقلب وزارة إلى إدارة. فقد كانت إدارة العلاقات الثقافية وريثة لوزارة العلاقات الثقافية التي كان يتولاها أستاذي الفاضل الدكتور حسين خلاف. وكان إنشاء وزارة تسند إليها مهمة علاقات مصر الثقافية مع العالم الخارجي، تعبيراً عن إدراك المسئولين في مصر أهمية البعد الثقافي في سياستها الخارجية. فمصر مصدر إشعاع ثقافي وحضاري بالغ الأهمية، فهي وارثة اقدم حضارات الأرض، وهي شريك أساسي في حضارات البحر المتوسط المتعاقبة، وهي بلد الأزهر ومعقل الإسلام وعلومه، وهي قلب العروبة ثقافة وسياسة، وهي ثغر أفريقيا وحضارتها. وكان إنشاء وزارة العلاقات الثقافية محاولة جادة في سبيل الوفاء بمقتضيات الدور المصري الحضاري والثقافي في أبعاده المتعددة. وعندما تقرر أن تتحول هذه الوزارة المستقلة إلى إدارة تابعة لوزارة الخارجية، كان الهدف من وراء ذلك أن تكون أعمال هذه الإدارة جزءاً حيويًا من انشطة وزارة الخارجية وعنصراً أساسيا من عناصر تحرك مصر الخارجي.

وقد توليت مسئوليتي كمدير لهذه الإدارة وأنا أدرك الأبعاد الحقيقية لمهمتي، مما جعلني أستشعر نوعًا من التحدي عقدت العزم على مواجهته، خاصة أننا، ونحن نعاني من آثار عدوان ١٩٦٧، كان علينا أن نلتمس كل الوسائل لتأكيد مكانة مصر، خاصة في الدوائر العربية والإسلامية والأفريقية، وهي المجالات الأساسية لتحرك مصر الخارجي. وكان العامل الثقافي أحد أهم الدعامات التي يمكن أن يستند اليها تحركنا. ولست أزعم هنا أن الإنجاز كان على مستوى الأمل، فالآمال تحلّق لكن الإمكانات تحد، ولكني

حاولت قدر استطاعتي أن أستخدم الموارد المحدودة على أفضل نحو ممكن. ولذا فقد وضعت ترتيبًا للأولويات، بحيث نوجه جهودنا إلى أكثر المجالات أهمية، وإلى القطاعات التي تعطي عائدًا يتناسب مع ما نبذله من جهد ومال.

ومن أجل ذلك، حرصت على التنسيق بين مختلف الجهات العاملة في مجال الثقافة والتعليم، وبخاصة وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والجامعات والأزهر الشريف، والمجلس الاعلى للشئون الإسلامية ووزارة الثقافة.

وقد استمر عملي في إدارة العلاقات الثقافية ما يقرب من عامين، أعتقد أنني بذلت فيهما مع زملاء أفاضل جهودًا صادقة ومخلصة في إرساء هيكل العمل في هذه الإدارة على أسس موضوعية وإقليمية. ولعل هذه الجهود قد آتت ثمارًا طيبة.

وكان عملي في هذه الإدارة كذلك فترة راحة لم تتكرر من عناء العمل السياسي وضغوطه الملحة.

وكنت أجمع حقائبي استعدادًا للنزول إلى الإسكندرية في شهر أغسطس ١٩٦٩ عندما تلقيت رسالة تليفونية من السيد محمد فائق وزير الإعلام في ذلك الوقت وطلب مني المرور عليه بالسيارة وأنا في طريقي إلى الإسكندرية. وعندما التقيته عرض على أن أعمل رئيسًا للهيئة العامة للاستعلامات المصرية، وكان هذا المنصب قد أصبح شاغرًا بعدما عين شاغله المرحوم الدكتور محمد حسن الزيات مندوبًا دائمًا لمصر لدى الأمم المتحدة.

ولم يكن القرار من جانبي سهلاً، واستغرق التوصل اليه فترة العطلة بأكملها، فقد كان معنى قبولي المنصب الجديد أن أستقيل من عملي بوزارة الخارجية التي ارتبطت بها منذ عام ١٩٤٥، وأن تنقطع صلتي بالعمل الدبلوماسي الذي مارسته قرابة ربع قرن من الزمان. إلا أنني وجدت نفسي مدفوعًا إلى قبول المسئولية الجديدة بعاملين:

أولهما شخصي، هو رغبتي في أن أهيئ لأبنائي قدراً من الاستقرار الذي يفتقده أبناء أعضاء السلك الدبلوماسي، وأن أكون إلى جوارهم في مصر في فترة مهمة من مراحل تكوينهم العلمي والنفسي، وأن يترسخ لديهم شعور الانتماء إلى وطنهم الذي حرصت على غرسه فيهم أينما كنا.

وثانيهما موضوعي، هو شعوري بأن عملي كرئيس لهيئة الاستعلامات سوف يتيح لي فرصة خدمة بلادي في مجال بالغ الأهمية، كما أنه وثيق الصلة بعملي الديبلوماسي. فقد كان عليّ أن أكون ـ بالإضافة إلى صفتي كرئيس للهيئة العامة للاستعلامات ـ متحدثًا رسميا باسم الحكومة المصرية. وكان ذلك يقتضي أن أكون على متابعة آنية لكل التطورات والأنباء، وأن أكون على علم واطلاع على موقفنا من هذه التطورات، بحيث تأتي تصريحاتي معبرة عن موقف مصر الرسمي خصوصًا في المؤتمرات الصحافية الدولية التي كانت تتم يوم الأربعاء من كل أسبوع بغير زيادة أو نقصان. وكان تقديري أن تكويني الديبلوماسي سوف يساعدني على أداء هذه المهمة، وعلى إرضاء رغبات رجال الإعلام المصريين والأجانب، الذين لا يسوؤهم شيء قدر الامتناع عن الإجابة أو رفض التعليق.

وعندما عدت إلى القاهرة في شهر سبتمبر ١٩٦٩ أبلغت السيد محمد فائق قبولي المهمة الجديدة الذي أبلغها بدوره إلى الرئيس جمال عبدالناصر.

قدر لي أن أتولى رئاسة هيئة الاستعلامات في مرحلة بالغة الاهمية من مراحل التصدي المصري لهزيمة يونيو، مرحلة حرب الاستنزاف. ولم تكن هذه الحرب دامية ومؤلمة لإسرائيل وحدها، فقد كان لمصر نصيبها كذلك، مع فارق كبير في الاسلوب والاهداف، فقد كانت مصر توجه ضرباتها مباشرة وبغير توقف إلى تجمعات الجيش الإسرائيلي في سيناء المصرية المحتلة، بينما كانت إسرائيل تضرب اهدافًا عسكرية وغير عسكرية ـ دونما تمييز ـ على الأراضي المصرية. وبينما كانت كل عملية مصرية تعكس اصرار مصر على تحرير أراضيها ورفض الاحتلال، فقد كانت ردود الفعل الإسرائيلية تعكس

إصراراً على التوسع واحتلال أراضي الغير والتمسك بأحلام القوة والسيطرة والتفوق. وبينما كانت العمليات المصرية ترسم صورة مشرقة ومشرفة لمصر في مواجهتها البطولية مع إسرائيل، فقد كانت عمليات إسرائيل التي اتسمت بالكثير من الغدر والخسة، ترسم صورة بشعة للمدى الذي يمكن أن تنحدر إليه في عدائها الدموي.

وكنت أرى أن أهم واجبات هيئة الاستعلامات تعرية إسرائيل وفضحها أمام الرأي العام العالمي، باطلاعه على حقيقة الغارات التي تقوم بها، وما تتسبب فيه من دمار وموت لم يقتصر على العسكريين، وإنما أصاب المدنيين - حتى الأطفال منهم - في ما يشبه المذابح.

في ١٢ فبراير من عام ١٩٧٠، كان من المقرر أن ينعقد مؤتمر ثلاثي بين الرؤساء عبدالناصر ومعمر القذافي وجعفر نميري لمناقشة عدد من الموضوعات التي تهم الدول الثلاث. في صباح هذا اليوم، قامت الطائرات الإسرائيلية بغارة على مصنع مدني في منطقة «أبو زعبل»، نتجت عنها خسائر جسيمة بالمصنع، ومقتل ٧٠ عاملاً واصابة ٦٩٠ آخرين. كانت المأساة مروعة، وكان الاتجاه أن تتكتم الدولة أخبارها، أو على الأقل تفاصيلها.

لكن كان لي رأي مخالف تماماً. فقد كنت أرى أن نعمل على كشف العدوان الإسرائيلي وفضحه أمام العالم كله. وسعيت إلى إقناع وزير الإعلام بهذا الرأي. ويبدو أنه استغرق وقتاً طويلاً في إقناع المسئولين بهذا الاتجاه الجديد، وفي الاستئذان من الرئيس عبدالناصر في المضي قدماً فيه.

كانت الدعاية الإسرائيلية قد صوّرت العملية أنها ضرب لهدف عسكري يحوي مخازن أسلحة وذخائر. وكنت عازماً على أن أطلع الرأي العام العالمي على حقيقة ما حدث. فقد اصطحبت الصحافيين ومندوبي وكالات الأنباء إلى موقع المصنع، وكان إلى جواري في السيارة الصحافي الفرنسي اللامع أريك رولو ومدام رولو التي تعمل صحافية هي الأخرى.

لم تكن قد مضت على وقوع الغارة ساعات، حينما عاين المراسلون الصحفيون الدمار الذي أحاق بالمصنع، وسجلوا كل آثار المذبحة التي تعرض لها المئات من عماله، حيث هوجموا في أثناء دخولهم المصنع في نوبة الساعة الثامنة صباحًا.

وقد فوجئ الإسرائيليون برد الفعل المصري، فقد كانوا يتوقعون إلا تقدم مصر على الكشف عن حقيقة خسائرها المادية والبشرية، ولكن أدى تحركنا باطلاع المراسلين الاجانب على كل جوانب المأساة، بالإضافة إلى ما أصدرته الهيئة من منشورات مصورة وأشرطة سينمائية، إلى تعرية السلوك الدموي الإسرائيلي وفضح بشاعته.

وقد أشار الدكتور عبدالعظيم رمضان في كتابه «تحطيم الآلهة» إلى دور الهيئة العامة للاستعلامات إزاء هذا الحادث فذكر ما يلي: « ... على أن السلطات المصرية ردت في ذلك الحين ردا بليغًا، فقد صحب عصمت عبدالمجيد، المتحدث الرسمي باسم مصر في ذلك الحين، ممثلي الصحافة إلى مكان المصنع في أبي زعبل، ليروا بأنفسهم أن المصنع يبعد عن أي معسكرات أو أهداف عسكرية»[1].

وفي الثامن من إبريل ١٩٧٠، أغارت الطائرات الإسرائيلية على مدرسة للأطفال في قرية بحر البقر، ولقي واحد وثلاثون طفلاً من تلامذة المدرسة حتفهم نتيجة لهذا العمل الإجرامي، وأصيب ستة وعشرون آخرون. وكان لهذه المأساة أصداء بعيدة الاثر، فقد اهتز لها الضمير العالمي، كما انفجر وجدان شعبنا المصري وأمتنا العربية بالغضب والاستنكار إزاء الهوة التي تدنت إليها وحشية العدوان الإسرائيلي.

ومرة أخرى اصطحبت المراسلين الأجانب إلى موقع المدرسة. وبالإضافة إلى ما أبدوه من تأثر بالغ بما رأوه، فقد نقلوا لصحفهم ووكالات الأنباء التابعين لها صورة كاملة لهذا العمل البربري وهي أفاضت بدورها في استنكار تلك الاعتداءات وإدانتها.

وقد كانت الإغارة على مدرسة بحر البقر نقطة فاصلة توقفت بعدها الغارات الإسرائيلية في العمق المصري. ومن الممكن تفسير القرار الإسرائيلي بعدد من الأسباب السياسية والعسكرية، ولكن الأمر الذي لاشك فيه أن غضبة الرأي العام العالمي واستنكاره هذه الأعمال الوحشية، كان في مقدم الأسباب التي أدت إلى وقف الغارات الإسرائيلية على العمق المصري.

لقد قدر لي أن أتولى مسئولية الإعلام المصري في فترة حرجة بالغة الصعوبة، فترة حرب الاستنزاف. كانت حرب صمود ومقاومة بطولية، خططت لها مصر وخاضتها، وفرضتها ـ للمرة الأولى ـ على إسرائيل، وكانت بمثابة امتداد تاريخي متصل لمعركة يونيو، وتمهيداً مجيداً لمعركة أكتوبر العظيمة. وانني لأنظر إلى عملي خلال هذه الفترة من حياتي بالكثير من الرضى والاعتزاز.

ـ٥ـ

جسور متينة مع فرنسا

عندما قبلت العمل في هيئة الاستعلامات، حسبت أن صلتي بالعمل الديبلوماسي صفحة طويت من حياتي. وانصرفت إلى عملي الجديد بكل طاقاتي. أخلصت له. وأفدت منه، وأعتقد أنني حققت فيه قدراً من النجاح. ولكن يبدو أن بيني وبين العمل الديبلوماسي عقداً أبديا لا ينفصم، فكلما ظننت أنني تركته أجد نفسي وقد عدت اليه، بل وفي موقع أكثر اهمية.

ففي السادس من مايو ١٩٧٠، صدر قرار جمهوري نصت مادته الأولى على تعييني سفيراً بوزارة الخارجية، ونصت مادته الثانية على ترشيحي سفيراً للجمهورية العربية المتحدة في فرنسا، لأخلف السفير القدير حافظ إسماعيل الذي عين مديراً للمخابرات العامة.

كان ترشيحي لهذا المنصب، كما أبلغني الوزير محمود رياض، اختيار

الرئيس عبد الناصر نفسه الذي كان يولي علاقات مصر بفرنسا أهمية خاصة. وكان الأمر مفاجأة لي، فقد انقطعت صلتي بوزارة الخارجية بالفعل، إلا أن عودتي إلى العمل الديبلوماسي في هذا المنصب الرفيع سيكون بمثابة تتويج لسنوات طويلة من العمل الجاد المتواصل في ديوان الوزارة في القاهرة أو في بعثاتها الديبلوماسية في الخارج.

عدت من جديد إلى وزارة الخارجية، وتركت العمل في الهيئة العامة للاستعلامات الذي ما زلت أحمل له في قلبي، وللصداقات التي سعدت بتكوينها فيها، ذكريات عزيزة أثيرة إلى نفسي.

وللمرة الثالثة لم أجد نفسي غريبًا عن باريس، ولم تكن باريس بأوساطها السياسية والثقافية غريبة عني، فقد عشت فيها طالبًا، ثم ساهمت في تصفية المشاكل المعلقة بين مصر وفرنسا بالمشاركة في المفاوضات التي أعقبت حرب السويس وأدت إلى التوصل إلى اتفاقية زيورخ عام ١٩٥٧ لتسوية التعويضات، ثم بالقيام على تنفيذ هذه الاتفاقية بعد ذلك، وبعد هذا كله، فقد عملت في باريس وزيرًا مفوضًا بالسفارة المصرية في فرنسا طوال سنوات أربع، من عام ١٩٦٣ إلى نهاية عام ١٩٦٧، وتوليت خلالها مرارًا القيام بأعمال السفير في فترات مهمة.

كانت سعادتي حقيقية بالعودة إلى باريس سفيرًا لمصر بها، كما كنت أشعر بأبعاد المسئولية التي ألقيت على عاتقي في هذا المنصب الجديد، الذي اعتبرت اختياري لشغله تشريفًا لي، وتكريمًا لجهودي في حقل العمل الديبلوماسي.

وقد كان من حسن حظي أن الرئيس جورج بومبيدو الذي أصبحت سفيرًا لديه، كان رئيسًا للوزراء طوال السنوات التي عملت فيها في باريس من قبل، وأتيحت لي أكثر من فرصة للاقتراب منه.

وعندما قدمت أوراق اعتمادي إلى الرئيس بومبيدو ذات صباح من أيام يوليو المشمسة، فقد كان خطاب الرئيس - ردًا على خطابي - متسمًا بالود

والحرارة، إلى درجة أثارت انتباه وتعليقات من استمعوا إليه، فقد أسهب الرئيس في الاشارة إلى أهمية مصر على الصعيد الدولي، والى أهميتها على الصعيد العربي، وإلى دورها القيادي على صعيد دول العالم الثالث، وأن فرنسا ـ إدراكًا منها لكل ذلك ـ فانها تعلق أهمية كبرى على صداقتها مع مصر. كذلك أشاد بومبيدو بالدور المهم الذي يضطلع به الرئيس جمال عبد الناصر على المستوى الوطني والعربي والدولي.

وعلى الرغم من أن العادة قد جرت على أن تكون مثل هذه الكلمات كلمات مجاملة، فقد حرص الرئيس بومبيدو على أن يؤكد أن فرنسا تصر على وجوب تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط.

وأخيرًا، فقد كان بومبيدو على قدر من الرقة والمجاملة بحيث ضمن كلمته إشادة خاصة بشخصي، وبالدور الذي رأى هو أنني قمت به من أجل تحسين أجواء العلاقات بين مصر وفرنسا، ثم في توطيد هذه العلاقات وتدعيمها.

لقد أعطت هذه البداية الممتازة دفعة قوية لمهمتي كسفير لمصر في فرنسا، وكانت كل الظروف الموضوعية تساعد على ذلك، فقد اتخذت فرنسا خطًا سياسيًا قريبًا إلى حد كبير من وجهة النظر العربية في نزاع الشرق الأوسط، وقد كان ذلك واضحًا تمامًا في مواقف المسئولين الفرنسيين بصفة عامة، كما تجلى في موقف مندوب فرنسا في المحادثات الرباعية التي عقدت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا في نيويورك في الفترة من إبريل ١٩٦٩ حتى ديسمبر ١٩٧٠. أما العلاقات الثنائية بين مصر وفرنسا فلم تكن تشوبها شائبة، كما كانت العلاقات العربية ـ الفرنسية بصفة عامة ممتازة إلى درجة اتهام فرنسا بالانحياز إلى العرب، خاصة عندما وافقت على بيع صفقة كبيرة من طائرات «الميراج» لليبيا، في حين أصرت على استمرار الحظر الذي فرضه الرئيس السابق شارل ديجول على تصدير خمسين من طائرات «الميراج»، تعاقدت إسرائيل على شرائها من فرنسا قبل أحداث يونيو ١٩٦٧.

خلال الأشهر القليلة التي تلت وصولي إلى باريس، تلاحقت الأحداث في المنطقة العربية، فقد وقعت خلال سبتمبر مصادمات عنيفة بين الجيش الأردني والفلسطينيين، في ما سمي أحداث «أيلول الأسود»، وتلا ذلك دعوة الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر قمة عربي في القاهرة لوضع حد للمواجهات الأردنية الفلسطينية. ولم نكد ننتهي من متابعة أنباء مؤتمر القمة، حتى اهتز العالم العربي لنبأ وفاة الرئيس عبد الناصر في الثامن والعشرين من سبتمبر ١٩٧٠. وكان للنبأ وقع الصاعقة علينا جميعًا، مصريين وعربًا، وسادنا حزن لم نألفه من قبل، لعل أصدق ما يوصف به أنه حزن قومي شامل.

ولا يفوتني أن أذكر هنا أمرًا كان له في نفسي أبلغ الأثر وأعمقه. فعندما توفي الرئيس جمال عبد الناصر إلى رحمة الله تلقيت خطاب عزاء من الجنرال شارل ديجول - كما أشرت إلى ذلك في فصل سابق - الذي كان قد اعتزل الحياة العامة. كان خطابًا شخصيا، عبّر فيه ديجول عن عميق تقديره لعبد الناصر، وعن مشاعره إزاء فقده.

كان خطابًا من زعيم ينعي فيه زعيمًا وكتبت وقتها جريدة Le MONDE أنه آخر خطاب له قبل وفاته.

وبعد نيف وسبعين يومًا من رحيل عبد الناصر، رحل شارل ديجول هو الآخر في الحادي عشر من ديسمبر ١٩٧٠، وتفقد فرنسا برحيله قائدًا تاريخيا، ويفقد العالم زعيمًا عملاقًا من طراز فريد.

وعندما طلبت مني «مؤسسة شارل ديجول» كتابة شهادة حول الرجل تصدر في كتاب يضم شهادات آخرين، لم أجد بدًا من القول أن ديجول اعتبر هيمنة الكتل بمثابة تهديد لمستقبل الإنسانية، وأضفت أنه لم يكن يدافع عن استقلال فرنسا فحسب بل عن استقلال الآخرين ومصالحهم في وجه القوتين العظميين.

لم تمتد مهمتي سفيراً لبلادي لدى فرنسا طويلاً، ففي الثامن عشر من نوفمبر من عام ١٩٧٠، صدر قرار جمهوري بتعييني وزيراً للدولة في الوزارة التي شكلها المرحوم الدكتور محمود فوزي، أول وزارة تتولى مسئولية الحكم في عهد الرئيس أنور السادات.

فقد حضر الدكتور فوزي إلى باريس ليشارك في تشييع جنازة الجنرال ديجول ممثلاً لمصر، وفي أثناء زيارته، شرح لي الموقف في مصر كما يراه، وعرض عليّ المشاركة في وزارته التي كان يعتزم ادخال تعديل عليها، كما حدثني عن تصوره للمهمة التي يريد اسنادها لي كوزير للدولة لشئون مجلس الوزراء، أي أن أكون وثيق الصلة به من خلال هذا المنصب.

كان العرض الجديد مفاجأة أخرى لي. وكنت أعتقد أن عملي في باريس يخدم مصالح مصر الوطنية كما يخدم القضايا العربية القومية على السواء، وأنني أقوم بهذه الرسالة على وجه طيب، كما كان عليّ - أن قبلت التكليف - أن أحزم أمتعتي من جديد عائداً إلى القاهرة، ولما يمضِ على قدومي إلى باريس غير أشهر قلائل.

حاولت أن ألتمس الاعذار لاعفائي من هذا التكليف، وكان تعليقه رحمة الله: «أنا أريد أن أشعر وأنا في الوزارة أن ظهري مسنود بك». ومست هذه العبارة أوتاراً بالغة الحساسية في قلبي، فقد كانت تربطني بالدكتور فوزي علاقة عميقة حقا، علاقة التلميذ بأستاذه، وعلاقة الزميل برفيقه في العمل، وعلاقة الصديق بصديقه، علاقة يختلط فيها الحب والمودة والاحترام، وتؤكدها وتزكيها صحبة سنوات طويلة تقارب الثلاثين عامًا.

ولم أجد أمامي مفرّاً من قبول عرضه الكريم، وأن أعد عدتي لهجر العمل الديبلوماسي مرة أخرى.

-٦-

أعاصير في مجلس الوزراء

تسلمت مهمات منصبي الجديد في أوائل يناير ١٩٧١ ، كوزير للدولة في الوزارة التي تشكلت بعد وفاة الرئيس عبد الناصر ، وخلافة الرئيس أنور السادات له في رئاسة الجمهورية . وكانت مصر وقتها تمر بظروف بالغة الصعوبة بالغة التعقيد .

كانت سيناء محتلة منذ يونيو ١٩٦٧ ، كما كانت قناة السويس مغلقة منذ ذلك الحين ، وكانت الجبهة الداخلية متصدعة على أثر اختفاء الزعامة التاريخية لعبد الناصر ، وكانت الأوضاع الاقتصادية شديدة الحرج ، ولم يكن السبيل ميسراً أمام القيادة المصرية الجديدة للخروج بمصر من محنتها ، فقد كان عليها أن تعمل في جبهات أربع ، عسكرية ، وسياسية ، واقتصادية ، وداخلية ، وكان على الدكتور محمود فوزي أن يقود السفينة بحكمته وسط كل هذه اللجج والأنواء والأعاصير .

كانت الوزارة بمثابة مرحلة انتقال من حكم جمال عبد الناصر إلى حكم أنور السادات ، وكان الدكتور فوزي الشخصية التي اختارها الرئيس السادات لأداء هذه المهمة .

وكان للدكتور فوزي أسلوبه في إدارة العمل داخل مجلس الوزراء ، أسلوب لم يكن مألوفًا من قبل في مداولات المجلس ، كان يؤمن إيمانًا عميقًا بالديمقراطية ، وبأن تتاح الفرصة لكل الآراء أن تنطلق بغير قيود ، وأن تناقش كل الأمور بحرية كاملة ، وأن يكون الرأي الذي يتكون من خلال مناقشات المجلس بمثابة توجه لمجلس الوزراء كله .

ومن ناحية أخرى ، فقد كان الرئيس السادات يثق به ثقة كاملة ، كما كان يحترم فيه حكمته وخبرته الطويلة وسعة اطلاعه ، كما كان يقدر فيه تواضعه الجم وأسلوبه الهادئ في تناول الأمور .

وقد كان هذا كله يبدو بجلاء في اجتماعات المجلس، وفي الجلسات التي كان يرأسها الرئيس السادات. وكان من الجلي كذلك اننا كنا نشهد مرحلة جديدة في تطور نظام الحكم وسياسة أمور الدولة في مصر.

غير أن الرياح لم تكن تجري كما يشتهي ربان السفينة، فقد كانت الوزارة تضم عناصر ذات توجه يكاد يكون مستقلاً عن الخط العام للحكومة، وتسعى باستماتة إلى المحافظة على ما كانت تتمتع به من نفوذ وسلطان في حقبة ما قبل السادات.

انعكست تلك المواقف على سلوك هذه المجموعة داخل مجلس الوزراء، فقد لجأت في كثير من الأحيان إلى معارضة السياسة العامة للوزارة، والى وضع العراقيل أمام رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وكان الدكتور فوزي يبذل قصارى جهده في أن لا تؤدي هذه الصراعات داخل المجلس إلى اعاقة عمل الحكومة وأدائها. وعلى الرغم من بصيرته الثاقبة وسعة صدره وسلوكه المتسم بالديبلوماسية والأدب الرفيع، فقد كانت مهمته صعبة للغاية. وكنت بحكم موقعي - إذ كنت أتولى مسئولية التنسيق في ما بين الوزارات، وبينها وبين رئاسة الوزارة - أعاني ما يعانيه الدكتور فوزي، وربما كنت أقل صبراً منه.

ورغم أنه من واجبي ألا أتعرض لما كان يدور في مجلس الوزراء في ذلك الوقت، باعتبار أن مناقشات المجلس ملك للحكومة ككل، وأنه ليس من حق أحد أعضائه أن يفشي علنًا ما دار في مجلس يفترض فيه الثقة والكتمان، إلا أنني سأورد هنا على سبيل المثال قصة معبرة، رواها الكاتب موسى صبري في كتابه «وثائق ١٥ مايو» فذكر ما يلي: «عندما أراد الدكتور محمود فوزي رئيس الوزراء أن يعقد مؤتمراً لتطوير التعليم، حاولوا أن يمنعوا عقد هذا المؤتمر في مناقشات مجلس الوزراء، وكانت المعارضة منظمة من شعراوي جمعة وسعد زايد، كما عارض أيضًا الفريق فوزي وزير الحربية بحجة أن هذا المؤتمر يصرف الأنظار عن المعركة، ولا صوت يعلو على صوت المعركة.

وتصدى لهذه المعارضة - غير المفهومة - الدكتور عصمت عبد المجيد وزير الدولة. وقال له شعراوي جمعة بعد اجتماع مجلس الوزراء: أنت «أطلقت مدفعية ثقيلة على الفريق فوزي». ورد عصمت عبد المجيد: «هو الذي يملك المدفعية، لا أنا».

وانعقد مؤتمر تطوير التعليم. وتحدث فيه الدكتور محمود فوزي.

وأذكر هنا كذلك أنه أوكلت إلى - كوزير للدولة - مهمة من نوع خاص، فقد أعلن الرئيس السادات بعد توليه الرئاسة عن اعتزامه تصفية الحراسات. وتشكلت لجنة لهذا الغرض توليت انا رئاستها. وبدأنا نضع الضوابط لكل الأموال التي وضعت تحت الحراسة، وقواعد إعادتها إلى أصحابها. ولم يكن هذا التوجه من الرئيس السادات والدكتور فوزي موضع رضا المجموعة المعارضة كذلك، واعتبرته تراجعًا عن أحد مكاسب الثورة، وابتعادًا عن خطها العام.

وبينما كانت القاهرة تشهد صراعات محتدمة على السلطة، كان هناك على ضفة قناة السويس جيل آخر من المصريين، يخطط، ويعمل، ويعاني، من صمت، ويتسامى فوق حملات التشكيك التي استهدفت مصر وشعبها. ولقد أتيح لي أن أزور الجبهة وألتقي أبناءنا هناك، وألمس مدى ما يعانونه ماديا ونفسيا، وعظم ما يفعلونه من أجل وطنهم، وأقرأ في عيونهم العزم والإصرار والصلابة، وتطالعني وجوههم التي تفيض التي نبلاً وإشراقًا وتصميمًا على النصر.

وفي تقديري، أن قواتنا المسلحة لم تستطع أن تعوض ما فقدناه من سلاح وعتاد فحسب، ولكنها فوق ذلك - وهذا هو الأهم - نجحت في إزالة آثار الهزيمة من قلوب مقاتلينا، وشحنها بالأمل واليقين بالنصر. ولقد كان العزم والإيمان هما أمضى أسلحتنا في حرب رمضان المجيدة.

ولقد كانت الفترة التي توليت فيها الوزارة كوزير للدولة، ثم كوزير للدولة لشئون مجلس الوزراء، حافلة بالمبادرات والجهود الرامية إلى التوصل لتسوية لأزمة الشرق الأوسط، وبصفة خاصة مبادرة الرئيس السادات يوم ٤ فبراير عام ١٩٧١، ورد مصر على أسئلة جونار يارنج - مبعوث الأمم المتحدة - يوم ١٥ فبراير ١٩٧١، وهو الرد الذي أوضحت مصر فيه بجلاء صدق نيتها في التوصل إلى سلام. وهو ما يؤكد أن الخط المصري بالتوجه للسلام لم ينشأ من فراغ، وأن السلام الذي توصلت اليه مصر مع إسرائيل بمقتضى معاهدة السلام ترجع جذوره إلى ماقبل ذلك بكثير. كما أن قرار مصر بحرب أكتوبر لم يأت إلا بعد استنفاد كل الوسائل، وبعدما انطفأت بوارق الأمل في التوصل إلى تسوية سلمية بارقة بعد بارقة.

ورغم أن عملي كوزير للدولة كان - بحكم طبيعة الأمور - يملي عليّ أن أخصص معظم وقتي وجهدي للمسائل المتعلقة بالموضوعات التي تعرض على مجلس الوزراء أو المشكلات التي يتعرض لها، إلا أنه كان من الطبيعي أيضًا، بحكم خبرتي السابقة، أن تكون مسائل السياسة الخارجية والديبلوماسية موضع اهتمام خاص مني. فقد دعيت في شهر مايو ١٩٧١ إلى إلقاء كلمة أمام الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا The Consultative Assembly Of The Council Of Europe.

وفي ١١ مايو ١٩٧١ بمدينة ستراسبورج ألقيت كلمتي، وكنت بذلك أول وزير عربي يتحدث أمام مجلس أوروبا، وهو بمثابة برلمان لدول أوروبا وقد عكست تلك الدعوة المكانة الخاصة لمصر على الصعيدين العربي والعربي - الاوروبي. وقد سبقني إلى الحديث مقرر لجنة الشئون السياسية وهو نمساوي، وكان يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية تمامًا، وكانت الأفكار التي طرحها ترديدًا لدعايات لا تتسم بالموضوعية. وفي كلمتي حاولت أن أبرز ثلاث مسائل رئيسية:

المسألة الأولى: التعريف بجامعة الدول العربية وبمهماتها الرئيسية وكذلك بالقومية العربية وتأكيد الروابط القائمة بين أوروبا والعالم العربي، وأن هذه الروابط تستند إلى عوامل جغرافية وسياسية واقتصادية وثقافية وتاريخية، وفي هذا الصدد طرحت العالم العربي كوحدة واحدة، تنظم نفسها من خلال جامعة الدول العربية، في مقابل أوروبا التي تعبّر عن وحدتها من خلال المجموعة الأوروبية.

والمسألة الثانية: هي ايضاح الاعتماد الأوروبي على البترول العربي وعلى قناة السويس، وأن البترول العربي أمر أساسي لرخاء أوروبا وأمنها، خصوصًا وأن العالم مقبل على أزمة للطاقة، مما يوجب أن يكون التفاهم بين الطرفين العربي والأوروبي سياسيا متناسبًا مع حجم ما بينهما من مصالح.

والمسألة الثالثة: وربما كانت الأولى من حيث الأهمية، هي أنني أوضحت عدالة الموقف العربي من أزمة الشرق الأوسط، ودللت على صدق نياتنا في مصر للتوجه نحو السلام، مشيرًا إلى قبول مصر الصريح لإقامة سلام مع إسرائيل في ردها على غونار يارنغ في ١٥ فبراير ١٩٧١، في مقابل رفض إسرائيل الصريح في ردها في تاريخ ٢٦ فبراير ١٩٧١ لأي عودة لحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧.

وكانت كلمتي هذه شيئًا لم يألفه أعضاء مجلس أوروبا، فهم قد ألفوا أن يستمعوا إلى حجج إسرائيل التي تتمتع بصفة المراقب في مجلس أوروبا، كما اعتادوا أن تنقل اليهم تصريحات لمسئولين عرب لا تخاطب العقل الأوروبي ولا تفهمه. ولا أبالغ إذا قلت إن كلمتي جاءت بمثابة دعوة مبكرة لحوار عربي أوروبي بدأ بعد ثلاث سنوات غداة حرب أكتوبر المجيدة. وقد عبر عن هذا رئيس الجمعية الاستشارية لمجلس أوروبا أوليفييه ريفردان (سويسري) بكلمة أثنى فيها على كلمتي، وأكد الترابط بين أوروبا والعالم العربي، وبين أن هناك حاجة لكي يستمع مجلس أوروبا إلى أصوات وأفكار عربية.

وبعد كلمتي في ستراسبورج باربعة أيام - في ١٥ مايو ١٩٧١ - أجرى السادات حركة التصحيح، ووضع نهاية لمراكز القوى، وتوحدت الطاقات والجهود وراء القيادة الساسية للوصول إلى حقوقنا سلمًا أو حربًا، وعدت مرة أخرى وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء في الوزارة التي أعادت تشكيلها الدكتور فوزي بعد حركة التصحيح، ولكن مناخ العمل وظروفة اختلفت اختلافًا كبيراً.

وكما يعلم القارئ، فقد بلغ الصدام بين السادات وخصومه السياسيين ذروته، ثم انتهى إلى تصفية كل العناصر المعارضة وتقديمهم إلى المحاكمة، وأصبح السادات مسيطراً على الموقف الداخلي سيطرة كاملة، واستطاع بأسلوبه وبمناوراته وباتصالاته أن يتمكن من الانفراد بالسلطة وأبعاد معارضيه عن أجهزه الحكم وعن المسرح السياسي بأكمله، وأخذت السياسة المصرية منذ ذلك التاريخ منحى آخر غير المنحى الناصري.

تقدمت حكومة الدكتور فوزي باستقالتها فى يناير ١٩٧٢. ولم يكن للاستقالة في تقديري سبب غير عادي، فلم يكن هناك خلاف ما بين الرجلين. وفي تصوري أن الرئيس السادات آثر أن يريح الدكتور فوزي من مسئولية الحكم، ويوكل بها إلى الدكتور عزيز صدقي الذي كان نائبًا أول لرئيس مجلس الوزراء، في محاولة لإعطاء قوة دفع جديدة للوزارة، أو لتوجيهها نحو التركيز على الجوانب الاقتصادية والصناعية التي كانت موضع اهتمام اكبر من الرئيس السادات.

وعلى أي حال فقد استمر الدكتور فوزي في ممارسة العمل السياسي في موقع آخر كنائب لرئيس الجمهورية.

أما أنا فقد تركت الوزارة.

ومرة أخرى، كنت مع العمل الديبلوماسي على موعد.

-٧-

في الأمم المتحدة

لم تكن قد مضت سوى أيام قليلة بعد خروجي من الوزارة، حين اتصل بي الدكتور محمود فوزي وطلب أن أزوره في منزله. وكانت زياراتي له مناسبات أسعد بها وأسعى إليها. تناول حديثه مع التطورات السياسية الاخيرة بصفة عامة، وأوضاع ما بعد الوزارة بالنسبة لي بصورة خاصة. وأشار إلى أن آخر منصب شغلته قبل اختياري وزيراً كان منصب سفير مصر في فرنسا، وأن هناك منصباً أكثر أهمية ينتظرني في مسيرة عملي الديبلوماسي.

وكانت التعيينات الجديدة في وزارة الدكتور عزيز صدقي قد شملت منصبين مهمين، أولهما منصب وزير الخارجية الذي خلا بتعيين السيد محمود رياض أميناً عاماً لجامعة الدول العربية وتولي الدكتور مراد غالب مسئولية الوزارة، أما المنصب الثاني فكان وزارة الإعلام التي تولاها الدكتور محمد حسن الزيات وخلا بذلك منصب مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة الذي كان يشغله.

وعقب لقائي والدكتور فوزي اتصل بي وزير الخارجية الجديد الدكتور مراد غالب ليبلغني أن الرئيس أنور السادات أختارني لأكون مندوباً دائماً لمصر لدى الأمم المتحدة، لأخلف الدكتور الزيات ـ للمرة الثانية ـ في منصبه، ولتبدأ مرحلة جديدة في عملي الديبلوماسي استمرت من بداية ١٩٧٢ حتى عام ١٩٨٣.

مرحلة طويلة من العمل الديبلوماسي الشاق والمكثف استمرت أكثر من عشر سنين، حفلت بالأحداث السياسية المتلاحقة في الشرق الأوسط وفي العالم كله، وانتهت في نهايتها مدة خدمتي الوظيفية، وقدرت أن أعد نفسي بعدها للعمل في حقل المحاماة، المهنة التي طالما تطلعت إلى ممارستها.

مرحلة استطالت وتوازت مع حقبة من أخطر حقب تاريخ مصر الحديث

والمعاصر، أن لم تكن أخطرها على الاطلاق، عشت على امتدادها في قلب الأحداث، واتخذت في أثنائها قرارات بالغة الصعوبة، ووضعت خلالها في مواقف شديدة الحساسية والحرج. وحينما أرجع النظر إليها الآن، فإنني أستطيع أن أقول بقلب مطمئن وضمير واثق، إنني لم أندم خلالها على كلمة واحدة قلتها، أو على موقف واحد اتخذته طوال سنواتها الحافلة، وأشعر بالرضا أنني قدمت في كل يوم منها لبلدي ولأمتي خير ما أملك من جهد وعلم، من أجل الحفاظ على مصالحهما والدفاع عنهما، ومن أجل خدمة قضاياهما العادلة في التحرير والتنمية وتحقيق السلام والاستقرار.

لم تكن هذه المرة الأولى أعمل في حقل الديبلوماسية الدولية المتعددة الطرف، فقد شغلت من قبل، كما سبق أن أشرت، في الفترة من ١٩٥٧ إلى ١٩٦١ منصب مستشار وفد مصر الدائم لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف، وإن يكن هناك فارق كبير بين العمل في المقر الأوروبي للمنظمة الدولية ورئاسة المنظمة نفسها في نيويورك، بكل ما يتبعها من أجهزة، ويتصارع داخلها من تيارات سياسية واقتصادية على مستوى دولي بالغ التشابك والتعقيد. كما لم تكن المرة الأولى أتعرف إلى المنظمة الدولية وأسلوب العمل فيها، فقد سبق أن شهدت دورة الجمعية العمومية عام ١٩٥٥ وشاركت في أعمالها إبآن عملي كمدير لمكتب السيد أحمد خيرت سعيد نائب وزير الخارجية في ذلك الوقت.

ولم تنتظر الأمم المتحدة أن أذهب اليها في مقرها في نيويورك لأبدأ عملي فيها، فللمرة الأولى يقرر مجلس الأمن أن يعقد جلساته في أفريقيا - وهي الأخيرة حتى الآن - للبحث في مشكلة ناميبيا. اجتمع المجلس في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، مقر منظمة الوحدة الأفريقية، في فبراير ١٩٧٢. وكانت مصر في طليعة الدول الداعية إلى استقلال ناميبيا والساعية إلى تحقيق انهاء سيطرة جنوب أفريقيا غير الشرعية عليها. شاركت في اجتماعات مجلس الأمن باعتباري سفيراً لمصر لدى الأمم المتحدة، وألقيت كلمة مصر أمامه، وهكذا كان أول أنشطتي في مجال عملي الجديد تجربة فريدة وغير مسبوقة.

توجهت إلى مقر عملي الجديد في نيويورك في مارس ١٩٧٢، مسلحًا بخبرة ما يقرب من ربع قرن من العمل الديبلوماسي الدؤوب، تدعمها حصيلة تجربة سنتين من العمل السياسي كوزير في وزارة الدكتور محمود فوزي. ولقد كانت تجربة العمل الوزاري مختلفة بطبيعتها، فبحكم مشاركتي في دراسة مشاكل وإصدار قرارات تهم الدولة بأسرها، وبحكم وجودي بالقرب من مركز صناعة القرار ومن صاحب القرار نفسه، فقد تهيأ لي أن أحكم على الأمور من منظور أكثر شمولاً وأوسع آفاقًا، بعيدًا عن دائرة العمل الديبلوماسي المحكم والمقنن، والقائم على تنفيذ التوجيهات والقرارات التي تصدر عن رئاسة العمل الديبلوماسي في وزارة الخارجية بالقاهرة بصورة أساسية، والذي لا يترك سوى مجال محدود للاجتهاد الشخصي والمبادرة الخاصة. وقد كنت بالفعل في حاجة إلى كل هذا الرصيد من الخبرة الديبلوماسية والسياسية لكي أستطيع مواجهة مسئوليات عملي في الأمم المتحدة الذي تستدعي طبيعته اتخاذ القرارات الفورية، وتشكيل وتبنى المواقف السياسية التي تحقق وتخدم الأهداف والمصالح العليا لمصر وأمتها العربية.

* * *

وصلت إلى مقر عملي الجديد في نيويورك تتنازعني عوامل ومشاعر شتى. كانت تداعيات حرب يونيو ١٩٦٧ ماثلة بظلالها الثقيلة. كان هناك شعور أليم بالإحباط والمرارة، وكان أكثر من يدركون وقعه أولئك الذي يعملون داخل الأمم المتحدة، مرآة السياسة العالمية، وحيث تتصارع كل القوى وتسعى كل التيارات إلى تأكيد وجودها وفرض إرادتها. كان هناك كذلك ادراك قوى للصعوبة التي يمر بها الموقف العربي في المجالين السياسي والعسكري، ولاختلال موازين القوى في المنطقة. وكانت هناك أيضًا تلك المعاناة التي نشعر بها كلما ووجهنا بالغرور والصلف اللذين أصابا الإسرائيليين عقب انتصارهم في يونيو ١٩٦٧. وقد صورت لهم غطرستهم أنهم قادرون على فرض شروطهم، وأن بإمكانهم أن يعربدوا في المنطقة كيفما شاءوا، مثلما

فعلوا في غاراتهم الإرهابية على بيروت في إبريل ١٩٧٣ التي أسفرت عن مقتل عدد من الشخصيات الفلسطينية داخل مساكنها، واختطاف عدد آخر منها، مخلفين وراءهم المزيد من الدماء المسفوكة ومثيرين المزيد من التوتر في المنطقة وهو التصرف الذي هاجمته بعنف أمام مجلس الأمن، وأدنت السلوك الإسرائيلي العدواني غير المسئول والذي يباعد بين المنطقة وأية آمال في التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلاتها. عاش الإسرائيليون سنوات تحت وهم تفوقهم، ولم يسأموا أن يرددوا أن ليس أمامهم سوى انتظار رنين التليفون يحمل لهم مكالمة من القاهرة تطلب تحديد موعد توقيع الاستسلام. إلا أن هذه المكالمة لم تأت أبدًا.

من ناحية أخرى كانت هناك أحساسيس ومشاعر غائمة، وان تكن ترقى إلى درجة اليقين، أن كل هذه الأوضاع غير الطبيعية في طريقها إلى الزوال، وأن هناك تصميمًا وعزمًا على وضع حد لحالة اللاسلم واللاحرب التي تعيشها المنطقة، وأن شعب مصر وقيادتها يواجهان مرة أخرى اختبارًا حاسمًا، وأن معدن هذا الشعب يصبح أشد ما يكون صلابة عندما يواجه بتحديات على هذا القدر من الصعوبة، ويعمل في صمت تام، وفي حرص شديد، وبدقة متناهية، وبصعوبة بالغة، لوضع نهاية للموقف المعقد الذي كانت فيه بلاده وكما لو كان في سباق يسعى فيه إلى أن يعيد الزمن المشرق إلى أرض مصر، وأن يعيد صورة مصر المشرقة إلى موضعها من التاريخ.

ولا يفوتني أن أشير إلى الرسالة الشخصية التي تلقيتها من الدكتور محمود فوزي في سبتمبر ١٩٧٢ والتي حملها ايضًا تقويمه للاوضاع السائدة. وقد جاءت تلك الرسالة بمثابة تنبؤ بما سيحدث لاحقًا. فلقد كتب الدكتور فوزي ما يلي: «الحال عندنا في مصر وما حولها كما تراها في معظمها، ولا بد أنك شاعر في وضوح باقتراب ساعة الصدق التي يجب أن نرحب بما تفرضه علينا من شجاعة وحسن تدبير، ومن ترويض مكثف لأنفسنا واختيار حكيم لسبلنا التي يبدو أنها ستكون سبلاً جديدة غير تقليدية، إذا قدّر لها أن توصلنا إلى

أهدافنا». فهل كان أستاذ الدبلوماسية يتحدث بناء على معلومات كان يملكها حينذاك، أو أن قراءته للأحداث تعبّر عمّا عرف عنه دائمًا من نظرة ثاقبة للتطورات.

وكان عليّ أن أتلقى نصيبي من هذا كله، فأعمل في ظروف حافلة بالتحديات، وأواجه باختبارات بالغة الصعوبة تحتاج إلى ردود فعل تتناسب مع ضخامة المسئولية، وترتفع إلى مستوى الامتحان الصعب الذي تواجهه بلادي، وتتساوى مع ثقل الضغوط التي كانت توجه الينا، وألاّ أتخلى في الوقت ذاته عن إيماني ببلادي، وبقدرتها على اجتياز محنتها وتصحيح واحد من أغرب الأخطاء التي شهدها تاريخها الطويل.

وكان على رأس الأمم المتحدة عندئذ كورت فالدهايم الذي انتخب أمينًا عامّا لها في أوائل عام ١٩٧٢. وكان يشغل قبل انتخابه منصب وزير خارجية النمسا، كما عمل قبلها سفيرًا لبلاده لدى الأمم المتحدة. وبدأ عمله في منصبه مع بداية عملي رئيسًا لوفد بلادي لدى المنظمة الدولية، ونشأت بيننا علاقة صداقة ومودة استمرت سنين، وما زلت أحمل لها في قلبي كل تقدير واعزاز.

وكان أول مندوب مناوب يعمل معي - كنائب لرئيس وفد مصر - السفير الدكتور احمد عثمان، وهو زميل وأخ عزيز ورفيق دراسة، وهو رجل على درجة عالية من الكفاءة والقدرة والخبرة في مختلف جوانب العمل الديبلوماسي. وقد عمل معي بالإضافة اليه في الفترة خمسة من أعلام الديبلوماسية المصرية هم على التوالي الدكتور أحمد عثمان ثم الدكتور محمود سمير أحمد ثم الدكتور نبيل عبدالله العربي، ثم الأستاذ عبدالحليم عبدالحميد بدوي ثم الأستاذ عمرو موسى وكلهم أصدقاء أعزاء أكن لهم كل محبة وتقدير.

وكان المتبع بالنسبة إلى مندوبي الدول الذين يوفدون إلى نيويورك أن يقوموا بزيارة مجاملة لممثلي الدول الخمس الدائمة العضوية في مكاتبهم من

دون أن يقوم هؤلاء برد الزيارة. وفي ما يتعلق بي، فلم تكن هناك مشكلة بالنسبة إلى زيارة ممثلي انكلترا وفرنسا والاتحاد السوفييتي والصين، أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد كانت العلاقات الديبلوماسية مقطوعة بيننا وبينها، وكان عليّ أن أقرر من جانبي ما إذا كنت سأزور المندوب الأمريكي أم لا. وقد كان قراري بأن أقوم بالزيارة بغض النظر عن الاعتبارات السياسية الأخرى، وألاّ أضيع فرصة في إيجاد قناة اتصال بالوفد الأمريكي الذي كان على رأسه السفير - في ذلك الوقت - جورج بوش. (وكان على رأس الوفد السوفييتي السفير المخضرم جاكوب ماليك).

قمت بزيارة بوش في مكتبه، كما زرت ممثلي الدول الأربع الأخرى، ولم يرد أحد منهم الزيارة كما هو متوقع. إلا أنني فوجئت بطلب جورج بوش تحديد موعد معي لرد زيارتي له على غير ما هو متبع. وكانت لفتة متحضرة منه، ردّا على اللفتة الأخرى من جانبي. وبدأت بيننا منذ ذلك الوقت، وبين زوجته وزوجتي، علاقة ودية وثيقة تجاوزت الفترة التي تزاملنا فيها في الأمم المتحدة إلى الفترة التي تولى بوش فيها منصب نائب رئيس الولايات المتحدة ثم منصب رئيسها في ما بعد وقد حرص جورج بوش على إنماء هذه العلاقة منذ بدايتها، فقد وجّه إلي وإلى زوجتي الدعوة لحضور عرض خاص محدود للفيلم المعروف «الأب الروحي» The God Father الذي مثله مارلون براندو، وقدمه بوش بكلمة ذكر فيها أن ما يحكيه الفيلم عن عصابات «المافيا» وما ترتكبه من جرائم دموية لا يمثل أمريكا، وأن ما سنشاهده من عنف وسفك دماء لا يمثل أسلوب الحياة الأمريكية وقد كانت هذه الدعوة من جانبه لفتة أخرى ساعدت على رفع الحواجز القائمة بيننا.

وبعد بضعة أشهر من وصولي إلى نيويورك، في يوليو ١٩٧٢، أصدر الرئيس السادات قراره بالاستغناء عن الخبراء العسكريين السوفييت. وقد كانت للقرار أصداؤه داخل الأمم المتحدة، كما أشاع حالة من الاغتباط والارتياح لدى العديد من الأوساط الغربية والأمريكية، فقد كان هذا يعني أن

مصر قد فقدت السند الرئيسي لقواتها المسلحة، وأن موقفها العسكري قد أصبح أكثر ضعفًا.

وثارت تساؤلات حول الدوافع الحقيقية للرئيس السادات من اتخاذه هذا القرار، وهل كانت رغبته في أرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، والتقرب إليها وراء اتخاذه له، حتى ولو تعارض مع المصالح الحقيقية لمصر وأدى إلى اضعاف قواتها المسلحة.

وفي تقديري أن الرئيس السادات لم يتخذ قراره بالاستغناء عن ثمانية عشر ألف خبير سوفييتي لمجرد التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما كان وراء قراره حرصه على أن يوفر للجيش المصري وقيادته استقلالهما وحريتهما في الحركة دونما تدخل من جانب الخبراء السوفييت بأي شكل من الأشكال، كما كان قراره يعني ضمنا أن القوات المصرية قد وصلت إلى مستوى من التدريب والكفاءة، لم تعد معه في حاجة إلى هذا العدد الضخم من الخبراء.

وقد دار بيني وبين جورج بوش حوار حول هذا الموضوع، وسألني عن تفسيري له. وقد أوضحت له أن القرار يعبر بصورة قاطعة عن استقلالية القرار المصري، وان القيادة المصرية لم تكن مرتاحة إلى المشاكل التي يتسبب فيها وجود الخبراء السوفييت داخل مستويات الجيش المصري، وكان إصدار هذا القرار بالتالي أمرًا حتميًا.

أما الدافع الآخر الذي ظهر جليًا في ما بعد، فقد كان رغبة الرئيس السادات في أن يدخل جيش مصر معركته التي يعد لها من دون شبهة وجود تخطيط أو تنفيذ أجنبي، وأن تكون معركته بالتالي مصرية خالصة. وقد علق هنري كيسنجر الذي كان مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي وقتها، على قرار الرئيس السادات بأنه لو كان ـ أي السادات ـ قد تقدم إلى الولايات المتحدة طالبًا منها ثمن هذه الخطوة قبل اتخاذها لاستجابت له الولايات المتحدة. ولكن حسابات هنري كيسنجر البراجماتية شيء ومبادئ مصر وأفكارها ومخططاتها وقيادتها شيء آخر.

-٨-

استدعاء للقاء مع السادات

في منتصف مايو ١٩٧٣ تلقيت برقية من وزير الخارجية الدكتور محمد حسن الزيات يطلب مني فيها الحضور إلى القاهرة لإجراء بعض المشاورات. ووصلت إلى القاهرة في الخامس عشر من مايو ١٩٧٣ . قابلت الدكتور الزيات في مكتبه في مبنى وزارة الخارجية القديم بالجيزة، وفي أثناء اجتماعنا تحدد موعد لمقابلة مع الرئيس السادات في منزله بالجيزة.

وكان لقاؤنا مع الرئيس الذي استمر ساعة كاملة، لقاء تاريخيًا بالنسبة الي.

بمجرد أن جلسنا، طرح الرئيس السادات علينا فكرة لجوء مصر إلى مجلس الأمن لتحريك الجمود الذي طرأ على قضية الشرق الأوسط، بمحاولة استصدار قرار من المجلس لاجراء تسوية سلمية للمشكلة، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة. وتساءل الرئيس عما يمكن أن يحدث إذا ما لجأنا إلى المجلس وطلبنا تدخله، واستصدار قرار منه.

وقد بدا الرئيس السادات مهتمًا بأن نعمل على استصدار هذا القرار في أسرع وقت ممكن.

كان ردي أنه إذا ذهبت مصر بشكوى إلى مجلس الأمن، فسوف تواجه حتمًا بـ «فيتو» أمريكي. وبالتالي فلن يصدر القرار، إذ إن الولايات المتحدة لا توافق على أن تأخذ الأمم المتحدة دورًا في عملية تسوية مشكلة الشرق الأوسط.

قال السادات إنه لا مانع لديه من مشروع قرار تعترض عليه الولايات المتحدة، ولن يضايقه ذلك، ولكن بشرط أن تحتضن مشروع القرار الدول الغربية الأعضاء في مجلس الأمن، وأن تستخدم الولايات المتحدة حق الفيتو ضد هذا القرار، وسيبدو هذا الامر غريبًا، لأنها ستكون المرة الاولى تمارس حق الاعتراض على قرار غربي، إذ إن العادة جرت على استخدام هذا الحق

ضد مشروعات القرارات المقدمة من الاتحاد السوفييتي أو من دول عدم الانحياز. ولكن سيتضح الموقف جليّا عندئذ أمام الجميع، فنحن قد بذلنا كل جهدنا لحل المشكلة سلميًا، واستطعنا أن نجتذب الدول الغربية أعضاء المجلس إلى جانبنا، وستكون الولايات المتحدة هي التي وقفت في وجه صدور القرار، وتسببت في اضاعة فرصة للبحث عن مخرج من الازمة.

كان ردي أنه من الممكن تدبير السيناريو الذي اقترحه الرئيس بكل دقة، التقدم بمشروع قرار إلى المجلس تحتضنه دول أعضاء فيه من بينها الدول الغربية، وأن هذا القرار سيكون مصيره الرفض نتيجة الفيتو الأمريكي.

أثار حديث الرئيس السادات في لقائنا معه تساؤلاً بالغ الاهمية، فها هو رئيس الدولة أمامي يفكر في استنفاد الوسائل السلمية لحل مشكلة الشرق الأوسط باللجوء إلى الأمم المتحدة للمساعدة في التوصل إلى الحل، ولا يمانع في صدور قرار بذلك تعترض عليه الولايات المتحدة الأمريكية، أي أن هذه المحاولة محكوم عليها مقدمًا بالفشل. لا بد أن يكون لديه إذن بديل آخر. فما هي البدائل المتاحة أمامه؟ استعمال القوة واللجوء إلى الحرب؟ كان هذا هو التساؤل المنطقي الذي تقود إليه هذه المقدمات. ويبدو أن الدكتور الزيات قد طاف بذهنه ما طاف بذهني، فطرح على الرئيس سؤالاً محددًا: «ما هي البدائل؟»، فأجابه الرئيس السادات في هدوء: «لدينا بدائل».

بعدما انتهى لقاؤنا مع الرئيس السادات، ونحن ما زلنا نهبط سلم المنزل في طريقنا إلى السيارة، واصلت التفكير بصوت عال مع الدكتور الزيات، تساءلت عن الدافع الحقيقي وراء تفكير السادات في اللجوء إلى مجلس الأمن، لأنه لا يمكن أن يكون مجرد حصول مصر على فيتو أمريكي على مشروع قرار لمصلحة التسوية السلمية هو السبب وراء هذه الفكرة. ولن تكون نتيجة هذه المحاولة سوى أن نسد آخر الأبواب أمامنا. وسألت الدكتور الزيات سؤالاً صريحًا: «هل سنحارب، أم ماذا؟».

-٩-

أيام قبل أكتوبر

سافرت إلى نيويورك بعد هذا اللقاء. وقدم إليها الدكتور الزيات في يوليو لحضور مناقشات مجلس الأمن حول مشروع القرار الذي اقترحه الرئيس السادات.

وكان المندوب الأمريكي - الذي خلف جورج بوش - هو السفير جون سكالي الذي كان يعمل في الصحافة قبل تعيينه في هذا المنصب. ولم تكن له خبرة ديبلوماسية تذكر. فاعترض مبدئيّا على دعوة المجلس للبحث في المشكلة. ولما كان مشروع القرار الذي تقدم به برفض دعوة المجلس يدخل ضمن الأمور الاجرائية التي لا تنطبق عليها قاعدة استخدام الفيتو، ولكن يلزم حصولها على تسعة أصوات مؤيدة على الأقل، فقد رفض مشروع القرار هذا نتيجة قصوره عن الحصول على هذا القدر من الدول المؤيدة، ووافق المجلس بالتالي على طلب مصر دعوة المجلس للبحث في الموقف في الشرق الأوسط.

وتقدمنا بمشروع القرار الذي احتضنته الدول الغربية الأعضاء في المجلس، اثنتان منهما عضوان دائمان هما بريطانيا وفرنسا، واثنتان غير دائمتين هما أستراليا والنمسا، بالإضافة إلى دول أخرى. وقام الدكتور الزيات بشرح الموقف المصري بحنكة وخبرة وبراعة فائقة، وكان تجاوب الدول الأعضاء مع الموقف المصري حماسيّا، بما فيها بريطانيا وفرنسا. فوافق أعضاء المجلس بالفعل على مشروع القرار في ٢٦ يوليو ١٩٧٣ بغالبية أربعة عشر صوتًا ضد صوت واحد هو صوت الولايات المتحدة التي تملك حق الاعتراض. وبالتالي فقد سقط القرار.

وفي اليوم عينه، السادس والعشرين من يوليو ١٩٧٣، وفي أثناء احتفالات مصر بذكرى الثورة، أعلن الرئيس في خطابه التقليدي أمام جامعة الإسكندرية أن أمريكا استخدمت حق الفيتو لمنع صدور قرار يقضي بحل مشكلة الشرق الأوسط سلميّا، ويدعو إلى عقد مؤتمر دولي لإقرار السلام في

المنطقة، وأن كل الطرق قد سدت بالتالي أمام مصر للتوصل إلى تسوية سلمية للمشكلة، وأنها لن تجد مفراً من أن تطرق كل السبل التي تؤدي إلى تحرير الأراضي المصرية.

كان هذا هو الجانب الذي رأيته وعشته في فترة الإعداد السياسي لحرب أكتوبر ١٩٧٣. لم أكن على علم بقرار الحرب، ربما لبعدي عن موقع الأحداث في القاهرة، وربما للنطاق المحكم من السرية الذي أحاط بهذا القرار، ولكني عندما أسترجع في ذهني ما دار من حديث مع الرئيس السادات في لقائي إياه في منتصف مايو ١٩٧٣، فإنني أجد أنه كان يتبع تخطيطاً دقيقاً، وضعه هو، لإعداد المسرح السياسي والديبلوماسي، كجزء من خطة شاملة لإعداد الدولة كلها، لقرار الحرب.

كانت الدورة العادية للجمعية العمومية للامم المتحدة قد بدأت اعمالها في سبتمبر ١٩٧٣. وكما هو متبع، فقد كان من المقرر أن يحضرها وزير الخارجية الدكتور محمد حسن الزيات، وكنت أتبادل معه الرسائل لترتيب برامج أنشطته في أثناء وجوده في نيويورك.

وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه - سبتمبر - عين الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون هنري كيسنجر وزيراً للخارجية خلفاً لويليام روجرز. وتلقيت منه دعوة موجهة إلى وزير خارجية مصر ومندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة، ضمن رؤساء الوفود العربية ومندوبيها الدائمين. واستشرت الدكتور الزيات في مبدأ قبول الدعوة، فالعلاقات ما زالت مقطوعة بين بلدينا. فأشار الزيات بقبولها. وقد كان هذا رأيي كذلك.

وفي ختام حفل الغداء الذي أقيم في مقر البعثة الأمريكية، ألقى كيسنجر كلمة عكست إلى حد كبير العقلية التي سوف يعمل من خلالها كوزير للخارجية. قال كيسنجر إنه جديد في المنصب، وإنه سيحتاج إلى بعض الوقت قبل أن يتمكن من تناول مشكلة الشرق الأوسط. قال كذلك إنه يعلم أن القرار ٢٤٢ قرار مهم، لكنه لا يعلم عنه سوى القليل. وأن الأمر يحتاج

إلى استعداد خاص قبل أن يبدأ فتح ملف القضية .

وضح من اللقاء أن كيسنجر يحمل معه أسلوبًا جديدًا لا تعاطف فيه مع الموقف العربي ، ولا تفهم فيه للقضية الفلسطينية . بل كان على العكس من ذلك ، متعاطفًا تمامًا مع الموقف الإسرائيلي ، غير متعجل لتغيير الوضع القائم بكل ما فيه من ثقل لمصلحة إسرائيل . وخرجنا من هذه الدعوة يحيط بنا شعور سلبي بالنسبة إلى موقف الوزير الأمريكي الجديد - والإدارة الأمريكية معه - حيال القضية العربية .

وحملت الأيام الأولى من أكتوبر ١٩٧٣ ، إشارات تستحق أن أشير إليها .

في اليوم الثالث من أكتوبر ، ألقى أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي كلمة بلاده في المناقشة العامة أمام الجمعية العامة ، بحضور كل وزراء الخارجية الذين رأسوا وفود بلادهم . كانت خطبة نارية ذات نبرة استفزازية عالية ، ملأها غرورًا واستهتارًا بالدول العربية ، كما هي عادة الإسرائيليين منذ يونيو ١٩٦٧ . ولم يكن يدري أن خطبته هذه كانت الأخيرة من نوعها .

في اليوم الخامس من أكتوبر - وكان يوم جمعه - تحدد موعد للقاء بين وزير خارجية مصر وأنا معه كمندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة ، ووزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر في فندق «والدورف أستوريا» ، رؤي أن يكون في الساعة التاسعة والنصف من صباح الخامس من أكتوبر . ذهبنا إلى اللقاء في موعده ، وكان معنا السفير أحمد توفيق خليل الذي يرأس مكتب رعاية المصالح المصرية في واشنطن . ودار الحديث بين كيسنجر والزيات بحضورنا . ولم يكن لدى كيسنجر الجديد ليقوله . ووضح لنا أكثر من ذي قبل مدى إحساسه بالارتياح والاسترخاء إزاء الموقف في الشرق الأوسط ، كما أبدى بغير تحفظ عدم تعجله لتناول الموضوعات الخاصة بالمشكلة ، فمثل هذه الأمور تحتاج إلى فسحة من الوقت . كما أن إسرائيل مقدمة على انتخابات عامة ، وأنه إذا ما فازت فيها السيدة جولدا مائير - وهو المتوقع - فسيكون أمامها بعض الوقت قبل تشكيل حكومتها الجديدة . كل هذا الوقت الذي ستستغرقه

الانتخابات وتشكيل الحكومة في إسرائيل لا يدع مجالاً لفتح ملف مشكلة الشرق الأوسط قبل يناير ١٩٧٤ . وأنه ينتظر بالتالي أن يلتقينا في أوائل عام ١٩٧٤ .

كان لقاء مهذبًا وباردًا في آن واحد . وكان ذلك باعثًا على المزيد من الاحباط ، ودافعًا إلى فقد الأمل في أي تحرك أمريكي في اتجاه تسوية المشكلة .

دار حديثنا مع هنري كيسنجر قبل أربع وعشرين ساعة فحسب من بدء حرب أكتوبر ، فهل لم يطلع وزير الخارجية الأمريكي على تقارير المخابرات الأمريكية والإسرائيلية ، وعلى الصور التي تبعث بها الأقمار الاصطناعية الأمريكية لما يجرى على ضفتي قناة السويس؟

لم يكن كيسنجر يشعر في أثناء لقائنا إياه بشيء من القلق ، ولم يبد منه أن هناك ما يشغل فكره . فبما يفسر ذلك؟

في تقديري أن كيسنجر كان قد اطلع على هذه التقارير ، وعلى التعليقات والتحليلات التي صاحبتها ، والتي أساءت جميعًا قراءة ما تعنيه هذه المعلومات . وقد أكد لي هذا ما ذكره مارفين كالب في كتابه عن حرب أكتوبر حول هذه النقطة ، فقد ذكر أن الأقمار الاصطناعية التي أطلقتها الولايات المتحدة من قاعدة فاندنبرج قد مسحت منطقة قناة السويس مسحًا شاملاً ، وأظهرت الصور التي التقطتها تجمعات عسكرية مصرية واضحة في الضفة الغربية للقناة ، إلا أن تفسير المخابرات الإسرائيلية لها - ومعها المخابرات الأمريكية - أنها ليست سوى جزء من مناورات الخريف التي تقوم بها القوات المصرية كل عام ، وأن هذا التفسير أدى إلى خطأ في حسابات الإسرائيليين والأمريكيين على السواء . ومن هنا كان إحساسه بالاسترخاء عند لقائه إيانا .

ليس أدعى إلى إحكام خطة الخداع المصرية لصرف الأنظار عما يجري على ضفة القناة الغربية ، وعما سوف يحدث في المنطقة كلها في الساعة الثانية من اليوم السادس من أكتوبر ، من لقاء بين وزير خارجية مصر ومندوبها لدى الأمم

المتحدة، وبين وزير الخارجية الأمريكي، قبل أقل من أربع وعشرين ساعة من بدء الحرب.

ولم ينس هنري كيسنجر ما حدث في لقاء اليوم الخامس من أكتوبر، وظل شعوره بأنه قد خدع وغرر به، أو «انضحك عليه» كما يقول التعبير المصري الدارج، ملازمًا له طوال شغله منصبه كوزير لخارجية أمريكا، وربما إلى مدى أبعد من ذلك، وهي حقيقة لم يلمسها أو يدركها احد مثلما لمستها أنا وأدركتها بنفسي.

بعد لقائنا وكيسنجر، كان لنا لقاء آخر وميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا الذي كان له موقف آخر. قال جوبير إن على مصر أن تفعل شيئًا، وأنها إذا لم تتحرك لتغيير الأوضاع الحالية فإن قضيتها ستموت.

كان هذا ماحدث يوم الجمعة الخامس من أكتوبر عام ١٩٧٣.

- ١٠ -

أكتوبر العظيم

في الساعة السابعة من صباح السبت السادس من أكتوبر بتوقيت نيويورك، لبولحدة بعد الظهر بتوقيت القاهرة، أيقظني رنين التليفون الذي حمل إليّ صوت الدكتور الزيات يطلب مني أن ألتقيه على الفور، فقد تلقى مكالمة تلفونية من السيد حافظ اسماعيل مستشار الرئيس للأمن القومي، يبلغه فيه أن هجومًا إسرائيليًا قد وقع على جزيرة زعفرانه في خليج السويس، وأن مصر في سبيلها إلى الرد على هذا الهجوم، وطلب منه تقديم شكوى بذلك إلى الأمم المتحدة.

وبعد أقل من نصف ساعة التقيت الدكتور الزيات، ثم توجهنا معا لمقابلة رئيس الجمعية العمومية ورئيس مجلس الأمن، وقدمنا شكوى عاجلة ضد إسرائيل. وتم هذا كله في الفترة من التاسعة إلى العاشرة من صباح السادس من أكتوبر.

وقد أجرى هنري كيسنجر اتصالاً تليفونيًا بالدكتور الزيات حول التطورات الجديدة في الموقف، ولكن حديثه هذه المرة كان ينقصه ذلك الشعور بالاسترخاء الذي ساد حديثه في اليوم السابق، وكان يغلب عليه إحساس بالانزعاج والقلق الشديدين.

واتضح لي في ما بعد، من خلال اطلاعي على عدد من الوثائق التي تناولت ما حدث خلال هذه الساعات القليلة، أن القادة الإسرائيليين عندما اكتشفوا الأوضاع الهجومية للقوات المصرية فجر السادس من أكتوبر، بدءوا إجراء اتصالاتهم في ساعة مبكرة من صباح ذلك اليوم، فأيقظوا أبا إيبان وزير خارجيتهم لإبلاغه بما اكتشفوه، وأيقظ إيبان كيسنجر من نومه هو الآخر ليبلغه بتقدير إسرائيل للموقف، وقام كيسنجر بدوره بإيقاظ الدكتور الزيات ليبلغه بما تلقاه من الإسرائيليين، وقد أيقظني هو لتداول الموقف، ولتنفيذ الشق السياسي من التحرك المصري في الأمم المتحدة كما أبلغنا به حافظ إسماعيل.

في هذه الأثناء، اتضح بما لا يقبل الشك أن القوات المصرية قد اتخذت أوضاعًا هجومية، وأن المدفعية والمدرعات التي كانت مستترة قد انكشفت، وأصبحت موجهة للدخول في المعركة.

هنا يتبادر إلى الذهن سؤال مهم حول ما حدث لدينا في نيويورك. هل كان الدكتور الزيات يعلم بالخطط المصرية وتوقيتاتها. لا أستطيع الرد بالسلب أو الإيجاب بصورة حاسمة. ولكني أذكر أنني أقمت حفل عشاء على شرفه مساء الخامس من أكتوبر في منزلي دعوت إليه عددًا من الشخصيات الأجنبية والأمريكية. وفي أثناء الحفل أطلق إحدى دعاباته قائلاً: «أنتم عاملين العشاء دا احتفالاً بعيد يوم كيبور؟» (عيد الشكر اليهودي). كما تلقى الدكتور الزيات من مدير مكتبه الوزير المفوض محمد شكري برقية غامضة المضمون، فهل كانت تتضمن إشارة متفقًا عليها؟

من ناحية أخرى، فقد وضح في حديثه معي صباح السادس من أكتوبر وقع المفاجأة المشوب بالكثير من الفرح، مثلما حدث لي أنا، وبدأت تختفي من حديثنا نبرة اليأس والاحباط التي كانت غالبة عليه في اليوم السابق.

وعندما بدأت أجهزة الاعلام الأمريكية ابتداء من الساعة الثامنة من صباح السادس من أكتوبر بتوقيت نيويورك، الثانية بعد الظهر بتوقيت القاهرة، تذيع مباشرة من إسرائيل أن الحرب قد بدأت في الشرق الأوسط، وأن موجات العبور العظيم تترى، أحسست إحساسًا يقينيًا أنني أشهد أيامًا مجيدة، وأن سطوراً مشرقة من تاريخ مصر الحديث تضاف إلى رصيد تاريخها الناصع.

ولا يفوتني هنا أن أذكر أنني استمعت مرة أخرى في التاسع من أكتوبر إلى خطاب من أبا إيبان نفسه الذي استمعت إليه يوم الثالث من أكتوبر أمام الجمعية العامة، إلا أن حديثه هذه المرة كان مختلفًا، فقد كان يخاطب مجلس الأمن الذي انعقد بناء على شكوى من إسرائيل، وكان حديثه خاليًا من الغرور والصلف والغطرسة الإسرائيلية المألوفة، ليحل محلها حديث رجل في موقف المنهزم، يدور حول مصر المعتدية وإسرائيل التي تنزف، ويطلب من المجلس أن يصدر قراراً بوقف إطلاق النار.

وكان مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت السفير يوسف تكواه. وكان رجلاً غاية في الصلف والغرور والعنف والعدوانية، وكان تحدث من قبل عن الجيش الإسرائيلي، يد إسرائيل الطولى، التي تستطيع أن تؤدب كل من يجرؤ على المساس بها في المنطقة كلها.

وعندما انعقد المجلس في التاسع من أكتوبر للبحث في شكوى إسرائيل، كانت تطغى على الإسرائيليين مشاعر الاحباط واليأس. ولم يفتني عندما تحدثت أمام المجلس في هذه المناسبة، أن أشير إلى أن يد إسرائيل الطولى التي كانت تؤدب بها المنطقة، قد قطعت.

كانت معركة السادس من أكتوبر نموذجًا فذًا للتخطيط العسكري بين مصر وسوريا وكذلك السياسي والديبلوماسي. وكانت وقفة الدول العربية المصدرة

للنفط لمنع تصديره إلى الغرب مشرفة وعامل ضغط مؤثر مما أثبت للعالم قوة التضامن العربي لمواجهة الأزمات، ولا ننسى وقفة المغفور له الملك فيصل وعدد من قادة الدول العربية وأذكر بالخصوص موقف الشيخ زايد الذي قال إن النفط العربي ليس أغلى من الدم العربي، وكذلك النشاط المميز الذي قام به حينذاك المرحوم عمر السقاف وزير خارجية المملكة العربية السعودية. وكانت المعركة كذلك نموذجًا رائعًا في التنفيذ على كل هذه المستويات، وقد شارك جيل بأكمله في تحقيق هذا الإنجاز البطولي، وكان لي شرف المشاركة بدور فيه، والمساهمة بجهد متواضع في تحقيقه. ويحق لي، كما يحق لكل مصري وعربي، أن يشعر نحوه بالرضا والفخر والاعتزاز.

لقد شكّلت حرب ١٩٧٣ مثالاً رائعًا ونموذجًا يقتدى به في الإدارة العربية للصراع مع إسرائيل... كم نحن بحاجة أن نتذكّر دروسه دائمًا... وقد تجلّى هذا النموذج في مستوى التنسيق العربي وتصاعد وتيرته وشموليّته من مرحلة الاستعداد إلى مرحلة إدارة العمليات العسكرية وصولاً إلى الإدارة الديبلوماسية للحرب. وما حصل في أكتوبر ١٩٧٣، وقد عشت بكل فخر واعتزاز تلك اللحظات التاريخية في نيويورك كما ذكرت، كان عبوراً من زمن الهزيمة إلى زمن النصر. وفي يقيني أنّ انتصار ١٩٧٣ الذي أسقط صورة إسرائيل التي لا تقهر، شكل البداية في إسرائيل لمراجعة إستراتيجيّتها في الصراع العربي - الإسرائيلي.



■ الفصل الخامس ■

الاستثمار السياسي للحرب

- ١ -

الجهود السياسية بعد أكتوبر ١٩٧٣

مع متابعة الأحداث المتلاحقة في جبهة القتال في سيناء، كان من الواضح أن صورة الجيش المصري والمقاتل المصري غير ما كانت قبل ست سنوات. فقد تقدمت القوات المصرية على طول جبهة قناة السويس، وعبرت القناة، وحطمت خط بارليف الحصين، ودمرت مراكز الاتصالات والسيطرة الإسرائيلية في سيناء.

أما على الجانب السياسي، فقد انعقد مجلس الأمن للبحث في الموقف بناء على طلب من إسرائيل والولايات المتحدة. ولم نكن من جانبنا متعجلين لصدور قرار من المجلس بوقف إطلاق النار، فقد كان سير العمليات الحربية في ملصحتنا طوال الأيام العشرة الأولى من القتال.

وفي الخامس عشر من أكتوبر، في ذروة النصر المصري، أعلن الرئيس السادات أنه على استعداد للمشاركة في مؤتمر للسلام حول مشكلة الشرق الأوسط، وكان من الجلي أن تحركنا السياسي أصبح أكثر وضوحًا وأكثر تحديدًا. وخلال هذه الفترة الحساسه أقامت الولايات المتحدة جسراً جويًا نحو إسرائيل لتزويدها بالسلاح تعويضًا لخسارتها الجسيمه خلال الحرب.

وخلال الأيام التالية حدثت الثغرة. وفي الوقت عينه بدأت الاتصالات المباشرة بين وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر ووزير الخارجية السوفييتي أندريه جروميكو، وتم التنسيق بينهما، واتفقا على إجراءات محددة. وبالفعل، أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٣٣٨ بوقف إطلاق النار، وبالدعوة إلى مؤتمر للسلام. وقبلت مصر القرار.

ربما كان للثغرة وللجسر الجوي أثرهما في قبول مصر بقرار وقف القتال، نتيجة التطور الذي طرأ على الموقف المصري في منطقة الدفرسوار، والذي أثر على مسلسل الانتصارات المصرية التي تحققت خلال الأيام العشرة الأولى من بدء العمليات.

ومع الوقف الفعلي للقتال في المنطقة بعدما تحققت الأهداف المصرية بإنهاء حالة الجمود، بدأت مرحلة جديدة من العمل السياسي داخل مجلس الأمن، وجرت محادثات واتصالات مكثفة كان للولايات المتحدة دور قيادي فيها، وبدأ دور هنري كيسنجر في توجيه دفة الأمور وإدارتها في النزاع في المنطقة كلها.

وعلى الجانب المصري، فقد حدثت تطورات مهمة غيرت ملامح العملية السياسية المصرية ومسارها، فقد أقصى الرئيس السادات الدكتور محمد حسن الزيات من منصبه كوزير للخارجية، وعين بدلاً منه السيد إسماعيل فهمي الذي كان وزيراً للسياحة، ومن قبلها كان وكيلاً لوزارة الخارجية.

وليس من الواضح تمامًا السبب الذي دعا الرئيس السادات إلى إجراء هذا التغيير. وقد يكون من المفيد هنا الاشارة إلى أن الدكتور الزيات ظهر في برنامج تلفزيوني شهير في أمريكا هو برنامج «واجه الأمة» Face the Nation، وتضمن حديثه إشارات قد توحي بتشكيكه في ما تنشره وكالات الأنباء نقلاً عن المصادر المصرية حول انتصارات الجيش المصري في جبهة القتال، وقد علق على ذلك قائلاً «إننا لا نحارب لنحرز نصراً، ولكننا نحارب لأننا على حق "We do not fight to win, we fight because we are right".

وقد نقلت وكالات الأنباء العالمية ماقاله الوزير، واستمع إليه عدد من سفرائنا في الخارج. وتلقيت مكالمة تليفونية من السفير المصري في بون محمد إبراهيم كامل، وزير الخارجية فيما بعد، ومكالمة أخرى من باريس من المراسل والمعلق الصحفي المعروف الدكتور على السمان، يسألان عن مدى صحة هذه التصريحات. وعندما استمعت إلى حديث الدكتور الزيات وجدت فيه ما يبرر هذا القلق الذي دفعهما إلى الاتصال بي. وقد قلت للدكتور الزيات وقتها إنني كنت أتمنى ألاّ تقال هذه الإشارة، لأنه ربما يساء تفسيرها. وهو في الواقع لم يكن يقصدها إطلاقًا، وربما كان تشككه هذا نابعًا من حرصه وتحفظه اللذين أظهرهما إزاء التطورات الجديدة.

وفي غمار هذه الأحداث، أبلغ الدكتور الزيات بنبأ وفاة صهره الأستاذ الدكتور طه حسين، فاستدعى لحضور مراسم الجنازة وليكون إلى جوار أسرته في هذه المناسبة. وعلى الرغم من هذا المبرر، فقد بدا أن الدكتور الزيات قد استدعى إلى مصر لأن الرئيس السادات قد اتخذ قراره بتغيير وزير خارجيته، ربما بسبب ما نقلته عنه وكالات الانباء، وربما لأسباب أخرى رآها الرئيس السادات، وبخاصة في ظروف المرحلة التالية من نزاع الشرق الأوسط.

اختار الرئيس السادات أن يعهد بوزارة الخارجية إلى ديبلوماسي متمرس هو إسماعيل فهمي الذي بدأ سلم العمل الديبلوماسي من أولى درجاته، والذي كان قد أبدى - قبل أشهر قليلة - آراء انتقد فيها الاتحاد السوفييتي لمواقفه من قضية الشرق الأوسط، بما قد يعني اقترابه من أسلوب التفكير الغربي عمومًا، والأمريكي بصفة خاصة.

وقد كان هناك قدر من التباين في المواقف السياسية لكل من الدكتور الزيات وإسماعيل فهمي، خاصة في ما يتعلق بمبادئ التسوية السلمية لأزمة الشرق الأوسط. فقد كان فهمي يرى ضرورة التمسك بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية، كما ذكر لي في أثناء لقائي إياه في مايو ١٩٧٣، وذكر لي كذلك أن الدكتور الزيات لايوافقه على وجهة نظره هذه. أما الدكتور الزيات

فلم يكن يرى فائدة من التزام القرار، وقال لي مرة: «يا أخي ... القرار ٢٤٢ أصبح كالصنم نحن نعبد صنمًا. ماذا يعني القرار ٢٤٢ لنا؟ لا بد من أن نعتمد على حقنا المشروع في تحقيق مصالح بلادنا دون أن نتقيد بهذا القرار، خاصة أن هناك تفسيرات كثيرة حوله». كانت هذه هي وجهة نظره.

كانت هناك إذن خلافات واضحة داخل قيادات الدولة حول المشكلة وأسلوب تناولها، فوزير الخارجية له رؤية خاصة يختلف معه فيها وزير السياحة، كما كان هناك أيضًا السياسي القدير السيد حافظ إسماعيل الذي كان على مستوى عال من الكفاءة وحسن التقدير، وكان له رأيه أيضًا الذي لم أعرفه منه مباشرة والذي كان يحبذ القيام بتحركات متلازمة متصاعدة عسكريًا وسياسيًا، إلى أن يتم التوصل إلى أسس مقبولة للتسوية السلمية. وكان الرئيس السادات يستمع لهم جميعًا، ويعطي كلاً منهم الفرصة لعرض وجهة نظره والدفاع عنها.

أما بالنسبة لي، فقد كنت أرى أن القرار ٢٤٢ قد وضع منذ أقراره في نوفمبر ١٩٦٧ الأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط، وأننا لا يمكننا استبعاده أو إهماله، إذ إنه على الرغم مما قد أثير حوله، والخلاف حول تفسير ما نص عليه من انسحاب من أراض "Territories" أو «من الأراضي» "The territories"، فإن أهم ما في القرار في رأيي هو استناده إلى قاعدة مهمة هي عدم جواز اكتساب أراض بالقوة، كما نص على ذلك في ديباجة القرار، وإلى صدوره من مجلس الأمن بإجماع آراء أعضائه، وهذا في نظري كاف لتقرير الشرعية الدولية كما يجب أن تكون، وأشير في هذا الإطار إلى ما نقله اصحاب كتاب «سنة اليمامة» The Year of the Dove عن مناحيم بيجن خلال مؤتمر الإسماعيلية إذ قال: «إننا مستعدون للقبول بالقرار ٢٤٢ دون الديباجة كمقدمة لاتفاق السلام بيننا وبين مصر» فرد الرئيس السادات عليه قائلاً: «لا، فالديباجة مهمة وهي تكرس مبدأ عدم جواز اكتساب أراض بالقوة»(*).

(*) Eitan Haber, Zev Schiff and Ehud Yaari, The Year of the Dove, 1979 p.129.

وما دمنا تعرضنا الحديث عن القرار ٢٤٢ بإيجابياته، فقد يكون من المناسب أن نشير إلى نقطة أخرى دفعت عدداً من الدول العربية إلى رفضه، في الوقت الذي قبلته مصر، هذه النقطة هي عدم تعرض القرار للقضية الفلسطينية، ووصفه الفلسطينيين بأنهم مجرد لاجئين. وفي هذا الصدد فإني أكرر هنا ما سبق أن أوضحته لإخواننا الفلسطينيين عندما كانت تثار هذه النقطة، فقد تحدث القرار عن عودة اللاجئين الذين أصبحت لهم هذه الصفة عقب حرب ١٩٦٧، دون أن يكون ذلك مقصوراً على الفلسطينيين وحدهم، وأنه عند صدور القرار كان المعروض على مجلس الأمن عدوان إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧، ولم تكن القضية الفلسطينية محل بحث أمامه، وبالتالي فلم يكن من المنطقي تعرّض القرار لقضايا اخرى غير التي يعالجها بصورة مباشرة. كما أوضحت أن أهم ما في القرار نصه على عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة. وقد استغرقت هذه المشكلة وقتًا طويلاً ومناقشات مستفيضة مع أشقائنا من الفلسطينيين، ولم يقبلوا بالقرار إلا بعد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر عام ١٩٨٨ وإصداره قراره بقبول القرار ٢٤٢ بعد حوار بيني وبين القيادة الفلسطينية ممثلة بالرئيس ياسر عرفات، بناء على تكليف من الرئيس حسني مبارك لي متابعة هذا الموضوع مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية.

ولا يفوتني كذلك أن أشير هنا إلى أن القرار ٢٤٢، كما قبل من منظمة التحرير الفلسطينية بعدما كانت رافضة له، فقد قبلته سوريا كذلك في مرحلة لاحقة بعدما سبق أن أعلنت رفضها له.

بعد صدور قرار مجلس الأمن ٣٣٨ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ الذي احتضنته الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، والذي يدعو الأطراف إلى تسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط طبقًا للقرار ٢٤٢، استمرت الاتصالات بين مختلف الأطراف، وبدأ الإعداد لما سمي بمؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

وذهب الأطراف لحضور المؤتمر في ديسمبر ١٩٧٣ على مستوى وزراء

الخارجية. فحضره من جانب مصر إسماعيل فهمي، وأبا إيبان وزير خارجية إسرائيل، كما شارك فيه الأردن، وغابت عنه سوريا. وللمرة الأولى يجتمع مؤتمر سلام بحضور الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. وربما كانت الإشارة إلى القرار ٢٤٢ ـ الذي سبق أن رفضته سوريا ـ في ديباجة القرار ٣٣٨ هي التي دفعت سوريا إلى عدم المشاركة في مؤتمر جنيف.

حقق القرار ٣٣٨ إذن ما كنا نسعى إليه منذ مايو ١٩٧٣، واضطررنا إلى أن نحارب في أكتوبر من اجل تحقيقه. وقد تساءل العديد من السياسيين والكتاب الأمريكيين هل كانت مصر ستدخل حرب أكتوبر لو كان مجلس الأمن قد أصدر قراره في مايو ١٩٧٣ بالدعوة إلى تسوية المشكلة بالطرق السلمية؟ وبالدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط. ورغم أن هذا التساؤل افتراضي محض، ولا إجابة قاطعة عنه، فإنه مما لاشك فيه أن سقوط قرار مجلس الأمن في يوليه ١٩٧٣ بسبب الفيتو الأمريكي كان دافعًا قويًا لمصر للجوء إلى تحرير أراضيها بقوة السلاح، فهذا هو حقها المشروع، بعدما سدت أمامها كل السبل التي يمكن أن تحقق تسوية سلمية للأزمة. وقد كان دانيال باتريك موينهان، السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة آنذاك والسناتور السابق عن نيويورك والصديق الوفي لإسرائيل، أحد هؤلاء. فقد وجه لي هذا السؤال: هل كانت مصر ستقوم بالحرب لو لم تمارس الولايات المتحدة حق الاعتراض على مشروع القرار؟ قلت له إنني أعتقد أنه كان يمكن تجنب نشوب الحرب لو وافق مجلس الأمن، ووافقت الولايات المتحدة قبل ذلك، على إقرار مبدأ التسوية السلمية التي كان السادات يسعى إليها، وكان يأمل تفادي اختيار الحرب، لكنكم بسياستكم سددتم أبواب التسوية السلمية، ولم تتركوا لمصر اختيارًا آخر.

هذا شيء أذكره للتاريخ. وقد سجله موينهان في كتابه عن تجربته السياسية.

أخذت الأمور في التحرك إذن في ديسمبر ١٩٧٣ بعدما بدأت اجتماعات مؤتمر جنيف التي لم تستمر طويلاً، وشارك فيها الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم. كان مؤتمراً «في نطاق الأمم المتحدة» ولكنه لم يكن مؤتمراً منبثقًا عنها، وكانت الرئاسة فيه مشاركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

من واقع الأمر، فقد كان هنري كيسنجر حريصًا على إبعاد الأمم المتحدة والاتحاد السوفييتي معًا عن أي اتصالات أو محادثات خاصة بعملية التسوية في الشرق الأوسط واستحدث بعد ذلك ما سمي ديبلوماسية المكوك Shuttle Diplomacy. بدأ في التقرب من مصر ومن الرئيس السادات شخصيًّا، فأعيدت العلاقات الديبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة في بداية ١٩٧٤. كذلك بدأ الرئيس السادات، ومعه إسماعيل فهمي، توظيف صلاتهم وعلاقاتهم بكيسنجر، فبدأت بذلك صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية ـ المصرية، أدت إلى التوصل إلى اتفاقات فض الاشتباك والانسحاب الإسرائيلي في مراحله الأولى.

وفي رأيي، كان هنري كيسنجر يهدف من وراء ذلك إلى هدفين، الأول شخصي، هو أن ينسب إلى نفسه، وحده، كل الفضل في نجاح جهود التسوية، والثاني أن يبعد الاتحاد السوفييتي عن هذه الجهود، وأن يضعف بالتالي نفوذه ـ الذي كان طاغيًا ـ في المنطقة، وهو ما نجح فيه بالفعل، إذ كان ذلك يتفق مع التوجه السياسي للرئيس السادات.

ولم تسفر هذه الجهود عن نتائج حقيقية في اتجاه التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط، وكان كيسنجر يتلاعب إلى حد كبير بالكثير من الأمور، سواء مع مصر أو مع سوريا. واقتصرت نتائج هذه المرحلة على مجرد التوصل إلى اتفاقات حول فض الاشتباك والفصل بين القوات على الجبهتين المصرية والسورية.

-٢-

عرفات في الأمم المتحدة

جسدت ملحمة أكتوبر ١٩٧٣ العظيمة انتصار الإرادة العربية الموحدة ورفضها الإذعان للأمر الواقع، وشعر العالم، وربما للمرة الأولى، بمدى الأثر الذي يمكن أن يحدثه التضامن والتنسيق العربي على صعيد المعارك العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية التي خاضتها الدول العربية في أثناء فترة الحرب وما تلتها، كل بحسب إمكاناتها وقدراتها، وأحس بمدى الثقل العربي الجديد على الساحتين الإقليمية والدولية.

وكان لا بد من أن ينعكس هذا التطور المذهل على مداولات الأمم المتحدة وقراراتها في نيويورك. وفي اجتماع لوزراء الخارجية العرب الذين حضروا إلى نيويورك للمشاركة في اجتماعات الدورة ٢٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة التي بدأت في سبتمبر ١٩٧٤، عرضت على الوزراء فكرة أن الظروف السياسية قد نضجت بحيث تستطيع منظمة التحرير الفلسطينية أن تحتل مكانتها الطبيعية في الأمم المتحدة وأن تحل بذلك محل حكومة عموم فلسطين. وفي اجتماعات مكثفة مع أعضاء بارزين من منظمة التحرير الفلسطينية وصلوا إلى نيويورك تحدثت مطولاً عن فكرة أدراج قضية فلسطين من جديد على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعن فرصة دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لتأخذ مكانها في المنظمة الدولية. وكان هذا التوجه مدعومًا بما قرره مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في نوفمبر ١٩٧٣ الذي اعتمد منظمة التحرير الفلسطينية «ممثلاً وحيدًا» للشعب الفلسطيني وهو القرار الذي أعيد تأكيده في القمة العربية التي عقدت في الرباط في أكتوبر ١٩٧٤ واعتبرت بموجبه المنظمة «ممثلاً شرعيًا وحيدًا» للشعب الفلسطيني. وتبلورت الاتصالات بين الدول العربية وفيما بينها وبين مجموعة عدم الانحياز والدول الصديقة، على ضرورة التحرك على محورين الأول العمل على استصدار قرار بإدراج بند قضية فلسطين على جدول أعمال هذه الدورة، ونجحت هذه

الجهود وبلغ عدد الدول التي تبنت إدراج هذا البند ٥٧ دولة. والمحور الثاني العمل على استصدار قرار بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية إلى المشاركة في مداولات الأمم المتحدة بصفتها مراقبًا. وقد تحقق ذلك أيضًا وتم التصويت لمصلحة القرار بغالبية ١٠٥ أصوات.

وكان لا بد من أن يتوّج هذا الانتصار للتضامن العربي حول القضية الفلسطينية ببادرة على مستوى الحدث نفسه. وتمثل هذا في اهمية دعوة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية شخصيًا لحضور مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية التي تقرر أن تبدأ في ١٣ نوفمبر ١٩٧٤. وقد أوليت هذا الأمر اهتمامًا خاصًا، وجرت اتصالات متعددة مع الجانب الأمريكي، سواء في القاهرة أو في الولايات المتحدة، وتمكنت في ضوئها من إبلاغ الجانب الفلسطيني أن الولايات المتحدة ستعمل على توفير استقبال للسيد ياسر عرفات وحماية أمنية متميزة له بعد التخوف الذي أبداه الجانب الأمريكي من ردود الفعل سواء من قبل المنظمات الصهيونية أو من عناصر فلسطينية غير راضية عن مشاركة منظمة التحرير في اجتماعات الأمم المتحدة.

وقد صادف أنني كنت في شهر نوفمبر ١٩٧٤ رئيسًا للمجموعة العربية في الأمم المتحدة وقمت باتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لاستقبال السيد ياسر عرفات واقامته وترتيب إجراءات الأمن في نيويورك والأمم المتحدة، وقد كان اتصالي أساسًا مع المندوب الدائم للولايات المتحدة في ذلك الوقت وهو السفير جون سكالي، وعندما بدأت الحديث معه اضطرب وأظهر عدم حماسة لهذه الزيارة ولكن لم يكن هناك رجعة في ذلك. ولما كنت أنوي الحجز للسيد ياسر عرفات في فندق «والدورف إستوريا» رفض سكالي ذلك تمامًا وطلب أن ينزل السيد عرفات في جزيرة أليس وسط ميناء نيويورك بدعوى الحرص على سلامته، وأنه سيكون تحت حماية رجال خفر السواحل.

وقد رفضت طلب سكالي بشدة لأن تلك الجزيرة مخصصة أساسًا للقادمين

إلى الولايات المتحدة من دون تأشيرة قانونية وإن هناك مشاكل تحيط بدخولهم إلى الولايات المتحدة. واشتد الخلاف بيننا وتدخل الامين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم وعرض حل المشكلة، وقد وافقت على نزول السيد عرفات بطائرة مروحية في حديقة الأمم المتحدة قادمًا من مطار كيندي مباشرة ثم المبيت في عيادة الأمم المتحدة داخل المبنى وأن ينزل الوفد الفلسطيني في فندق والدورف إستوريا.

ووافقت على برنامج الزيارة كالآتي: الوصول مساء يوم ١٣/ ١١/ ١٩٧٤ ثم المبيت ليلة واحدة ومغادرة نيويورك مباشرة إلى كوبا بعد ذلك. واتخذت سلطات مدينة نيويورك إجراءات حماية مشددة حول الأمم المتحدة وعلى أسطح العمارات وفي الفندق.

وأقمت بعد ذلك حفلة استقبال للسيد ياسر عرفات حضرها الأمين العام للأمم المتحدة وعدد كبير جدًا من الشخصيات الدولية والأمريكية والعربية ورجال الإعلام الأمريكيين. وقد اعتبر هذا الاحتفال وقتئذ في قصر الأمم المتحدة أكبر احتفال شهدته المنظمة منذ سنين طويلة.

وكان من المهم أن يأتي الخطاب السياسي للرئيس ياسر عرفات من على منبر الأمم المتحدة، وللمرة الأولى، حاملاً رسالة محددة وواضحة تأخذ في الاعتبار كل التطورات في الموقف وفي المنطقة، أو تفتح الباب أمام اقامة سلام يتأسس على العدل وعلى الشرعية. وأجرى الجانب الفلسطيني مشاورات مع الجانب المصري في كل من القاهرة ونيويورك حول ما يمكن أن يكون عليه مضمون الخطاب والرسالة التي سيحملها إلى ممثلي الدول في هذا المحفل العالمي. وعندما سئلت من الجانب الفلسطيني عما إذا كان من المناسب أن يكون جوهر خطاب السيد ياسر عرفات المطالبة بتنفيذ قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ وقرار عودة اللاجئين أو تعويضهم رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١١ ديسمبر ١٩٤٨، عبرت عن رأيي في أنه لا بد من ذكر هذين القرارين

باعتبار انهما يمثلان الشرعية التي تستند إليها الحقوق الفلسطينية، أما التقيد بالمطالبة بتنفيذهما فهو أمر متروك للفلسطينيين والمشاورات التي كانت جارية في ذلك الوقت. واقترح السيد إسماعيل فهمي وزير الخارجية في اتصالاته مع الجانب الفلسطيني في القاهرة أيضًا أن يكون خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية خطاب قائد مسئول يمزج فيه بين التمسك بالثوابت الوطنية بسياسات تتمشى مع النهج العالمي في إيجاد تسوية سلمية للصراع العربي-الإسرائيلي تقوم على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ وغيرهما من قرارات الشرعية الدولية.

وجاء خطاب الرئيس عرفات قويًا ومؤثرًا وقد استعرض فيه الوقائع التاريخية، مؤكدًا الثوابت الوطنية ومتحدثًا عن حرب أكتوبر المجيدة قائلاً:

«وقد ضرب (العدو) عرض الحائط بكل قرارات مجلس الأمن ونداءات الرأي العام العالمي للانسحاب من الأراضي التي احتلتها إسرائيل بعد يونيو ١٩٦٧ ولم تجد كل المساعي السلمية والديبلوماسية لردعه عن هذه السياسة التوسعية، فما كان أمام أمتنا العربية، وفي مقدمتها دولتا مصر وسورية، إلا أن تبذل الجهود المضنية في الاستعداد العسكري من أجل الصمود أولاً في وجه هذه الغزوة الهمجية المسلحة بالقوة، وثانيًا من اجل تحرير تلك الاراضي واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني بعد استنفاد كل الوسائل السلمية. وضمن هذا الأطار، اندلعت الحرب الرابعة، حرب أكتوبر، لتؤكد للعدو الصهيوني عقم سياسته الاحتلالية التوسعية واعتماده على شريعة القوة العسكرية».

واختتم الرئيس عرفات خطابه بعبارته الشهيرة:

«لقد جئتكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي».

وكنت من أوائل المهنئين للرئيس عرفات بعدما انتهى من إلقاء خطابه

التاريخي الذي قوطع أكثر من مرة بالتصفيق الحاد والذي وصفته معظم التعليقات بالرصانة والعمق، واعتبرت أنه حمل الكثير من الرسائل الإيجابية للشعب الأمريكي وللشعب الإسرائيلي وكل محبي السلام والعدل.

ولم يشر السيد ياسر عرفات صراحة في خطابه إلى قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. ولم يكن ذلك مفاجأة لأحد، فقد كان لمنظمة التحرير الفلسطينية موقفها من منطوق القرار على أساس أنه في الوقت الذي يدعو إلى الاعتراف بحق دول المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها فإن القرار لم يتعرض إلى حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية، وأن كل ما جاء به تعلق بالإشارة إلى تحقيق تسوية لمشكلة اللاجئين. والواقع أنه مضى على تاريخ إلقاء رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لخطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أربعة عشر عامًا أخرى قبل أن تعترف المنظمة بالقرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن. حدث ذلك في دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٣ التي عقدت في جنيف عام ١٩٨٨. ويهمني أن أشير هنا إلى أننا كنا نحرص في الاتصالات التي كانت تجرى مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ على أن نؤكد للمنظمة أن حقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حق تقرير المصير لم تكن هي القضية المطروحة عند صياغة وإعداد القرار الذي صدر من أجل حمل إسرائيل على الانسحاب من الأجزاء التي احتلتها من الأراضي العربية في مصر وسوريا والأردن نتيجة عدوانها في يونيو ١٩٦٧ وهي سيناء والجولان والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وغزة التي كانت تحت الإدارة المصرية. وأكدنا في كل هذه الاتصالات أنه من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه، لا بد من حمل إسرائيل بادئ ذي بدء على قبول الانسحاب من الأراضي المحتلة وتنفيذه بما في ذلك الضفة الغربية وغزة، وهو الأمر الذي يوفره قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي ينص على الانسحاب وعلى عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة. وكنا نؤكد أنه لا تعارض ألبتة بين تطبيق القرار

المشار إليه الذي يقضي بالانسحاب والمطالبة بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وأن الانسحاب هو في الواقع المقدمة لممارسة الحقوق على الأراضي الفلسطينية.

أعود فأقول إنه مضت إربعة عشر عامًا على إلقاء السيد ياسر عرفات لخطابه في نيويورك في دورة الجمعية العامة رقم ٢٩ لعام ١٩٧٤ قبل أن يعلن الرئيس عرفات أمام دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في جنيف في ١٢ ديسمبر ١٩٨٨ للنظر في بند قضية فلسطين ما نصه حول القرار رقم ٢٤٢:

«إن منظمة التحرير الفلسطينية ستعمل للوصول لتسوية شاملة بين أطراف الصراع العربي - الإسرائيلي بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والدول المجاورة الأخرى، في إطار المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بما يحقق المساواة وتوازن المصالح وخاصة حق شعبنا في التحرر والاستقلال الوطني واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع وفقًا للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨».

قام الرئيس عرفات في اليوم التالي لإلقاء خطابه، بتحديد أكثر في مؤتمر صحافي لهذه النقطة حتى يقطع الطريق على أي متشكك في موقف المنظمة من القرارين، وكان نص هذه الصياغة قد عرضت عليّ وأيدتها تمامًا كالآتي:

كان واضحًا من خطاب أمس أننا نقصد حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني طبقًا للقرار رقم ١٨١ وحق الاطراف المعنيين كافة في نزاع الشرق الأوسط في العيش في سلام وأمان، وهذا يشمل كل ما ذكرت دولة فلسطين وإسرائيل والجيران الآخرين وفقًا للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

غير أنه يجب ألا يغرب عن البال في هذا الصدد أن هذا التطور في موقف منظمة التحرير الفلسطينية حيال قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ قد جاء عقب سلسلة من الأحداث المهمة في مسيرة النضال الفلسطينية وأعني بها إعلان مؤتمر القمة العربي في فاس في سبتمبر ١٩٨٢ عن مشروع السلام العربي، وقيام انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة في الأراضي المحتلة في

ديسمبر ١٩٨٧ والقرارات التي توصل إليها المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالجزائر في نوفمبر ١٩٨٨ ، ومما لاشك فيه أن لكل حدث حديث .

-٣-

السادات في القدس

كانت الأوضاع في منتصف السبعينات تتسم بالجمود بسبب سياسة التعنت التي تتبعها إسرائيل ومحاولاتها المتكررة للتملص من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالتسوية في المنطقة وللالتفاف على التحركات الديبلوماسية الجارية ، وكان لا بد من العمل إعلاميًا على الساحة الأمريكية للتعريف بالحقوق العربية ولتفنيد ادعاءات إسرائيل ، وفي هذا الصدد كانت لي مقالة في نيويورك «تايمز» بتاريخ ١٩ إبريل ١٩٧٥ حملت عنوان «التعنت الإسرائيلي» عرضت فيها الفرص الكبرى التى أضاعتها إسرائيل لتحقيق السلام فى الشرق الأوسط أولها رفض تطبيق القرار ٢٤٢ وثانيها رفض مذكرة جونار يارنج الممثل الخاص للأمم المتحدة الذى كان قد وجه مذكرة إلى كل من مصر وإسرائيل فى فبراير ١٩٧١ تتعلق بانهاء حالة الحرب بين الطرفين واحترام سيادة ووحدة الأراضى والاستقلال السياسى لكل طرف وحقه فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها في مقابل انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ وقد قبلت مصر بذلك ورفضت إسرائيل . والفرصة الثالثة التى أضاعتها إسرائيل كانت إضعافها مهمة كيسنجر عندما عرض رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين انسحابًا من منطقة محدودة في مقابل التزام مصر مبدأ إنهاء حالة الحرب ، وهذا يمكن القبول به فقط عند التوصل إلى التسوية النهائية التى تقوم على انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة .

وتساءلت كيف يمكن لمصر أن تقدم أقصى درجات السلام في مقابل الحصول على أقل ما يمكن من أرضها . وتساءلت ايضًا حول ما إذا كانت إسرائيل تريد فعلا السلام وقد صرح سفيرها فى واشنطن أن مؤتمر جنيف

محكوم عليه بالفشل . وقلت أن إسرائيل تجمد كل مبادرة للسلام فيما تحصل على مساعدات مكثفة وتسلح من الولايات المتحدة وما تريده من الاخيرة هو الحصول على الدعم لاحتلال الأرض العربية . وختمت أن على إسرائيل أن تختار بين احتلال أراضٍ عربية والسلام ولا يمكنها الحصول على الاثنين معًا .

وتحدثت فى مايو فى حفل نظمته الغرفة التجارية الأمريكية ـ العربية وقلت إنه لم يعد من الممكن تحمل حالة اللاحرب واللاسلم مع استمرار الاحتلال . وأضفت أنه يجب رفع العوائق امام السلام وان هنالك حدوداً للصبر . وتحدثت عن الإنجازات الاقتصادية الجارية فى مصر وقلت إن عدم تحقيق سلام مبني على العدالة سيعرض هذه الإنجازات وما تحمله من فرص اقتصادية مستقبلية للمخاطر .

هذه هي الأجواء التي كانت سائدة عشية التغيرات الانتخابية التي حصلت في كل من الولايات المتحدة وإسرائيل فى عام ١٩٧٧ .

وتغيرت الإدارة الأمريكية مطلع عام ١٩٧٧ ، فذهب الجمهوريون وجاء الديمقراطيون، وتولى جيمي كارتر الرئاسة . وكان الرجل داعية حقيقية للسلام، وجاء معه سايروس فانس وزيراً للخارجية، وهو رجل أمين وقدير ومنفتح . وكان من الأيسر التعامل معه اكثر من سلفه كيسنجر .

وتغيرت الحكومة الإسرائيلية هي الاخرى في ابريل ١٩٧٧ ولكن في اتجاه آخر، فقد تولى حزب «الليكود» مسئولية الحكم في إسرائيل، بكل ما يمثله هذا الحزب من تعصب وتطرف وجمود في مواقفه من القضية الفلسطينية ومن النزاع العربي ـ الإسرائيلي بشكل عام .

وقد أعطى وجود كارتر على رأس الإدارة الأمريكية دفعًا قويًا لمساعي السلام، وبذل جهوداً مكثفة في محاولاته التقريب بين مواقف الأطراف المتنازعين .

إلا أن كل هذه الجهود لم تؤد إلى اقتراب حقيقي من جوهر النزاع، أو تساهم في التوصل إلى اتفاق بين أطرافه حول أسس تسويته .

ويجد الرئيس السادات أن الوساطة الأمريكية قد استنفدت كل وسائلها، وأنه لم يعد لدى الأمريكيين ما يمكن أن يقدموه، وأن الامور قد وصلت به إلى طريق مسدود، وأن عليه أن يفعل شيئًا لتحريك المشكلة بصورة جذرية. من هنا بدأ تفكيره في أن يتجه مباشرة إلى الإسرائيليين دون وسيط.

وبدأ الرئيس السادات يتلمس خطاه نحو إجراء اتصالات مع قادة إسرائيل الجدد، وكانت رومانيا والمغرب مركزين لهذه الاتصالات الحذرة.

ويعلن الرئيس السادات في التاسع من نوفمبر ١٩٧٧ أمام مجلس الشعب المصري، وفي حضور ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وفي وجود وزير الخارجية إسماعيل فهمي، وبعبارة اختيرت ألفاظها بعناية، أنه، إنقاذًا لجندي مصري واحد، فإنه على استعداد لأن يذهب حتى إلى إسرائيل في عقر دارها، وأن يقول هذا الكلام حتى أمام الكنيست الإسرائيلية.

وكان السادات قد أطلع إسماعيل فهمي على أفكاره هذه في أثناء الزيارة التي قام بها لرومانيا، كما كان فهمي على علم باللقاء الذي تم بين مناحيم بيجن ونيكولاي تشاوشيسكو قبل هذه الزيارة مباشرة، كما كان على علم باللقاء الذي تم بين حسن التهامي مساعد رئيس الجمهورية، ووزير الدفاع الإسرائيلي موشى ديان في المغرب بترتيب من الملك الحسن الثاني. ولكن فهمي عارض الفكرة بشدة، وعدّد للسادات أسباب معارضته هذه، وقدم اليه اقتراحًا بديلاً بأن يوجه دعوة إلى مؤتمر قمة دولي يعقد في القدس ويحضره رؤساء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، ورؤساء دول المواجهة ومعهم ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل، بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة. ولم يعترض السادات على الاقتراح، إلا أن الرفض جاء من جانب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، ولم يعد أمام فهمي بالتالي الا الحديث عن اعادة عقد مؤتمر جنيف، ليعود الموقف بالرئيس السادات إلى النقطة التي بدأ عندها التفكير في الذهاب إلى القدس.

كان فهمي على يقين بأن فكرة السادات بالسفر إلى القدس لا يمكن أن تؤدي إلى شيء، كما كان على يقين بأنها - إذا ما نفذت - سيكون مصيرها الفشل. وبالتالي فقد رأى أنه من الأفضل له أن يأخذ موقف المعارض.

وهكذا قدم الوزير إسماعيل فهمي استقالته من منصبه كوزير للخارجية.

ومع احترامي لوجهة نظره ولموقفه من هذا التطور الجديد، فقد كانت الأيام وحدها هي الكفيلة إثبات ما إذا كان إسماعيل فهمي على خطأ أو صواب في موقفه من تحرك السادات نحو السلام مع إسرائيل.

أحدث ما نقلته وكالات الانباء العالمية من القاهرة عما تضمنه خطاب الرئيس السادات في مجلس الشعب المصري ردود أفعال عميقة في الولايات المتحدة.

كنت جالسًا مع عدد من الزملاء في مقرّ الأمم المتحدة مساء يوم ٩ نوفمبر ١٩٧٧، عندما اتصلت بي الصحفية الأمريكية كاثلين تلتش مراسلة جريدة «نيويورك تايمز»، وأبلغتني أن أجهزة «التيكرز» نقلت عن القاهرة أن الرئيس السادات أعلن عن استعداده للذهاب إلى القدس. كان الخبر مفاجأة غريبة للغاية، ولولا معرفتي بالصحفية وثقتي بها لتشككت في ما أبلغتني به. وفي الحادية عشرة مساء شاهدت نشرة الأخبار الاخيرة لمحطة تلفزيون S.B.C. التي تخصص للأخبار الدولية ويقدمها المذيع والمعلق السياسي الشهير والتر كرونكايت. أجرى كرونكايت خلال النشرة اتصالات مباشرة بالقاهرة وبالقدس، فأعلن السادات استعداده للذهاب إلى إسرائيل، فأبدى مناحيم بيجن ترحيبه به. وتأكدت بالتالي إشارته التي تضمنها خطابه إلى مجلس الشعب، وظهر أنه كان يعني ما يقول، وأن الأمر لم يكن مجرد صورة بلاغية لا مضمون وراءها.

وكانت ردود الأفعال حيال هذا الحدث في الولايات المتحدة حماسية، وبصورة تكاد تكون هستيرية. وامتلأت الصحف ومحطات التلفزيون والإذاعة بالتعليقات والتحليلات والتساؤلات، وكان ترحيب مختلف

الأوساط بهذا التطور يفوق كل تصور، في بلد يتمتع اليهود فيه بنفوذ جارف، وكان التساؤل يدور حول ما إذا كانت ستتم حقًا أو لا تتم.

حدث هذا طوال يوم الأربعاء، وفي اليوم التالي، الخميس ١٠ نوفمبر ذهبت إلى مقر الأمم المتحدة، وهناك ووجهت بمشاعر عارمة من السفراء العرب. كانوا في حالة بالغة من الانفعال والغضب والحدة، مذهولين غير مصدقين أن يقدم السادات على شيء كهذا. وكان ممثل فلسطين أكثرهم عنفًا. كان ثائرًا للغاية. وكان عليّ أن أواجههم جميعًا بمفردي، وأواجه غضبتهم وثورتهم الجامحة.

بالنسبة إلي، كنت شاعرًا في قرارة نفسي أن حرب أكتوبر قد غيّرت كل شيء حولنا، فقد انتصرنا فيها، وأثبتنا مقدرتنا على أن نضع إسرائيل في الموقف عينه الذي وضعنا فيه من قبل، وحينما عبر الجندي المصري قناة السويس، تحطمت إلى الأبد اسطورة الجندي الإسرائيلي الذي لا يهزم. وكنت أشعر بالتالي أن الأوان قد آن للاتجاه نحو السلام. وأن هذا ليس شعوري وحدي، وإنما شعور الملايين من أبناء مصر الذين أنهكتهم حروب خمس منذ أن انطفأت نيران الحرب العالمية الثانية التي استنزفتهم هي الأخرى طوال ست سنوات متصلة. كان هذا الشعور رد الفعل المبدئي عندي إزاء ما أعلنه السادات، وتلقيت الخبر إذن بالكثير من الهدوء، ورأيت فيه بعد نظر حقيقيًا للقيادة المصرية في سعيها إلى السلام. حقًا هي خطوة جريئة، وغير متوقعة، إلا أنها كانت خطوة لا بد منها، كما أنها لم تكن صادرة عن ضعف، أو نابعة من عقدة نقص.

وعندما التف حولي السفراء العرب الذين كانت تربطني بهم علاقات طيبة وصداقات وثيقة، كان عليّ أن أهدّئ من مشاعرهم الملتهبة. وكان أكثرهم قربًا مني وأوثقهم صداقة السفير السوري موفّق العلاف، وكان كذلك أكثرهم غضبًا وأشدهم عنفًا. حاولت أن أهدئ من ثورته، قلت له إن ماحدث ليس سوى تطور طبيعي، فشعوبنا قد أنهكتها الحروب، ونحن قد انتصرنا والحمد لله في حرب أكتوبر. ردّ قائلاً: «أنت لازم تقول هذا. أنت تتكلم بصوت

سيدة» قلت له: «سامحك الله. على كل حال ستثبت لك الأيام يا أخ موفق من منا على صواب ومن منا على خطأ». رد قائلاً: «إسماعيل فهمي استقال، والأمور غير مستقرة». قلت له: «اليوم الخميس وغدًا الجمعة، وستكون صلاة الجمعة في المساجد المصرية المقياس الدقيق لرد فعل الرأي العام المصري، لو حدث شيء بعد الصلاة ضد هذه الخطوة يكون السادات على خطأ، ولو مرت صلاة الجمعة بسلام يكون الرأي العام في مصر غير رافض للسلام».

دار هذا الحديث بيني وبين السفير موفق العلاف سفير سوريا لدى الأمم المتحدة آنذاك ودار الزمن دورة كاملة، وقد تولى هو بدء المفاوضات بين سوريا وإسرائيل بعد ذلك. ولست أدري حقيقة مشاعره عندما أسندت اليه حكومته هذه المسئولية.

وكما توقعت، فقد مرت صلاة الجمعة في المساجد المصرية بسلام. وبعد أيام قليلة، في يوم السبت ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، سافر السادات إلى إسرائيل وألقى خطابًا في الكنيست في اليوم التالي، وعاد إلى مصر يوم الإثنين حيث استقبل استقبالاً شعبيًا حافلاً. كانت الناس إذن تتطلع إلى سلام مشرف، وإلى استرداد الأرض، بعدما أثبتنا للإسرائيليين وللعالم كله أننا نستطيع أن نحارب عندما نجد أن لا مفر امامنا من الحرب.

كان إيقاع الأحداث على هذا النحو سريعًا ومتلاحقًا. وفي خلال أيام قليلة تغيرت الصورة السياسية تمامًا في الشرق الأوسط، وحبس العالم انفاسه، وتسمرت أنظار الناس أمام شاشات التلفزيون تشهد هبوط طائرة السادات في المطار، وسارع كبار المراسلين والمعلقين السياسيين من أمثال والتر كرونكايت وباربرا والترز إلى مصاحبة السادات في طائرته لتغطية هذا الحدث التاريخي. وبكى الكثير من أبناء الشعب الأمريكي تأثرًا. وكانت قمة الزيارة خطابه في الكنيست الذي يعد وثيقة تاريخية بغير شك. كان بمثابة رسالة واضحة موجهة إلى إسرائيل والى الولايات المتحدة وإلى العالم كله، أن السلام الذي نسعى

إليه هو السلام العادل والشامل، السلام المشرف لكل أطراف النزاع، والذي يكفل لكل شعوب المنطقة حياة كريمة متحررة من ويلات الحروب. كان خطابًا فذًا. وقد شارك في إعداده الديبلوماسي القدير الدكتور أسامة الباز والصحافي المعروف موسى صبري، اللذان نجحا في صياغة أفكار السادات في صورة قوية ومؤثرة معًا.

ومن خلال مشاهداتي وعلاقاتي في أثناء عملي في الأمم المتحدة في نيويورك، فإنني أستطيع أن أقول إن تأثر الشعب الأمريكي العميق بشخصية السادات وأسلوبه وما حمله له من تقدير وإعجاب، قد مثل رصيدًا ضخمًا ساعد فيما بعد على التوصل إلى اتفاق للسلام بين مصر وإسرائيل لم يكن من الممكن تحقيقه دونه.

- ٤ -

مينا هاوس

في صباح الأحد ٢٧ من نوفمبر، اتصل بي في نيويورك الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية تلفونيًا، ليبلغني أن هناك رسالة موجهة من الرئيس السادات إلى مناحيم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلي سوف تصلني برقيًا خلال نصف ساعة. وأن الرئيس يطلب تسليمها على الفور إلى سفير إسرائيل في الأمم المتحدة ليقوم بدوره بابلاغها إلى مناحيم بيجن، وأنه سوف يتم الاعلان عن الرسالة وإذاعة نصها في نشرة أخبار الساعة الثامنة والنصف مساء. كانت الساعة وقتئذ حوالي الحادية عشرة صباحًا في نيويورك الخامسة مساء بتوقيت القاهرة.

ووصلتني الرسالة التي تضمنت توجيه الدعوة إلى إسرائيل، وإلى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن ولبنان والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، لحضور مؤتمر يعقد في فندق مينا هاوس بالقاهرة منتصف ديسمبر كمؤتمر تحضيري للسلام. وكان عليّ أن أسلم هذه الرسالة إلى السفير

الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة حاييم هرتزوج - الذي أصبح في ما بعد رئيسًا لدولة إسرائيل - ولم تكن لي علاقة به، ولم أدر كيف يمكن ترتيب لقاء معه خصوصًا أننا كنا في عطلة نهاية الأسبوع . وكان عليّ أن أجد حلاً فوريًا لهذه المشكلة حتى يمكن تسليم الرسالة وإبلاغ القاهرة خلال الساعات القليلة المتبقية على موعد نشرة أخبار الثامنة والنصف.

وقفز إلى ذهني يوهان كاوفمان سفير هولندا لدى الأمم المتحدة. وكان صديقًا لي كما كان صديقًا للسفير الإسرائيلي. وكان يهوديًا هو الآخر، ورجلاً متزنًا وهادئًا. وكان هناك قدر من التوافق بيننا في المواقف والافكار والآراء. وقد حاول اكثر من مرة أن يجمع بيني وبين السفير الإسرائيلي سرًا في منزله لإجراء حوار هادئ معه. وكنت أرفض بالطبع. تذكرت هذا. وعلى الفور، اتصلت به تلفونيًا وقلت له: «أنت كان عندك حلم، والظاهر أن الحلم سيتحقق». قال لي: «ما هو الحلم؟». أجبته: «أريد أن ألتقي السفير هرتزوج عندك في منزلك». قال لي: «غير معقول! هل أنت جاد؟». رددت بالإيجاب. وهو كان تابع زيارة القدس بالطبع. وأبدى استعداده لترتيب اللقاء. وبالفعل، بعد ساعة واحدة، كنت ألتقي حاييم هرتزوج عنده. طلبت من كاوفمان ألا يغادر مجلسنا، وأن يبقى معنا ليشهد هذا اللقاء التاريخي بالنسبة إلى ثلاثتنا.

التقيت هيرتزوج، وصافحته للمرة الأولى. وسلمته الرسالة العاجلة. قال إنه سوف يقوم بإبلاغها على الفور. ودار بيننا بعد ذلك حديث ودي مهذّب. فذكر أن زوجته ولدت في مصر في مدينة الإسماعيلية، وأن أباها كان يعمل مهندسًا في شركة قناة السويس، وأنها شقيقة زوجة أبا إيبان، وأنه خطبها لنفسه في الاسكندرية. كان اللقاء هادئًا منضبطًا. وحرصت على أن أشير إلى أنني لا أعتبر أن علاقتنا قد صارت طبيعية، فأنا مجرد منفذ لمهمة كلفت القيام بها من حكومتي. فسألني أين أفضّل أن يسلمني الرد على الرسالة، فأجبته بأنني أفضل أن يكون ذلك في منزل السفير كاوفمان، إذا ما وافق على ذلك. وأبدى كاوفمان ترحيبه على الفور.

وفي أثناء حديثنا تساءل هرتزوج عن نقطة يريد استجلاءها مني. قال: «الآن وقد تقابلنا في منزل السفير الهولندي، هل يمكننا أن نتصافح إذا ما تقابلنا داخل مقر الأمم المتحدة؟» فأجبته بالنفي لأن العلاقات في نظري ليست طبيعية بعد. وقد احترم الرجل هذا الموقف مني والتزمه.

وللمرة الثانية، التقينا في منزل السفير الهولندي بعد يومين، وفي حضوره أيضًا، سلمني هرتزوج رد مناحيم بيجن بالموافقة على حضور مؤتمر ميناهاوس، وحدد له يوم ١٤ أو ١٥ ديسمبر ١٩٧٧. وعلى اثر ذلك بدأت الاتصالات بين العواصم المعنية للاتفاق على ترتيبات انعقاد المؤتمر في موعده المقترح.

وفي الأيام الأولى من ديسمبر، أبرقت إلي وزارة الخارجية تطلب حضوري إلى القاهرة، حيث اختارني الرئيس السادات لرئاسة وفد مصر في مؤتمر ميناهاوس التحضيري لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط.

كان الإعداد لهذا المؤتمر يتطلب أن أقوم بمراجعة شاملة لكل ما سبق من اتصالات، واستعراض لمواقف كل الأطراف، وجمع العديد من الوثائق والمستندات، وفوق كل ذلك، تهيئة نفسي وفريق التفاوض لهذه المهمة الدقيقة. فللمرة الأولى نجلس مع الإسرائيليين وجهًا لوجه إلى طاولة المفاوضات.

كنت من جانبي مقتنعًا بالمهمة، فالهدف هو التوصل إلى سلام شامل وعادل، ولذلك كنت مقبلاً على هذه المسئولية بحماسة وإيمان، بالاضافة إلى إحساسي بالواجب، وبأن المهمة تستهدف مصلحة البلاد قبل كل شيء.

كان على رأس جهاز وزارة الخارجية في ذلك الوقت الدكتور بطرس بطرس غالي بصفته وزيراً للدولة للشؤون الخارجية. وكان السيد ممدوح سالم رئيسًا لمجلس الوزراء.

وعلى الفور، بدأت تجميع المستندات والوثائق والمراجع، وإعداد ملف كامل بكل الموضوعات التي تتعلق بالنزاع والتي كنت بعيداً عن بعضها بحكم وجودي في نيويورك منذ فترة ليست بالقصيرة.

وكان الجانب الأمريكي يقوم بإجراء اتصالات مع الجانب المصري والجانب الإسرائيلي في الوقت ذاته. ولما كنت حريصًا على الاطلاع على كل ما يمكن أن يساعدني في مواجهة الوفد الإسرائيلي في المفاوضات، فقد كان ضمن الوثائق التي وضعت تحت يدي مشروع معاهدة سلام أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية لتقديمها إلى الجانبين الإسرائيلي والمصري. وعند درسها وضح لي مدى التنسيق الذي كان قائمًا بين الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، فقد كان المشروع يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية تمامًا، ويتجاهل المواقف المصرية كليًا، ولم يكن يستحق بالتالي من جانب مصر سوى الرفض التام.

كان في مقدم اللقاءات والاتصالات التي أجريتها تمهيدًا للمؤتمر اجتماع مغلق مع الرئيس أنور السادات لم يحضره سوى رئيس الوزراء ممدوح سالم في استراحة الرئيس بالقناطر الخيرية. وكنت حريصًا على أن أفهم من الرئيس السادات الهدف من المؤتمر وحدود المهمة التي كلفت القيام بها. وقد أوضح لي «أن هدفنا النهائي هو الوصول إلى السلام العادل والمشرف الذي يحقق لمصر مطالبها المشروعة، ويحافظ في الوقت عينه على الحقوق العربية»، وطلب مني كذلك أن نقوم بمهمتنا بغض النظر عن تخلف بقية الدول العربية عن حضور المؤتمر والمشاركة فيه، كما تناول الحديث استعراضًا لمواقف مختلف الأطراف وتحليلها، واهمية هذا المؤتمر كخطوة أولى نحو الدخول إلى عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحو تسوية القضية الفلسطينية.

وبعد لقائي الرئيس وقبل افتتاح المؤتمر أدليت ببيان تضمن توجيهات الرئيس حول موضوعات البحث في المؤتمر وهي:

١ ـ الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلت بعد حرب يونيو ١٩٦٧.

٢ ـ اعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع في الشرق الأوسط، وترتيب السلام الدائم على أساس حل القضية الفلسطينية بإعادة الحقوق المشروعة إلى الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته.

٣ ـ أن يكون الحل الشامل هو الإطار العام للمحادثات.

٤ ـ إيجاد تصور مشترك يكفل الأمن لكل الأطراف.

٥ ـ العمل على أن تسير خطوات المؤتمر بالمرونة التي تتيح انضمام أي أطراف آخرين لشغل أماكنهم في أي مرحلة من مراحل انعقاد المؤتمر وبالقدر الذي يسمح برفع مستوى التمثيل في المؤتمر، إذا ما اقتضت الظروف ذلك أو اتفق الأعضاء على ذلك.

وعلى الرغم من أنه بات معروفًا أن منظمة التحرير الفلسطينية لن تلبي الدعوة للمشاركة في المؤتمر، فقد كان قرارنا أن نرفع علم فلسطين بين أعلام الدول المشاركة، وأن نحجز مقعداً لها على طاولة المؤتمر، فالقضية الفلسطينية كانت في مقدمة اهتماماتنا، وبذلك نثبّت اسم فلسطين، حتى لو لم تشارك في أعمال المؤتمر.

وكما ذكرت فقد وجهت الدعوة للمشاركة في المؤتمر إلى سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن ولبنان، وهم الاطراف العرب المشاركون مباشرة في النزاع، ثم إلى إسرائيل بالأضافة إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة. وقد وجهت بعض خطابات الدعوة إلى رؤساء الدول وبعضها إلى وزراء خارجيتها للحضور والمشاركة في المؤتمر. إلا أن الدول التي شاركت في المؤتمر اقتصرت ـ بالإضافة إلى الدولة المضيفة مصر ـ على إسرائيل والولايات المتحدة، كذلك مثلت الأمم المتحدة بواسطة أمينها العام المساعد جيمس جونا ـ السيراليوني الجنسية ـ وبالجنرال سيلاسفيو الذي كان قائدا لقوات حفظ السلام في الشرق الأوسط. ورفضت بقية الدول دعوة مصر لحضور المؤتمر.

كنت أنا على رأس الوفد المصري الذي كان يتألف من عدد من المسئولين الكبار في وزارة الخارجية على رأسهم الدكتور أسامة الباز، وضم الوفد السفير عبدالرءوف الريدي مدير إدارة التخطيط السياسي، في ذلك الوقت، والدكتور نبيل العربي مدير الإدارة القانونية وقتها ومندوبنا الدائم لدى الأمم

المتحدة حاليًا، والمستشار أحمد الزنط الذي كان مديرًا لإدارة المعلومات، والسيد عمرو موسى مدير إدارة الهيئات حينذاك ووزير الخارجية الحالي، والدكتور حسين حسونة مدير مكتب الجامعة العربية في نيويورك حاليًا، والدكتور محمد البرادعي الذي يشغل مدير وكالة الطاقة الذرية الدولية حاليًا. ورأس الوفد الإسرائيلي الدكتور إلياهو بن اليسار الذي كان يعمل مديراً لمكتب مناحيم بيجن، كما ضم دكتور مائير روزين كمستشار قانوني للوفد والجنرال افراهام تامير رئيس إدارة التخطيط برئاسة أركان الجيش الإسرائيلي. أما الولايات المتحدة فقد مثلها السفير ألفرد إثرتون الذي كان مسئولاً عن شئون الشرق الأوسط في الخارجية الأمريكية.

وتحمل أعضاء الوفد الإسرائيلي أول طائرة إسرائيلية تهبط في مطار القاهرة، لتحملهم من ثم طائرة هليكوبتر إلى مهبط في نادي الرماية بطريق القاهرة - الإسكندرية الصحراوي بجوار فندق مينا هاوس، ثم ينتقلون إلى الفندق بالسيارات حيث كنت في استقبالهم في مدخل الفندق.

كانت منطقة مينا هاوس مغلقة تمامًا، ومحاطة بسياج أمني محكم. وبلغ عدد الصحفيين ألفًا وخمسمائة صحفي. وتم إسكانهم في بعض المباني الملحقة بالفندق الذي أخلي تمامًا من النزلاء، وخصص بأكمله لأعضاء الوفود والمرافقين والصحافيين ولاجتماعات المؤتمر.

عقدنا اجتماعًا تمهيديًا يوم ١٤ ديسمبر مع الجانب الإسرائيلي، حضره معي الدكتور أسامة الباز، وحضره رئيس الوفد الإسرائيلي بن أليسار والمستشار القانوني مائير روزين. كانت أهمية هذا الاجتماع الذي تم في اليوم السابق لاجتماعات المؤتمر، أنه سوف يتيح لنا فرصة الاطلاع على فكر الإسرائيليين وخططهم وأسلوبهم. ولم يطل بنا الوقت لنكتشف هذا كله. ففي بداية الاجتماع أخرج المستشار القانوني روزين أوراقًا من حافظته ومد اليّ يده بها قائلاً انه يهمهم البحث في هذه الوثيقة في جلسة الافتتاح. لم آخذ منه الوثيقة وظلت يده ممدودة بها وسألته عن مضمونها، قال انها مشروع معاهدة سلام

بين مصر وإسرائيل. فقلت له: «إننا لم نأت إلى هنا لكي نبحث في مشروع معاهدة سلام. فهذا مجرد مؤتمر تحضيري. أما موضوع المعاهدة فسابق لأوانه». إلا أنه وضعها أمامي، واستمر في إلحاحه قائلاً أن لديه تعليمات من وزير خارجيته موشي ديان بأن يسلمني هذه الوثيقة. وهنا رددت عليه بحدة أنه: «ليس عندي تعليمات بأن أتسلم منك مشروع معاهدة سلام»، وأن عليه أن يعيد الوثيقة إلى حافظته لأنني لن اتسلمها. وعندما وجد بن أليسار رئيس الوفد أن الجلسة بدأت بشيء من التوتر كانوا هم الذين أثاروه، طلب من روزين أن يعيد الوثيقة ولا يسلمها.

فماذا كان موضوع الوثيقة؟

لقد تبين لي خلال اللحظات القصيرة التي وضعت فيها أمامي قبل أن يعيدها روزين إلى حافظته أنها مشروع السلام الإسرائيلي - العربي عينه الذي تقدمت به الولايات المتحدة، وسبق أن اطلعت عليه من بين الوثائق التي وضعت تحت يدي وكانت خطوطها الرئيسية على النحو التالي:

- أن تنسحب القوات الإسرائيلية إلى خطوط يتفق الطرفان عليها، أي أنه ليس انسحابًا إلى الحدود الدولية بين مصر وفلسطين (تحت الانتداب).
- أن يكون المرور في قناة السويس وفقًا لاتفاقية القسطنطينية مفتوحًا لكل السفن الإسرائيلية على إطلاقها، وهذا مخالف لنصوص الاتفاقية عينها التي تعطي مصر الحق في الرقابة على السفن المارة.
- أن تتعهد الحكومة المصرية اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية دعوة عنصرية.

وبالإضافة إلى أن مثل هذه الدعاوى والمواقف كانت مرفوضة تمامًا من جانب مصر، فإن هذا الاجتماع التمهيدي، وكذلك المؤتمر التحضيري نفسه، لم يكونا المجال الذي يمكن أن يتقدم فيه أي من الجانبين بوثائق رسمية وبمواقف محددة من القضايا موضع التفاوض.

وقد سقتُ هذه الحادثة لأنها توضح في جلاء الأسلوب الإسرائيلي في التعامل والتفاوض. ففي الدقائق الأولى، وفي اللقاء الأول، وفي اليوم الأول قبل الجلسة الرسمية التي كان محددًا لها اليوم التالي، بدأ الإسرائيليون في التقدم بمطالبهم ودفع الأمور على نحو غير مقبول أو مسبوق.

وقد أوضحت من جانبي للجانب الإسرائيلي أننا سوف نبحث في هذه الجلسة بعض الأمور التحضيرية والتنظيمية، أما النواحي الموضوعية فموكول أمرها إلى هيئة المفاوضات، وأن مجالها هو مؤتمر السلام عندما يعقد، وعلى ذلك فقد قررنا أن نجتمع في اليوم التالي، وأن يعلن كل جانب موقفه في خطابات عامة، ثم نتعرض بعد ذلك لبعض النقاط التنظيمية فحسب.

وأود هنا أن أشير إلى اللعبة الإسرائيلية في التفاوض وقوامها التقدم بمشروع يتضمن بعض المبادئ الرئيسية، ولو تجاوبت مصر لكان ذلك بمثابة إنجاز كبير لإسرائيل إذ يعني أن المفاوضات ستتم على أساس الأفكار الإسرائيلية وهو ما يضعف الموقف المصري منذ البداية. والأخطر من ذلك كله القبول الضمني برفض إسرائيل الاعتراف بالحدود الدولية بين مصر وفلسطين وبالتالي القبول بمبدأ الانسحاب النسبي وليس الكلي للقوات الإسرائيلية إلى جانب التشكيك بشرعية اتفاقية القسطنطينية من طرف مصر، طالما ارتضينا التفاوض حول نص مخالف.

وعلى الرغم مما دار في هذا اللقاء، ومن أنه لم يكن سوى اجتماع تمهيدي، فمما لا شك فيه أنه كسر حاجز التباعد والجمود في العلاقات المصرية-الإسرائيلية، وكان بداية التحرك وإجراء الاتصالات بين الجانبين.

عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر يوم الخميس ١٥ ديسمبر ١٩٧٧، ورغم غياب الوفد الفلسطيني فقد ترك مقعده خاليًا وأمامه لافتة «فلسطين»، كما تمّ رفع العلم الفلسطيني مع بقية الأعلام، ثم أنزل مع أعلام الدول الأخرى التي لم تشارك في المؤتمر.

وفي كلمتي أوضحت الجوانب التي تقبل بها مصر كأساس للتسوية السلمية في الشرق الأوسط: الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة طبقًا للقرار ٢٤٢، وإقرار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحق كل دول المنطقة في أن تحيا ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وأكدت «أن صرح السلام يجب أن يتأسس على قواعد القانون الدولي وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها وقراراتها بما في ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذي يضع إطار تسوية شاملة». وأعلنت أن الدعوات التي وجهت إلى الجهات المعنية، سوريا والأردن ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفييتي ما زالت قائمة. وعبرت عن الامل في مشاركتها في هذه المرحلة التمهيدية لمؤتمر جنيف.

أما كلمة رئيس الوفد الإسرائيلي فلم تخرج عما جاء في مشروع المعاهدة الذي رفضت أن أتسلمه من نائب رئيس الوفد الإسرائيلي.

وتوقفت أعمال المؤتمر يومين متتاليين، الجمعة، يوم العطلة الإسلامية، والسبت، يوم العطلة اليهودية، ثم انتهت أعماله دون أن يسجل نجاحًا يذكر، باستثناء أنه مثل نهاية للمواجهات العسكرية بين مصر وإسرائيل، وبداية المواجهات بينهما على طاولة المفاوضات.

ولا يفوتني أن أشير إلى أن المؤتمر قد أثار فرحة غامرة لدى الإسرائيليين الذين شاركوا فيه أو حضروه، وبخاصة الصحافيين منهم، كما حرص الكثيرون على شراء بطاقات البريد التذكارية التي أصدرتها مصر بمناسبة عقد مؤتمر مينا هاوس، وطلبوا منا توقيعها لكي تصبح مستندات ذات قيمة تاريخية ومادية كبيرة.

كما نظمت لهم زيارة إلى خان الخليلي يوم الجمعة، بناء على رغبتهم، وعادوا منها متأثرين بما قوبلوا به من ود مأثور عن شعب مصر. وكان أكثرهم تأثرًا السيد مائير روزين ربما لانه، وهو على درجة ملموسة من التعصب، لم يتوقع أن يلقى الأسرائيليون ما لمسوه لدى المصريين من روح بعيدة عن التعصب والبغضاء.

وبعيدًا عن هذا كله، فقد كان لدى أعضاء الجانب المصري في المؤتمر إحساس يقيني بأننا نتفاوض من مركز قوة. كان وراءنا ما حققناه في أكتوبر العظيم، وكنا نتطلع أمامنا إلى تحرير أرضنا وإلى إقرار السلام العادل بإيمان وثقة.

-٥-

حوار ساخن في الإسماعيلية مع بيجن

قدمت تقريري عن اجتماعات مؤتمر مينا هاوس التحضيري إلى الرئيس السادات قبل أن يتم اللقاء بينه وبين رئيس وزراء إسرائيل مناحيم بيجن في الإسماعيلية يوم ٢٥ ديسمبر ١٩٧٧، استمع الرئيس السادات باهتمام إلى ماذكرت حول المناقشات التي دارت، كما استعرض عددًا من البدائل كان الجانب المصري قد اقترحها لتكون محور المحادثات المقبلة في الإسماعيلية. طلب مني الرئيس السادات أن أكون ـ وفقًا لتعبيره ـ مقررًا لاجتماع الإسماعيلية، مضيفًا أنه يمكنني أن أناقش مع الجانب الإسرائيلي مثل هذه المسائل، وذكر أن علينا أن نتعرف على ما لديهم ثم نتولى الرد عليهم.

وصل بيجن إلى الإسماعيلية نحو الساعة الحادية عشرة صباحًا وكان برفقته موشى ديان وزير الخارجية، وعزرا وايزمان وزير الدفاع، وأهارون باراك المدعي العام، وإلياهو بن أليسار الذي ترأس الجانب الإسرائيلي في اجتماعات مينا هاوس وأصبح أول سفير لإسرائيل في مصر بعد ذلك

بسنوات، وعدد من المستشارين القانونيين والسياسيين منهم مائير روزين ويهودا أفنير وموشي شارون مستشار بيجن للشئون العربية.

أما الوفد المصري الذي صاحب الرئيس السادات فكان مشكلاً من السيد نائب الرئيس حسني مبارك، والسيد رئيس الوزراء ممدوح سالم، والسيد وزير الخارجية الجديد محمد إبراهيم كامل الذي حلف اليمين القانونية أمام الرئيس في اليوم نفسه وقبل الاجتماعات بفترة وجيزة. كما ضم الوفد أيضًا وزير الدفاع المشير عبدالغني الجمسي، ووزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالي، ورئيس الديوان حسن كامل، ووكيل أول وزارة الخارجية أسامة الباز، بالإضافة اليّ.

رحب الرئيس السادات في بداية الاجتماع بالجانب الإسرائيلي، مشددًا على رغبتنا في السلام وتصميمنا على أن تكون حرب أكتوبر نهاية الحروب بحيث يمكن أن نتفرغ لبناء مستقبل آمن للمنطقة يجنبها ويلات حروب جديدة. فرد بيجن بأن العرب كانوا يرغبون في القاء إسرائيل في البحر، ولكن إسرائيل أثبتت وجودها، ويعترف العالم كله بها الآن.

ثم تطرقت المحادثات إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ - وحاول بيجن الادعاء بأن القرار يعطي لإسرائيل الحق في الاحتفاظ بأجزاء من الأراضي المحتلة ذاكرًا ما سماه نص القرار ٢٤٢ مدعيا أنه شارك في صياغته. وقد وجدت وقتها أنه من الضروري أن أذكر بيجن بمنطوق القرار، وأخرجت نصه من حقيبتي مشيرًا إلى ما نص عليه صراحة من عدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة. أضفت أن هذا المبدأ يعطي الدول الحق في استرداد أراضيها كاملة غير منقوصة. وحاول بيجن إخفاء ضيقه من هذه المداخلة التي أدت إلى إغضابه وهاجم بعد ذلك «البيروقراطية المصرية في وزارة الخارجية».

ثم انتقل الحديث إلى القضية الفلسطينية، وتكلم الرئيس مؤكدًا حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. غير أن بيجن بدأ في شرح مشروعه الخاص بإقامة حكم ذاتي SELF-RULE . ووجدت من المناسب هنا أيضًا أن

أذكر بيجن بما قاله هو في حديث أدلى به قبل ثلاثة أيام إلى شبكة التليفزيون الأمريكية . S . B . C في برنامج «واجه الصحافة» Meet the Press مع ريتشارد هوتليت وقلت له : «إنك ذكرت بالحرف الواحد أن تعبير الحكم الذاتي Self-rule مرادف لتعبير حق تقرير المصير Self-determination» . وكان نص هذا الحديث قد وافاني به من نيويورك في اليوم السابق مستشار بعثة مصر في الأمم المتحدة أحمد حجاج الذي يشغل الآن منصب الأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الافريقية . وأضفت أنه من المفروض اذن أن نتحدث عن حق تقرير المصير . فأجاب بانفعال أنه يعرف ما قاله بالضبط . واستمر في الحديث عن الفلسطينيين الذين سماهم «الفلسطينيين العرب» Palestinian Arabs ومرة أخرى قلت لرئيس الوزراء الإسرائيلي أن التسمية الصحيحة هي The Palestinians فاعترض بالقول إنه يجب التمييز بين «الفلسطينيين اليهود» Palestinian jews و«الفلسطينيين العرب» إذ إنه هو ينتمي إلى المجموعة الأولى فهو فلسطيني يهودي . ولم أجد بدًّا من أن أسأل عن كيفية كونه فلسطينيًا وهو من مواليد بولونيا :

"How can you be a Palestinian jew and you are a Polish born Jew?"

ولم يتوقف بيجن عن الحديث ، بل حاول الدفاع عن منطقه ذاكراً أنه يجب ألاّ ننسى أن أجداده وجدوا من قبل في فلسطين . علّقت بأننا إذا تحدثنا عن الأجداد وأماكن نشأتهم فإن أشياء كثيرة في عالمنا المعاصر يجب أن تتغير . لقد قال لي الرئيس السادات إنني مقرر الاجتماع فأصبحت أناقش مناقشة موضوعية وقانونية أثارت حفيظة بيجن .

توتر الجو بعض الشيء وطلب بيجن من الرئيس أن ترفع الجلسة للاستراحة فاستجاب الرئيس السادات لطلبه .

جلس الرئيس السادات ومناحيم بيجن بعد ذلك على انفراد . وبعد انتهاء اجتماعهما أبلغا الوفدين أنهما اتفقا على تشكيل لجنتين ، إحداهما سياسية

تبحث الموضوعات ذات الطابع السياسي وتجتمع في القدس، وأخرى عسكرية لدراسة الأمور ذات الطابع العسكري وتجتمع بالقاهرة. وربما كان ذلك هو كل ما تمخض عنه لقاء الإسماعيلية.

ويصف الكاتب الصحفي الأستاذ أنيس منصور في مجلة «أكتوبر» في ١٠/٩/١٩٧٨ تلك المرحلة في مقالة بعنوان «بداية الخلاف المبدئي والحقيقي كان في الإسماعيلية» بقوله إن «أول خلاف رأيناه بصورة صارخة كان في الإسماعيلية، فقد فوجئنا بأن مناحيم بيجن يفسر معنى الانسحاب الوارد في القرار ٢٤٢ بأنه «الانسحاب إلى حدود آمنة» مع أن القرار يقول بالانسحاب من كل الأرض المحتلة. ثم التفاوض أو الاتفاق على حدود آمنة ومعترف بها، أي لا علاقة بين الانسحاب والحدود الآمنة. ودارت مناقشة حادة بين بيجن وخبراء وزارة الخارجية مما اضطر احد المفاوضين المصريين إلى أن يُخرج نص القرار ٢٤٢ من جيبه، ولما وجد بيجن النص يختلف عن تفسيره الخاص، غضب ثم هاجم «البيروقراطية المصرية في وزارة الخارجية».

والواقع أن المناقشة التي أشار إليها الكاتب كانت بيني وبين بيجن مباشرة كما ذكرت سابقًا.

بعد انتهاء اجتماع الإسماعيلية، لم يبد الرئيس السادات أي ضيق من مداخلاتي ومناقشاتي مع بيجن، بل أحسست أنه ارتاح إلى ذلك. وقرر الرئيس أن أصحب وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل إلى اجتماعات اللجنة السياسية في القدس التي تقرر أن تبدأ يوم ١٧ يناير ١٩٧٨. وكانت هذه هي أول مرة أتوجه فيها إلى القدس.

ولعله من المفيد أن أنقل في الأسطر التالية تقييم الجانب الأمريكي للقاء الإسماعيلية وذلك وفقًا لما أورده الخبير الأمريكي في شئون الشرق الأوسط وليام كوانت في كتابه حول كامب ديفيد(*).

(*) وليام كوانت في كتابه : Comp David- Peace Makıng and Politics، صفحة ١٥٩.

وكان كوانت حينئذ أحد كبار المسئولين في البيت الأبيض. ذكر كوانت في كتابه: «لم يتمكن بيجن والسادات في الإسماعيلية من التوصل إلى شيء موضوعي. فقد قبل السادات دون مشقة اقتراحًا من بيجن بتشكيل لجنتين الأولى تبحث القضايا السياسية والثانية الموضوعات العسكرية. وخرج بيجن بانطباع أن رد فعل السادات المبدئي على اقتراحه الخاص بسيناء والحكم الذاتي للفلسطينيين ـ وهو التعبير الذي استخدمه بيجن في مشروعه ـ كان إيجابيًا. غير أنه لم يمض وقت طويل حتى تبين أن الهوة التي تفصل بين مواقف الجانبين كانت سحيقة. وكان بيجن يميل إلى القاء اللوم في خلق هذه الهوة على مساعدي السادات المتشددين وبصفة خاصة أسامة الباز وكيل وزارة الخارجية وعصمت عبدالمجيد مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وحتى ذلك الوقت لم يكن لدى الإسرائيليين ما يمكنهم أن يحكموا به على وزير الخارجية الجديد محمد إبراهيم كامل الذي لم يكن ميالاً للحديث وبدا غير مستريح، وكان قد تولى منصبه خلال لقاء الإسماعيلية. ومنذ الإسماعيلية سعى الإسرائيليون إلى التعامل مع السادات دون حضور مستشاريه، وفي الوقت المناسب اتبع الأمريكيون الأسلوب عينه. فلقد أقنعت الإسماعيلية بيجن بأن التقدم يمكن إحرازه فقط عن طريق عزل السادات عن التأثيرات المحيطة به».

وقد ذكرني السيد غسان تويني مندوب لبنان في الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ في كتابه المتضمن المراسلات الديبلوماسية الخاصة بالقرار ٤٢٥(*) بأنني أحد الذين قصدهم بيجن عندما تحدث عن خبراء وزارة الخارجية المصرية الذين حالوا دون تفاهمه مع السادات.

-٦-

صدام في القدس

بدأت اجتماعات اللجنة السياسية في القدس يوم ١٧ يناير ١٩٧٨. ورأس الوفد المصري محمد إبراهيم كامل الذي كان الرئيس السادات قد استدعاه قبل

(*) غسان تويني في كتابه «القرار ٤٢٥، المقدمات الخلفيات الوقائع الأبعاد» برقية رقم ٢٢ تاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٧٨.

لقاء الإسماعيلية من منصبه كسفير لمصر في بون ليتولى منصب وزير الخارجية. ومحمد إبراهيم كامل شخصية أكن لها كل احترام وتقدير، وتستشعر معه في كل وقت تلك الوطنية الدافقة التي تنطلق منه، وهو رفيق كفاح مع السادات في الأربعينيات ومحل ثقته الكبيرة. وكان محمد إبراهيم كامل قد فوجئ بتعيينه وزيراً للخارجية في هذا الظرف الدقيق، ثم وجد نفسه بعد دقائق من اداته اليمين الدستورية وجها لوجه مع الجانب الإسرائيلي برئاسة بيجن. لذلك ذهب إلى القدس متململاً غير مرتاح، بل ربما كان يشعر بقدر من الحرج. ولم يخرج اجتماع القدس بأكثر من تبادل مشاريع لإعلان مبادئ أعدها كل طرف. وحاول سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي الذي شارك في الاجتماع، التقريب بين وجهتي النظر المتباينتين ولم يتحقق له ما أراد.

وفي المساء أقام بيجن عشاءً تكريمًا للوفد المصري، وألقى كلمة جاء فيها وصفه لوزير الخارجية الجديد بأنه «من الشبان»، وكأنه أراد أن يقول إنه حديث الخبرة أو التجربة. وقد ردّ محمد كامل على كلمة بيجن ردّاً قويّاً توتر الجو بعدها وهو الجو الذي كان مشحونًا أصلاً منذ البداية. هنأت محمد إبراهيم كامل على موقفه وأذكر أنني قلت له حينئذ: «أنت راجل ابن راجل».

وصلت أنباء هذه المواجهة الكلامية إلى الرئيس السادات الذي رأى أنه لا فائدة ترجى من استمرار المحادثات، وقرر أن يعود الوفد إلى القاهرة فورا. حاول الأمريكيون والإسرائيليون التخفيف من آثار ما وقع وثني الوفد عن عزمه على المغادرة يوم ١٨ يناير، غير أن قرار مصر كان نهائيّاً.

وأذكر أنه في الغداء يوم المغادرة حدثت بيني وبين ديان مناقشة ذات مغزى، حيث كان ديان يتكلم عن أسلوبه الخاص في تربيته لأولاده، وأنه أنشأهم على حرية اتخاذ قراراتهم في ممارسة حياتهم. علقت مازحًا بأنه «يبدو أنك تؤمن بالحرية داخل بيتك فقط».

تم ترتيب زيارة لنا للمسجد الأقصى حيث أدينا الصلاة، وذكريات هذه الزيارة لأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين لا تفارق مخيلتي قط.

وأذكر أنه عندما مررنا أمام حائط المبكى، وزّع مرافقونا من الإسرائيليين عدداً من أغطية الرأس اليهودية لارتدائها، وكان هذا هو آخر شيء يمكنني قبوله فألقيت به في سلة قريبة منا وسط دهشة المرافقين اليهود واستنكارهم.

ويمكن القول عن مناحيم بيجن إنه ذو شخصية عقائدية متطرفة وعنصرية تؤمن بتفوق الشعب اليهودي على بقية شعوب العالم، وهو ذو نظرة متعالية وتعامل فجّ ووقح. وقد ظهر هذا الطابع في شخصيته خلال مناقشاتي معه في الإسماعيلية عندما تحدّث عن أنه فلسطيني يهودي بحكم الوجود التاريخي لأجداده في فلسطين، كما تظهر شخصيّته هذه من خلال الخطاب الذي ألقاه وتصرّفاته في العشاء الذي أقيم للوزير محمد إبراهيم كامل وللوفد المرافق.

ويتميّز بيجن بالقدرة على تحوير الأمور والحقائق التاريخية والسياسية، ولعلّ خلفيّته القانونيّة وطبيعته المتعالية تجعلانه يستغل ذلك معتقداً أن من يحاوره ليست لديه دراية أو قدرة على المحاورة أو أن عليه أن ينبهر بشخصيّته، وقد ذكر على سبيل المثال في الإسماعيلية في معرض حديثه أنه شارك في وضع نصّ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الصادر في نوفمبر ١٩٦٧، وهذا أمر غير حقيقي بالطبع لأن المعروف أن واضع هذا القرار هو اللورد كارادون المندوب البريطاني الذي وصف القرار لاحقًا بأنه مبنيّ على الالتباس البنّاء (Constructive ambiguity) وهو ما يميّز الأسلوب الديبلوماسي البريطاني، وقد شارك في وضع مشروع القرار المندوب الأمريكي حينذاك لدى الأمم المتّحدة آرثر جولدبرج ولم يكن لبيجن أيّ دور من قريب أو بعيد ومع ذلك ادّعي في الإسماعيلية أمامي أنه شارك في صياغته.

مكثت في القاهرة بعد عودتنا من القدس نحو أسبوع عدت بعده إلى نيويورك لمعاودة عملي هناك.

وأجد من المفيد أن أقدم عند هذه المحطة تقويمًا لمفاوضات القاهرة والإسماعيلية والقدس. وكان الكاتب الصحافي الأستاذ فوميل لبيب قد

أجرى معي حديثًا مطولاً في مجلة «المصور» في ٣/ ٣/ ١٩٧٨ حول هذا الموضوع أعود أليه لأهميته، وقد قلت فيه أن المفاوض الإسرائيلي يعتقد أنه يستطيع أن يغرر بالمفاوض المصري الذي ينبغي ألا يدافع عن وجهة نظره وعليه أن يقبل بالحجج والآراء غير القانونية التي يقدمها الإسرائيليون. وكان لتصدينا بقوة وحزم لوجهة النظر الإسرائيلية ما دفع مناحيم بيجن بعد عودته من الإسماعيلية إلى وصفي بأنني شرير المفاوضات وبأنني «الفتى الشرير»، وهذا أسلوب لم نعهده في أي مفاوضات من قبل وليس من حق مفاوض أن يطلق النعوت على المفاوض الآخر. وأشرت إلى بعض المغالطات التي كشفتها ومنها ما يتعلق بموضوع المستوطنات. فحول حكاية المستوطنات في سيناء، مثلاً، قلت منذ الوهلة الأولى إن بقاء المستوطنات أسلوب عتيق يعود بنا إلى بداية عهد الاستعمار حين تفصل الدولة المستعمرة جزءًا من الدولة المحتلة عن إقليم الدولة وتسن له وضعًا قانونيًا خاصًا كالمستعمرات البريطانية في الصين، فقد حرّمت بريطانيا على الصينيين دخول بعض مناطقها في مرحلة من المراحل. وكان هناك اقتراح إسرائيلي بتحديد من يدخل سيناء. قالوا: «يدخلها أهلها فقط» وكان هذا شيئًا غريبًا طبعًا، وهم في تفسير القرار ٢٤٢ يأخذون «ما يحلو لهم» ولا يشيرون إلى ما يلزمهم بشيء أو بمبدأ وقالوا مثلاً «ان هذا القرار لم يتكلم عن شعوب»، وبالتالي أرادوا استبعاد الشعب الفلسطيني. والرد البسيط هو أن الشعب الفلسطيني كان موجودًا قبل القرار وله سيادة على أرضه.

وحول مفاوضات القاهرة التي كانت اول اتصال مباشر وتفاوضي بين مصر وإسرائيل، حددنا موقفنا فيها بوضوح للجانب الإسرائيلي. ولم نكن نتوقع الكثير من المؤتمر الذي عقد في القاهرة حتى أننا لم نكن نبني عليه آمالاً كبيرة ولكننا حققنا الهدف منه وهو توضيح وجهة النظر المصرية فيما يختص بالانسحاب من الأراضي المحتلة، والمشكلة الفلسطينية وترتيبات الأمن وطبيعة السلام. أوضحنا وجهة النظر هذه أمام شاهدين هما الأمم المتحدة والولايات المتحدة. وكان هذا كله مبنيًا على أساس خطاب الرئيس السادات

في الكنيست، كما كان مدخلاً لكل ما جاء بعد ذلك. وحقيقة الأمر أن لقاء القاهرة ساعد في كسر الحاجز النفسي بين المصريين والإسرائيليين رغم أنني لم أكن مرتاحًا إلى مناخ التفاؤل الشديد المبالغ فيه على المستوى الإعلامي بالذات إذ صور الإعلام أن السلام سوف يتحقق في أيام وهذا قد يفرز شعوراً بخيبة الأمل إذا طال مدى المفاوضات في حين أن الجانب الإسرائيلي قد أساء فهم التفاؤل.

وحول اجتماع القدس أود أن أقول في الواقع أن قرار سحب وفد المفاوضات سليم وقد جاء بعد دراسة الموقف من كل جوانبه. فإسرائيل وضعت الألغام في طريق المفاوضات منذ أول ساعة وصلنا فيها إلى القدس. ووجدنا حين وصلنا سيلا من التصريحات فيها الكثير من الإثارة. وفوجئنا يوم وصولنا بأن موشى ديان دعا إلى مؤتمر صحافي ثلاثي تشترك فيه مصر والولايات المتحدة وإسرائيل واعتذر كل من وزير خارجية مصر ووزير خارجية الولايات المتحدة ولكن ديان قال كلامًا لا يساعد أي لقاء. وظهر هذا الكلام في الصحف في اليوم التالي. كما نقلت الصحافة تصريحًا لبيجن يقول فيه إنه يفضل الاستقالة على الانسحاب من مستوطنات رفح. وكانت هنالك حملة إعلامية مثيرة في إسرائيل ولكن الجانب المصري أصر على عدم الإدلاء بأي تصريحات إلا بعد انتهاء المؤتمر. وتم اجتماع بين بيجن ورؤساء تحرير الصحف المصرية الذين طلبوا إليه ألا ينشر تفاصيل اللقاء ولكنه صمم على نشره بواسطة الإذاعة الإسرائيلية بعد ساعة من انتهاء الاجتماع. أوضحت ذلك للتأكيد أن إسرائيل كانت تتبع سياسة إثارة متعمدة وخلقت موقفًا لا يمكن مصر الاستمرار فيه.

وأستطيع أن أقول إن النتائج التي تحققت في لقاءات القاهرة والإسماعيلية والقدس هي ثلاث:

أ ـ عرف العالم كله أن المفاوض المصري يقف على أرض صلبة وأنه يعني ما يقول.

ب ـ اتضحت عدالة مطالبنا وأصبحت هذه المطالب مؤيدة من العالم كله.

جـ ـ تأكد العالم أن إسرائيل تتعنت وتتشدد، لعله غرور القوة.

وفي إجابتي عن سؤال للأستاذ فوميل لبيب حول دور الأمم المتحدة في المفاوضات قلت إن سياستنا مبنية على إشراك الأمم المتحدة في كل مراحل حل القضية، حتى في مرحلة الخطوة خطوة جاء دور الأمم المتحدة لما وقعت اتفاقيات فصل القوات. وحين وجهنا الدعوة إلى مؤتمر القاهرة التحضيري لمؤتمر جنيف كان موقف مصر الرسمي هو أن جنيف هي إطار التسوية الشاملة، لذلك وجهنا الدعوة إلى الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم لأن الأمم المتحدة هي التي تستوعب جنيف. فحتى لو كانت الدولتان العظميان ترأسان المؤتمر إلا أن القرار ٣٣٨ ينص على أن الأمم المتحدة هي الإطار، وهذا القرار هو الذي أوجد محادثات السلام بعد حرب ١٩٧٣، وهذا القرار أيضًا يشير إلى القرار ٢٤٢ كأساس الحل، وسوف يجيء دور الأمم المتحدة في المراحل المقبلة، تفاوضية كانت أم تنفيذية، ولها دورها في الانسحاب أو ترتيبات الأمن أو حتى المشكلة الفلسطينية، إنها عنصر مساعد لذلك يجب ألا نقلل من شأنها، كما يجب ألا نبالغ في تصوير هذا الدور.

كذلك فإن الأمم المتحدة ضمان لمصر، وضمان للدول الصغيرة. وحين نناقش موضوع المستوطنات وهو الموضوع الساخن الآن، فإن من أهم ما نستند إليه، وما يدعم الموقف العربي قرار مجلس الأمن الصادر في ١١ نوفمبر عام ١٩٧٦ بتوافق الآراء، أي بإجماع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بما فيهم الولايات المتحدة. وأذكر أنني في تناولي هذا الموضوع مع سكرانتون سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ذلك الحين، وصلنا إلى استصدار هذا التوافق الذي تضمن اعتبار المستوطنات غير شرعية، ومخالفة للقانون الدولي، واتفاقية جنيف الرابعة، وأنها تعرقل مساعي السلام.

هذا موقف واضح وقاطع، من أعلى جهاز في الأمم المتحدة في موضوع له هذه الأهمية. وقد صدر هذا القرار في عهد الإدارة الأمريكية السابقة والإدارة

الحالية متمسكة به. وأستطيع أن أضيف في دور الأمم المتحدة أهمية قرارتها الخاصة بالمشكلة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني فى تقرير مصيره.

- ٧ -

في الأمم المتحدة بعد معاهدة السلام

بالرغم مما ولدته زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ من قوة دفع كبيرة في اتجاه مسيرة السلام، وما أحدثته من ضغوط سياسية هائلة على إسرائيل، ألا أن تجارب الاجتماعات المتتالية منذ ذلك التاريخ في مينا هاوس ثم الإسماعيلية ثم القدس جاءت مخيّبة للآمال. فمنطلقات بيجن ومفاهيمه الضيقة عن الحكم الذاتي للفلسطينيين لم تكن لتوافق عليها مصر. دفع هذا الجمود الولايات المتحدة إلى تنشيط دورها ومحاولة التقريب بين وجهات النظر. وبعد اتصالات مكثفة بين الولايات المتحدة وكل من مصر وإسرائيل، وجّه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الدعوة إلى كل من الرئيس أنور السادات ومناحيم بيجن لعقد قمة ثلاثية بحضوره في كامب ديفيد في ٥ سبتمبر ١٩٧٨. وبناء على مفاوضات شاقة استمرت حتى ١٧ سبتمبر واستقال على اثرها وزير الخارجية محمد إبراهيم كامل، تم التوصل إلى وثيقتين أساسيتين شكلا محور الحركة لسنوات عدة بعد ذلك، أولاهما إطار السلام في الشرق الأوسط، والثانية إطار التوصل إلى معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. ثم بدأت المفاوضات بين مصر وإسرائيل بمشاركة أمريكية في بلير هاوس بواشنطن يوم ١٢ أكتوبر ١٩٧٨ من أجل الإعداد لمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل والتوصل إلى ترتيبات خاصة ببدء المفاوضات حول تنفيذ إطار السلام في الشرق الأوسط. واستمرت هذه المفاوضات المضنية حتى ٢٦ مارس ١٩٧٩ حيث تم توقيع معاهدة السلام، وفي الوقت عينه قام كل من الرئيس السادات ومناحيم بيجن بتوجيه خطاب مشترك إلى الرئيس كارتر يتعهدان فيه ببدء المفاوضات خلال شهر واحد من أجل تنفيذ ما تضمنه إطار السلام في الشرق الأوسط فيما يتعلق بإقامة حكم ذاتي كامل Full automomy

في الضفة وغزة خلال فترة انتقالية، مع الانتهاء من هذه المفاوضات خلال عام واحد.

دعيت إلى واشنطن لأشهد حفل التوقيع الذي أقيم بحديقة البيت الابيض يوم ٢٦ مارس ١٩٧٩ والتقيت الرئيس السادات في مقر السفير المصري الدكتور أشرف غربال. كنت حريصًا على الحصول على توجيهات الرئيس فيما يتعلق بعملنا المقبل في الأمم المتحدة بعدما تم توقيع معاهدة السلام. تحدث الرئيس عن الصعوبات التي مررنا بها حتى تم هذا الإنجاز التاريخي وكان رأيه في ما يتعلق بالمنظمة الدولية أن تكون نظرتنا إلى الموضوعات المطروحة نظره موضوعية متطورة مؤكدًا في الوقت نفسه أن المعاهدة لا تضع قيودًا على حريتنا في الحركة أو التصدي لأية مواقف أو تصرفات إسرائيلية تمس بالمصالح العربية. كان السادات يرى أن الطريق أمامنا ما زال طويلاً، ومن الضروري ان تبرهن إسرائيل على صدق نيات واحترامها لالتزاماتها.

كانت أولى المشاكل التي صادفتني في الأمم المتحدة، بعد ذلك، موضوع تشكيل قوة من الأمم المتحدة للمشاركة في ترتيبات الأمن بين الجانبين المصري والإسرائيلي التي تضمنتها المعاهدة. ولما كان مجلس الأمن هو الجهة التي تملك الصلاحيات لإنشاء مثل هذه القوة فقد كان لا بد من الحصول على موافقة الاتحاد السوفييتي الذي يملك حق «الفيتو». وكان الاتحاد السوفييتي قد اتخذ موقفًا مناوئًا لكامب ديفيد وما تبعها متمثلاً في معاهدة السلام. من ناحية أخرى كانت غالبية الدول العربية قد اتخذت هي الأخرى موقفًا مناوئًا أدى إلى قطع العلاقات الديبلوماسية مع مصر وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية. وسط هذا الجو المشحون لم يكن من المتوقع أن يوافق مجلس الأمن على إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة للعمل بين الجانبين المصري والإسرائيلي. توجهت إلى القاهرة حيث التقيت نائب رئيس الجمهورية السيد حسني مبارك الذي شدد على أهمية وجود قوات للأمم المتحدة من أجل الفصل بين الجانبين، وأبلغني أنه إذا لم يتيسر ذلك سنلجأ إلى الدول الصديقة لتوفير مثل هذه القوات.

توجهت لمقابلة المندوب السوفييتي السفير جاكوب مالك الذي كان يتولى رئاسة مجلس الأمن في ذلك الوقت، وهو من الشخصيات الديبلوماسية المخضرمة. وكانت تربطني به علاقات صداقة قوية، وذلك كي أتقدم إلى المجلس بطلب رسمي لإرسال القوات. غير أن لقائي وإياه هذه المرة كان عاصفًا، وأبلغني بكل صراحة أن حكومته سترفض الطلب المصري. وكان معنى هذا بالطبع أن مجلس الأمن سيعجز عن اتخاذ القرار المطلوب. وبذلت الولايات المتحدة جهودًا مع اليابان التي تولت رئاسة مجلس الأمن بعد ذلك من أجل دعم الطلب المصري غير أن اليابان لم تتجاوب بالرغم من علاقاتها الطيبة مع مصر.

لم يكن أمامنا والحال كذلك إلا أن نلجأ إلى الدول الصديقة وفي مقدمها دول عدم الانحياز، من أجل تشكيل قوة متعددة الجنسية تقوم بمهمات قوات الأمم المتحدة عينها، غير أننا قوبلنا بحمله عنيفة في الأمم المتحدة شنها كل من ممثل فلسطين السيد زهدى الطرزي وممثل العراق السفير صلاح العلي حيث عقدا اجتماعًا مع ممثلي دول عدم الانحياز طلبا فيه رفض المسعى المصري.

ولعله من المحزن إذا أمعنا النظر في الأمر، أن نرى بعض الدول العربية بمواقفها هذه بدت كأنها تضع العقبات أمام استعادة مصر أراضيها وأمام توفير إجراءات الأمن الضرورية المرتبطة بالانسحاب الإسرائيلي. وكانت كوبا تترأس في ذلك الوقت مجموعة عدم الانحياز وكانت هي الأخرى تناهض كامب ديفيد وبالتالي وقفت ضد مشاركة دول المجموعة في هذه القوات، ومع هذا فقد نجحت الجهود في نهاية الأمر في إقناع العديد من دول أمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ وأوروبا وأمريكا الشمالية بالمشاركة في هذه القوة التي أطلق عليها اسم «القوة متعددة الجنسية والمراقبون» Multinational Forces & Observers وهي ما زالت تعمل إلى الآن بين الجانبين وتتحمل مصر ثلث موازنتها.

كان هناك الكثير من المواقف المشابهة في تلك الفترة الصعبة التي شهدتها

العلاقات المصرية ـ العربية والتي انعكست آثارها بالطبع على مواقف بعض المندوبين العرب في المنظمة الدولية. غير أنني كنت أحترم حق أي سفير عربي في التعبير عن رأيه والدفاع عن موقفه. ويشهد الله أن علاقاتي مع الجميع بالرغم من ذلك لم تصل في وقت من الأوقات إلى وضع التجريح أو الأساءة أو تطورت الأمور إلى خلافات شخصية. كما أنني أستطيع أن أقول بنفس راضية إنني لا أشعر بندم أو أسف على أي موقف اتخذته خلال هذه الفترة أو كلمة قلتها. كان إيماني لا يتزحزح بأن السياسة المصرية كانت بعيدة النظر وأنها تفتح الباب أمام السلام في المنطقة. وفي وقت حرصت مصر على مصلحة الشعب المصري في استرداد أراضيه، حرصت في الوقت عينه على مصالح أمتها العربية ودافعت عن قضاياها وتصدت لأية محاولات تسعى إلى النيل من هذه المصالح.

وربما يكفي للتدليل على مواقف مصر المبدئية وعلى طبيعة العلاقة التي كانت تربطني بزملائي سفراء الدول العربية لدى المنظمة الدولية، والتعاون الذي كان قائمًا بيننا بعد زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ وحتى بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ بفترة، ما أورده زميلي السفير غسان تويني مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت في المراسلات الديبلوماسية التي جمعها في كتابه «القرار ٤٢٥ ـ المقومات ـ الخلفيات ـ الوقائع ـ الأبعاد» الخاص بالغزو الإسرائيلي للبنان في مارس ١٩٧٨. يقول السفير تويني على سبيل المثال في برقية صادرة منه برقم ٩٣ في ٣٠ مارس ١٩٧٨ ما نصه حول المقترحات المصرية ـ الكويتية التي تبنتها المجموعة العربية في نيويورك في اليوم نفسه التي كانت قد اجتمعت بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥:

١ ـ تشكيل لجنة لمتابعة الموضوع من لبنان والكويت ورئيس المجموعة ومندوب المنظمة لمتابعة الاتصالات المكثفة مع الأمين العام ورئيس مجلس الأمن (الأمريكي خلال إبريل) لاستعجال تنفيذ القرار بانسحاب إسرائيل غير المشروط.

٢ ـ مواجهة الضغط والتلويح الدائم بدعوة مجلس الأمن وتداول مشاريع قرارات عن طريق «الكلام المكتوب» لأحراج أصحاب العلاقة، والبحث في فرض عقوبات على إسرائيل من دون تحديدها الآن، ومجابهة أعضاء المجلس والأمين العام بورقة عمل على هذا الأساس، ووضعهم أمام مسئولياتهم التي لم تنته بمجرد اتخاذ القرارين ٤٢٥ و ٤٢٦.

٣ ـ أن تكون دعوة مجلس الأمن في يد لبنان، بمساعدة المجموعة العربية (شدد على ذلك مندوب مصر مراراً) على أن يستعمل التلويح بمجلس الأمن «كسيف مسلط دائمًا بحكمة وحذر»، وأن يطلب إلى الأمين العام عدم الاكتفاء بتطمينات بيجن الشفهية، بل يتوجب الطلب منه إلقاء بيان في مجلس الأمن يسجل التعهد الإسرائيلي بالانسحاب، فيكون هذا البيان وثيقة رسمية بيننا.

وكنت قد أجريت العديد من الاتصالات مع الأمين العام للأمم المتحدة غداة الغزو الإسرائيلي للبنان ملحّا عليه التدخل شخصيّا وباستمرار مع إسرائيل والقيادة الفلسطينية للتوصل إلى وقف إطلاق النار. وفي جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة التي انعقدت بعد ظهر يوم ٢١ إبريل ١٩٧٨ أثرت مجدداً موضوع العدوان الإسرائيلي على لبنان مشيداً بمجلس الأمن الذي اتخذ قراراً ديناميّا وواضحًا مؤكداً أهمية احترام الاستقلال السياسي والوحدة الإقليمية للبنان ضمن حدوده المعترف بها دوليّا. وحذرت من محاولات إسرائيل تفسير القرار ٤٢٥ أسوة بتفسيرها القرار ٢٤٢ محاولة بذلك التملص من تنفيذ التزامها الانسحاب الفوري والشامل من لبنان.

ومرة أخرى يسجل تويني في برقية صادرة منه تحمل رقم ١٤٦ ومؤرخة في ٢٤ إبريل ١٩٧٨ تناولت مناقشات مجلس الأمن والجمعية العامة وطلب من حكومته توجيه الشكر إلى عدد من الحكومات التي ساندت الموقف اللبناني ومن بينها مصر:

«السفير المصري عصمت عبدالمجيد الذي كان بسبب ما يتمتع به من مكانة

في الأمم المتحدة، ونظراً إلى سياسة بلده، عنصراً أساسيّا في التنسيق مع أمريكا والدول الغربية دون أي تطرف مما جعله يصطدم أحيانًا بالمتطرفين في كتلة عدم الانحياز».

وأود أن أشير إلى بعض الأمثلة الأخرى حول موقف مصر المبدئي في الدفاع عن القضايا العربية، رغم الأزمة التي كانت تمر بها العلاقات المصرية العربية ورغم التشكيك الذي كان يروجه بعض الأطراف العرب بالموقف المصري غداة اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية.

فلقد تحدثت في مجلس الأمن في ٢٣ أغسطس ١٩٧٩ حول أهمية احترام الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، ودعوت إلى تحقيق تسوية شاملة في المنطقة تقوم على الانسحاب الكامل لإسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ومنها القدس، كما دعوت مجلس الأمن إلى تحمل مسئولياته في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

كما أدنت في بيان أمام مجلس الأمن في ١٥ يونيو ١٩٨١ الغارة الإسرائيلية على المفاعل النووي العراقي، وناشدت المجتمع الدولي احترام حق تقرير المصير والاستقلال للشعب الفلسطيني، وأكدت أن الحكومة الإسرائيلية تتحمل المسئولية الكاملة لكل النتائج السلبية التي سيحدثها سلوكها غير المقبول بالكامل، وأن مصر لا يمكنها ولا يسعها أن تغض النظر عن التهديد الخطير المتأصل لأمن المنطقة والذي دمر تدميراً جديّا بالهجوم الإسرائيلي على العراق. كما دعوت إسرائيل للانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ودعوت مجدداً إلى اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وختمت قائلاً أن مصر كانت وستظل جزءاً عضويّا وأساسيّا من العالم العربي لأن تاريخنا واحد وتطلعاتنا ومصيرنا المشترك كان وسيظل واحداً، ويجب ألاّ يتخيل أحد أن المصالح الوطنية المصرية تختلف عن مصالح الشعوب العربية. وأضفت أنني أقول ذلك بصوت عال وواضح، فهذه المصالح هي واحدة وهي ذاتها وأن مصر كما

كانت في الحرب فهي أيضًا في السلام ستقوم بمهامها التاريخية في الحفاظ وفي دعم المصالح والتطلعات الشرعية للشعب العربي.

وكانت لي كلمتان بالمعنى ذاته في مجلس الأمن عندما قامت إسرائيل بغزو لبنان في مارس ١٩٧٨، وعندما أعلنت عن ضم مرتفعات الجولان في ديسمبر ١٩٨١.

وأجد من المناسب هنا أن أشير إلى واقعة أخرى لها خصوصيتها تعبّر أيضًا تعبيرًا صادقًا عما ذكرته حول الموقف المصري من القضايا العربية. فقد كلفتني القاهرة في مارس ١٩٨٢ وقبل انتهاء عملي كمندوب دائم لمصر لدى الأمم المتحدة، أن أترأس الوفد المصري في الاجتماع الاستثنائي لمكتب تنسيق مجموعة عدم الانحياز الذي عقد بالكويت في الفترة من ٦ إلى ٩ إبريل ١٩٨٢ من أجل البحث في الوسائل الكفيلة مساندة القضية الفلسطينية. وقبل توجهي إلى الكويت استقبلني الرئيس محمد حسني مبارك حيث ناقشنا هذه المهمة التي تتم في بلد كانت علاقتنا الديبلوماسية مقطوعة معه. توجهت إلى الكويت وفي ذهني الكثير من التساؤلات حول طبيعة الاستقبال وأسلوب التعامل. غير أنه عند وصولي فوجئت باستقبال ودي للغاية وبركب رسمي في انتظاري وأعضاء الوفد المرافق. وقد أجريت لقاءات مع المسئولين الكبار وعلى رأسهم الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس الوزراء، والشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والشيخ دعيج السلمان الصباح وزير الدولة. وقد ألقيت خطابًا في الاجتماع يوم ٦ إبريل ١٩٨٢ أكدت فيه تحمل مصر مسئولياتها باعتبارها عضوًا رئيسًا في الجسد العربي لا تعيش إلا فيه ولا يعيش إلا بها. وأشرت إلى أن مصر قد ساهمت مساهمة رئيسية في خدمة أمتها العربية في جميع مراحل تطورها، وهي واعية مسئولياتها الطبيعية، وانها من هذا المنطلق ستستمر في العمل المخلص لدعم حقوق الشعب الفلسطيني. ودعوت في الخطاب إلى الاعتراف المتبادل والمتزامن بين إسرائيل والفلسطينيين مؤكدًا أن هذا يتطلب من إسرائيل

الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني في انهاء الاحتلال والعودة أو التعويض وحق تقرير المصير وكذلك حقوقه السيادية في القدس ورفض أي تغيير في وضعها الديموجرافي أو القانوني. وذكرت أنه من الضروري أن نتحرك من أجل تحقيق هذه الأهداف بأسرع ما يمكن حتى لا يفوت الوقت وتضيع الفرصة ويتعذر قيام سلام عادل. ثم أعلنت أنه بعد أيام قليلة (في ٢٥ أبريل ١٩٨٢) سيتحقق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية التي احتلت عام ١٩٦٧ وهو تطور لا تغيب اهميته عن الاذهان نظراً إلى نتائجه قانونيّا وسياسيًا وتاريخيًا، وضع لا بد أن يخلق قوة دفع تعين على التقدم على طريق السلام الشامل. وأضفت أن هذه أول مرة في التاريخ الحديث يتراجع فيه المد الإسرائيلي لتستعيد دول عربية، هي مصر، سيادتها على ترابها الوطني.

كان للخطاب وقعه الطيب لدى المشاركين، وأذكر انه عندما سئلت عما إذا كان بيجن رئيس وزراء إسرائيل سيوفي بتعهده الانسحاب يوم ٢٥ إبريل كانت إجابتي بأنه لا بد وأن ينسحب إذ لا يمكن إسرائيل أن تخاطر بعملية السلام.

وقد ركزت وسائل الإعلام الكويتية والعالمية على وجود الوفد المصري، وأفسحت له المجال الكامل لإيضاح وجهة نظر مصر خاصة في موضوعي العلاقات العربية والقضية الفلسطينية.

وعندما عدت من الكويت استقبلني الرئيس حسني مبارك مؤيداً الخطاب الذي ألقيته في الاجتماع، وذكر لي أن بيجن قد بعث باحتجاج على ما ذكرت.

وأمر آخر أود أن أسجله هنا هو تضافر الجهود العربية من أجل اعتماد اللغة العربية لغة رسمية في مجلس الأمن عام ١٩٨٢. ويرجع الموضوع إلى أكتوبر عام ١٩٧٣ حينما تقدمت مع ثمانية عشر مندوبًا عربيًا في المنظمة الدولية بخطاب إلى الأمين العام للأمم المتحدة نطلب فيه إضافة بند على جدول أعمال

الجمعية العامة في دورتها الـ ٢٨ تحت عنوان «إدخال اللغة العربية من بين اللغات الرسمية التي يعمل بها في الجمعية العامة ولجانها الرئيسية والفرعية».
وأوضحنا في خطابنا أنه بفضل اللغة العربية تمت المحافظة على حضارة الإنسان وثقافته وانتشارها، وأن اللغة العربية ينطق بها - في ذلك الوقت - ١٢٠ مليونًا في تسعة عشر بلدًا عربيًا بالاضافة إلى الملايين في الدول الإسلامية الذين يستخدمون العربية في ممارسة شعائرهم الدينية. وعبّرنا عن اقتناعنا بأن إدخال اللغة العربية كلغة رسمية سوف يؤدي إلى تفعيل دور الأمم المتحدة بالمزيد عن طريق إبلاغ أعمالها ومقاصدها إلى الشعوب الناطقة العربية الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة التفاهم الدولي.

وكنت قد أدليت ببيان في هذا الشأن أمام اللجنة الخامسة التي كانت تنظر في مذكرة الأمين العام الخاصة بالآثار الإدارية والمالية المترتبة على تنفيذ طلب الدول العربية، قلت فيه أن غياب اللغة العربية عن الأمم المتحدة تمثل غيابًا ثقافيًا عالميًا أساسيًا لا يساعد الأمم المتحدة في تحقيق عالميتها. وبتوفيق من الله تعالى وافقت الجمعية العامة بقرارها رقم ٣١٩٠ في ١٨ ديسمبر ١٩٧٣ على هذا المطلب العربي المشروع على أن تتحمل الدول العربية نفقات تنفيذ القرار خلال الثلاث سنوات الأولى والتي قدرت بمبلغ ٢,٨ مليون دولار سنويًا كما نص قرارها رقم ٣١٩١ على ترجمة الكلمات التي تلقى بأي من اللغات الست وهي الإنجليزية والفرنسية والروسية والصينية والاسبانية والعربية ترجمة فورية إلى اللغات الخمس الأخرى وان يتم اعداد محاضر الجلسات والقرارات والوثائق باللغات الست.

غير أن هذا القرار لم يتضمن استخدام اللغة العربية في مداولات مجلس الأمن وهو أعلى سلطة في المنظمة الدولية. لذلك سعينا حثيثًا حتى عام ١٩٨٢، وكنت وقتها رئيسًا للمجموعة العربية، لاستصدار قرارات من الجمعية العامة لإدخال اللغة العربية كلغة رسمية في مجلس الأمن قبل أول يناير ١٩٨٣. وفي إنجاز عربي أعتز به وافق مجلس الأمن بقراره رقم ٥٢٨

الصادر في ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ على إدخال اللغة العربية كلغة رسمية في مداولاته وقراراته على قدم المساواة مع اللغات الخمس الأخرى. وقد وجهت رسالة تهنئة إلى رئيس مجلس الأمن وأعضاء المجلس على قرارهم الإجماعي أشرت فيها إلى أن هذا القرار يساهم في تعميق التفاهم والسلام بين الشعوب كما يساعد في تعريف الشعوب المتحدثة باللغة العربية بالأمم المتحدة وأهدافها وميثاقها وبكل ما يدور فيها.

وإذا كان لي أن أضيف شيئًا هنا فإنه من الواضح أن المكانة التي اكتسبتها الدول العربية بعد نصر أكتوبر المجيد والثقل السياسي والاقتصادي الذي تمتعت به على الساحة الدولية، كان لهما أكبر الأثر في صدور قرار الجمعية العامة الأول في ديسمبر ١٩٧٣ بإدخال اللغة العربية ضمن اللغات الرسمية في الأمم المتحدة. وحديث الاستثمار السياسي والاقتصادي لنصر أكتوبر لا ينتهي.

ولا بد أن أنهي شهادتي حول فترة عملي في المنظمة الدولية بالإشارة الى ما قامت به مصر في الأمم المتحدة غداة الغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو ١٩٨٢. فقد بلورت مصر مع فرنسا ما عرف بالمبادرة المصرية ـ الفرنسية المشتركة، بعد اتصالات بين الرئيسين مبارك وميتران، بغية التوصل إلى حل لقضية الشرق الأوسط. وأول طرح للمبادرة كان في ٢ يوليو بخطاب موجه مني ومن السفير الفرنسي إلى رئيس مجلس الأمن. وكان الشق اللبناني من المبادرة يقوم على تأكيد الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي للبنان وسيادته على أراضيه وانسحاب القوات الإسرائيلية في مرحلة أولى إلى خارج بيروت، يلي ذلك انسحابها الكامل من لبنان. أما الشق الفلسطيني من المبادرة فيقوم على ثلاث أفكار رئيسية: أولاً، القرار ٢٤٢. ثانيًا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بكل ما يعنيه ذلك الحق وعلى أساس تمثيل الشعب الفلسطيني في المفاوضات وبالتالي مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية فيها. وثالثًا، الاعتراف المتبادل والمتزامن بين الأطراف المعنيين. وكانت هذه المبادرة

محط مشاورات مكثفة في مجلس الأمن، وقد جوبهت بمعارضة شديدة من طرف الولايات المتحدة لكنها ساهمت بأي حال في بلورة موقف داعم للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني ولدور منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب في المنظمة الدولية، وقد حصل ذلك في فترة صعبة جدّاً بالنسبة إلى القضية الفلسطينية والمنظمة.

شهادة أخيرة لا بد من الإشارة إليها في ختام مهمتي في نيويورك نظراً إلى ما تحمله من معان، فلقد ألقيت محاضرة في معبد إيمانويل في نيويورك أمام عدد كبير من أبناء الطائفة اليهودية في ١٧ ديسمبر ١٩٨٢ حذّرت فيها من مخاطر الأحداث المأسوية الحاصلة. وقلت إن مصر لا يمكن أن تقبل غزو إسرائيل للبنان ولا يمكن أن تقبل العدوان ضد الشعب الفلسطيني، وقلت إن منظمة التحرير لا تشكل تهديداً عسكريا لإسرائيل، كما أن الغزو حصل بعد سنة كاملة من الهدوء على حدود إسرائيل الشمالية. وأضفت أن المطلوب استمرار الزخم الأمريكي في دفع السلام ورحبت بمبادرة الرئيس رونالد ريجان الصادرة في أول سبتمبر ١٩٨١ وقلت إنها تحتوي على عناصر إيجابية عديدة، وأضفت أن هنالك بعض الملاحظات نتمنى أن تأخذها الإدارة الأمريكية في الاعتبار. كما أكدت ضرورة قيام حكومة إسرائيل باعادة النظر في موقفها الرافض مبادرة ريجان، وركزت على أهمية مشروع فاس الصادر عن القمة العربية التي عقدت في مدينة فاس في ٨ سبتمبر ١٩٨٢. وقلت إن الدول العربية أعلنت إرادتها في التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية قائمة على الاعتراف المتبادل. وختمت قائلاً إننا نتمنى أن تعمم تجربة اتفاقية السلام المصرية-الإسرائيلية على الجبهات الأخرى للتوصل إلى سلام شامل ودائم في المنطقة.

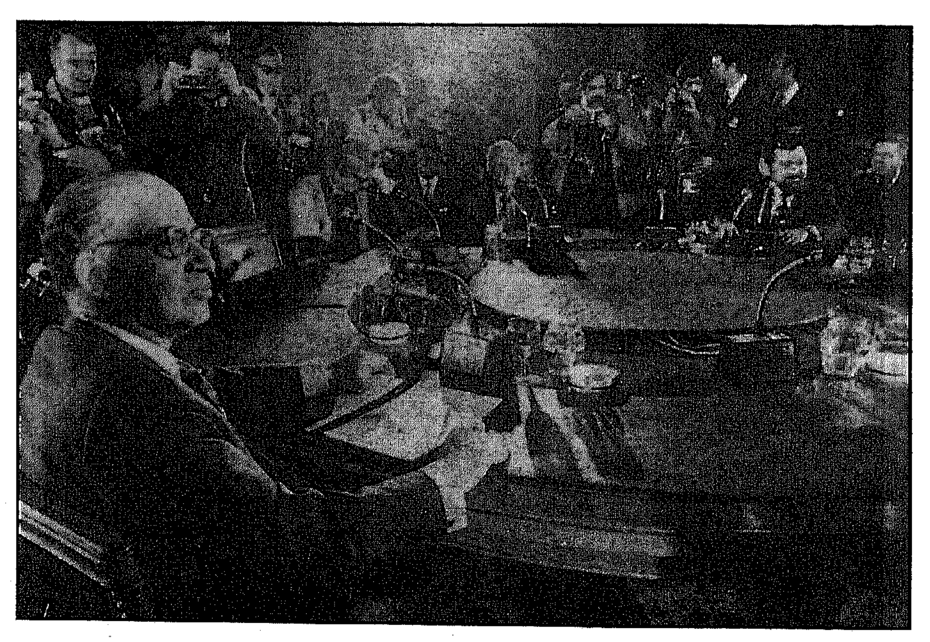


مع الرؤساء والزعماء الأجانب

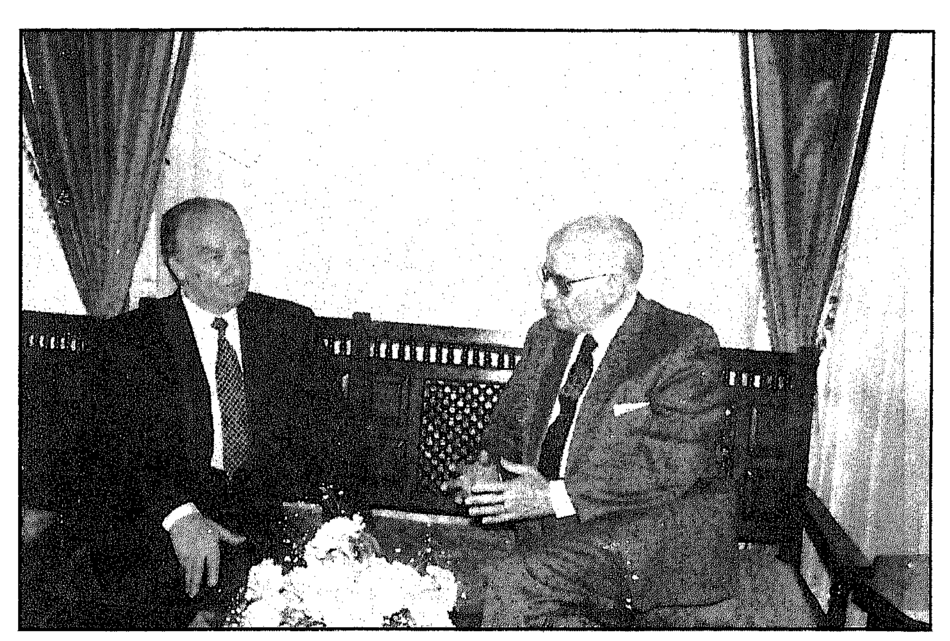
مراجع الصور: ملف أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد



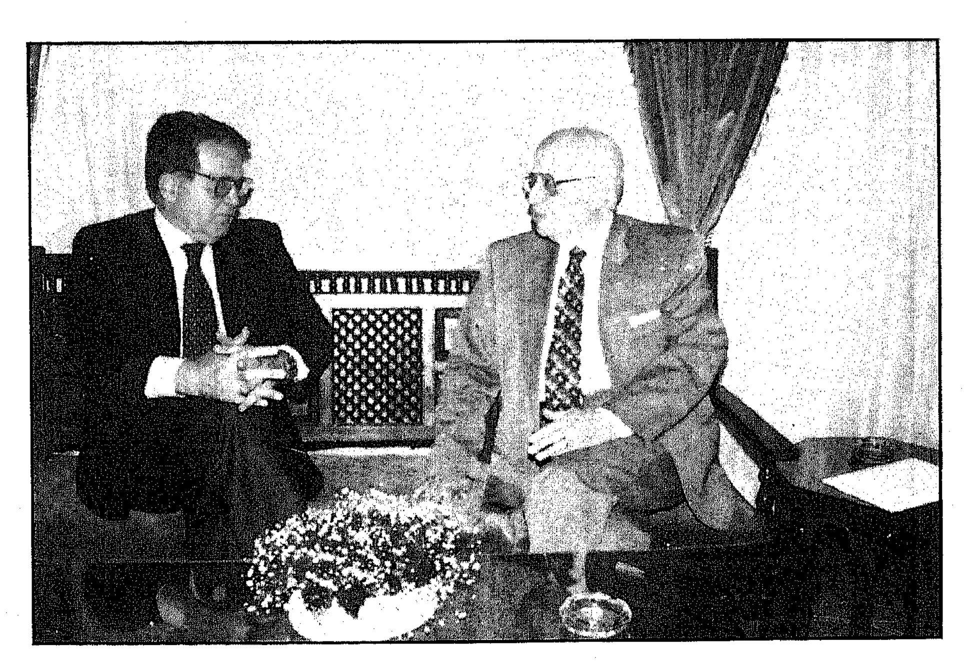
مع البابا يوحنا بولس الثاني



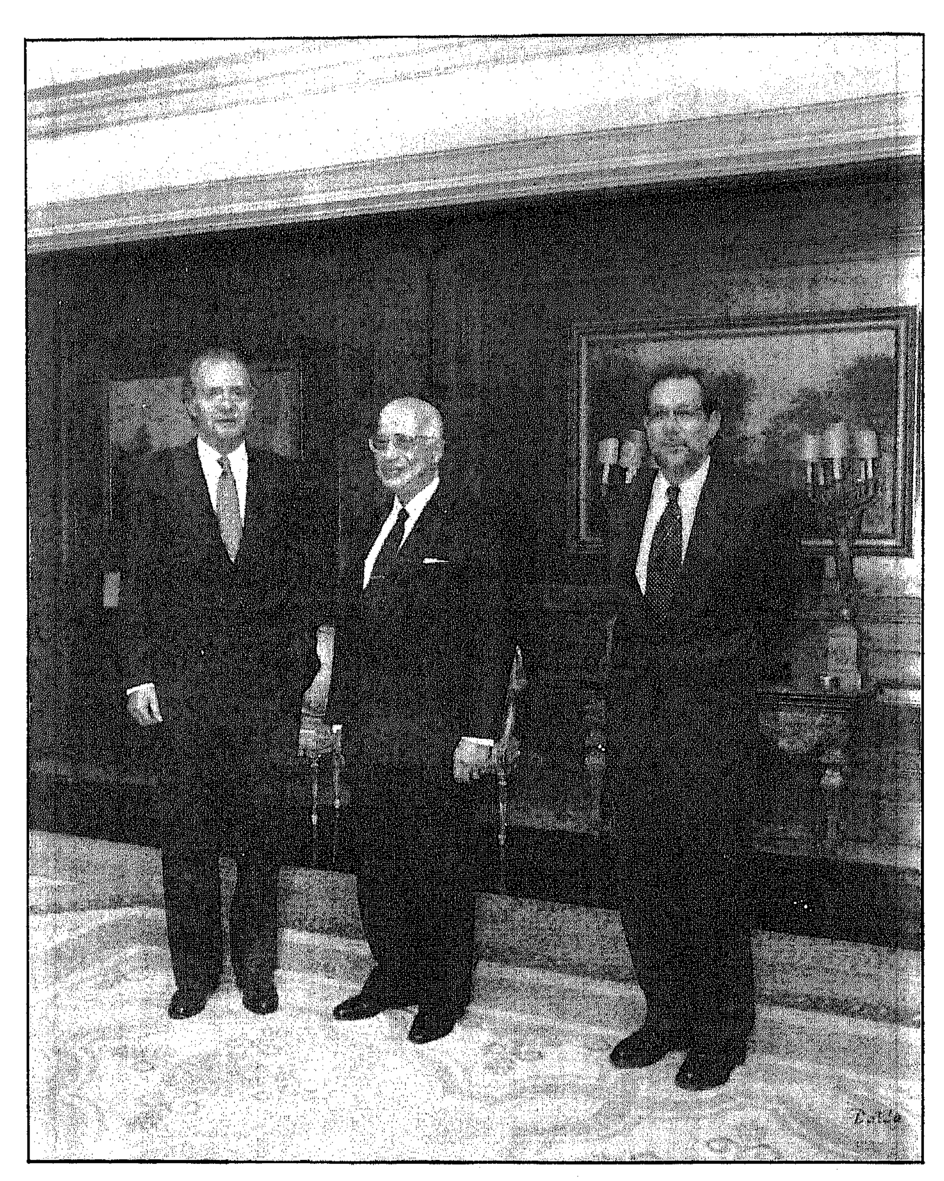
رئيسًا للوفد المصري في مؤتمر القاهرة للسلام (١٩٧٧)



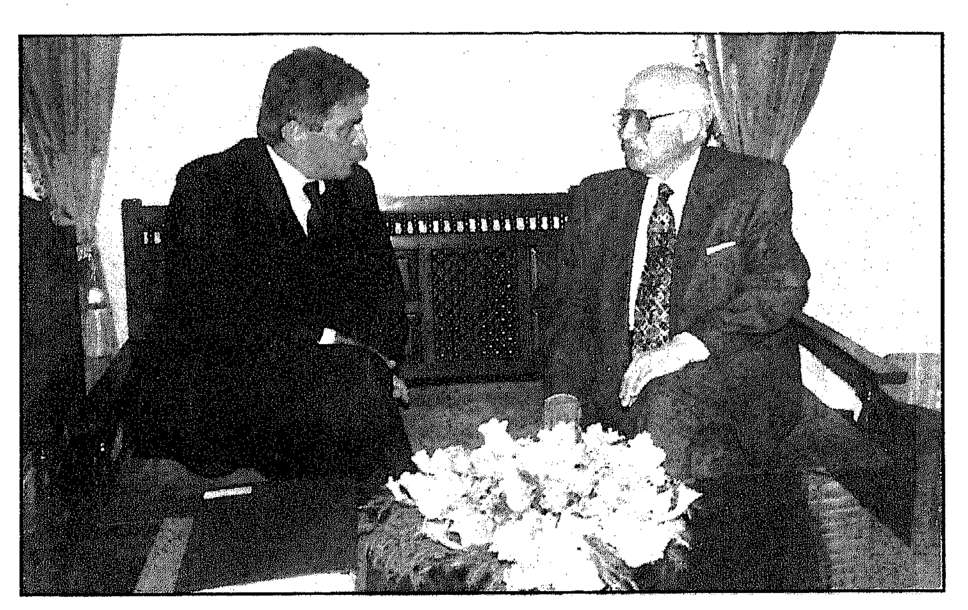
مع الرئيس البوسني عزت بيجوفيتش



مع رئيس الوزراء الإيطالي رومانو برودي



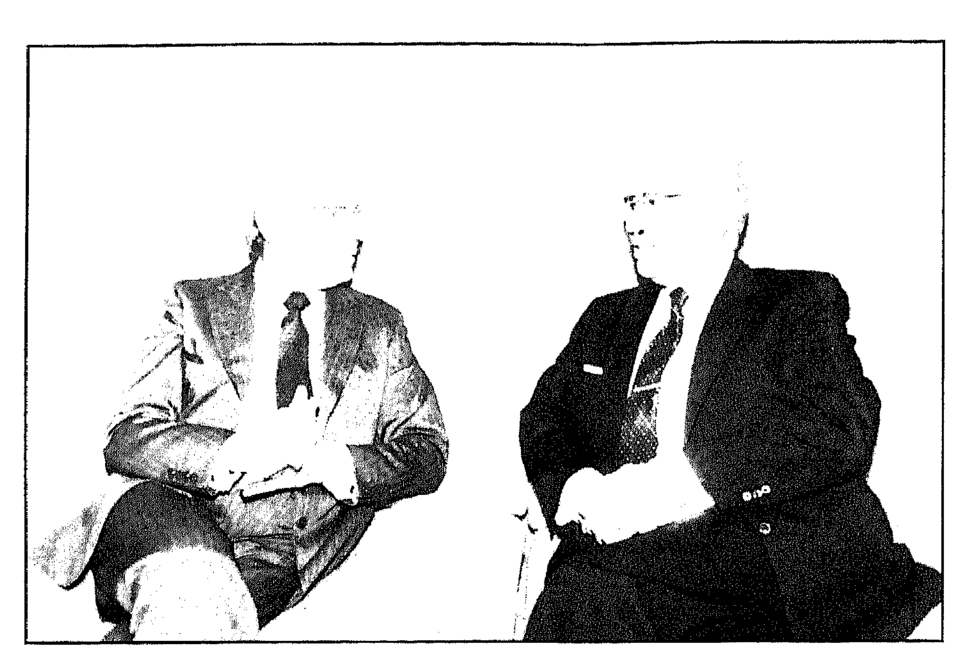
متوسطاً ملك إسبانيا خوان كارلوس، ووزير الخارجية خافيير سولانا (١٩٩٤)



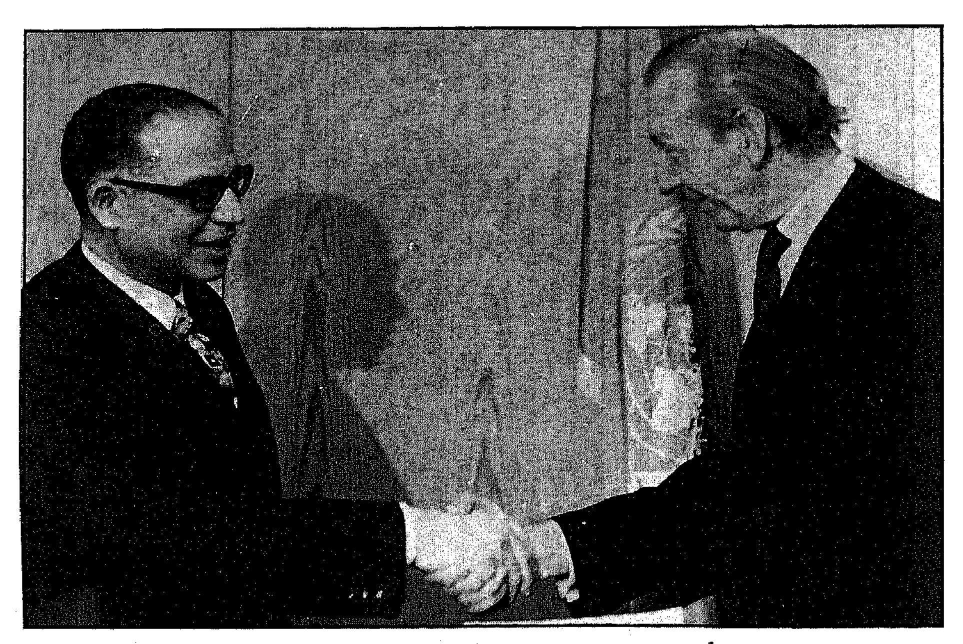
مع مستشار النمسا فيكتور كليما



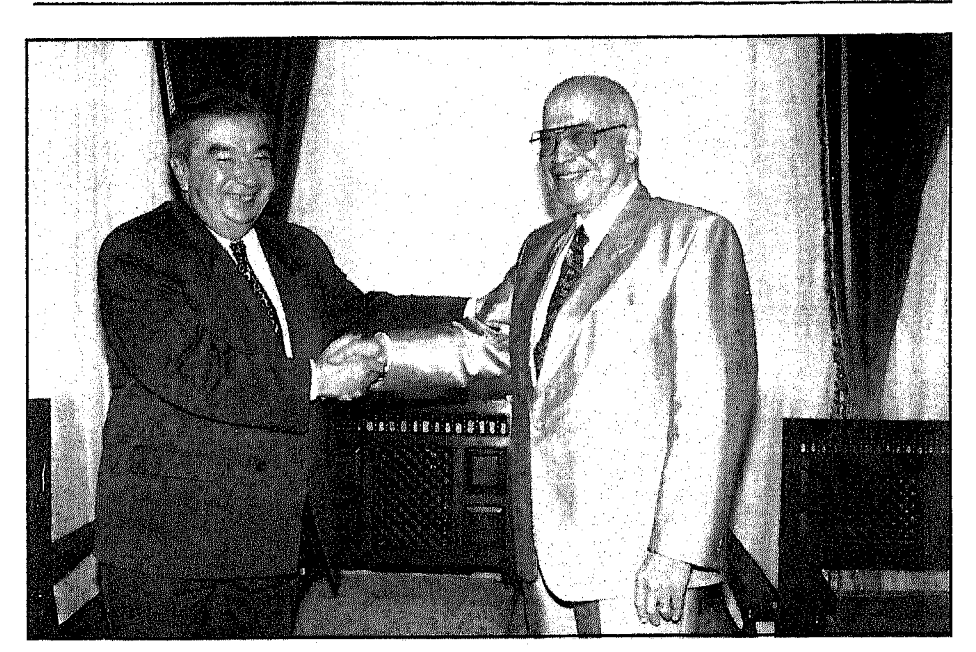
يلقي كلمة مصر في افتتاح جناح معبد دندور في متحف المتروبوليتان في نيويورك عام ١٩٧٨



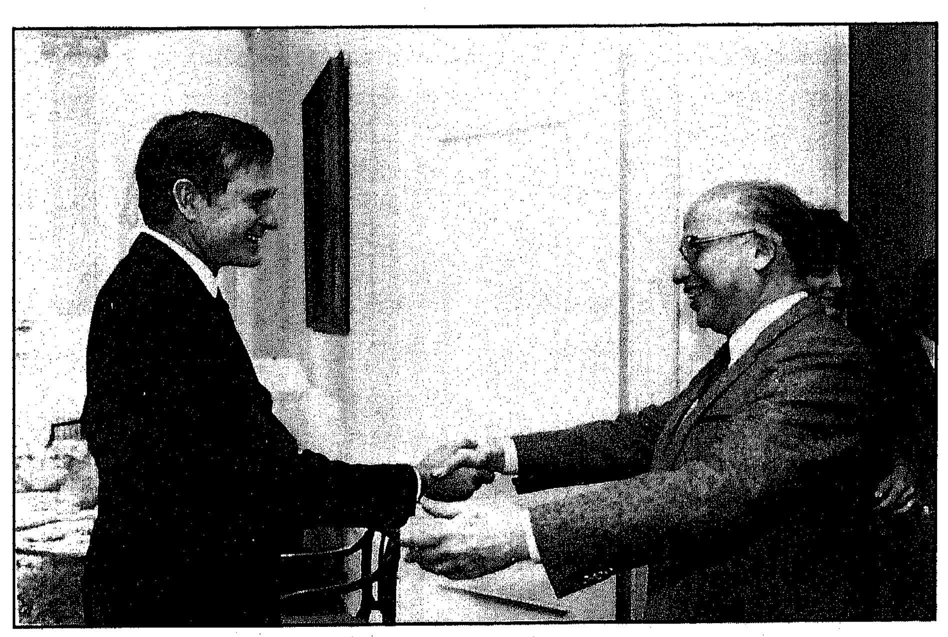
مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير بيريز دوكويار



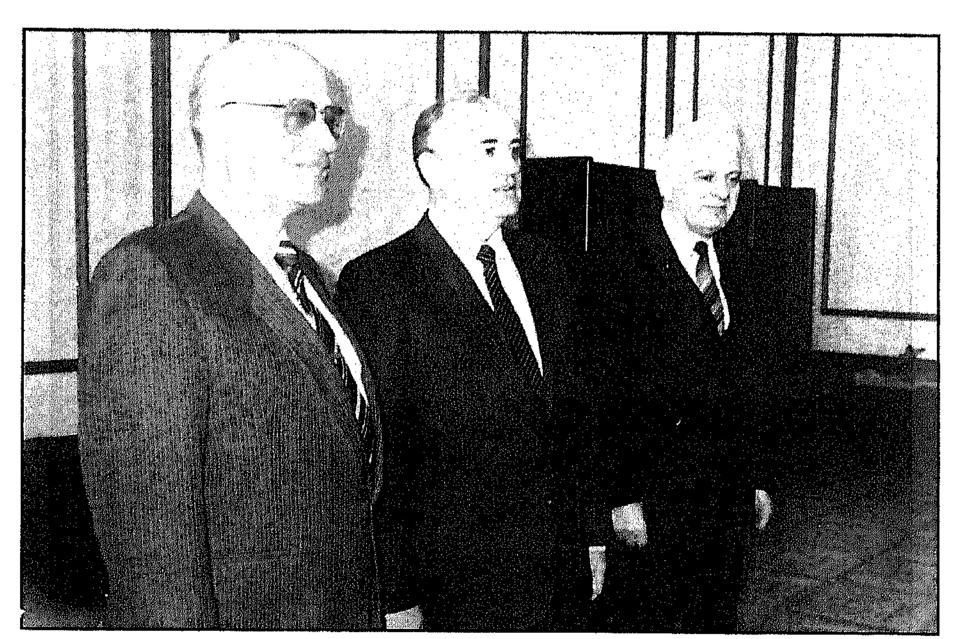
مع الأمين العام السابق للأمم المتحدة كورت فالدهايم



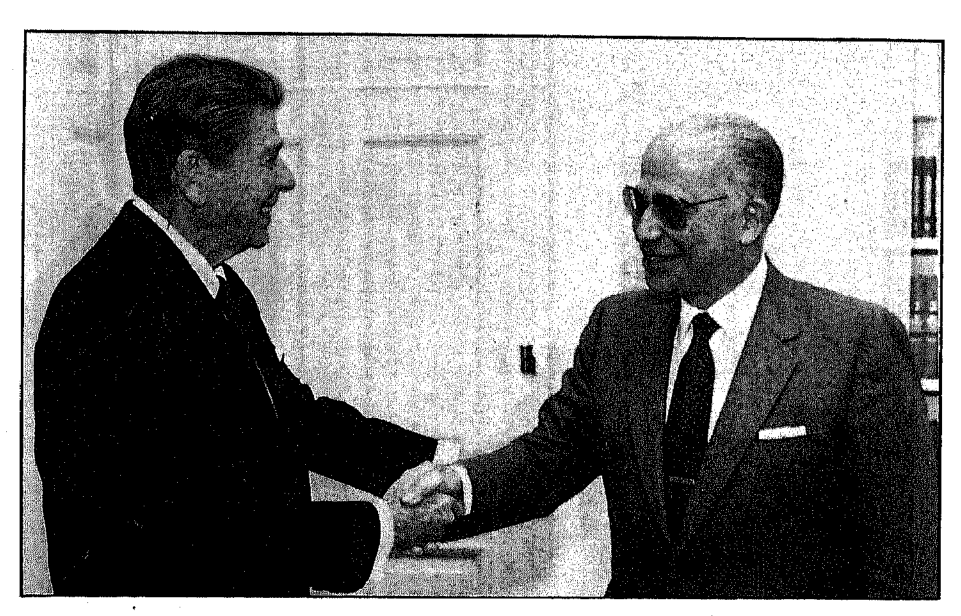
مع رئيس الوزراء الروسي يفجيني بريماكوف



مع الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش



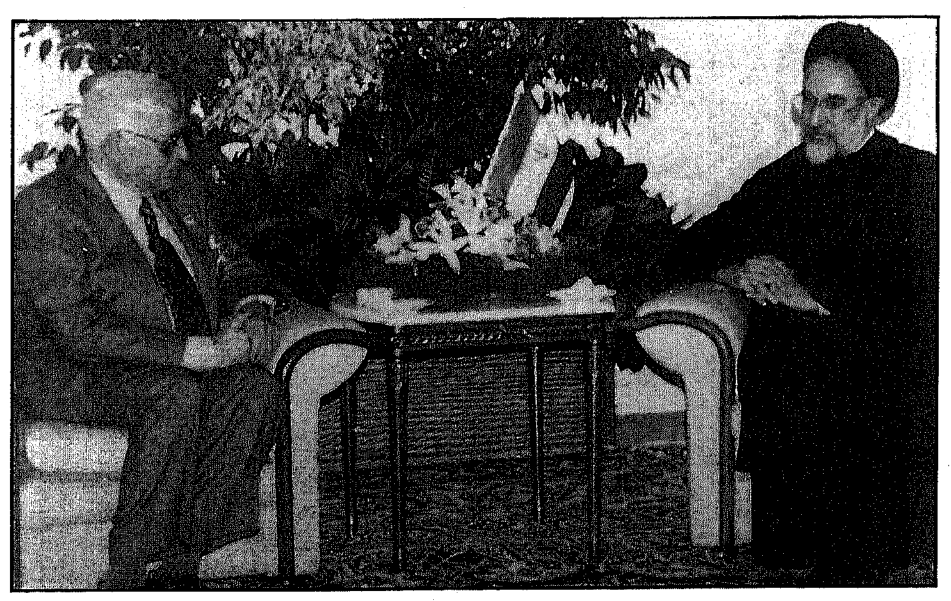
مع الرئيس السوفييتي السابق ميخائيل جورباتشوف
ووزير خارجيته إدوار شيفارنادزه



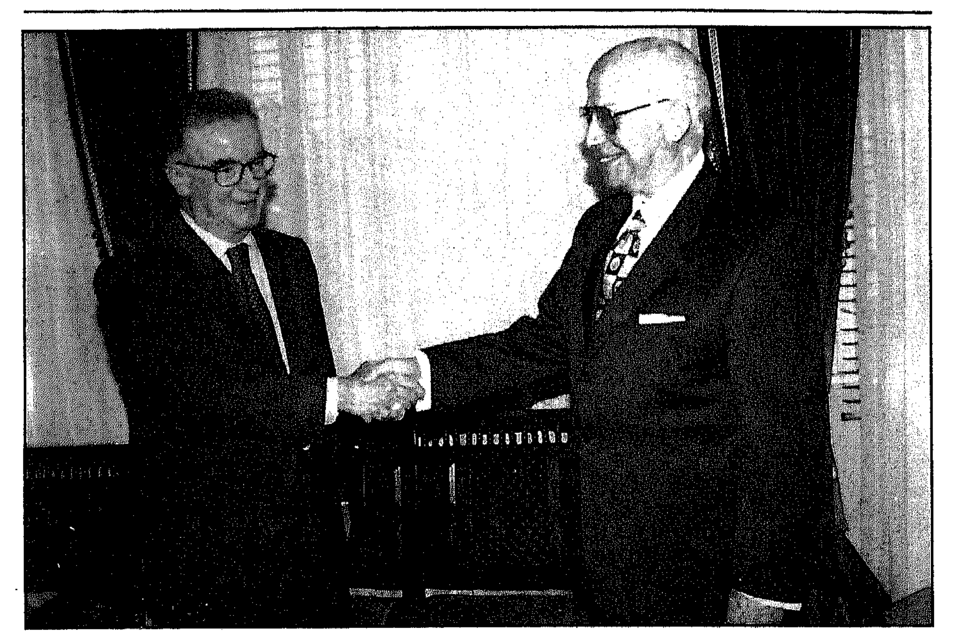
مع الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان



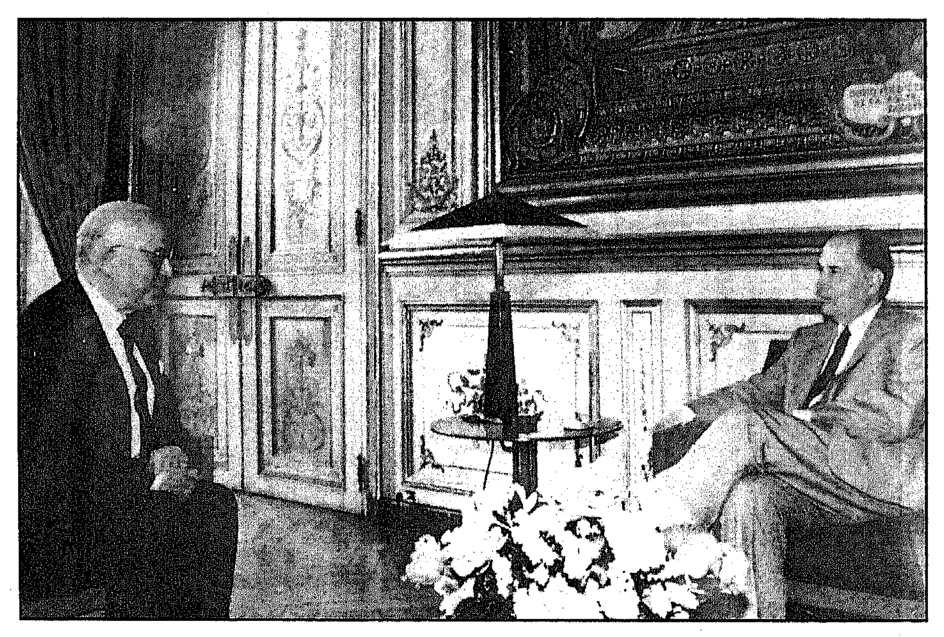
الدكتور عصمت عبد المجيد وزوجته يصافحان
الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين



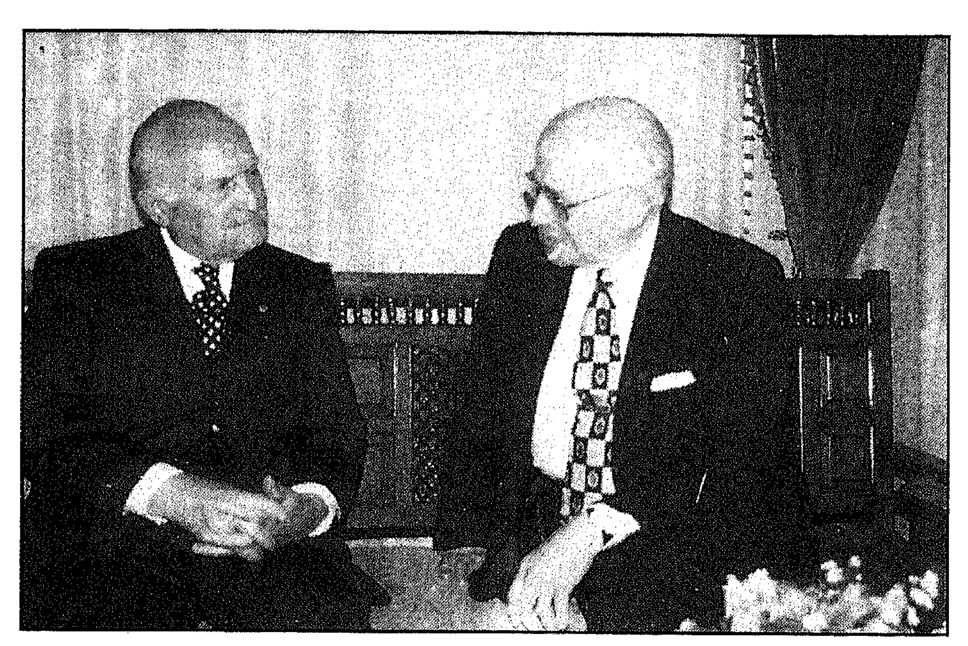
مع الرئيس الإيراني محمد خاتمي



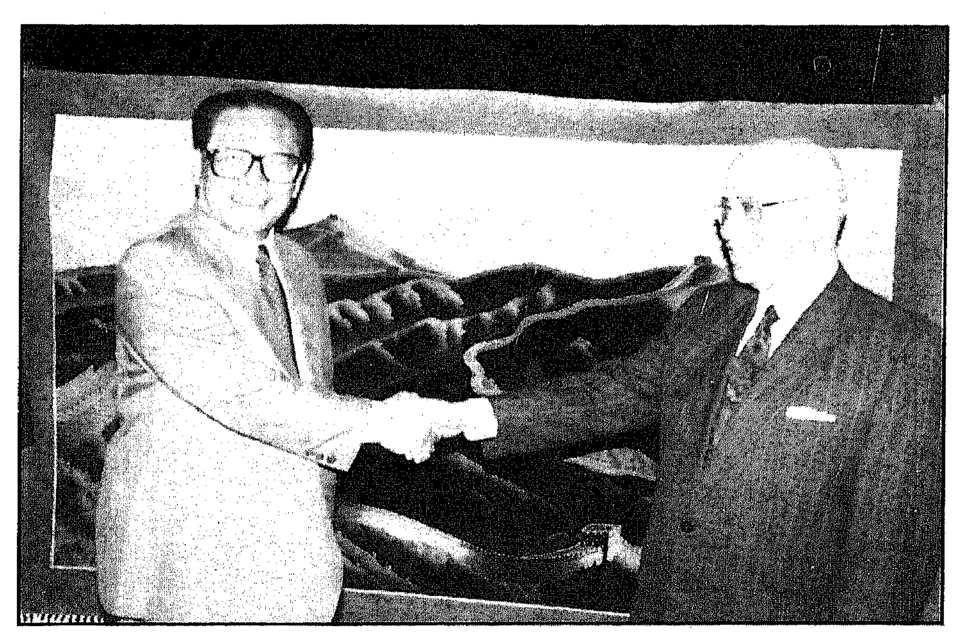
مع رئيس جمهورية البرتغال جورج سمبايو



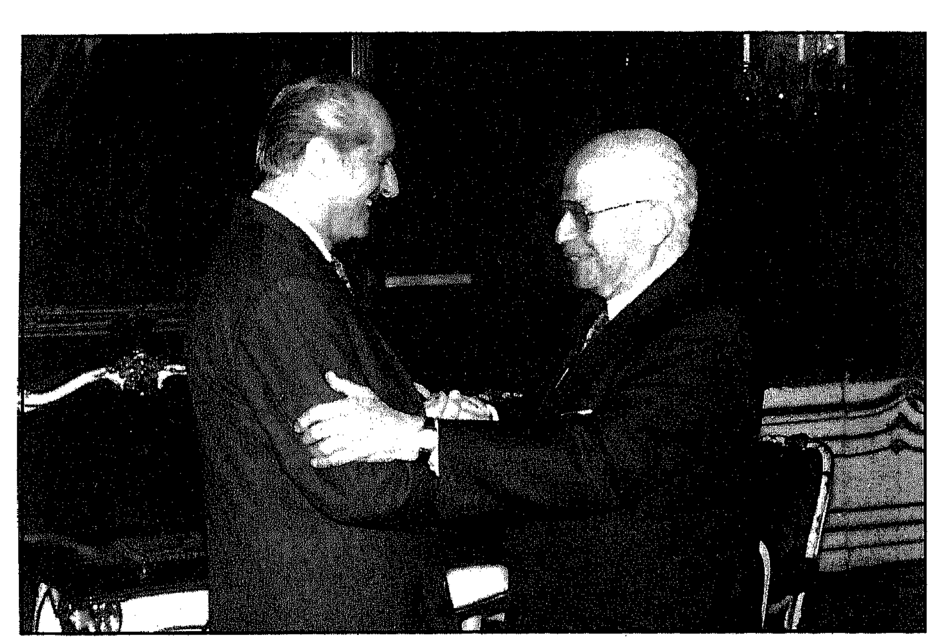
مع الرئيس الفرنسي السابق فرنسوا ميتران



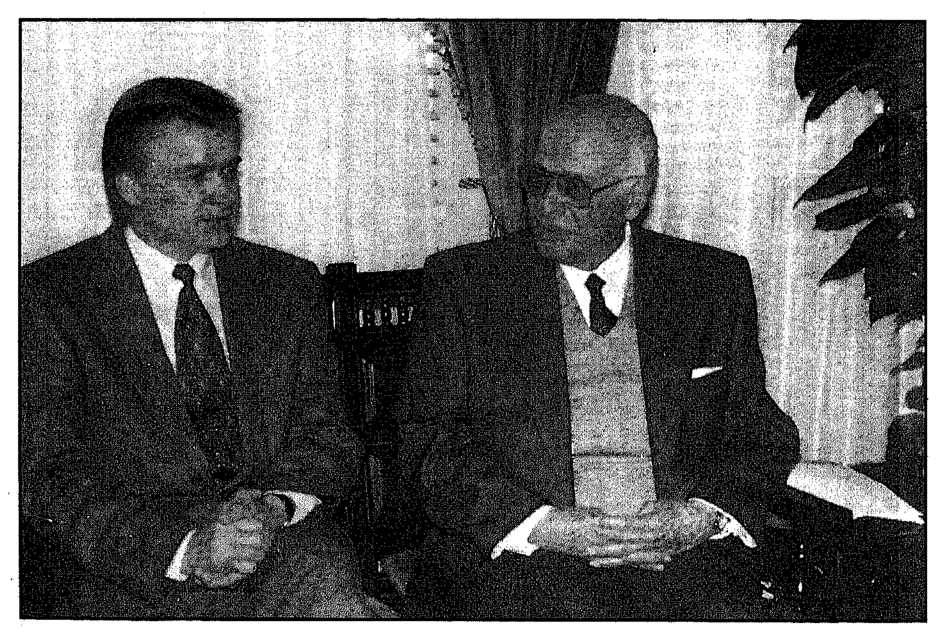
مع الرئيس الإيطالي أوسكار لويجي سكالفارو



مع الرئيس الصيني جيانج زيمين



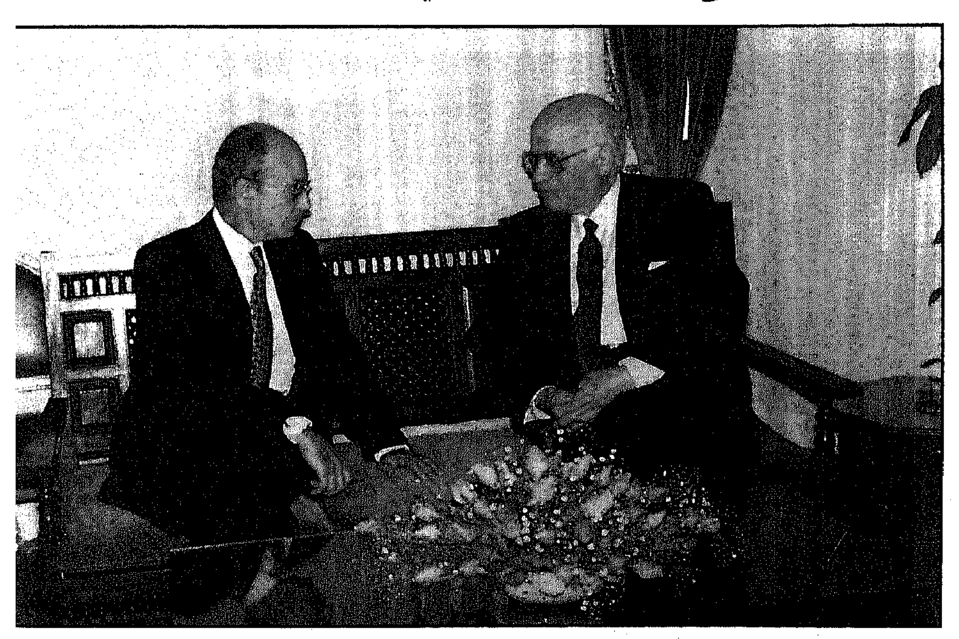
مع الرئيس النمساوي توماس كليستيل



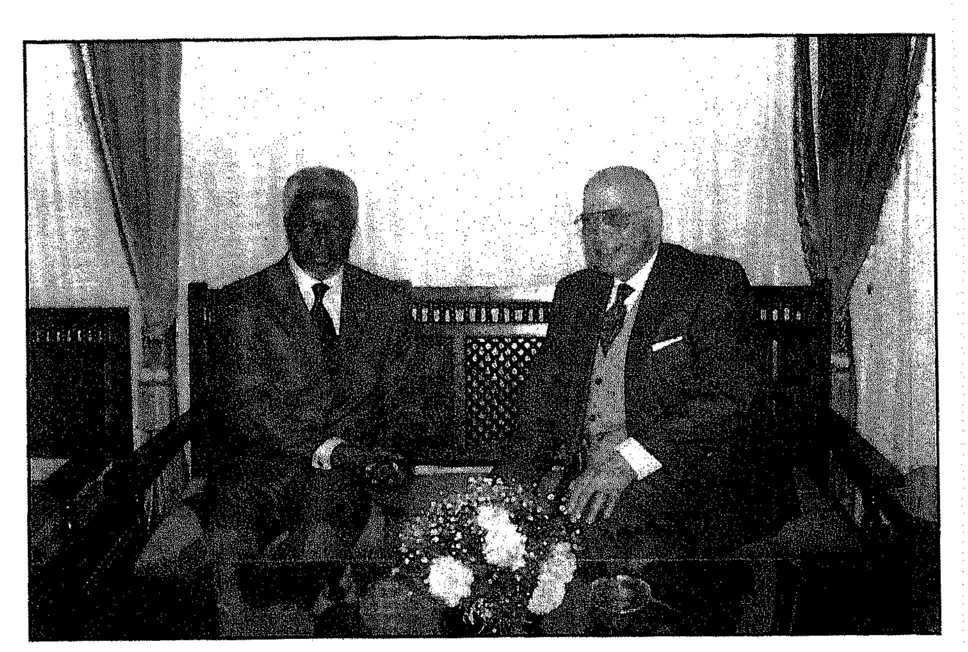
مع رئيس الوزراء البولندي سيرجي بوزيك



مع رئيس الوزراء الإسباني خوسيه ماريا أزنار



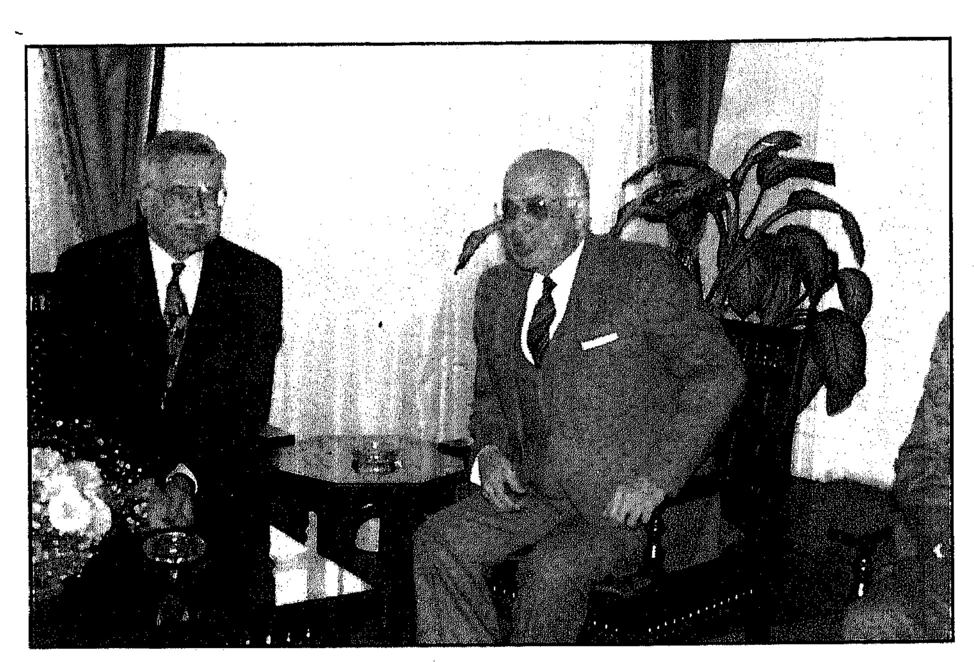
مع الرئيس اليوناني كونستاتينوس ستفانوبولس



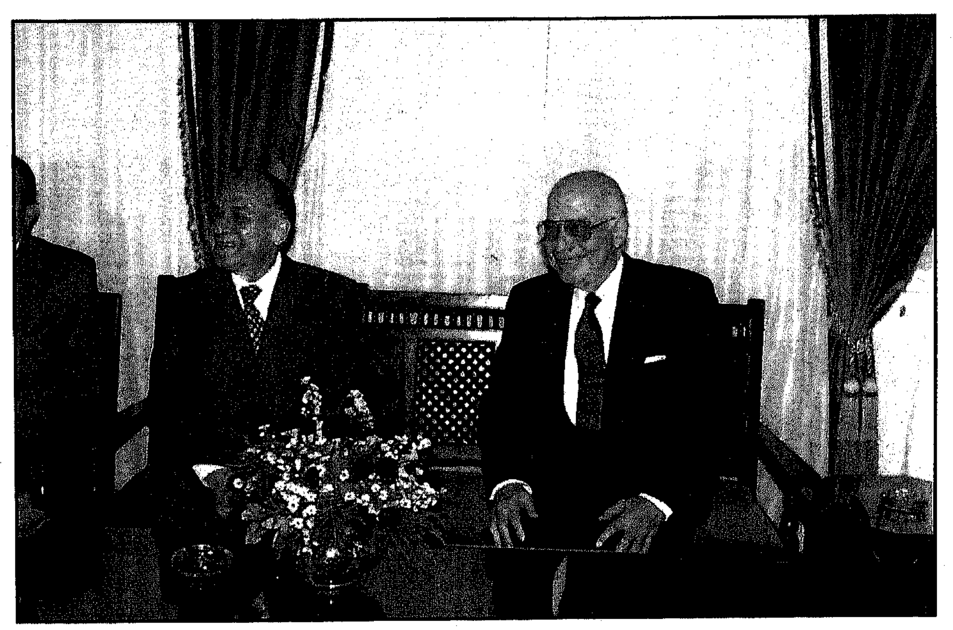
مع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان



مع الرئيس الفرنسي جاك شيراك (١٩٩٥)



مع رئيس وزراء تشيكيا فاكلاف كلاوس



مع الرئيس الروماني السابق إيون إيسكو

■ الفصل السادس ■

وزيراً للخارجية

- ١ -

قضية طابا

عدت إلى القاهرة في يناير ١٩٨٣ بعد انتهاء مهمتي في نيويورك، وقبل بلوغي سن التقاعد من وزارة الخارجية بشهرين. اتصل بي بعد ذلك الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية وعرض عليّ أن أتولى رئاسة مركز التحكيم التجاري الدولي. وأبلغني أن هذا الترشيح تم بالتنسيق مع وزير العدل آنذاك المستشار ممدوح عطية. كان هذا المنصب يشكل تحديًا جديدًا لي إذ بالرغم من أن المركز كان قد تم إنشاؤه قبل فترة الا أن نشاطه لم يكن بالقدر المتوقع منه. في الوقت نفسه تلقيت عرضًا آخر على أن اعمل مستشاراً قانونيّاً للمؤسسة المالية IFC التابعة للبنك الدولي. واستمرت ممارستي القانونية في المجالين حوالي عامين. وهذا بجانب المحاماة لمدة سنة ونصف السنة.

فوجئت في شهر يونيو عام ١٩٨٤ باتصال تلفوني من الرئيس حسني مبارك وكنت وقتها بالإسكندرية. سألني الرئيس عما أفعله هناك فذكرت انني من أهل الثغر الجميل وأتردد على الإسكندرية بانتظام. ودعاني لمقابلته في قصر العروبة بالقاهرة بعد ذلك بأيام قليلة، وفي اللقاء كان الرئيس ودودًا وكريمًا وأشار إلى لقاء الاسماعيلية في ديسمبر ١٩٧٧ عند اجتماع الوفدين المصري والإسرائيلي برئاسة الرئيس السادات ورئيس وزراء إسرائيل. وأثنى على المناقشات التي دارت بيني وبين بيجن في الاجتماع - وعرض عليّ أن

أتولى مسئولية وزارة الخارجية. وقد أجبت الرئيس بأن اختياره إنما هو تشريف كبير لي ويتوج عملي الديبلوماسي، وصدر تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة السيد كمال حسن علي في ١٧ يوليو ١٩٨٤.

توليت مسئولية وزارة الخارجية ما يقرب من سبع سنوات وعلى امتداد ثلاث وزارات متعاقبة. فبعد استقالة وزارة السيد كمال حسن علي توليت المنصب كنائب لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية في وزارة الدكتور علي لطفي في سبتمبر ١٩٨٥ ثم في وزارة الدكتور عاطف صدقي في عام ١٩٨٦.

ولا يمكن أن أمرّ على تلك الفترة دون أن أبدأ بالحديث عن موضوع هو مصدر اعتزاز لكل مصري أعني به قضية طابا. فلقد شرفني الرئيس محمد حسني مبارك في يونيو ١٩٨٥ برئاسة «اللجنة القومية للدفاع عن طابا» وكان هدف اللجنة في البداية التحضير للتحكيم وبالأخص الإعداد لمشارطة التحكيم (Compromis d'arbitrage). ولا بد من العودة إلى الوراء بعض الشيء بغية تقديم قراءة شاملة لإدارة هذه الازمة منذ نشأتها في إبريل ١٩٨٢ حتى استكمال تنفيذ حكم هيئة التحكيم في ١٥ مارس ١٩٨٩. والواقع أن أسلوب ادارة هذه الأزمة منذ بدايتها وما اتسم به من تعاون وتنسيق وثيق بين أجهزة الدولة جعل منها نموذجًا مشرفًا لكيفية معالجة الأزمات بشكل فعال ومثمر في المستقبل. وقد تولت وزارة الخارجية متابعة تطورات القضية، وتقديم التوصيات التي تكفل فاعلية الضغط السياسي والديبلوماسي بالتوازن مع جهود هيئة الدفاع تدعيمًا للموقف المصري.

وبعد صدور الحكم، انتقل الجزء الأكبر من العبء إلى وزارة الخارجية لضمان تنفيذ إسرائيل للحكم دون مساومة أو مراوغة، والتنسيق مع سائر الوزارات والأجهزة المعنية بشأن الترتيبات الخاصة بالتردد على طابا وجنوب سيناء وتعويضات المنشآت السياحية الإسرائيلية، وتحديد مسار خط الحدود من العلامة ٩١ حتى ساحل خليج العقبة، والتأكد من عدم مساس هذه الترتيبات بحقوق السيادة المصرية أو ترك أية ثغرات يستغلها الجانب الإسرائيلي مستقبلاً للنيل من تلك الحقوق.

والجدير بالذكر ان الفقرة الثانية من معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية الموقعة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ قد نصت على أن «الحدود الدولية الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب» ولكن إسرائيل عمدت قبيل الانسحاب من سيناء إلى إثارة مشكلة برفضها الانسحاب من طابا التي هي جزء لا يتجزأ من مصر، ومنعًا لأية تعقيدات من شأنها تعطيل عملية الانسحاب، عالجت مصر الأزمة بهدوء وبطريقة بناءة ووقعت مع إسرائيل اتفاقًا بتاريخ ٢٥ إبريل ١٩٨٢ لحل المسائل الفنية المتبقية المتعلقة بالحدود الدولية يتضمن ما يأتي:

أ ـ توافق مصر وإسرائيل على أن تلك المسائل سيتم تناولها من خلال إجراء متفق عليه للوصول إلى تسوية نهائية وكاملة لها طبقًا للمادة السابعة من معاهدة السلام، ولحين إبرام أي اتفاق، فان كل طرف يوافق على الانسحاب وراء الخطوط التي يبينها الطرف الآخر.

ب ـ يوافق الطرفان على أن يطلبا من القوة المتعددة الجنسية والمراقبين المحافظة على الأمن في هذه المناطق.

جـ ـ استمرار النشاطات التي بدأت في المنطقة وعدم البدء خلال المرحلة الانتقالية في أي مشروعات إنشائية جديدة في تلك المناطق.

د ـ عقد اجتماعات بين مصر وإسرائيل لوضع الترتيبات التي ستطبق في تلك المناطق إلى حين التسوية النهائية لمسألة تعليم الحدود.

مع ذلك، فقد قامت إسرائيل باتخاذ مجموعة من الأجراءات بهدف إحكام قبضتها تدريجًا على المناطق المتنازع عليها، مثل عدم السماح للقوات المتعددة الجنسية بالقيام بحفظ الأمن في تلك المناطق وتكثيف الوجود المدني والعسكري الإسرائيلي فيها واستكمال بناء قرية رافي نلسون السياحية وفندق جديد في طابا تم افتتاحه في أكتوبر ١٩٨٢، ووضع العقبات أمام إجراء محادثات بناءة لحل النزاع.

وكانت وزارة الخارجية قد شكلت في ٢٨ إبريل ١٩٨٢ لجنتين إحداهما استشارية والأخرى رئيسية بغية البحث في كيفية حل هذا النزاع بعد إتمام الانسحاب الإسرائيلي وفشل المفاوضات حول طابا. وكانت مصر تفضل التحكيم وهو حل قانوني ملزم في ما تفضل إسرائيل التوفيق وهو حل سياسي يتطلب تنازلات من الطرفين وهو ما لا ترتضيه مصر باعتبار أنه لا يمكن التفريط بأي شبر من التراب الوطني. وكانت الولايات المتحدة التي تقوم بالوساطة في النزاع تحبذ الوصول إلى تسوية عبر التوفيق أكثر منه التحكيم.

وتوقفت المحادثات المصرية ـ الإسرائيلية بعد شهر من بدئها بسبب الغزو الإسرائيلي للبنان، وأذكر أنني سئلت لاحقًا من الكاتب الصحفي الأستاذ عبدالتواب عبدالحي تقويمي لتلك الفترة وخاصة تجميد المحادثات، فقلت:

«إذا كانت إسرائيل قد تشككت، في مرحلة ما، في نيات مصر تجاه السلام، وأرادت أن تفرض علينا ما تراه من ضرورة ربطنا بمفاوضات عسيرة وطويلة، هي أول من يوقن أنها لا تملك فيها حجة ولا سندًا، اعتقادًا منها أننا سنقف موقف الصمت إزاء تصرفاتها التي لا نقبلها، تخوفًا من وقف مفاوضات طابا، الحق أقول إن هذا كان وهمًا كبيرًا، لأننا كنا نثق تمامًا في عدالة قضيتنا، وسلامة الحجج والأسانيد التي نملكها. كما أوضحت الممارسة إننا نلتزم بالسلام التزام القوى الواثق، لكننا قادرون في الوقت نفسه على الوقوف بحزم إزاء ممارسات إسرائيل العدوانية!

«ومن ثم، فإن وقف مفاوضات طابا، بسبب حرب لبنان، وإن يكن قد أدى الى إطالة أمد النزاع بعض الشيء، كما أسلم معك. إلا أنه كان مفيدًا، حتى يعلم الجميع أن هذه المفاوضات لن تشكل عامل ضغط على إرادة مصر، أو تجعلها تتخلف عن قضايا أمتها».

وإزاء تعثر المفاوضات وفشل جهود التوفيق الأمريكية، لم يعد أمامنا سوى الاستعداد للتحكيم كوسيلة لحل النزاع على مواضع علامات الحدود. وفي ٩/ ٥/ ١٩٨٥ اقترحت على السيد رئيس مجلس الوزراء في ذلك الحين السيد

كمال حسن علي إنشاء لجنة تعمل في إشراف وزير الخارجية أو من يفوضه وتضم ممثلين من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة العدل ومجلس الدولة والجامعات والجمعية الجغرافية والجمعية التاريخية بالاضافة إلى من يرى وزير الخارجية ضمهم إلى اللجنة، تكون مهمتها إعداد خطة العمل والوثائق والمستندات اللازمة لتعزيز وجهة النظر المصرية بشأن سيادة مصر على طابا. وبنيت اقتراحي على أساس مطالبتنا بعرض النزاع على التحكيم واحتمال قبول إسرائيل لذلك، وأهمية الموضوع وحساسيته وضرورة الإعداد الجيد له من كل الأبعاد بما في ذلك النواحي القانونية والتاريخية والفنية المطلوبة لدعم مركز مصر أمام هيئة التحكيم.

وقد وافق السيد رئيس الوزارء على اقتراحي وأصدر القرار رقم ٦٤١ بتاريخ ١٣ مايو ١٩٨٥ الخاص بتشكيل اللجنة وتم بالفعل اختيار أعضائها من أبرز الكفاءات القانونية والعسكرية والتاريخية والجغرافية.

وعلى صعيد إسرائيل كان هنالك انقسام في الحكومة الائتلافية، فرئيس الحكومة شمعون بيريس يوافق على التحكيم، ووزير الخارجية إسحق شامير يقول بالتوفيق. وبعد مفاوضات وجهود مضنية مع الجانبين الإسرائيلي والأمريكي قبلت إسرائيل في النهاية مبدأ التحكيم في ١٣ يناير ١٩٨٦ أي بعد ثمانية أشهر تقريبًا من صدور قرار تشكيل اللجنة. وتطلب الأمر ثمانية أشهر أخرى من المفاوضات الشاقة لنوقع معها اتفاق حول صيغة مشارطة التحكيم في ١١ سبتمبر ١٩٨٦.

وكانت إسرائيل قد حاولت ربط موافقتها على التحكيم بوضع جدول زمني لتطبيع العلاقات المصرية-الإسرائيلية. ورفضت مصر محاولة الابتزاز الإسرائيلية بشدة. وتراجعت إسرائيل عن هذه المحاولة ولكنها أعادت الكرة مرة أخرى في مفاوضات مشارطة التحكيم ومرة أخرى كانت مصر لها بالمرصاد. كما حاول الإسرائيليون توسيع مجال النزاع ليشمل الحدود كلها في حين أنه ينحصر في تعيين بعض علامات الحدود، وعندما فشلت في ذلك

تحولت كما يذكر الأستاذ عبدالحي في دراسته القيمة إلى محاولة توسيع سلطة محكمة التحكيم في تحديد مواضع العلامات المختلف عليها. وأصرّ الطرف الإسرائيلي على أن يكون سؤال التحكيم: أين ينبغي أن تكون علامة الحدود في هذا القطاع؟ لكنني اعترضت مرة أخرى، لأن التحديد قد يكون مضبوطًا Exact وقد يكون غير مضبوط Inexact كما توحي الكلمة وفي هذا توسيع لسلطة المحكمة في تحديد موقع العلامة، مما يدخلنا في متاهات بغير داع. لهذا أعطيت تعليماتي بحذف كلمة بالضبط من صيغة سؤال التحكيم، لتقصر مهمة المحكمة على تحديد موضع العلامة، من واقع المستندات والخرائط والاتفاقات، كما كان موقعها في الماضي منذ كانت لمصر حدود مع فلسطين تحت الانتداب. وبالفعل وبعد مفاوضات شاقة توصلنا إلى صيغة المشارطة على أن «يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وفقًا لمعاهدة السلام واتفاق ٢٥ إبريل ١٩٨٢ والملحق (المادة الثانية من مشارطة التحكيم).

ولم تأل اللجنة القومية لطابا جهدًا في جمع الوثائق والأدلة من مختلف المصادر لدعم الموقف المصري من كل الوجوه. وبفضل الصلاحيات الواسعة والإمكانات التي وضعت في تصرفها استطاعت اللجنة أن توفر لمصر دفاعًا قويًا في مواجهة الادعاءات الإسرائيلية.

وفي أثناء النظر في القضية أمام المحكمة، تركز الخلاف حول موضع علامة الحدود رقم ٩١. وكان هدف إسرائيل هو: إما أن تأخذ المحكمة بأحد الموقعين اللذين تقدمت بهما لعلامة الحدود رقم ٩١، وإما أن تعجز عن التوصل إلى قرار محدد، وهو ما يتيح لها إبقاء الوضع على ما هو وتظل المنطقة المتنازع عليها تحت السيطرة الإسرائيلية ريثما يتم التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض. ولكن هيئة الدفاع المصرية استطاعت دحض دعاوى الجانب الإسرائيلي وإقناع هيئة المحكمة بوجهة نظر مصر بشأن موضع العلامة ٩١. وصدر حكم المحكمة في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ لمصلحة مصر بغالبية أربعة أصوات ضد صوت واحد، هو صوت المحكم الإسرائيلي.

وأود أن أشيد في هذا الخصوص بالمرحوم الأستاذ الدكتور حامد سلطان الذي كان المحكم المصري في هيئة التحكيم والذي رفض تقاضي أية أتعاب عن الدور الكبير الذي قام به، وكانت مستحقاته تتجاوز المائة ألف دولار. والدكتور سلطان من القانونيين المصريين الكبار، وكان أستاذي في كلية الحقوق في جامعة الإسكندرية، ويعكس هذا الموقف الالتزام القومي الكبير لقضية مصر الذي يتمتع به الدكتور سلطان.

ولم تيأس إسرائيل من محاولاتها المتكررة للربط بين التحكيم والتطبيع، فقد حاولت بعد صدور الحكم في سبتمبر ١٩٨٨ لمصلحة مصر أن تربط بين التنفيذ ومسائل أخرى عالقة خاصة بطابا. وقد أرسلت تعليماتي إلى الوفد المصري برفض الربط بين تنفيذ الحكم والمسائل الأخرى التي تلجأ إلى إثارتها إسرائيل لتأخير التنفيذ والحصول على مكاسب. ولم تكن العملية سهلة بين الموقف المبدئي المصري ومحاولات إسرائيل الأخيرة للتسويف. وقد تشكلت بعد ذلك لجنتان للبحث في نظام التردد على طابا وتعويضات المنشآت السياحية. وكان الوفد الإسرائيلي يركز اهتمامه على مسألة التردد والفندق ويرفض تحديد موعد الانسحاب النهائي لاستخدامه كعنصر ضغط على الوفد المصري بغية الحصول على اكثر ما يمكن في ما يتعلق بعنصري التردد والتعويضات الخاصة بالمنشات في طابا. وبعد اجتماعات عدة شاقة لمجموعات العمل المشتركة بسبب سياسة المراوغة الإسرائيلية، تم في ٢٢ فبراير ١٩٨٩ اتفاق على الترتيبات الخاصة بالسياحة في جنوب سيناء من خلال منفذ طابا، وقد وضعت هذه الترتيبات في صورة محضر متفق عليه Agreed Minutes وقد روعي فيها تنفيذ توجيهات مجلس الوزراء بشأن الإطار العام للتفاوض لتنفيذ حكم هيئة التحكيم في موضوع طابا والصادرة بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٨٨ بألا تكون هناك علاقة تعاقدية بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بالموضوعات التي تنظمها قوانين وقواعد وقرارات سيادية مصرية. وقد حرص الوفد المصري على عدم إدراج هذه الترتيبات في إطار اتفاق يعقد بين

مصر وإسرائيل والاكتفاء بوضعها في صيغة تفاهم بين دولتين يدخل تحت إطار تنفيذ القوانين والقواعد السارية في مصر. وفي مساء يوم ٢٦ فبراير ١٩٨٩ وقعت مصر وإسرائيل اتفاقًا يتضمن تحديد الحدود الدولية وموعد انسحاب إسرائيل إلى ما ورائها يوم ١٥ مارس ١٩٨٩ . وكان احتفالنا بإنزال العلم الإسرائيلي ورفع العلم المصرى عزيزاً شامخًا فوق منطقة طابا يوم ١٥ مارس ١٩٨٩ بمثابة إسدال للستار على الفصل الختامي لأزمة طابا التي استمرت طوال سبع سنوات كاملة، تخللتها مفاوضات ومساومات مضنية ومرهقة وضغوط متبادلة انتهت بتأكيد سيادة مصر على جزء عزيز من ترابها الوطني.

وفي اعتقادي أن نجاحنا في إدارتها يرجع إلى أسباب عدة أهمها:

أولاً: الثقة بالنفس، وكذلك الحزم اللذين اتصف بهما موقف القيادة السياسية منذ بداية الأزمة في الدفاع عن الحقوق القومية المصرية. وفي كل مراحل الازمة كانت القيادة السياسية حريصة على أن تجعل الجانبين الإسرائيلي والأمريكي على علم تام بما نعتبره مصلحة قومية حيوية، منعًا لسوء الفهم وتفاديًا لأية تعقيدات قد تنشأ نتيجة سوء التقدير. وكان ذلك بمثابة رسالة واضحة إلى إسرائيل أحبطت محاولاتها المتكررة للالتفاف على القضية ومحاولة تحقيق مكاسب في مقابل خسارتها المؤكدة. كما أن موقف القيادة السياسية شكل قوة دفع كبيرة للفريق المفاوض.

ثانيًا: حرص القيادة المصرية في تناولها للأزمة على الابتعاد عن ردود الفعل الانفعالية وتجنب تصعيد المواقف، ومن ثم كانت القيادة حريصة طول الوقت على تأكيد رغبة مصر في إنهاء الأزمة سلميًا وبحسن نية.

ثالثًا: حرص مصر على مواصلة الاتصالات والمشاورات مع الدول الصديقة والتعاون مع الولايات المتحدة، التي كانت تقوم بدور الوساطة في النزاع لضمان تأييدها لنا.

رابعًا: قيام القيادة السياسية خلال مراحل التفاوض حول طابا بإحاطة الرأي العام والبرلمان علمًا بتطورات الأزمة أولاً بأول ليكونا على علم كامل بتطوراتها وضمان تأييدهما، مما كان له أثر كبير في دعم الموقف الرسمي.

خامسًا: الاستخدام الفعال للتصريحات والبيانات الرسمية التي كان يدلي بها السيد الرئيس ووزير الخارجية لطمأنة الشعب المصري.

سادسًا: التنسيق والتعاون الكامل بين وزارات الدولة وأجهزتها، وسيطرة روح الفريق على أنشطة اللجنة القومية العليا لطابا وهيئة الدفاع المصرية.

سابعًا: المبادرة في مرحلة مبكرة من الأزمة بتشكيل اللجنة القومية العليا لطابا وهيئة الدفاع من عناصر على أعلى مستويات التخصص والكفاية وتحرير نشاط اللجنة من القيود البيروقراطية المعوقة، وتوفير جو من الحرية والصراحة التامتين في مناقشات اللجنة عند البحث في مختلف الاختيارات المطروحة، وكان دور وزارة الخارجية هو تقويم تلك الاختيارات وتحديد أفضلها واكثرها اتساقًا مع المصلحة القومية والإستراتيجية العامة.

ثامنًا: تناول الأزمة من منظور قومي بحت، والاستعانة برجال الخبرة والعلم والقانون من داخل السلطة وخارجها كان لهما أثر كبير في تشكيل فريق دفاع قوي. ولعلنا نذكر أن المرحوم الأستاذ الدكتور وحيد رأفت كان أحد الأعضاء البارزين في ذلك الفريق على الرغم من أن حزب الوفد الذي كان ينتمي إليه، كان ضد مبدأ التحكيم.

هذه قصة طابا وبعض دروسها أذكرها للقارئ المصري والعربي ليس كنقطة مضيئة في تاريخ الصراع العربي-الإسرائيلي فحسب بل كأمثولة على ما يمكن أن نفعله إذا توافر وضوح الرؤية والإرادة الصلبة والخبرة العالية والتفاني غير المحدود في العطاء.

ولا تتسع صفحات كتاب الذكريات هذا للتعرض لهذه الفترة الطويلة بكل أحداثها وتطوراتها، غير أن السنوات الأولى من هذه الفترة ارتبطت بتطورات

عزيزة على قلبي وأقصد بها ما شهدته العلاقات المصرية ـ العربية من تصحيح . فعندما توليت وزارة الخارجية في يوليو ١٩٨٤ كانت العلاقات الديبلوماسية مع الدول العربية مقطوعة باستثناء كل من سلطنة عمان والسودان والصومال . وكانت عضوية مصر بالجامعة العربية معلّقة . كما أن الأمانة العامة للجامعة العربية كانت قد نقلت موقتًا من مقرها الدائم في القاهرة إلى تونس . وأسجل هنا للتاريخ أن سياسة الرئيس محمد حسني مبارك حيال الدول العربية منذ توليه الحكم والتي اتسمت بالحكمة والموضوعية والبعد عن الإثارة ، كان لها أثرها الكبير على مواقف هذه الدول العربية من مصر وأزالت تدريجًا الكثير من الشكوك وسوء الفهم . ولاشك أن استعادة مصر سيادتها على سيناء في إبريل ١٩٨٢ مع ما أكدته الأحداث حتى في فترة القطيعة من أن مصر هي مصر التي لا تتردد لحظة في دعم قضاياها العربية ، وإن معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية لم تضع أي قيد على حريتها وحركتها ، كل ذلك كان له بالطبع أثره الكبير في تطور مواقف الدول العربية ونظرتها حيال مصر .

واستؤنفت العلاقات بين جميع الدول العربية وعادت الجامعة العربية إلى مقرها الدائم في القاهرة .

ـ ٢ ـ

عودة مصر وعودة العرب

بادر الأردن في سبتمبر ١٩٨٤ بإعادة العلاقات الديبلوماسية مع مصر وكان أول بلد عربي يتخذ مثل هذه الخطوة . ثم توالت التطورات في العلاقات المصرية العربية . ففي القمة العربية التي عقدت في عمان في نوفمبر ١٩٨٧ تقرر أن موضوع «العلاقة الديبلوماسية بين أي دولة عضو في الجامعة ومصر عمل من أعمال السيادة تقرره كل دولة بموجب دستورها وقوانينها وليست من اختصاصات الجامعة العربية» . وكان هذا منطلقًا للدول العربية كي تعيد العلاقات الديبلوماسية مع مصر الواحدة تلو الأخرى . ثم دعا العاهل المغربي

الرئيس حسني مبارك إلى حضور القمة العربية في الدار البيضاء في مايو عام ١٩٨٩ للمرة الأولى بعد فترة القطيعة. وتقرر في مستهل هذا المؤتمر أن تستعيد مصر عضويتها الكاملة بالجامعة العربية وجميع منظماتها ومؤسساتها ومجالسها.

ولا بد من التوقف عند هذا الحدث التاريخي المهم الذي شهد عودة مصر إلى العائلة العربية وعودة العائلة العربية إلى مصر للاشادة بكلمة الرئيس محمد حسني مبارك في افتتاح مؤتمر القمة والتي حملت تصوراً شاملاً ومتكاملاً لما يجب أن يكون عليه التضامن العربي على الصعيد العملي من مبادئ وافكار والتي أعتز بإدراجها كاملة:

«بسم الله الرحمن الرحيم

جلالة الملك الحسن الثاني رئيس المؤتمر،

الإخوة الأعزاء أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

يسعدني أن أبدأ كلمتي، في هذا المؤتمر التاريخي بتوجيه الشكر العميق والامتنان الصادق إلى أخي جلالة الملك الحسن الثاني وشعب المغرب الشقيق الذي هيأ لنا أن نجتمع معًا على أرض عربية غالية علينا جميعًا، نعتز بتاريخها وكفاحها من أجل الحرية والاستقلال، وإعلاء الحق العربي والشموخ بالكرامة العربية.

لقد أتاح جلالته بجهد كبير مقدور أن ينعقد هذا المؤتمر ـ التاريخي بكل المعايير ـ في أجواء نقية خالصة من الشوائب، كلها مودة اخوية ورغبة صادقة في العمل الموحد المشترك، الذي يحدد مسار الأمة العربية، في موكب قوي متماسك، نحو غد مشرق وفجر جديد.

ولا أبالغ إذا قلت إن الشعوب العربية كلها، على الأرض العربية كلها، من أقصاها إلى أقصاها، تتطلع إلى هذا المؤتمر التاريخي، بمشاعر السعادة

والأمل، والدعاء الصادق أن يتحقق ما يصبو إليه الجميع، وما أصبح قراراً شعبيّا عربيًا، وهو أن يسفر هذا المؤتمر، عن نتائج إيجابية حقيقية، وقرارات علمية حاسمة، في كل ما تواجهه الأمة العربية من مشكلات قاسية، نتحمل جميعًا - أمام التاريخ - مسئولية مواجهتها، بقلب واحد يعطي ولا يمل العطاء، وفكر واحد يحدد العمل والمصير، وإرادة واحدة تقتحم ولا تهتز.

وإذا كان الشعب العربي في مصر، قد عبّر عن سعادته الكبرى، بتوحيد الصفوف بعد فرقة، وتجمّع الكلمة بعد تمزّق، ولم الشمل بعد قطيعة، فإن الشعوب العربية، بقياداتها ومفكريها، قد عبّرت بكل الوضوح والصدق، عن سعادتها الكبرى، بأن تكون مصر بين شقيقاتها، تؤدي دورها في هذا التحول التاريخي إلى مرحلة إيجابية في بناء الكيان العربي الواحد.

والحق أيها الإخوة أن مصر كانت في السنوات الأخيرة هي الغائب الحاضر.

وذلك بفضل جهودكم المتصلة، ومشاعركم القومية الصادقة التي ظهرت بكل جلاء، في اتصالات لم تنقطع، ومشاورات لم تتباعد، وزيارات متبادلة لم تتوقف، وهكذا فإن العالم العربي، لم يغب عن مصر، كما أن مصر لم تغب عن عالمها العربي. وكان مقعد مصر بينكم، مليئًا بكم جميعًا.

ولن تتخلى مصر العروبة والإخاء عن دورها أبدًا، ولكم جميعًا امتناني العميق، على كل ما بذلتم وقدمتم في سبيل أن يصح الصحيح، وأن تقود كل الأعلام الأسرة العربية الواحدة.

الإخوة الأعزاء،

إذا كان الشعب العربي في كل الأرض العربية، يتطلع بصدق إلى غد جديد، وفجر جديد، فإن الشعب العربي مع كل شعوب العالم يتابع أيضًا مرحلة جديدة في العلاقات الدولية بين القوى العظمى والكبرى في الغرب والشرق، أو في البناء الداخلي لدول هذه القوى.

وهذه المرحلة الجديدة تقوم على أساسين:

الأول: هو تهيئة كل الأجواء لسلام شامل يحمي البشرية من هلاك لن يبقي على شيء، مع تطور الأسلحة النووية إذا قامت حرب ليس فيها غالب أو مغلوب.

والأساس الثاني: هو البناء الاقتصادي الذي يحقق للإنسان حقه في الحياة الكريمة والاتجاه إلى التكتل، وتوحيد المصالح المشتركة لتنمية هذا البناء. وذلك بعدما استنزف تكديس أسلحة الدمار موارد هذه الدول وأنهك اقتصادها إلى الحد الذي أرهق شعوبها وخنق الأمل في افئدة الاجيال الجديدة من ابنائها.

وأمتنا العربية لن تكون بمعزل عن هذه التحولات الجذرية نحو بناء عالم جديد.

وأمتنا العربية بكل ما تملك من إمكانيات مادية ضخمة وقدرات علمية كبيرة، وطاقات روحية عارمة لابد أن يكون لها دور مؤثّر مع خريطة العالم الجديد في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

وعلينا أن نعد أنفسنا لهذا الدور وأن نتجنب تجارب الوقت الضائع والفرص الضائعة التي عانينا منها طويلاً وحتى لا يفوتنا القطار. ولاشك أن انعقاد هذا المؤتمر التاريخي بهذه الصورة من المشاركة الجماعية من قادة الأمة العربية في هذه الظروف الدقيقة، يشكل علامة بارزة على طريق العمل العربي المشترك ويضع أمتنا على أبواب عهد جديد.

ولعل أهم ما يعنينا في هذا التطور العالمي البعيد المدى، هو انعكاساته على نظريات الأمن في كل مكان واسهامه في تسوية الصراعات الاقليمية وتحويلها من مشاكل مزمنة إلى مسائل قابلة للتسوية على أساس تحقيق التوازن في المصالح، وصياغة الحلول التي تقوم على الأخذ والعطاء على نحو متبادل.

ويعنينا أيضًا وبالمقدار نفسه تزايد أهمية التجمعات الاقتصادية والإقليمية،

وأبرزها السوق الأوروبية المشتركة التي ستبلغ آفاقًا جديدة في الاندماج بحلول عام ١٩٩٢، والعملاق الاقتصادي الآسيوي الذي تعدد أقطابه ومنها دول متوسطة وصغيرة لم يكن لها هذا الدور في صهر الاقتصاد العالمي.

وهكذا فإننا إذا ألقينا نظرة على هذه التطورات التي تجرى حولنا فلا بد أن يتزايد إيماننا بضرورة اتباعنا لمنهج مختلف سواء في التعامل داخل محيط الأسرة العربية، أو في تعاملنا مع العالم الخارجي ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين.

وإذا سمحتم لي أن أطرح فكري في هذا المجال فإنني أرى أن هذا المنهج يجب أن يقوم على تصوّر جديد للتضامن العربي يتفق مع الحقائق والمعطيات المتطورة في الوطن العربي وفي العالم من حولنا ونستفيد فيه من دروس الماضي وتجاربه العديدة التي دفعنا فيها - وما زلنا ندفع - ثمنًا باهظًا من أرواح ابنائنا ومواردنا في وقت تتسابق الأمم الأخرى لترسيخ دورها في عالم اليوم والغد.

وأحسب أن هذا التصور الجديد للتضامن العربي يمكن أن يقوم على الأركان التالية:

أولاً: التوصل إلى صياغة عربية - متفق عليها - للسلام كهدف من أهداف أمتنا، في عالم أصبح يضع تحقيق السلام في مقدم أهدافه وأولوياته ويعتبر الحرب خطرًا داهمًا على الإنسانية وعلى مستقبل الحياة في هذا الكوكب، وربما جاز أن نأخذ كأساس في هذه الصياغة، خطة السلام العربية التي انبثقت عن مؤتمر فاس عام ١٩٨٢ وإن كان مطلوبًا أن يأتي التصور العربي الجديد أوسع وأشمل حتى يتمكن من وضع إطار متكامل للعلاقة بين أقطار الأسرة العربية وكافة الدول المجاورة.

ثانيًا: تتطلب هذه الصياغة كذلك أن نحدد لأنفسنا دورًا نشطًا في عملية الوفاق العالمي حتى نكون مشاركين في رسم ملامحه وتحديد مساره سواء جاء هذا الدور مستقلاً عن الأدوار الأخرى أو كان جزءًا من دور البلدان غير

المنحازة، التي كانت أول من نادى بتخفيف حدة التوتر العالمي، والحد من أخطار قيام حرب كونية مدمرة.

ثالثًا: يتعين علينا أن نتفق على مضمون واقعي نلتزم به للدفاع المشترك للتوصل إلى تفاهم وتوافق في الآراء، حول المبدأ وتطبيقاته العملية في الواقع العربي بصرف النظر عن أي خلافات في الرأي أو تباين في السياسة.

رابعًا: وعلينا أن نلتزم التزامًا صارمًا بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لبعضنا البعض لأن أهل كل بلد أدرى بما يحقق مصالحهم وأقدر على تحديد مسارهم على الصعيد الداخلي، ولا يعقل أن نكون من المتحمسين لطرح هذا المبدأ في مجال العلاقات الدولية، ثم نعجز عن احترامه وترسيخه في محيطنا القومي الأضيق الذي يتوافر فيه من المصالح المشتركة ما لا يتوافر في الدائرة الدولية الاوسع.

خامسًا: يتصل بهذا أننا يجب أن نسلم بحقيقة أساسية تسيطر على شتى جوانب النشاط الإنساني، وتحكم حركة التاريخ إلى حد كبير وهي أن تنوع الآراء وتعدد الاجتهادات، من الضرورات التي لا مفر منها ولا غنى عنها.

إن سنة الحياة هي التنوع والتباين في الآراء والاجتهادات وتلك سنة لا نملك لها تبديلاً. ولا شك أن المواطن العربي من المحيط إلى الخليج، يتوق إلى يوم تدرك فيه الأقطار العربية كيف تختلف دون أن تتباعد وتتناحر وتتفرق بها السبل.

سادسًا: علينا في الفترة القادمة أن نوجه قدرًا كبيرًا من تفكيرنا واهتماماتنا إلى وضع سياسات علمية متفق عليها يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي وإيجاد الأطر المؤسسة للتنمية المشتركة ولتحقيق المنافع المتبادلة وتدعيم وسائل الاتصال وطرق المواصلات داخل الوطن العربي.

وأقترح هنا أن نجري مراجعة شاملة للاتفاقات التي عقدناها والقرارات التي اتخذناها في مجال الوحدة الاقتصادية وفي مقدمها اتفاقية السوق العربية

المشتركة، التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٤ ومقررات قمة عمان الاقتصادية، التي عقدت عام ١٩٨٠.

ومن جهة أخرى علينا أن نتوصل إلى تصور مشترك للعلاقة بيننا وبين التجمعات الاقتصادية، التي برزت على الصعيد الدولي في الآونة الأخيرة وبخاصة في ظل التوحيد الأوروبي الذي يبلغ مداه عام ١٩٩٢، والتجمعات الآسيوية القائمة.

واسمحوا لي في هذا المقام أن أطرح فكرة للنقاش والبحث في الأشهر القادمة في إطار المصارحة والمكاشفة التي يجب أن تسود العلاقات بيننا في هذه المرحلة الحاسمة وتتعلق تلك الفكرة برسم تصور للعلاقة بين التجمعات العربية التي قامت أخيراً، والعلاقة بينها وبين جامعة الدول العربية باعتبارها المنظمة الأم ومع الأقطار العربية التي لم تشترك في أي من هذه التجمعات حتى الآن.

سابعًا: يتعين علينا في هذا المنعطف أن نوجه قدراً أكبر من اهتمامنا لقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة، والارتفاع بمستوى العلم في الوطن العربي على امتداده. وتلك عملية معقدة متشعبة يحسن ألا يواجهها كل قطر عربي على حدة بل يجب أن تتضافر جهودنا إزاءها وأن نتصدى لها كجماعة تحكمها وحدة الهدف والمصير.

ثامنًا: ومن العوامل التي تعزز التضامن العربي من هذا المنظور الشامل أن يتسم تعاملنا مع العالم الخارجي بالثبات والاستقرار وأن نتابع تحركنا مع مختلف الأطراف الدولية. وخاصة الدول الصديقة التي تجمعنا بها مصالح مشتركة أساسية وبذلك يستقر العمل العربي الجماعي ويسهل على تلك الأطراف أن تتعامل معنا كمجموعة واحدة متماسكة.

وبالتحديد، فإن هذا يتطلب منا أن نعمل على إحياء الحوار العربي - الأوروبي، وتوجيهه الوجهه التي تحقق أقصى قدر من المنفعة لنا كما يتعين أن ننشط التعاون العربي الافريقي الذي يوفر للطرفين مزايا جمة بالمقدار نفسه لأن

كلاً منهما يقف مع الآخر في خندق واحد، وينظر اليه باعتباره الحليف الصادق والشريك الوفي. كذلك فان الأمر يقتضي إثراء الحوار بين الجنوب والجنوب والحوار بين الشمال والجنوب خاصة في أثناء عقد مؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرى في العاصمة الفرنسية، في شهر يوليو المقبل.

تلك أيها الإخوة هي أهم المكونات التي أراها لازمة لتحديد ملامح التضامن العربي في صورته الجديدة لا كشعار نرفعه وعبارة نرددها بل كواقع نعيشه ونصنعه وهدف واضح نلتزم جميعًا بالسعي إلى ترجمته إلى حقيقة ملموسة.

وباسم شعب مصر العربي أعلن التزام مصر بالتضامن العربي نصّا وروحًا وحرصها على احترام كافة تعهداتها والتزاماتها القومية وهذا مبدأ تمسكت به مصر في كل الظروف.

الإخوة الأعزاء،

بقي بعد هذا أن أعرض بإيجاز موقفنا من القضيتين اللتين نخصهما بالبحث في هذا المؤتمر، وهما القضية الفلسطينية والأزمة اللبنانية.

والحق أننا لسنا في حاجة إلى حديث مستفيض حول هاتين القضيتين لأن موقفنا منهما معروف ولأننا نعتقد أن انعقاد هذا المؤتمر في هذه المدينة العريقة، سوف يتيح لنا أن نناقشهما في هذا المناخ الأخوي المفعم بالود والاحترام المتبادل بهدف التوصل فيهما إلى موقف موحد، يخدم مصالحنا المشتركة وقضيتنا الواحدة.

ولسنا بحاجة إلى القول إننا نؤيد الشعب الفلسطيني الشقيق في مقاومته للاحتلال والسيطرة الإسرائيلية بالقدر نفسه الذي نؤيد حقه في اختيار الطريق الذي يراه محققًا لأهدافه العادلة وأمانيه المشروعة. ويجب هنا أن نفرق بين قومية القضية - وهو ما نسلم به ونؤيده - وخصوصية العبء الذي يتحمله الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج وهو ما يعطي هذا الشعب المناضل

الحق نفسه الذي سلمنا به لسائر الشعوب العربية، وهي تخوض كفاحها في سبيل الحرية والاستقلال، وهو حق الاختيار الحر وسلطة اتخاذ القرار.

أما فيما يتعلق بالأزمة اللبنانية فالحق أنها أصبحت تمثل لنا جميعًا مشكلة عاتية تؤرقنا وترهق ضمائرنا ولسنا هنا في مجال سرد أسباب ظهورها وتفاقمها، أو طرح الفروض النظرية وأسلوب الخروج من الأزمة، وإنما يكفي أن أقرر أننا يجب أن نعمل بفكر واحد على تخطي هذا المأزق بكل آواره السحيقة، قبل أن تحرق النار كل ما لدينا من مقومات الاستقرار والاستمرار. وكحد أدنى فإن علينا أن نلتزم بإنجاح الجهود التي تبذلها اللجنة العربية السداسية، التي شكلتموها لتسوية الأزمة والإسهام في تحقيق الوفاق الوطني وانسحاب جميع القوات الأجنبية، وتمكين المؤسسات الدستورية من ممارسة سلطاتها وصلاحياتها الشرعية. ويجب أن نثبت بالقول والفعل معًا، أننا جميعًا حلفاء وأنصار للشعب اللبناني الشقيق، بكل طوائفه وفئاته، وأننا لا نستطيع أن نفرّق بين لبناني وآخر على أساس الانتماء الديني أو المذهب السياسي؛ فكلهم أمامنا سواء.

الإخوة الأعزاء الملوك والرؤساء والأمراء،

لقد رحبنا جميعًا بوقف الحرب بين إيران والعراق، وهو ما نراه مقدمة ضرورية لإقرار السلام ني منطقة الخليج وإنهاء دعاوى الحرب، والقضاء على أسباب التوتر وعوامل القلق في هذه المنطقة الحيوية من الوطن العربي، خصوصًا وأن العراق الشقيق الذي استعاد أراضيه بشجاعة أبنائه وحكمة قيادته ـ قد أثبت صدق نياته نحو إقامة سلام عادل ودائم، على أساس حسن الجوار واحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لكل دول المنطقة.

أيها الإخوة،

إن ما طرحته أمامكم من أفكار هي خواطري التي أتصوّر بكل الإخلاص والصدق، أنها يمكن أن تسهم في إضاءة الطريق

وكلنا يدرك أن الطريق شاق ومتعثر وطويل.

وكلنا يدرك أننا نواجه الاختبار الصعب، أمام مسئولياتنا القيادية وأمام شعوبنا التي تعطينا الثقة، وتتطلع إلينا في هذه اللحظات الخالدة بكل الأمل والرجاء.

بل لعلني لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت: إنه أصعب اختبار.

ولا خيار لنا في هذا الاختبار.

إما أن نقدم بكل الإيمان والشجاعة، إقدام المقاتل المقتحم. والغد لنا إذا ملكنا يومنا.

وإما أن نتراجع بأقدامنا إلى ساحة الوقت الضائع والفرص الضائعة. ولن يكون لنا غد نسعى إليه وحاضرنا يفلت من أيدينا.

ولكنني واثق كل الثقة، إننا مقدمون، لأننا مؤمنون ولأننا قادرون.

وليكن هذا الاجتماع هو تأكيد تاريخي لأمة عربية واحدة، ولشعب عربي واحد، ولصوت عربي يدوي في العالمين.

نعم، نحن في مستوى التحدي.

نعم، نحن في مستوى المسئولية.

نعم، نحن أمة تكتب تاريخ مجد وفخار وتقيم صرح بناء شامخ يصنعه فكر جديد ويدعمه ويحميه، تآلف قلوب عاهدت ربها وشعوبها على عطاء متبادل بغير حدود، وعلى وحدة مصير لن تهزها الأعاصير.

وأكرر الشكر للأخ الشقيق جلالة الملك الحسن الثاني. وأعبر لكم جميعًا عن خالص الود والتقدير لهذه الروح الأخوية الأصيلة التي أبديتموها نحو شعب مصر ونحوي شخصيًا وأسأل الحق تبارك وتعالى أن يوفقنا ويرعانا ويهدي خطانا.

والسلام عليكم ورحمة وبركاته».

أذكر أنه في اجتماع وزراء الخارجية التمهيدي لمؤتمر القمة الذي عقد في ٢١/ ٥/ ١٩٨٩ حاول الوفد العراقي إدراج بند على جدول الأعمال يتعلق

بدعوة سوريا إلى سحب قواتها من لبنان في إطار سحب جميع القوات الأجنبية من لبنان. وعارضت هذا التوجه مؤكدًا أن هذا الموضوع يندرج في صلب العلاقات اللبنانية ـ السورية وليس من حقنا جميعًا التدخل فيه. وقد فوجئ الوفد العراقي بموقف مصر لا سيما أن علاقات خاصة كانت قد تبلورت بين البلدين بسبب الموقف المصري المؤيد بشدة للعراق خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية وكان من ثمرات هذا الموقف إنشاء مجلس التعاون العربي، كما أن العلاقات المصرية ـ السورية لم تكن قد عادت إلى طبيعتها حينذاك ورغم هذا كله فلقد اعتبرت أن لمصر مواقف مبدئية وهي تحترم خصوصيات مختلف الاطراف العربية.

وفي هذا المناخ المفعم بالبهجة والتفاؤل ألقيت كلمة مصر، التي تضمنت التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

« يسعدني أن نشارك معًا في هذا الاجتماع التاريخي لوزراء خارجية الدول العربية على أرض المملكة المغربية الشقيقة والذي نبدأ به مرحلة جديدة تتسم بدرجة كبيرة من التعاون والتضامن العربي.

وأنا على يقين أن مشاعري تتفق تمامًا مع مشاعر زملائي السادة وزراء الخارجية المشاركين في هذا الاجتماع الموقر، ليس فقط لأنه يعد أول محفل عربي جماعي تشترك فيه جمهورية مصر العربية منذ سنين على هذا المستوى للتمهيد لقمة الملوك والرؤساء والامراء العرب، بل أيضًا لأنه يأتي في مرحلة نحن فيها في حاجة إلى مثل هذه الدرجة العالية من التضامن العربي، ويرجع الفضل في اجتماعنا هذا إلى جلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية الشقيقة، لدعوته واستضافته مؤتمر القمة العربي الطارئ في الدار البيضاء، هذا بالإضافة إلى التوجه الصادق من قبل القادة العرب بضرورة بداية مرحلة جديدة تتجاوز سلبيات الماضي، وتعكس حقيقة الصلات والروابط تجاه مصر العربية ودورها الذي تضطلع به في خدمة أمتها العربية.

السادة وزراء الخارجية،

إننا نبدأ صفحة جديدة ويحدونا الأمل جميعًا في أن تكون أكثر إشراقًا وأكثر تعاونًا.

إن جمهورية مصر العربية، لا تنظر إلى هذا الاجتماع، وما سوف يليه من اجتماعات على مستوى القمة على أنه عودة إلى العمل العربي المشترك، فالقاهرة ظلت في مكانها ولم تكن بعيدة - في أي لحظة من اللحظات - عن قلب كل عربي، ولم تتخل أبدًا عن عروبتها والتزاماتها العربية، فهي دائمًا أبدًا باقية على عهدها، وفية لأمتها العربية، ساهرة على مصالحها، محققة لآمالها مدافعة عن حقوقها، ولم ولن تتدخر جهدًا من أجل العمل على تعزيز التضامن العربي وترسيخه.

وأصارحكم القول بأن وجودنا هنا يثير في النفس مشاعر عديدة ومتباينة تنظر في جزء منها إلى أحداث ماضية عايشناها جميعًا وتتطلع في الوقت نفسه بترحيب وتفاؤل إلى حاضر ومستقبل أكثر أملاً في أن تتمكن أمتنا العربية من مجابهة أهم التحديات والقضايا التي تواجهها في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخنا المعاصر.

الإخوة وزراء خارجية الدول العربية،

ونحن نجتمع اليوم، نتطلع جميعًا إلى أهدافنا المشتركة التي هي - في الواقع - واضحة لنا تمامًا، كما أننا نعرف جيدًا أنه لا سبيل لتحقيقها إلا بالتضامن العربي الحقيقي.

إن جمهورية مصر العربية تحمّلت مسئولياتها التاريخية نحو القضايا العربية المحورية، واختارت السلام كخط إستراتيجي، السلام الذي نعنيه هو السلام الحقيقي المشرف الذي يعيد إلى العرب حقوقهم ويحفظ لهم أرضهم، وقد شاركتنا الدول العربية الشقيقة - أخيراً - في احتفالاتنا بمناسبة تحرير آخر شبر من الأراضي المصرية بعد استئناف السيادة المصرية على طابا والتي اعتبرها الجميع

تتويجًا للسياسة الحكيمة التي تنتهجها مصر تحت قيادة الرئيس محمد حسني مبارك. لقد كانت عملية استرداد أرضنا بحق ملحمة وطنية ساندتنا فيها شعوب الأمة العربية، وشاركتنا فترات القلق والكفاح من أجل إثبات الحق المصري، وإعلاء مبادئ الحرية والكرامة.

لقد كان التأييد العربي رمزًا لنجاح السياسة المصرية، وكان معبرًا عن تواصل العلاقات المصرية ـ العربية، والتي أستطيع أن أقول إنها وصلت الآن إلى مرحلة من القوة والثقة والواقعية والاحترام المتبادل.

إن النظرة المتأنية إلى واقعنا اليوم توضح بجلاء أنه لا بديل ولا غنى عن العمل العربي المشترك وتطويره بما يتمشى وظروف عالمنا المعاصر ومتطلباته ـ وهو العالم الذي يعيش مرحلة تغيّر جذرية ـ من أجل تحقيق اهدافنا وآمالنا على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مستفيدًا في ذلك من المتغيرات الجديدة التي طرأت أخيرًا وأبرزها إنشاء كل من مجلس التعاون العربي واتحاد دول المغرب العربي، بالإضافة إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ننظر إليها جميعًا كروافد إضافية لدعم العمل العربي المشترك في مواجهة التجمعات الإقليمية والدولية».

وعقب انتهاء اجتماع وزراء الخارجية صدر عن المجلس ما يلي: «رحب جميع رؤساء الوفود المشاركون في اجتماع المجلس باستئناف جمهورية مصر العربية عضويتها كاملة في الجامعة، ودورها القومي بما يدعم العمل العربي المشترك في جميع المجالات، ويعزز قدرة الأمة العربية على تحقيق أهدافها القومية».

ولم تكن هذه القمة، قمة عودة مصر فحسب بل كانت أيضًا قمة المصالحات العربية وقمة الالتزام العربي بالعمل على إنهاء المأساة الدائرة في لبنان من خلال العمل على إرساء أسس الوفاق الوطني. وقد عبّرت القمة العربية عن هذا الالتزام بتشكيل لجنة عليا بصلاحيات شاملة وكاملة لحل الأزمة اللبنانية ضمت قادة كل من المغرب والسعودية والجزائر.

ثم عادت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى مقرها الدائم بالقاهرة اعتباراً من سبتمبر ١٩٩٠ .

وشاركت مصر في ديسمبر ١٩٨٩ بباريس في المؤتمر الوزاري العربي - الأوروبي الأول الذي عقد في إطار الحوار العربي - الأوروبي وبرعاية مشتركة من كل من جلالة الملك الحسن والرئيس فرنسوا ميتران . وقد لمست كرئيس لوفد مصر علاقات الصداقة القوية التي تربط بين مصر وفرنسا ودور فرنسا في دفع هذا الحوار . وكان لوزير خارجية فرنسا كلود شيسون موقف واضح في تأييده القضايا العربية ، وقد هدف المؤتمر إلى إعادة هيكلة أجهزة الحوار بغية تفعيلها وكذلك إعطائه دفعة قوية من خلال انعقاد المؤتمر على هذا المستوى ، وقد اتسم الموقف البريطاني بالتشدد عشية افتتاح المؤتمر إذ أصرت بريطانيا على عدم دعوة سوريا وليبيا إلى المؤتمر . وقد أجريت اتصالاً مع دوجلاس هيرد وزير خارجية بريطانيا وأبلغته بوضوح أن مصر لن تشارك في المؤتمر إذا غابت سوريا وليبيا . وذلك رغم الوضع السلبي الذي كانت تتسم به العلاقات المصرية مع كل من سوريا وليبيا ، وأضفت أن مصلحة أوروبا وبريطانيا تكمن في مشاركة كل الدول العربية وعدم إفشال هذا المؤتمر ، وكان لفرنسا موقف داعم بقوة لموقف مصر وقد نجحنا في تغيير الموقف البريطاني ونجح المؤتمر في بلورة انطلاقة جديدة للعلاقات العربية الاوروبية .

- ٣ -

الديبلوماسية الفلسطينية الجديدة

على صعيد آخر أجد لزامًا عليّ أن أشير إلى اللقاء الذي جمعني في ٢١ يوليو ١٩٨٧ مع رئيس وزراء إسرائيل اسحق شامير لما يحمله من دلالات على طبيعة الموقف المصري الثابت من القضية الفلسطينية ، فلقد التقيت شامير في مكتبه للبحث في مستجدات القضية الفلسطينية ، وأثرت معه الفرص المتاحة حاليًا وفي خلال الأشهر القليلة القادمة لإحياء فكرة المؤتمر الدولي نظراً إلى

التأييد الدولي الكبير والقبول العام لهذه الفكرة من كل الجهات المعنية، وقلت إننا إذا أضعنا هذه الفرصة الفريدة السانحة فإننا سنضيّع فرصًا قد لا تتاح لسنوات طويلة قادمة. وأكدت له بشكل واضح أن صيغة كامب ديفيد ومحادثات الحكم الذاتي التي ينادي بها ـ علاوة على أنها لا تلزم سوى اطرافها ـ قد سبق أن أعطيناها كل الفرص والجهود ووصلت إلى طريق مسدود. وذكّرته بأنه كان أحد المعارضين بشدة لكامب ديفيد، وأبلغته أهمية وضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة الذي استمر إلى ما يزيد الآن على عشرين سنة، وهو الأمر الذي لا يعقل استمراره لعدد من السنوات الاخرى، وقلت له إن منظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن تجاهلها أو أبعادها عن أية جهود للسلام. والجدير بالذكر أن هذا التحذير قد حصل ستة أشهر تقريبًا قبل انطلاق الانتفاضة الفلسطينية التي غيّرت مجرى الأحداث.

واستمر شامير في معارضته الشديدة لفكرة المؤتمر الدولي مركزًا على المفاوضات المباشرة، وقال إن فكرة المؤتمر الدولي سوفييتية اخترعها ليونيد بريجنيف منذ عشر سنين حتى يستطيع النفاذ من خلال هذا المؤتمر إلى المنطقة والاتفاق مع الولايات المتحدة على تقاسم مناطق النفوذ.

وقلت لشامير إنه لا يمكن تجاهل دور القوتين العظميين في مسيرة السلام، كما أن الولايات المتحدة قبلت مشاركة السوفييت في المؤتمر بل ذهبت إلى أبعد من ذلك ببدء التفاهم مع السوفييت على ترتيباته في محادثات مورفي ـ بولياكوف الأخيرة في جنيف خلال هذا الشهر، وذكرت أنني كنت حاضرًا بصفتي مندوب مصر الدائم في الامم المتحدة مفاوضات صدور القرار ٣٣٨ الذي دعا إلى عقد المؤتمر الدولي في جنيف، وان هذا القرار صدر باجماع اعضاء مجلس الأمن ولم تعترض عليه إسرائيل، وأضفت قائلاً إن فكرة المفاوضات المباشرة داخل أطار المؤتمر الدولي المقبل تعني عدم إعطاء أي دور للقوتين العظميين لا ترغبه الأطراف علاوة على أن المؤتمر لن يفرض حلولاً ولن يكون له أي «فيتو» على أي اتفاقات يتوصل إليها الأطراف في

مفاوضاتهم المباشرة. وأضفت أن الفرص الذهبية المتاحة حاليًا لعقد المؤتمر الدولي يجب اقتناصها وهو ما دفع مصر إلى تكثيف جهودها من أجل سرعة عقده. وقلت إننا لا نسعى إلى المؤتمر كهدف في ذاته إنما لاقتناعنا بأنه الحل المتاح عمليًا والذي ليس له بديل وأنه يكفل في الوقت ذاته كل الضمانات التي تطمئن أطرافه. ولم ألق أي تجاوب من شامير بهذا الخصوص.

موضوع آخر حاول شامير إثارته معي يتعلق بزيارة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كورت فالدهايم إلى القاهرة، بناء على دعوة رسمية وجهت له، معتبراً أن زيارته قد تتسبب في دعاية مضادة للسامية. وقاطعته بشدة ومنتهى الحزم وأبلغته استياء مصر الشديد من السلوك الإسرائيلي، وأكدت أن دعوة فالدهايم هو قرار مصري وأنني لن أسمح بمناقشته في أي مكان، ونصحته بالامتناع عن مناقشة مثل هذه المواضيع على صفحات الجرائد، وقلت إن هذا الموضوع مقفل ومنتهى ولو تسرب شيء منه إلى الصحافة فسأضطر إلى الرد بمنتهى القسوة. وقلت أيضا أنه لو سئلت من الصحافة عما إذا كان هذا الموضوع قد أثير فسأجيب بأنه لم يناقش، وإذا حدث وتسرب شيء عنه من الجانب الإسرائيلي فإنني سأجيب بمنتهى القوة وأقطع زيارتي فوراً وأعود إلى القاهرة، وسارع شامير إلى الموافقة على ما ذكرت وتراجع تماما.

وقد حضر هذا اللقاء معي السفير محمد بسيوني.

وكان كلام شامير بمثابة بالون اختبار للتعرف إلى طبيعة رد الفعل المصري فإذا كان حازمًا جرى التراجع، وهو ما حصل، وإذا لم يكن كذلك تزداد المطالب الإسرائيلية. وقد يكون هذا المسلك أحد دروس التعامل التفاوضي مع إسرائيل، كما حصل أيضًا في مينا هاوس في بداية المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية.

وكان لي في لقاء مهم في نهاية عام ١٩٨٧، وغداة انطلاق الانتفاضة الفلسطينية مع وفد فلسطيني رفيع المستوى برئاسة أبو مازن وقد جاءت هذه

الزيارة في إطار اتصالات مصرية ـ فلسطينية رفيعة المستوى هدفت إلى توثيق العلاقات بين الطرفين من خلال التشاور والتنسيق، وأكدت للوفد اهمية ما تشكله الانتفاضة من دعم للتحرك الفلسطيني والعربي، واعتبرتها بمثابة أداة ضغط قوية على الموقف الإسرائيلي المتعنت، كما أكدت التفاف الشعوب العربية حول الانتفاضة، وضرورة توظيفها في تكريس الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وقلت إنه لا بد أن تعترف أمريكا وإسرائيل بحقوق هذا الشعب وأن تقبلا عاجلاً أو آجلاً بالتفاوض مع ممثليه الشرعيين.

وفي إطار سياسة مصر الهادفة إلى تعميق علاقاتها الدولية وتوثيقها مع مختلف القوى الكبرى، قمت بزيارة إلى الاتحاد السوفييتي في أواخر مايو ١٩٨٨ وقعت خلالها اتفاقًا خاصًا بالتعاون الاقتصادي والعلمي مع وزير خارجية الاتحاد السوفييتي حينذاك إدوارد شيفارنادزه وقد التقيت الرئيس ميخائيل جورباتشوف الذي أثار معي موضوع الأصولية الإسلامية في أفغانستان والعوامل التي تقف وراء هذه الظاهرة. وأبدى لي تخوفه من أخطار انتشارها في بعض جمهوريات الاتحاد السوفييتي. وقد أكدت له أن الإسلام دين تسامح ولا يعرف التطرف، وأن الحركات الأصولية ذات طبيعة سياسية يعكس تطورها ظروفًا معينة خاصة في المكان الذي تنتشر فيه. وبدا لي خلال اللقاء الذي استمر أكثر من ساعة أن الرئيس جورباتشوف متمكن من نفسه، وواثق، ما يقوم به من اصلاحات جذرية في الاتحاد السوفييتي.

وكان الفصل الأخير من عام ١٩٨٨ حافلاً على صعيد النشاط الدبلوماسي الخاص بالقضية الفلسطينية. فلقد ألقيت ببيان أمام الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ سبتمبر ١٩٨٨ أكدت فيه مطالبة مصر بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط في إطار الأمم المتحدة يشارك فيه كل الأطراف المعنيون بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما تشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بما يسمح بقيام تفاوض مباشر بين هؤلاء الاطراف، وأضفت قائلاً إن

تأجيل مواجهة الحقائق وعدم الاعتراف بالطابع الأصيل للصراع والتخطي المستمر للشعب الفلسطيني وممثليه الشرعيين سيؤدي إلى إبقاء هذا الصراع دون حل وإلى عواقب بعيدة المدى في المنطقة. كما أشرت في كلمتي إلى الحكم الذي أصدرته هيئة التحكيم الدولية في جنيف بشأن مشكلة طابا بتاريخ ٢٩/ ٩/ ١٩٨٨ عبرت فيها عن سعادتي بالحكم الذي جاء مؤكداً مصريّة طابا ووقوعها ضمن منطقة السيادة المصرية وسلامة حجج مصر القانونية والتاريخية، وقلت إن هذا الحكم من شأنه تعزيز الأخذ بالاتجاه الداعي للاحتكام إلى مبادئ القانون الدولي خاصة أن مشارطة التحكيم أشارت إلى ميثاق الأمم المتحدة وأحكامه ولا سيما المادة ٣٣.

وقد عقدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة للبحث في قضية فلسطين في جنيف في ديسمبر. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية قد قررت عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني أن يتولى الرئيس ياسر عرفات رئاسة وفد المنظمة إلى الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بهدف طرح المبادرة الفلسطينية التي أخذت تتبلور بعد اجتماعات أستكهولم والاتصالات التي شاركت فيها مصر بقوة.

ورفضت الولايات المتحدة منح الرئيس عرفات تأشيرة متذرعة بأن ذلك يهدد الأمن الأمريكي. واستنكرت الجمعية العامة عدم الاستجابة لطلبها الوارد في القرار ٤٣/ ٤٨ وقررت نقل الاجتماع إلى مقر الأمم المتحدة في جنيف وأصدرت قراراً بهذا الشأن حصل على غالبية ١٥٤ صوتاً في مقابل صوتين وامتناع دولة واحدة عن التصويت. وشكلت دورة جنيف استفتاء للدعم الدولي الكبير الذي تحظى به القضية الفلسطينية. وترأست وفد مصر إلى تلك الدورة، وكنا قد بدأنا اتصالات على خطوط ثلاثة أولها مع ستن أندرسون وزير خارجية السويد (أسوج) بغية التشاور والتنسيق في دعم الموقف الفلسطيني ولا بد في هذا الصدد من الإشادة بالدور البناء والناشط الذي كانت تضطلع به السويد في دعم القضية الفلسطينية وثاني خطوط هذه

الاتصالات كانت تتم مع وفد أمريكي غير رسمي يضم شخصيات معروفة في المؤسسة السياسية الأمريكية ومنها المحامية المعروفة السيدة ريتا هاوزر وهي يهودية، ويعمل هذا الوفد في إطار الديبلوماسية الشعبية لفتح حوار وتعميقه مع القيادة الفلسطينية. ولي قصة مع السيدة هاوزر لا بد من ذكرها، فلقد تعرفت إليها خلال فترة عملي في الامم المتحدة وخلال لقاء حوار في الأطلنتيك كلوب في نيويورك حول قضية الشرق الأوسط، وقد اتسم ذلك اللقاء العاصف بخلاف كبير حول هذه القضية، ولكن السيدة هاوزر التي أكنّ لها كل تقدير قد تغير موقفها بعدما تعرفت إلى القضية الفلسطينية وصارت من أكثر الناشطين في الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني غير الرسمي. كما كان لنا خط ثالث من الاتصالات الناشطة مع جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وأذكر الاتصالات التي أجريتها بالتنسيق والتعاون مع ستن أندرسون في بلورة أسس الحوار الفلسطيني ـ الأمريكي لاحقًا إذ كان المطلوب من الرئيس ياسر عرفات القبول بشكل واضح بقرار مجلس الامن ٢٤٢ حتى يعطي جورج شولتز الضوء الأخضر للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية. وقد استجاب الرئيس عرفات وأعلن قبوله بالقرار ٢٤٢ في مؤتمر صحفي قال فيه: «كان واضحًا في خطابي أمس أننا نقصد حقوق شعبنا في الحرية والاستقلال الوطني طبقًا للقرار ١٨١ وحق كل الأطراف المعنيين في نزاع الشرق الأوسط في العيش في سلام وأمان. وهذا يشمل كما ذكرت، دولة فلسطين والجيران الآخرين وفقًا للقرارين ٢٤٢، ٣٣٨. اما عن الإرهاب فقد نددت به يوم أمس بعبارات لا لبس فيها ومع ذلك أكرر للتاريخ أننا نندد تنديدًا كاملاً ومطلقًا بكل أشكال الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الصادر عن الأفراد والجماعات والدول».

واتصلت بجورج شولتز من منزل مندوبنا لدى منظمات الأمم المتحدة في جنيف السفير نبيل العربي وأبلغته استجابة عرفات للمطلب الأمريكي، فرد شولتز قائلاً إنه من جانبه سيعطي التوجيه للبدء بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وقد ترأس الوفد الأمريكي في الحوار سفير الولايات

المتحدة حينذاك في تونس روبرت بلليترو وهو من أقدر الدبلوماسيين الأمريكيين وأكثرهم خبرة في شئون الشرق الأوسط، وقد شكل ذلك الحدث نقطة تحول إستراتيجية في العلاقات الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي علاقاتها مع الولايات المتحدة بشكل خاص، وكذلك في قدرتها على التحرك بشكل أكثر فعالية على الساحة الأمريكية. وأود أن أسجل بإيجابية التحول الذي طرأ على موقف شولتز من متشدد إلى مؤيد وداع للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وشهد عام ١٩٨٩ تحركًا مصريًا نشطًا لتشجيع الحوار الفلسطيني ـ الأمريكي ودفعه إلى الأمام، وعملت مصر إلى جانب ذلك على تشجيع الحوار غير الرسمي مع القوى الفاعلة والمؤثرة في واشنطن.

وأبدت الإدارة الأمريكية الجديدة (إدارة الرئيس جورج بوش) اهتمامًا خاصًا بتحريك عملية السلام وقام جيمس بيكر وزير الخارجية بجهود ملحوظة في هذا الخصوص وأعلن في مايو ١٩٨٩ عن مجموعة من الأفكار (عرفت بالنقاط الخمس) تشكّل أساسًا للموقف الأمريكي في عملية السلام وهي للتذكير:

أولاً: تعتقد الولايات المتحدة أن هدف عملية السلام هو حل شامل يتحقق من خلال المفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وعلى مبدأ مقايضة الأرض بالسلام والأمن والاعتراف بإسرائيل وكل الدول الأخرى وبالحقوق السياسية الفلسطينية.

ثانيًا: لكي تنجح المفاوضات، على الأطراف أن يتعاملوا مباشرة بعضهم مع البعض الآخر ووجهًا لوجه والإعداد بدقة لمؤتمر دولي قد يكون مفيدًا في الوقت المناسب.

ثالثًا: يصعب التحرك مباشرة نحو الحل النهائي لأن المسائل المطروحة في المفاوضات هي في غاية التعقيد ولأن المشاعر عميقة وعليه فالمطلوب فترة

انتقالية مرتبطة بالوقت والتنظيم ومتوافقة مع المفاوضات في شأن الوضع النهائي للأرض المحتلة.

رابعًا: لن تفرض الإدارة الأمريكية أو أي طرف داخلي أو خارجي الحل قبل بدء المفاوضات المباشرة.

خامسًا: وعلى هذا الأساس فإن الولايات المتحدة لن تؤيّد ضم الضفة الفلسطينية وقطاع غزة أو سيطرة إسرائيلية دائمة عليها، كما أنها لا تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وقد وافق رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير ضمنًا على هذه المبادرة اعتقاداً منه أن القيادة الفلسطينية لن توافق عليها، وبالتالي يمكن أن يرمي الكرة في الملعب الفلسطيني. وتكثفت الاتصالات المصرية الفلسطينية ـ الأمريكية حينذاك. وكانت مصر تعتبر أن النقاط الخمس لا تتجاوب مع المطالب الفلسطينية الشرعية ولكنها تشكل بداية يمكن البناء عليها وتحسينها من خلال الحصول على تفسيرات وضمانات أمريكية.

وكان من الطبيعي أن تكون هنالك تقويمات مختلفة في أوساط القيادة الفلسطينية لكيفية التعامل مع النقاط الخمس، وكنا نشجع كما ذكرت على التعامل الإيجابي مع هذه النقاط ليس كسقف للمطالب الفلسطينية بل كنقطة انطلاق لهذه المطالب.

وجاءني الأخ جمال الصوراني مكلفًا من الرئيس عرفات تسليمي الرد الفلسطيني في هذا الخصوص بعد المداولات التي جرت في إطار القيادة الفلسطينية في تونس.

وقرأ الأخ الصوراني الرد وكان سلبيًا وقلت له إنه لا يمكنني تسلمه كموقف نهائي لأنه ليس لمصلحتكم ومصر لا تقبل التعامل مع موقف ليس في مصلحة فلسطين، وطلبت منه الاتصال بالرئيس عرفات ونقل وجهة نظري بعدما شرحت له الموقف.

وبالفعل جاء رد فلسطيني آخر بعد فترة وجيزة اتسم بالذكاء والمرونة بالتمسك بالمبادئ دون اقفال الباب. وقام سعيد كمال سفير فلسطين لدى مصر حينذاك بتسليمي الرد الذي تضمن صيغة مفادها «أن القيادة الفلسطينية، في ضوء الثوابت المقررة من المجلس الوطني الفلسطيني قد درست النقاط الخمس وقررت استعدادها للتفاعل مع هذه النقاط وفق الأسس السابقة». وتوليت أنا نقل الموقف الفلسطيني إلى الجانب الأمريكي وجاء رد وزير الخارجية جيمس بيكر مرحبًا بموقف المنظمة «الإيجابي والمسئول» بحسب قوله. لكن أزمة قاسية في منطقة أخرى في العالم العربي جاءت لتحول الأنظار عن الموضوع الفلسطيني وتطوراته وتجميد الجهود في هذا الشأن حتى عشية مؤتمر مدريد عام ١٩٩١.

- ٤ -

أزمة الخليج الثانية

لم يستشعر احد مع بدايات عام ١٩٩٠ أن ذلك العام سيحمل أخطر أزمة واجهها الكيان العربي من داخله. فقد حملت نهاية الثمانينيات كل ما يبشر بعمل عربي مشترك وفعال. عادت مصر إلى جامعتها العربية وتشكلت تجمعات عربية باركها ميثاق الجامعة العربية وشجعها من أجل إيجاد تعاون اوثق فيما بين بعض البلاد العربية وبعضها الآخر. فبالإضافة إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية تأسس اتحاد المغرب العربي الذي ضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ومجلس التعاون العربي الذي ضم العراق والأردن واليمن ومصر. وتقرر في قمة بغداد التي عقدت في مارس ١٩٩٠ أن تعقد مؤتمرات القمة العربية سنويًا في شهر نوفمبر في كل عام وأن تعقد الدورة التالية للقمة في نوفمبر ١٩٩٠ في جمهورية مصر العربية.

غير أن هذه الآمال ما لبثت أن تبددت بعد بضعة أشهر من بداية العام، وغطت سحب كثيفة علاقات دولتين عربيتين متجاورتين، وإذ بدولة عربية

قوية تجتاح بين عشية وضحاها أراضي جارتها وتعلن أنها أصبحت إحدى محافظاتها .

ولقد مضت سنوات على هذا الحدث ، إلا أن الشرخ الذي أحدثه في كياننا العربي ما زال قائمًا والجرح الغائر الذي نتج عنه لم يلتئم بعد .

يدعوني هذا لأن أتوقف قليلاً عند بدايات هذا الحدث كي أستعرضه من موقعي في ذلك الوقت كنائب لرئيس الوزراء ووزيرًا لخارجية جمهورية مصر العربية .

دق جرس الهاتف بمنزلي في حوالى الساعة الرابعة من فجر يوم الخميس ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وكان المتحدث سفير الكويت في القاهرة السيد عبدالرزاق الكندري . أبلغني السفير أن غزوًا عراقيًا مسلحًا للكويت قد بدأ . كان للخبر عليّ وقع الصاعقة حيث ذكر لي السفير أن ما يحدث يبدو وكأنه اجتياح كامل .

وكانت الأزمة بين العراق والكويت قد طفت إلى السطح عندما قام نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية العراق طارق عزيز بتسليم مذكرة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية حينذاك الشاذلي القليبي في تونس مؤرخة في ١٥ يوليو ١٩٩٠ . وتتهم المذكرة الكويت بالسعي المتواصل للإضرار بالعراق . وتعدد المذكرة مجموعة من الاتهامات منها إقامة منشآت عسكرية ونفطية على أراضي العراق ، وإغراق أسواق النفط بمزيد من الإنتاج مما أدى إلى تدهور أسعاره وتحمل العراق خسائر تقدر بمليارات الدولارات ، وسحب النفط من حقل الرميلة العراقي بالإضافة إلى تمسك الكويت بالديون التي تراكمت على العراق إبّان حربه مع إيران بالرغم من أن العراق خاض غمار هذه الحرب دفاعًا عن الأمن القومي العربي وثروة دول الخليج .

ولم تتأخر الكويت في الرد على الاتهامات العراقية وفندتها الواحدة تلو الأخرى في مذكرة إلى الجامعة العربية يوم ١٨ يوليو ١٩٩٠ .

في الوقت عينه بدأت الأنباء تتردد عن تحركات للقوات العراقية وحشود عسكرية في اتجاه الجنوب.

وأحست مصر بنذر العاصفة على الفور، وصدر عن رئاسة الجمهورية يوم ٢٠ يوليو بيان أهابت فيه مصر بجميع الأشقاء العرب أن يعطوا الأولوية القصوى لتعزيز التضامن العربي وتجنب أية مضاعفات، مؤكدة أن الأسلوب الوحيد الذي يتفق مع المصالح العربية العليا هو تسوية أية خلافات بالحوار الأخوي البعيد عن جو الإثارة والتوتر. وقرر الرئيس حسني مبارك إزاء استمرار ورود أنباء عن تحركات للقوات المسلحة العراقية أن يقوم بجولة سريعة يوم ٢٤ يوليو شملت كلا من بغداد والكويت وجدة، وقد صحبت الرئيس في هذه الجولة التي استهدفت نزع فتيل الأزمة قبل انفجارها. وكشف الرئيس في مؤتمر صحفي عالمي يوم ١٨ أغسطس ١٩٩٠ ما دار بينه وبين الرئيس صدام حسين في لقائهما في بغداد يوم ٢٤ يوليو ١٩٩٠ حيث ذكر أنه بعد مناقشات طويلة مع الأخ الرئيس صدام حسين سألته سؤالاً مباشراً: «هل لك قوات تتجه جنوباً في اتجاه الكويت وعلى الحدود الكويتية؟» الحقيقة قال لي: «دي قوات الحرس الجمهوري رايحة إجراء روتيني عادي مع قوات موجودة هناك». قلت له: «بعيد عن الحدود». قال لي: «بعيدة من ٧٠ إلى ٨٠ كيلو متر عن الحدود». قلت له: «فيه نية اعتداء». قال لي: «أنا اكتفيت بالموقف ده وليس هناك أي نية للاعتداء على الكويت». وفي الكويت حض الرئيس على ضرورة التحرك في اتجاه الحل. وفي جده اطلع الرئيس خادم الحرمين الشريفين على نتائج اتصالاته في بغداد والكويت وما تم الاتفاق عليه على عقد اجتماع يضم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي عزت إبراهيم وولي عهد الكويت الشيخ سعد السالم الصباح يوم ٣١ يوليو ١٩٩٠ في جدة أسفرت إذن جولة الرئيس عن نتيجتين على جانب كبير من الأهمية، أولاهما تعهد عراقي ومن أعلى سلطة بعدم الاعتداء على الكويت، وثانيتهما اتفاق طرفي الخلاف على اللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية الخلافات القائمة بينهما.

وانعقدت جلسة المفاوضات في جدة، إلا أن الجانب العراقي ما لبث أن انسحب وعاد إلى بغداد مسرعًا. وأعقب انسحاب الوفد العراقي بساعات قليلة اندفاع القوات العراقية صوب الكويت.

أعود مرة اخرى إلى الاتصال التلفوني الذي تلقيته من سفير الكويت فجر يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ الذي أبلغني فيه اجتياج القوات العراقية للكويت، وأن طلبًا سيقدم إلى الجامعة العربية التي كانت أمانتها العامة ما زالت في تونس، وصادف وجود أمينها العام الشاذلي القليبي بالقاهرة لحضور اجتماع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك من أجل عقد جلسة طارئة عاجلة لوزراء الخارجية العرب في القاهرة. وكان الوزراء العرب في القاهرة لحضور اجتماعات المؤتمر الإسلامي.

اتصلت بعدد من مساعديّ بالوزارة الذين توجهوا على الفور إلى مكاتبهم من أجل الإعداد لمشاركتنا في اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي اتفق على عقده بفندق «سميراميس» الساعة العاشرة صباحًا. وجرت الاتصالات اللازمة بين المسئولين في الوزارة وأعضاء الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للترتيب لعقد الاجتماع في الموعد المذكور بعدما تم إبلاغ جميع الوزراء العرب.

طلب الدكتور سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء العراقي الذي كان قد وصل إلى القاهرة بطائرة خاصة لترؤس وفد بلاده إلى اجتماع وزراء الخارجية العرب عقد لقاء خاص بيننا قبل الاجتماع. وقال لي في ذلك اللقاء «إن شمسًا جديدة ستشرق على الخليج ومن مصلحة مصر عدم تقديم أو تبني مشروع القرار»، وقد أبديت له دهشتي من هذا الكلام وقلت إنه غير مقبول، وأضفت أنني كنت أتصور أنه يعرف مصر ومكانتها وهي لا تقبل مثل هذا الكلام، وعلى العراق أن يتراجع ويسارع إلى الانسحاب. وأبلغته أن الرئيس حسني مبارك أصدر تعليماته بشأن دعم القرار وسيادته حريص على تلافي وقوع كارثة. ولم يقبل السيد سعدون حمادي هذا الكلام وتمسك بموقفه.

كانت الجلسة الأخيرة في هذه الاجتماعات والتي عقدت مساء اليوم التالي ٣ أغسطس أكثر الجلسات إثارة. استهل الدكتور سعدون حمادي حديثه مكرراً كلامه عن «الشمس الجديدة التي ستشرق على الخليج» ومعترضًا على وجود الدكتور عبدالرحمن العوضي كممثل للكويت. وذكر أن الحكومة التي يمثّلها «قد أزالها شعب الكويت وحلت محلها حكومة جديدة من شعب الكويت، وكل ما بني على باطل فهو باطل». ومن سخريات القدر أن سعدون حمادي كرر في هذا الصدد ضرورة التمسك بما سماه «الشرعية في التمثيل».

ورد السيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا على اعتراض السيد حمادي معتبراً «أن الجدل حول هذه النقطة سيكون جدلاً عقيمًا»، ومضيفا «أن السيد العوضي هو بيننا الآن ولا أعتقد أن هناك اعتراضًا عليه سوى من وفد واحد عضو في هذا المجلس»، ودعا إلى مناقشة المسائل الجوهرية والابتعاد عن المتاهات.

وانتقل المجلس بعد ذلك إلى مناقشة مشروع القرار الذي تقدمت به الكويت في اليوم الأول، وتم إدخال بعض التعديلات عليه في ذلك اليوم. ويدين مشروع القرار العدوان العراقي على الكويت، ويطالب العراق بالانسحاب الفوري ورفع الأمر إلى الملوك والرؤساء العرب للنظر في عقد قمة طارئه وبحث سبل التوصل إلى حل تفاوضي دائم ومقبول. ويؤكد مشروع القرار التمسك بالحفاظ على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء ومبدأ عدم اللجوء إلى القوة لفض المنازعات. كما يؤكد رفض التدخل الأجنبي في الشئون العربية.

تحدث ممثل العراق فذكر أن القرار لن يقدم ولن يؤخر، وكرر اتهامه حكومة الكويت بأنها عملت على إضعاف العراق من خلال مخطط اشتركت فيه كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. أضاف أن «حركة شعبية» قامت داخل الكويت وقامت بتغيير السلطة هناك وأن العراق قد ساعدها. وأعلن أنه «لو

انطبقت السماء على الأرض فلن نتراجع عما فعلناه». وطالب الحكومات العربية بأن تراعي مشاعر الرأي العام العربي إذ إن الأكثرية الساحقة منه تتعاطف مع العراق.

وبعدما أوضحت معظم الدول مواقفها، طرح مشروع القرار للتصويت فوافقت عليه أربع عشرة دولة. وهنا طلب سعدون حمادي ممثل العراق الكلمة معلنًا سقوط مشروع القرار ومستشهدًا بنص المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية التي تقول في فقرتها الثانية «ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة، لا يدخل في حساب الأصوات رأي الدولة المعتدية» وذكر حمادي أنه طالما لم يحصل القرار على الإجماع فيعني أنه سقط وفشل.

ولا أعرف كيف كنا سنواجه مسئولياتنا كوزراء عرب أمام التاريخ وأمام الأمة العربية لو قدّر لمثل هذا الدفع العراقي أن يفوز. ولا أعلم كيف كانت صورة الجامعة العربية ستبدو أمام أعين شعوبنا العربية إذا كنا قد أعلنا فشل مجلس الجامعة في اتخاذ قرار في مواجهة اجتياح كامل من دولة عربية لأخرى عضو في الجامعة.

أحمد الله أن ذلك لم يحدث. فقد طلبت على الفور الكلمة لأردّ على الدفع العراقي، وذكرت أن السيد سعدون حمادي قد فاته أمر مهم فالمادة السادسة التي أشار اليها تتحدث عن تدابير يتّخذها المجلس في مواجهة حالة العدوان وان القرار الذي صدر بغالبية ١٤ صوتًا لم يتضمن أي تدبير أو إجراء واحد، بل جاء في جملته قراءة في ميثاق جامعة الدول العربية وتأكيدًا للمبادئ التي نص عليها. ولذلك فان قرارًا من هذا النوع تنطبق عليه قاعدة الغالبية البسيطة التي يعمل بها في إقرار قرارات الجامعة بصفة عامة في ما عدا الأحوال التي ينص الميثاق على أنها تتطلب غالبية أخرى معينة.

واعترض مندوب العراق مرة أخرى على ما ذكرت مؤكدًا أن القرار يحتاج إلى الإجماع.

اضطررت إلى الحديث بإسهاب مرة اخرى مؤكداً أن القرار لم يتضمن اتخاذ تدابير معينة في مواجهة العراق. وذكرت أنه إذا ما عدنا إلى القرار فسنجد أن هناك فقرة تدعو العراق إلى الانسحاب وأخرى تؤكد التمسك بالسيادة الإقليمية والأخرى ترفع الأمر إلى الرؤساء. وتساءلت: أين هي التدابير التي يتحدث عنها مندوب العراق؟ وأضفت أن مفهوم التدابير أمر مستقر عليه واستشهدت بالتدابير العديدة التي يمكن أن تتخذ في مواجهة المعتدي وتشمل العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية وإجراءات عن طريق القوات البحرية والبرية. ومثل هذه التدابير التي لم يتحدث عنها القرار من قريب أو بعيد بينها المواد ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢ من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وذكرت أن المادة ٤٠ تتحدث عن تدابير مؤقتة فإذا لم تأت بنتيجة يذهب مجلس الأمن إلى أبعد من ذلك باتخاذ تدابير لا تتطلب استخدام القوات المسلحة، أشارت إليها المادة ٤١ مثل وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرية والبرقية واللاسلكية وإذا لم تف هذه التدابير بالغرض جاز للمجلس، وفقاً للمادة ٤٢، أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي.

واعترض حمادي وقال إنه حاصل على درجة الدكتوراه في القانون ولا يقبل هذا التفسير وتساءل: «ما علاقتنا نحن بالأمم المتحدة؟».

قمت بشرح العلاقة التي أوجدتها المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية - التي استند اليها مشروع القرار الكويتي في ديباجته - وميثاق الجامعة العربية من جهة، وميثاق الامم المتحدة من جهة أخرى. وتلوت نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربية التي تقول: «... وتطبيقاً لأحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والخمسين من ميثاق الأمم المتحدة يخطر على الفور مجلس الجامعة ومجلس الأمن بوقوع الاعتداء وما اتخذ في صدده

من تدابير وإجراءات». أشرت إلى أنني شخصيًا قد شاركت في المفاوضات الخاصة بصياغة معاهدة الدفاع المشترك عام ١٩٥٠، وأكدت الرابطة العضوية بين المادة السادسة وميثاق الجامعة وأحكام ميثاق الامم المتحدة الخاصة برد العدوان وذلك من خلال نص المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك العربي.

طلب حمادي أن تعد الأمانة العامة تفسيرًا قانونيًا في شأن التصويت على مشروع القرار الذي قدم وحصل على غالبية أربعة عشر صوتًا وما إذا كان القرار يحتاج إلى الإجماع أو الغالبية البسيطة.

تدخل الأمير سعود الفيصل وطلب الاحتكام إلى المجلس في ما يتعلق بنوع التصويت المطلوب للقرار. وعندما طرح رئيس الجلسة السيد فاروق القدومي الموضوع على المجلس وافقت الغالبية على أن القرار لا يحتاج إلى أكثر من الغالبية لإقراره، وأعلن رئيس الجلسة أنه بناء على ذلك فإن القرار يعد نافذًا.

وبناء على دعوة من الرئيس مبارك استضافت القاهرة مؤتمر القمة العربي غير العادي المخصص للبحث في العدوان العراقي على الكويت في ٨-٩ أغسطس ١٩٩٠، وأود أن أشير إلى ماحدث قبل بدء أعمال القمة لما يحمله ذلك من دلائل على الأجواء المتوترة السائدة حينذاك.

فلقد ترأست اجتماعًا لوزراء الخارجية العرب، بصفتي ممثلاً للدولة المضيفة. وعقد هذا الاجتماع تقليد متبع قبل افتتاح القمة. وقد شن السيد طارق عزيز حملة عنيفة على الكويت وعلى الشيخ صباح الأحمد شخصيًا. وقد أدت الأجواء المشحونة بالتوتر والحملة الجارحة التي شنها السيد طارق عزيز إلى إصابة الشيخ صباح الأحمد بوعكة صحية وأغمي عليه فدخل على أثرها الفريق الطبي التابع لرئاسة الجمهورية بعد نقله إلى مكتبي وقدّم إليه الإسعافات اللازمة. وكان هذا التهجم الحاصل محل استنكار وزراء الخارجية جميعًا.

وبعد بدء المؤتمر اجتمع القادة العرب وأصدروا قرارًا تاريخيًا يعبّر عن

مسئولية الأمة العربية ومؤسستها القومية حيال هذه الأزمة الأليمة التي تتعرض لها الأمة.

وقد جاء القرار المبني، كما أشير في مقدمته، على احكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة ليؤكد قرار مجلس الجامعة الصادر في ٣ أغسطس ١٩٩٠ وليؤكد التزام قرارات مجلس الأمن ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢. وتضمن القرار إدانة العدوان العراقي وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت اليه ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، كما طالب القرار العراق بسحب قواته من الكويت فوراً وإعادتها إلى مواقعها السابقة لتاريخ ١/٨/١٩٩٠.

كذلك تضمن القرار أيضًا ما يأتي:

- «تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الإقليمية باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية وفي الامم المتحدة والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائمًا في الكويت قبل الغزو العراقي، وتأييده في كل ما يتخذه من إجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته.
- شجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربية واستنكار حشد العراق قواته المسلحة على حدود المملكة العربية السعودية وتأكيد التضامن العربي الكامل معها ومع دول الخليج العربية الأخرى، وتأييد الإجراءات التي تتخذها المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى إعمالاً لحق الدفاع الشرعي وفقًا لأحكام المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية والمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٨/١٩٩٠، على أن يتم وقف هذه الإجراءات فور الانسحاب الكامل للقوات العراقية من الكويت وعودة السلطة الشرعية للكويت.

- استجابة طلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية الأخرى نقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة دفاعًا عن أراضيها وسلامتها الإقليمية ضد أي عدوان خارجي.

- تكليف الأمين العام للجامعة العربية متابعة تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير عنه خلال خمسة عشر يومًا إلى مجلس الجامعة لاتخاذ ما يراه في هذا الشأن».

ومرة أخرى، وعلى مستوى القمة العربية، تأكدت الشرعية العربية بتلك القرارات المهمة وتحققت في النهاية عملية تحرير الكويت.

وأرى من المهم أن أشير إلى واقعة لها أبلغ الدلالات حصلت عشية اندلاع القتال أو في ربع الساعة الأخيرة قبل منتصف الليل كما يقال. فلقد كنت في بروكسل في بداية النصف الثاني من شهر ديسمبر ١٩٩٠ لتوقيع اتفاق مع السوق الأوروبية المشتركة، وكان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر في العاصمة البلجيكية في اطار اجتماعات للحلف الأطلسي، وطلب لقائي على عجل. وبالفعل اجتمعنا مساء يوم ١٨ ديسمبر، وقال بيكر إنه يود أن يسألني رأيي في ما سماه لاحقًا السيناريو الكابوس (Nightmare Scenario) وكان سؤاله الآتي: «ماذا لو انسحبت القوات العراقية من مجمل الاراضي الكويتية قبل انتهاء موعد الإنذار الأخير وبقيت فقط في جزيرتي وربه وبوبيان وفي منطقة الشريط الحدودي وتحديدًا حقل الرميلة، فكيف سيكون الموقف العربي؟» فأجبته مباشرة على افتراض أن ذلك حصل فأرى من الصعب جدًا أن تشارك أية دولة عربية في قوات التحالف العسكري ضد العراق، إذ إن المعطيات الجديدة تحدث تغييرًا مهمًا في الإطار العام للأزمة لا بد أن يؤثّر في كيفية إدارتها من طرف الدول العربية من دون أن يعني ذلك قطعًا أي تغير في المواقف العربية فيما يتعلق بسيادة الكويت على كل ترابه الوطني، فضلاً عن اقتناعاتي بأن الرئيس صدام حسين لن يقوم بهذا الانسحاب الجزئي إطلاقًا.

وأجد من المفيد أن أتحدّث بعض الشيء عن جيمس بيكر الذي تولّى مهمات وزارة الخارجية الأمريكية في الفترة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٢ واضطلع

بدور مهم في قضية الشرق الأوسط وبخاصة أن الفترة التي كان فيها في الوزارة شهدت التحضير لمؤتمر مدريد ومن ثم انطلاقة المؤتمر. وكان بيكر يحوز ثقة كبيرة من الرئيس بوش. وهو عمل معه رئيساً لجهاز البيت الأبيض. وأستطيع أن أقول من خلال تعاملي مع بيكر أن طبيعة العلاقات الخاصّة التي ربطت بين الاثنين أعطت بيكر قدرة كبيرة على التحرّك في الملفات السياسية الأساسية والحساسة التي تهمّ الإدارة الأمريكية.

ويتميّز بيكر بقدرة فكرية كبيرة وبنظرة موضوعية للأمور مع عقلية قانونية تيسّر له دفع المسائل الشائكة نحو إيجاد حلول لها على قاعدة التوفيق المتوازن بين الأطراف، وهو متحرّر إلى درجة كبيرة من المؤثّرات السياسية الداخلية التي كثيراً ما تعترض عمل وزير الخارجية. واتّسم بيكر بدرجة كبيرة من الجرأة، ولعلّ أبرز مثال على ذلك ما حصل بينه وبين بنيامين نتنياهو عندما كان الأخير نائباً لوزير خارجية إسرائيل. فلقد اتهم نتنياهو الولايات المتّحدة بأنها تبني سياستها على «الكذب» و«الأضاليل»، وكان نتيجة ذلك أن منعه بيكر من دخول وزارة الخارجية، وبعدما ادعى أنه قد أسيء فهمه سمح له بيكر بزيارة الخارجية، ولكنه استمرّ في رفض لقائه طالما بقي وزيراً للخارجية.

وقد تعاونا معاً كما أشرت في فترة دقيقة شملت الاستعداد لمؤتمر مدريد ثم الأزمة الناتجة من الغزو العراقي للكويت وقدّرت فيه بشكل خاص صراحته وتقبله برحابة صدر الرأي الآخر.

ولست هنا في مجال التعرض إلى مسلسل الأحداث التي تلت تلك الجلسة التاريخية أو إلى قرار القمة العربية التي عقدت بالقاهرة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠، أو إلى النداءات المتكررة التي بلغت ٢٨ نداء والتي صدرت عن الرئيس حسني مبارك إلى الرئيس صدام بسحب جنوده، أو إلى التحالف الدولي الذي حقق التحرير للكويت، فكل هذه الأحداث ما زالت ماثلة في الأذهان، إنما المهم أن نكون قد استخلصنا الدروس من هذه المأساة التي ألمت بنا جميعاً، وأقسمنا أمام الله والتاريخ بأننا لن نسمح بتكرارها مرة أخرى.



خاتمة

لم تكن حرب الخليج الثانية آخر الأحداث التي كان عليّ أن أتعامل معها إبّان تولّي وزارة الخارجية، كما لم تكن وزارة الخارجية المصرية هي آخر عهدي بالديبلوماسية. فقد صدر قرار بالإجماع في ١٥ مايو ١٩٩١ من مجلس وزراء الخارجية العرب بتعييني أمينًا عامًّا لجامعة الدول العربية وما زلت أدعو الله أن يهيئ لي من الوقت ويمنحني من العافية ما يمكنني من تسجيل بعض الأحداث والمواقف الأخرى التي واجهتني في أثناء عملي كوزير لخارجية مصر منذ يوليو ١٩٨٤، أو كأمين عام لجامعة الدول العربية، وقد حرصت على أن أضع ضمن الوثائق المرفقة بهذا الكتاب أول خطاب لي أمام مجلس الجامعة العربية (الدورة ٩٥) مباشرة بعد أدائي اليمين أمام المجلس الموقر.

وإن كنت قد استعرضت في ما سبق الكثير من المواقف والتطورات على امتداد الفترة من أواسط الأربعينيات وحتى أواسط الثمانينات، فإن التاريخ لخير شاهد على أن مصر إذا عانت في وقت من الأوقات من كبوة، فإنها لا تلبث أن تستعيد وقفتها الثابتة على قدميها، وتهيئ نفسها لخوض مرحلة أخرى من النضال وهي على استعداد لأن تتحمل في سبيل ذلك الصعاب وتقدم التضحيات من دون ابتغاء الجزاء، فهي تعلم يقينا أن أمنها من أمن أشقائها وأن أمن أشقائها من أمنها، مقدرة الوقفات المشرفة للإخوة العرب معها في مناسبات عديدة.

وأحسب أنني لست في حاجة إلى أن أعدد ما تواجهه أمتنا العربية في هذه المرحلة من مشكلات، وما تجابهه من تحديات، في الوقت نفسه لا أحتاج إلى أن أستعرض ما حبا الله به أمتنا من إمكانات وطاقات مادية وبشرية كفيلة الوقوف أمام الصعاب والتحديات مهما بدت كبيرة ومعقدة. ويقيني أن ما يجمع الأمة العربية أقوى بكثير مما قد يفرقها بسبب أزمة دخيلة عارضة مهما تكن قوتها.

ومما لا شك فيه أن الدول التي قادت المسيرة طوال العقود الماضية تقع عليها الآن مسئولية كبرى في وضع الضوابط التي تكفل بناء الثقة ومعالجة الخلل ومنع تكرار الخطأ، والانطلاق من ذلك إلى العمل على لمّ الشمل وتحديد الهدف ورسم الخطوات. وفي آخر المطاف لايصح إلا الصحيح.

وأجد لزامًا عليّ، وقد عملت طوال أربعة عقود تقريبًا في مواقع عديدة في الدبلوماسية المصرية، وتعاملت مع أحداث جسام في عهد الملكية وعهد الثورة وما بعدهما، أن أسجّل اعتزازي بالروح القومية ومستوى الأداء المرتفع التي تميّزت به الدبلوماسية المصرية. وحين شرّفني الرئيس حسني مبارك بتولّي وزارة الخارجية عام ١٩٨٤ عملت على تكريس البعد القومي في دبلوماسيّتنا الذي لا يعكس فقط هوية مصر العربية وانتماءها بل يعكس أيضًا أمنها ومصالحها الإستراتيجية. وفي هذا الإطار اتّجهت الدبلوماسية المصرية للعمل بشكل دءوب على بناء التوافق العربي من خلال الانفتاح على الجميع والتحرّك لإدارة الأزمات الطارئة في البيت العربي لمنع استفحالها وتأكيد الثوابت القومية.

كما وضعت نصب عينيّ العمل على تعزيز دبلوماسية التنمية التي عرّفتها في محاضرة موسّعة (انظر الملحق) فمن دون التنمية لا يمكن تعزيز الاستقرار، ومن دون الاستقرار لا يمكن تحقيق السلام، وقد ازدادت دبلوماسية التنمية أهمية مع التحوّلات التي حصلت مع نهاية الحرب الباردة وازدياد الاقتصاد كمكوّن ومؤثّر أساسي في التفاعلات العالمية.

والله نسأل أن يوفقنا جميعًا إلى ما فيه خير أمتنا وعزتها.

وثائق

١ ــ محاضرات الكاتب عام ١٩٥٧.

٢ ــ بيان بأسماء السادة السفراء مندوبي مصر لدى الأمم المتحدة.

٣ ــ رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بخصوص اللغة العربية.

٤ ــ كلمة يوم الديبلوماسية المصرية ١٦ مارس ١٩٨٨.

٥ ــ الكتاب الأبيض عن طابا.

٦ ــ كلمة أمام الجلسة الافتتاحية للدورة ٩٥ لمجلس الجامعة العربية.

٧ ــ مبادرة المصالحة المصرية العربية ٢٢ مارس ١٩٩٣.



■ المحاضرات ■

محاضرات الكاتب عام ١٩٧٥

ألقيت مجموعة من المحاضرات (١٢ محاضرة) في العلوم السياسية والقانون الدولي في معهد العلوم السياسية بجامعة القاهرة عام ١٩٥٧ ، اخترت منها المحاضرتين التاليتين :

خصائص التنظيم الدولي المعاصر

سردت في المحاضرة السابقة الخصائص الرئيسية للتنظيم الدولي الحاضر وهي :

أولاً : مبدأ السيادة القومية .

ثانيًا : الوضع الدولي الحاضر للدول الكبرى .

ثالثًا : تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية واقامة نظام أمن جماعي .

رابعًا : الاعتراف بوجود مصلحة إقليمية بجانب المصلحة الجماعية واقرار فكرة التنظيمات الإقليمية .

خامسًا : التوسع في معنى فهم السلام الدولي والربط بين المسائل السياسية وبين المسائل الاقتصادية والاجتماعية .

سادسًا : تقرير مبدأ المحاسبة الدولية عن ادارة البلاد غير المستقلة .

سابعًا : الاعتراف بالاهلية القانونية للمنظمات الدولية وتنظيم مركزها القانوني .

مبدأ السيادة القومية

سبق أن تحدثت بإفاضة في مبدأ السيادة ويهمنا في هذا الصدد أن نقرر أنه يعتبر مبدأ رئيسًا في التنظيم الدولي الحاضر ، فهيئة الأمم المتحدة - كما لاحظت بحق محكمة العدل الدولية في رأيها الأفتائي الذي أصدرته في ١١ إبريل سنة ١٩٤٩ ، ليست حكومة عالمية أو دولة فوق الدول super etat ، وإنما هي رابطة اختيارية أنشأتها الدول فيما بينها وعهدت إليها باختصاصات معينة .

تعرضت محكمة العدل الدولية لبحث الشخصية الدولية لهيئة الأمم المتحدة بمناسبة الرأي الإفتائي الذي طلبت الجمعية العامة إلى المحكمة إصداره بمناسبة مقتل الكونت برنادوت وسيط الأمم المتحدة في فلسطين لبيان ما إذا كان يجوز للهيئة أن تطالب بالتعويض حكومة إسرائيل إذا ما ثبتت مسئوليتها عن ارتكاب الحادث.

وقد جاء في رأي المحكمة أنه رغم أن هيئة الأمم المتحدة ليست دولة أو دولة فوق الدول super etat ، إلا أنها شخص دولي ولها بهذه الصفة الأهلية اللازمة لحفظ حقوقها برفع الدعاوى الدولية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الهيئة وذلك للحصول على تعويض عن الأضرار التي تلحق بها أو تلحق بموظفيها.

وسنعود لهذه المسألة تفصيلاً عند الكلام على المركز القانوني للمنظمات الدولية كأحدى الخصائص المميزة في الوقت الحاضر.

وقد أورد ميثاق الأمم المتحدة نصًا صريحًا على قيام المنظمة الدولية الجديدة على أساس مبدأ سيادة الدول الأعضاء فيها (المادة الثانية فقرة أولى).

كما أوردت الفقرة الأخيرة من هذه المادة تفريعًا لازمًا عن هذا المبدأ وتطبيقًا مهمًا وذلك بحظرها التدخل في الشئون الداخلية للدول وهو ما يعرف بقيد السلطان الداخلي.

وسنعرض أولاً لمبدأ المساواة في السيادة، ثم لقيد السلطان الداخلي.

١ ـ المساواة في السيادة:

نصت الفقرة الأولى من المادة الثانية على أنه «تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع اعضائها» وظاهر من هذا النص أن الميثاق قد استعمل اصطلاحًا جديدًا ربط فيه بين فكرتي السيادة والمساواة. وقد أقر مؤتمر سان فرانسيسكو تفسيرًا لهذا الاصطلاح مفاده أنه يشتمل على العناصر الآتية:

أ ـ أن الدول متساوية قانونًا.

ب ـ أن كل دولة تتمتع بالحقوق الكاملة في السيادة التامة.

جـ ـ أن شخصية الدول مصونة وكذلك سلامة إقليمها واستقلالها السياسي.

د ـ أن على الدولة في ظل النظام الدولي أن تنفذ بإخلاص واجباتها والتزاماتها الدولية.

وقد أحسن واضعو الميثاق صنعًا بإشارتهم إلى مبدأ السيادة أشارة صريحة من شأنها أن تخفف إلى حد كبير حدة الخلاف الدائر حول نظرية السيادة في فقه القانون الدولي. ذلك أن بعض الشراح ذهب إلى إنكار السيادة أو التشكيك فيها، بدعوة زوال الأساس الذي

كانت تستند إليه في الماضي. فضلاً عن تعارضها مع فكرة التنظيم الدولي، كما حاول بعض العلماء كديجي وجورج سل وضع نظريات جديدة لكي تحل محل نظرية السيادة وقد سبق لنا شرحها.

ولا يتسع هذا البحث للتعرض لتفاصيل هذا الخلاف الفقهي ونكتفي هنا بالإشارة إلى أنه بالرغم من الانتقادات الشديدة التي وجهت إلى نظرية السيادة والمحاورات العديدة التي بذلت في الفترة التالية للحرب العالمية الأولى لصياغة نظريات جديدة تحل محل النظرية المدعي بأنها لم تعد مناسبة للمجتمع الدولي في عهده الجديد، فإن القانون الدولي الوضعي ما زال يعتبر سيادة الدولة ركنًا أساسيًا في النظام الدولي الحاضر.

وإذا استعرضنا الفروع المختلفة لهيئة الأمم المتحدة تبين لنا أن الدول كثيراً ما تستند إلى مبدأ السيادة في الدفاع عن حقوقها أو تبرير تصرفاتها أو تفسير موقفها من مشروع قرار معين.

غير أنه يجب ألا يغرب عن البال أن نطاق سيادة الدول قد ضاق كثيراً عما كان عليه في ظل القانون الدولي التقليدي الذي تراضت الدول على إيراد عدة قيود على سيادتها لمصلحة المجتمع الدولي.

ولعل أخطر تلك القيود شأنًا وأبعدها أثرًا هو تخلي الدولة عن حقها في الالتجاء للحرب الذي كانت تعتبره الدول في ما مضى حقًا ثابتًا لها متفرعًا عن سيادتها. إذ تضمن ميثاق الأمم المتحدة نصوصًا صريحة قاطعة بتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

ومن أهم القيود التي أوردها الميثاق على سيادة الدول الأحكام التي تضع على عاتق الدول الأعضاء في الهيئة التزامًا بتقرير ضمانات معينة لسائر الأفراد وباحترام ما أسماه الميثاق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

كما تصح الإشارة أخيراً إلى أن الميثاق قد أجاز تعديل بعض أحكامه والتزام جميع أعضاء الأمم المتحدة بمثل هذه التعديلات إذا صدرت بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة وصادق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين (المادتان ١٠٨، ١٠٩) بالرغم من عدم موافقتها على تعديل أو اكثر.

وغني عن البيان ما ينطوي عليه مثل هذا الحكم من قيد على سيادة الدولة. صحيح أن الدولة تستطيع أن تنسحب من هيئة الأمم المتحدة كما أشارت إلى ذلك اللجنة المكلفة في مؤتمر سان فرانسيسكو ببحث مسألة الانسحاب من العضوية، غير أن الانسحاب من المنظمة الدولية ليس بالأمر اليسير على الدول الأعضاء. ولا شك أن الدول تحرص كل الحرص على عدم الالتجاء إلى الانسحاب إلا في الحالات الاستثنائية الخطيرة التي ترى

نفسها مضطرة فيها إلى ذلك. والنتيجة العملية أن تجد الدولة نفسها في كثير من الحالات مضطرة إلى البقاء في المنظمة الدولية وقبول التعديلات التي صدرت بغير موافقتها.

٢ ـ قيد الاختصاص الداخلي:

نصت الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على ما يأتي:

«ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تعتبر أساسًا من الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم الميثاق، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القسر الواردة في الفصل السابع».

فوفقًا لهذا النص يعتبر عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول مبدأ من المبادئ الرئيسية في ميثاق الأمم المتحدة. وقد حرص واضعو ميثاق الأمم المتحدة على ألا يجعلوا اختصاصات الهيئة الدولية الجديدة مطلقة، بل وضعوا عليها قيدًا مهمًا هو (قيد الاختصاص الداخلي).

وقد أثبت هذا القيد في المادة الثانية التي خصصت للمبادئ الرئيسية التي تعمل الهيئة والدول الأعضاء فيها وفقًا لها في سعيها لتحقيق أغراض الهيئة الدولية الجديدة كما قصد بتضمين قيد الاختصاص الداخلي في المادة الثانية الواردة في الفصل الأول من الميثاق (يشتمل هذا الفصل على أحكام عامة أساسية تبين مقاصد الهيئة ومبادئها) قصد بهذا أن يكون القيد عامًا يشمل جميع أوجه نشاط المنظمة، وتتقيد به سائر فروعها وهيئاتها العاملة.

وفكرة الاختصاص الداخلي وحمايتها من افتئات الهيئات الدولية ليست بالفكرة الجديدة ومن ثم فنص المادة ٢ فقرة ٧ ليس جديدًا على التشريع الدولي. إذ تبين من استظهار المعاهدات الخاصة بالتسوية السلمية للمنازعات الدولية أنه قد جرت عادة الدول على أن تضمن تلك المعاهدات نصوصًا صريحة باستبعاد المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي للدول من نطاق تلك المعاهدات. كما اشتمل عهد عصبة الأمم على قيد الاختصاص الداخلي إذ نصت المادة ١٥ فقرة ٨ منه على انه (إذا ادعى أحد طرفي النزاع وثبت للمجلس أن النزاع يتعلق بمسألة تدخل طبقًا للقانون الدولي في الاختصاص الداخلي البحت لأحد طرفي النزاع، فليس للمجلس أن يقدم أية توصيات بشأن تسوية ذلك النزاع).

ويلاحظ أن هناك فرقًا بين صياغة المادة ٢ فقرة ٧ من ميثاق الأمم المتحدة وبين صياغة المادة ٢٥ فقرة ٨ من عهد عصبة الأمم. فعهد عصبة الأمم يحظر التدخل في المسائل التي تعتبر من الاختصاص الداخلي البحت للدولة.

غير أنه رؤي عند صياغة ميثاق الأمم المتحدة أن العلاقات الدولية قد تطورت كثيراً عما كانت عليه وقت صياغة عهد عصبة الأمم، وأن المسائل التي يمكن أن تعتبر من الاختصاص الداخلي البحت قد أصبحت قليلة العدد، وأنه لذلك يحسن استعمال عبارة (المسائل التي تعتبر أساساً من الاختصاص الداخلي) وإلا كان القيد المنصوص عليه في المادة ٢ فقرة ٧ محدود النطاق للغاية.

ومن أمثلة المسائل التي تدخل في الاختصاص الداخلي للدولة مسائل الهجرة والتجنس والتعريفات الجمركية. ويلاحظ أنه إذا عقدت معاهدات دولية بشأن مسألة من مسائل الاختصاص الداخلي، أصبحت لهذه المسألة صفة دولية ولم يعد من الممكن الدفع بأنها تعتبر من الاختصاص الداخلي للدولة. وهذا ما انتهت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولي في رأيها الاستفتائي الذي قدمته لمجلس عصبة الأمم في سنة ١٩٢٣ ليستأنس به المجلس في الفصل في النزاع الذي قام بين فرنسا وبريطانيا في خصوص مراسيم الجنسية التي أصدرتها فرنسا في تونس ومراكش (المنطقة الفرنسية) في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢١. فقد دفعت فرنسا بعدم اختصاص مجلس عصبة الأمم بنظر النزاع المتعلق بمسألة الجنسية التي تعتبر من الاختصاص الداخلي لكل دولة.

المحظور على المجلس التدخل فيها طبقًا لنص المادة ١٥ فقرة ٨ من عهد العصبة.

ونازعت بريطانيا في ذلك على اساس وجود معاهدات دولية متعلقة بموضوع النزاع بين بريطانيا ومراكش في سنة ١٨٥٦ وبين بريطانيا وتونس في سنة ١٨٧٥.

وقد أثير دفع الاختصاص الداخلي في مناسبات عديدة أمام الفروع المختلفة لهيئة الأمم المتحدة وأثار حكم المادة ٢ فقرة ٧ كثيراً من الجدل في تفسيره. والذي يبدو من المناقشات التي دارت في هيئة الأمم المتحدة والقرارات التي أصدرتها فروعها المختلفة في هذا الصدد قبولها للقاعدة التي تقضي بأن تنظيم مسألة معينة باتفاقية دولية يجعل لها وصفًا دوليًا يجيز للهيئة الدولية نظر المشاكل التي تتعلق بتلك الاتفاقية.

وهناك استثناء مهم من حكم القيد الوارد في المادة فقرة ٧ من الميثاق إذ نصت العبارة الأخيرة من هذه الفقرة على ما يأتي «على أن هذا المبدأ (اي مبدأ عدم تدخل الأمم المتحدة في مسائل الاختصاص الداخلي للدول) لا يخل بتطبيق تدابير القسر الواردة في الفصل السابع من الميثاق». وهذا الاستثناء يستهدف إطلاق يد مجلس الأمن في اتخاذ ما يراه ضروريًا من الأعمال في حالات تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان التي وردت في الفصل السابع من الميثاق نظراً لما لهذا الفصل من خطورة.

ثانيًا ـ الوضع الخاص للدول الكبرى

قرر ميثاق الأمم المتحدة وضعًا خاصًا لخمس دول اصطلح على الإشارة إليها (بالدول الكبرى) وهذه الدول كما ورد بيانها في المادة ٢٣ فقرة اولى من الميثاق هي: الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلنده والولايات المتحدة الأمريكية.

أما المظاهر المختلفة لهذا المظهر الخاص فيمكن ردها لما يأتي:

١ ـ العضوية الدائمة في مجلس الأمن: يتكون مجلس الأمن من فريقين من الأعضاء: فريق الأعضاء الدائمين وهي الدول الخمس السابق الإشارة إليها وفريق الأعضاء غير الدائمين وهم عبارة عن ستّ دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تنتخبهم الجمعية العامة كل سنتين.

وقد كان مجلس عصبة الأمم هو الآخر يتكون من أعضاء دائمين وأعضاء غير دائمين (المادة ٤ من عهد العصبة).

٢ ـ اشتراط موافقة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لصدور قراراته الموضوعية: تتمتع الدول الدائمة في مجلس الأمن بما يعرف بحق الاعتراض أو الفيتو إذ تستلزم المادة ٢٧ فقرة ٣ من الميثاق لصدور أي قرار لمجلس الأمن في المسائل الموضوعية موافقة سبعة من أعضائه على أن يكون من بينهم الدول الخمس الدائمة. وقد كان مقتضى التزام التفسير الحرفي لهذا النص هو وجوب موافقة الدول الخمس على أي مشروع قرار يعتزم مجلس الأمن اتخاذه في مسألة موضوعية لكي يصبح قرارًا. غير أن العمل قد جرى في مجلس الأمن وفقًا لما صرحت به الدول الكبرى في مؤتمر سان فرنسيسكو على عدم اعتبار امتناع إحدى الدول الكبرى حائلاً دون صدور القرار الموضوعي إذا حصل على الأغلبية المتطلبة.

وبعبارة أخرى استقر مجلس الأمن في تفسيره وتطبيقه لنص المادة ٢٧ فقرة ٣ من الميثاق على أنه يجوز صدور قرار موضوعي من مجلس الأمن بالرغم من عدم موافقة عضو أو أكثر من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن طالما أن عدم الموافقة لم يتخذ شكل الاعتراض الصريح.

وقد أثار نظام التصويت في مجلس الأمن على هذا النحو الذي بيناه كثيرًا من الاعتراضات والخلافات عند صياغته وكان من بين المسائل القليلة التي لم يتوصل إلى الاتفاق عليها في مقترحات دومبارتن أوكس. وعرض الأمر على مؤتمر يالتا في فبراير سنة ١٩٤٥ فاتفقت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي على

صياغة لنظام التصويت في مجلس الأمن تقوم على التفرقة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية. واشتراط موافقة الأعضاء الدائمين على القرارات الموضوعية. وقد استعرت هذه الصياغة باسم صيغة بالتا.

ولما عرضت هذه الصيغة على مؤتمر سان فرنسيسكو عارضها عدد كبير من الدول المشتركة في المؤتمر التي رأت فيها خروجًا على مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء.

ولقد بذلت محاولات عديدة في المؤتمر لاستبعاد حق الاعتراض كلية أو بالأقل تقييده، غير أن الدول الدائمة إلى المؤتمر تمسكت به مستندة في هذا إلى أنه (بالنظر إلى المسئوليات الأساسية الملقاه على عاتقهم فانه لا يمكن أن يتوقع منهم في الظروف الدولية الحاضرة أن يتحملوا الالتزام بالتصرف في مسائل خطيرة كمسائل السلام والأمن الدولي تنفيذًا لقرار لم يوافقوا عليه).

٣ - اشتراط تصديق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على أي تعديل للميثاق لكي يصبح نافذًا - سبقت الإشارة إلى أن الميثاق أجاز في المادتين ١٠٨ و١٠٩ إدخال تعديلات على أحكامه إذا وافق عليه ثلثا أعضاء الجمعية العامة وصادق عليها ثلثا أعضاء الأمم المتحدة مما يترتب عليه جواز إدخال تعديلات على الميثاق رغم عدم موافقة بعض الدول الأعضاء. غير أن الوضع مختلف بالنسبة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يشترط الميثاق أن يكونوا من بين ثلثي أعضاء الأمم المتحدة الذين يلزم تصديقهم على أي تعديل لكي يصبح ساريًا.

هذا ويدافع كثير من الكتاب عن منح الدول الكبرى ميزة خاصة في نطاق التصويت في مجلس الأمن، ولا يعتبرون هذا خروجًا على مبدأ المساواة بين الدول. وهم يرون التفرقة بين تلك الفروع من المنظمات الدولية ذات الاختصاص العام كالجمعية العامة والفروع الأخرى ذات الصفة التنفيذية كمجلس الأمن. ويخلصون إلى أن المساواة القانونية انما تجد مظهرها في تأليف الجمعية العامة من جميع الدول الأعضاء ومنحهم حقوق متساوية في التصويت وإلى أن قصر العضوية الدائمة في مجلس الأمن على الدول الكبرى مع منحهم حق الاعتراض إنما يعتبر من مظاهر عدم المساواة السياسية بين الدول لمركزها ومواردها وإمكاناتها المختلفة.

ويلاحظ أن كثيرًا من المنظمات الدولية الفنية تأخذ بما يعرف بنظام التصويت النسبي بالنسبة لفروعها ذات الصفة التنفيذية ومثال ذلك نظام التصويت في مجلس إدارة كل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

كما يشير بعض الكتاب في هذا الصدد إلى الوضع الخاص الذي كان للدول الكبرى خلال القرن التاسع عشر في نطاق النظام المعروف باسم الوفاق الأوروبي.

غير أنه من الصعب التسليم بإمكان قياس الوضع الخاص للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على فكرة الوفاق الأوروبي نظرًا لما بينهما من الفروق الجوهرية التالية :

١ - كان الوفاق الأوروبي نوعًا من الوصاية الذي فرضته الدول الكبرى لنفسها على أوروبا بينما نجد أن الوضع الخاص للدول الكبرى في هيئة الأمم المتحدة إنما هو وضع مقرر باتفاق بين تلك الدول وسائر الدول الأعضاء في المنظمة الدولية روعي فيه ما للدول الكبرى من تبعات خاصة في حفظ السلام الدولي .

٢ - كانت الدول الكبرى في نطاق الوفاق الأوروبي تتصرف في شئون أوروبا حسبما يتراءى لها . أما الدول الخمس في هيئة الأمم فلا تستطيع وحدها اتخاذ قرار في مجلس الأمن إذ تصدر قرارات مجلس الأمن بموافقة سبعة من أعضائه على الأقل . ومعنى هذا أن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن يستطيعون منع صدور أي قرار من مجلس الأمن ولو وافقت عليه جميع الدول الكبرى أما في الجمعية العامة وسائر الفروع الاخرى للمنظمة فتكون الدول الكبرى أقلية ضئيلة بالنسبة لباقي الدول الأعضاء .

٣ - كانت تصرفات الدول الكبرى في نطاق الوفاق الأوروبي يغلب عليها الطابع السياسي فهي تختلف عن مركز الدول الكبرى في هيئة الأمم المتحدة التي تلتزم بحكم عضويتها في هيئة الأمم المتحدة بمراعاة أحكام ميثاق الهيئة .

٤ - كانت تصرفات الدول الكبرى في نطاق الوفاق الأوروبي تصدر بصفة رئيسية عن الرغبة في الإبقاء على الوضع القائم وعلى العكس من ذلك نجد أن ميثاق الأمم المتحدة يفرض على سائر الدول الأعضاء بما فيها الدول الخمس الكبرى أن تراعي في تصرفاتها السعي إلى تحقيق الأهداف والمقاصد الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة التي تشمل بجانب المحافظة على السلم والأمن الدوليين تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتوفير احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام حقوق الدول وإنماء العلاقات الودية بينها .

وبعبارة أخرى يمكن القول أن هناك فرقًا جوهريًا بين مركز الدول الكبرى في نطاق الوفاق الأوروبي الذي كان مركزًا سياسيًا مفروضًا وبين مركز الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذي هو مركز قانوني اتفاقي .

ثالثًا - تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية - إقامة نظام أمن جماعي

حرص واضعو ميثاق الأمم المتحدة على تضمين دستور الهيئة الدولية الجديدة نصوصًا صريحة بتحريم الحرب تحريمًا قطعيًا ومنح الدول الأعضاء في الهيئة من استخدام القوة في علاقاتها الواحدة بالأخرى .

وهكذا اقتنعت الدول بضرورة تخليها عن حقها - في ظل النظام التقليدي للقانون الدولي في الالتجاء للحرب. وأكمل ميثاق الأمم المتحدة السلسلة الطويلة الحلقات للجهود الدولية التي بذلت منذ زمن طويل لتحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية.

ولم ينتقل الوضع من الاعتراف للدولة بحقها في الالتجاء إلى الحرب إلى تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية طفرة واحدة، وإنما مر بخطوات ومراحل تدريجية يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١ - تقييد حق الدولة في الالتجاء للحرب، كان عهد عصبة الأمم وثيقة دولية وضعت قيوداً قانونية على حق الدولة في الالتجاء للحرب. غير أن عهد العصبة لم يكن قاطعًا في تحريم الحرب وإنما أوجب على الدول الأعضاء في العصبة أن تعرض الخلافات التي قد تنشأ بينها على التحكيم أو القضاء أو مجلس العصبة، على ألا تلجأ إلى الحرب قبل مضي ثلاثة شهور من تاريخ صدور قرار التحكيم أو حكم القضاء أو تقرير المجلس (المادة ١٢ فقرة أولى من العهد).

فعهد العصبة يضع عقبات في طريق الدول إلى الحرب ويفرض عليها إجراءات معينة تلتزم باتباعها فضلاً عن إلزامها انتظار مرور فترة معينة قبل التجائها للحرب. وقد قصد بهذا كسب الوقت الكافي لإزالة حدة التوتر الناشئ عن النزاع الدولي وتهيئة الجو للتوسط والتوفيق وما يساهم به كل ذلك من إبعاد خطر للحرب.

٢ - إقرار مبدأ تحريم الحرب: رأت الدول أن تذهب خطوة أبعد مما ذهب إليه عهد عصبة الأمم الذي اكتفى بمجرد تقييد حق الدولة في الالتجاء للحرب فقامت بعض الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا بدعوة الدول الأخرى إلى إبرام معاهدة جماعية لتحريم الحرب. وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد المعاهدة العامة لنبذ الحرب سنة ١٩٢٨ المعروفة بميثاق (بريان - كيلوج). ونصت المادة الأولى من هذه المعاهدة على ما يأتي (تعلن الدول المتعاقدة باسم شعوبها المختلفة استنكارها للالتجاء إلى الحرب لحل النزاعات الدولية، ونبذها إياها كأداة سياسية قومية في علاقاتها الواحدة الأخرى).

٣ - محاولة ترتيب جزاء عملي على الإخلال بالتزام عدم الالتجاء للحرب مذهب ستيمسون في عدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية التي تتم بالعنف: لم يشتمل ميثاق بريان - كليوج على الوسائل الفعالة التي تضمن احترام الدول لأحكامه والجزاء القانوني الذي يترتب على الإخلال باحكامه.

وقد بحثت الجمعية العامة لعصبة الأمم في دورتها العاشرة لسنة ١٩٢٩ هذه المشكلة ولكنها لم تتخذ أي قرار فيها خلال تلك الدورة.

وطرحت هذه المسألة جانبًا لمدة سنوات، حتى أثيرت مرة اخرى بمناسبة اعتداء اليابان على إقليم الصين في سنة ١٩٣١ .

فقد بحثت الجمعية العامة لعصبة الأمم موضوع الاعتداء الياباني على الصين في أواخر سنة ١٩٣١ وأصدرت قرارًا في ١١ مارس سنة ١٩٣٢ تدعو فيه الدول الأعضاء في العصبة إلى عدم الاعتراف بأي وضع ينشأ أو معاهدة أو اتفاقية تعقد نتيجة لوسائل تخالف عهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس . وقد عرف مبدأ عدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية التي تتم بالعنف باسم (مذهب ستيمسون) نسبة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي بادر بإرسال مذكرة بهذا المعنى إلى الحكومتين اليابانية والصينية في ٧ يناير سنة ١٩٣٢ .

٤ ـ تحريم الحرب تحريمًا قطعيًا وإقامة نظام أمن جماعي : حاول ميثاق الأمم المتحدة سد الثغرات التي لوحظ وجودها في عهد عصبة الأمم وميثاق بريان ـ كليوج بشأن حفظ السلم ومنع الاعتداء على استقلال الدول أو أقاليمها ـ كما حرص الميثاق على إقامة نظام أمن جماعي بعد أن فشلت الجهود الدولية خلال الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في وضع المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم الخاصة بضمان استقلال الدول موضع التنفيذ .

فأعلنت الدول الموافقة على الميثاق في ديباجته أنها اعتزمت «أن تكفل بقبولها مبادئ معينه ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة» .

ونصت المادة الثانية من الميثاق ضمن ما نصت عليه من مبادئ رئيسية للأمم المتحدة على «امتناع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة» .

وواضح أن هذا النص قاطع شامل فهو لا يكتفي بتحريم استخدام القوة، بل يحظر أيضًا على الدول الأعضاء في الهيئة التهديد باستخدام القوة . كما يفرض الميثاق على أعضاء الهيئة التزامًا بفض جميع منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر (المادة الثانية فقرة ثالثة من الميثاق) .

بل يذهب الميثاق خطوة ابعد من هذا، فينشئ نظامًا دقيقًا محكمًا لحفظ السلام والأمن الدولي، ويقيم من مجلس الأمن أمينًا على هذا النظام وراعيًا له . ولعل أخطر نصوص الميثاق شأنًا وأكثرها تمييزًا عن نصوص عهد عصبة الأمم هي نصوص الفصلين السادس والسابع من الميثاق وذلك نظرًا لما قررته من سلطات خطيرة واسعة لمجلس الأمن لم يكن يتمتع بها مجلس عصبة الأمم .

ذلك أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة يخول مجلس الأمن بسلطة تقرير وقوع تهديد للسلم والأمن الدوليين أو إخلال به أو وقوع عمل من أعمال العدوان، وكذلك سلطة اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو إعادته إلى نصابه.

وتتدرج هذه التدابير تبعًا لجسامة الموقف الذي يتطلبها وتطوراته فتبدأ بالإجراءات المؤقته التي ترمي إلى حصر النزاع ومنع تفاقمه، وقد تتطور إلى المقاطعة الكلية أو الجزئية للدولة التي يثبت قبلها وقوع إخلال بالسلم أو ارتكاب عمل من اعمال العدوان، وقد تصل إلى استخدام القوة العسكرية ضد هذه الدولة.

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

في العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقد نصت ديباجة الإعلان على ما يلي:

«حيث إن الاعتراف بالكرامة له أصله في جميع أعضاء الأسرة الإنسانية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو الأساس الذي تقوم عليه الحرية والعدل والسلام في العالم،

وحيث إن تجاهل حقوق الإنسان واحتقارها قد أدى إلى ارتكاب أعمال وحشية تثير ضمير الإنسانية،

وحيث إنه قد أعلن أن اسمى ما يتطلع إليه الإنسان هو تحقيق عالم تتمتع فيه الكائنات البشرية بحرية الكلام والاعتقاد والتحرر من الخوف والفاقة،

وحيث إنه من الجوهري أن تحمى حقوق الإنسان بواسطة نظام قانوني حتى لا يضطر إلى الثورة كحل أخير ضد الظلم والاضطهاد،

وحيث إن نمو العلاقات الودية بين الأمم يعتبر أمرًا جوهريًا،

وحيث إن شعوب الأمم المتحدة قد أكدت، في الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية بكرامة وقيمة الشخصية البشرية وبمساواة الرجال والنساء في الحقوق. كما أعلنت عزمها على أن تعزز التقدم الاجتماعي وأن تهيئ ظروفًا أحسن للحياة وسط حرية أكمل،

وحيث إن الدول الأعضاء قد تعهدت أن تضمن بالتعاون مع الأمم المتحدة مبدأ مراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها،

وحيث إن للإدراك التام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد،

فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تصل إليه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب اعينهم إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مقررة قومية وعالمية لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء نفسها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها.

هذه هي ديباجة الإعلان، جاءت كلمة صريحة ذات صبغة عالمية تبين أهمية حقوق الإنسان والدوافع إلى الذود عنها وحمايتها وتوفيرها للبشرية وقد أخذت شكل تعهد تلزم الدول بالوفاء به وليس لها من دافع إلى هذا الوفاء سوى الإدراك التام لهذه الحقوق ولأهميتها.

وتلت الديباجة ثلاثون مادة : أكدت المادة الأولى منها الحرية والمساواة للجميع فنصت على أن الناس يولدون أحرارًا متساويين في الحقوق والكرامة . وجاءت المادة الثانية مؤكدة ايضًا للمساواة وعدم التفرقة أو التمييز بين فرد وآخر بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو أي وضع آخر دون تفرقة بين الرجال والنساء وهذه المساواة الطبيعية التي تترتب على المادة الأولى ونتيجة حتمية لمولد الناس أحرارًا متساويين في كافة الحقوق والحريات اما المساواة القانونية فقد اكدتها المواد من السابعة إلى الثانية عشرة . فالجميع سواسية أمام القانون وللجميع الحق في التمتع بحماية متكافئة منه دون أي تفرقة فإذا وقع عليه اعتداء أو لحقه ظلم فله حق الالتجاء إلى المحاكم الوطنية لإنصافه ورد حقوقه الاساسية التي يمنحها له الدستور أو القانون . كما أكدت هذه المواد حماية القانون لحرية الفرد وعدم جواز القبض عليه وانتهاك حرمة حريته الشخصية وحجزه أو نفيه تعسفًا والا يكون لاحد موضعًا لتدخل تعسفي في حياة الفرد الخاصة أو أسرته أو سكنه أو مراسلاته أو سمعته أو شرفه ... ثم جاءت المادة الثانية عشرة والمادة التاسعة عشرة لتقرر حرية التفكير والدين والضمير ويشمل هذا الحق حرية تغيير الديانة أو العقيدة وحرية الإعراب عنهما بالتعليم وبإقامة الشعائر علنًا أو سرًا على انفراد أو بالاشتراك مع الجماعة . أما حرية الرأي والتفكير فتشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل ودون التقيد باي حدود أو عوامل معينة .

وقررت المادة الحادية والعشرون المبادئ السياسية وحقوق الفرد في مباشرة حقوقه السياسية وهو ما سبق أن قرره إعلان حقوق الإنسان في الثورة الفرنسية من أن الشعب مصدر السلطات فنصت تلك المادة على :

أولاً: لكل شخص الحق في الاشتراك في ادارة الشئون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون اختياراً حرّاً.

ثانيًا: لكل شخص نفس الحق الذي لغيره في تقلد الوظائف العامة في البلاد.

ثالثًا: أن إرادة الشعب هي مصدر السلطة الحكومية. ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

وبالإضافة إلى ما سبق عرضه مما نصت عليه مواد الإعلان من حقوق الفرد وحرياته فقد تضمنت واشتملت على حقوق أخرى للأفراد كحرية التنقل داخل الدولة أو خارجها واختيار محل إقامته وتمتعه بجنسية ما وحق التملك أو الاشتراك في النشاط الاجتماعي والثقافي بالاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية وان لكل شخص بصفته عضواً في المجتمع الحق في الضمان الاجتماعي القائم على أساس انتفاع الفرد بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولنمو شخصيته نموّاً حرّاً بفضل المجهود القومي والتعاون الدولي وذلك وفقًا لنظم وموارد كل دولة. ومما تضمنه أيضًا الإعلان كفالة المجتمع للفرد وحمايته له وحق الفرد في العمل واختياره. وحقه في الأجر المتكافئ مع العمل والذي يضمن له وعائلته عيشة لائقة بكرامة الإنسان مع تحديد لساعات العمل وعطلات دورية بأجر حتى ينعم الفرد مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على صحته ورفاهية أسرته وتوفير الغذاء والكساء والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية اللازمة وتأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل المعيشة نتيجة لظروف خارجة عن ارادته.

ولم يغفل الإعلان كذلك النص على حق الأسرة التي هي أساس المجتمع والوحدة الطبيعية التي تكونه في أن تتمتع بالحماية التامة من الدولة وحق الرجل والمرأة في التزاوج وتأسيس الأسرة في حرية تامة دون قيد بسبب الجنس أو الدين أو الجنسية بشرط أن يتم عقد الزواج برضاء الطرفين الراغبين في الزواج رضاء كاملاً لا إكراه فيه ويتبع الحماية الاجتماعية التي تتمتع بها الأسرة حق الأمومة والطفولة في أن تنعم بمساعدة ورعاية خاصتين وكفالة الرعايا الاجتماعية للأطفال جميعًا سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط شرعي أم بطريقة غير شرعية.

ويلي ذلك حق الفرد في التعليم على أن يكون في مراحله الأولى والأساسية بالمجان وإلزاميًا مع تعميم التعليم الفني والمهني وتهيئة الفرصة على قدر المساواة التامة للجميع وعلى أساس من الكفاية لأن يتلقى الأفراد نصيبهم من التعليم العالي، هذا إلى جانب مراعاة هدف التربية في أن تكون شخصية الإنسان وتنميتها انماء كاملاً.

وعندما يباشر الفرد حريته ليس له أن يعتدي على حريات الاخرين الذين يشاركونه العيش في المجتمع العالمي وعندما ترتب حقوقًا للفرد فهي ليست مطلقة بل تقابلها واجبات والتزامات عليه وهذا ما قررته المادة التاسعة والعشرين في نصبها على أن كل فرد عليه واجبات نحو المجتمع الذي تنمو فيه شخصيته نموّا تامّا وأن الفرد يخضع في ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقررها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

وبهذا يكون الإعلان قد نص على حقوق وحريات الإنسان وواجباته وأن سلطة القانون هي التي تسود فقط. ويمكننا إجمال الحريات والحقوق التي كفلها للإنسان فيما يلي:

١ - الحرية الطبيعية.

٢ - الحرية القانونية.

٣ - الحرية السياسية.

٤ - الحرية الاجتماعية.

٥ - حرية الرأي والفكر والعقيدة.

٦ - المساواة.

٧ - حق الشعب في مباشرة السلطة.

٨ - حق الملكية.

٩ - حق الأسرة في تأمينها وتوفير ما يلزمها.

وقد اعتبرت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على الوثيقة العالمية للإعلان حقوق الإنسان عملاً تاريخيّا يرمي إلى تثبيت أركان السلام العالمي ويجعل الأمم المتحدة تساهم في تحرير الفرد من الاضطهاد ووسائل الضغط غير المشروعة التي كثيراً ما يقع فريسه له. وحيث إن نص هذه الوثيقة يجب أن يكون له من الذيوع ما يجعله شعبيّا وعالميّا، فان الجمعية العامة أوصت حكومات الدول الأعضاء بألا تغفل اي وسيلة من الوسائل التي تملكها لكي تنشر وتذيع نص الوثيقة فتوزع وتلصق وتقرأ ويعلق عليها بنوع خاص في المدارس ومؤسسات التعليم الأخرى وذلك دون أي تفريق يرجع إلى النظام الأساسي في الدول المختلفة.

كما اتخذت الجمعية العامة قراراً بدعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يطلب

من لجنة حقوق الإنسان الاستمرار في إعطاء الاولوية في برامج أعمالها لإعداد مشروع اتفاق خاص بحقوق الإنسان ووسائل تنفيذها . وقد عملت اللجنة خلال ست دورات متعاقبة في إعداد مشروع الميثاق الدولي لحقوق الإنسان حتى انتهت منه في دورتها العاشرة في سنة ١٩٥٤ .

ورأت اللجنة الاجتماعية للجمعية العامة أن تخصص جانبًا كبيراً من اجتماعاتها العاشرة لمناقشة مشروع الميثاق مناقشة عامة حتى تتيح الفرص لكل الدول الأعضاء أن تبدي رأيها في المبادئ الأساسية التي يتضمنها المشروع وكذلك في النقط التي لها اهمية خاصة على أن تقوم اللجنة بعد ذلك بمناقشة المشروع مناقشة تفصيلية وتتناول كل مادة من مواده على حدة حتى تفرغ اللجنة وبالتالي الجمعية العامة من بحث المشروع وإعداده في صورته النهائية . وانتهت المناقشة التي اشتركت فيها قرابة أربعين دولة منها مصر في الجمعية العامة بقرار نص على :

١ ـ دعوة حكومات دول الأعضاء وغير الأعضاء بالأمم المتحدة إلى إبلاغ الأمين العام في خلال فترة لا تتجاوز أول يوليو سنة ١٩٥٥ أية تعديلات أو إضافات أو ملاحظات على مشروع الميثاق .

٢ ـ دعوة الوكالات المتخصصة إلى إبداء ملاحظات على المشروع في خلال هذه الفترة .

٣ ـ دعوة الهيئات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بما فيها تلك الهيئات التي تعمل في المناطق غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو الخاضعة للوصاية إلى إثارة اهتمام الرأي العامي في بلادها بما تضمنه المشروع من مبادئ وأغراض

وينقسم مشروع الميثاق إلى قسمين: أحدهما خاص بالحقوق السياسية والمدنية والآخر خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويشمل الأول أربع وخمسين مادة والقسم الثاني تسعًا وعشرين مادة وتتصدر كل قسم ديباجة ويتكون كل قسم من جزئين أساسيين أحدهما خاص بالحقوق والحريات والآخر خاص بالإجراءات الموضوعة لحماية وتطبيق الحريات والحقوق .

وسنعرض فيما يلي للميثاق الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقط وفيه نصت الديباجة على أن الاعتراف بالكرامة الموروثة والحق المتكافئ غير المفرط فيه لجميع أفراد العائلة الإنسانية ما هو إلا الأساس الذي تبنى عليه الحرية والعدالة والسلام العالمي .

واعترافًا أن هذه الحقوق والحريات تستمد من الكرامة الموروثة للفرد الإنساني .

واعترافًا أنه طبقًا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن المثل الأعلى للرجال الأحرار المتمتعين بحرياتهم المدنية والسياسية والمتحررين من الخوف والعوز إلا إذا وجدت

الظروف التي يتمتع فيها كل شخص بحقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدول المتعاقدة.

واعترافًا بالتزام ميثاق الأمم المتحدة باحترام الحقوق والحريات الإنسانية وملاحظاتها.

واعترافًا بأن واجبات الفرد نحو الأفراد الآخرين ونحو المجتمع الذي ينتمي إليه توقعه تحت مسئولية العمل على ترقية وملاحظة الحقوق المعترف بها في هذا الميثاق فإن الدول الأطراف في هذا الميثاق توافق على أن:

١ - للأفرد وللأمم الحق في تقرير مصيرها أي الحق الحر في تقرير وضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

٢ - كل الأمم بما في ذلك الدول المسئولة عن إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو التي تقع تحت الوصاية وكذلك الدول التي تمارس هذا الحق نهاية عن أناس آخرين سوف تعمل على تقدم تحقيق هذه الحقوق في الأقاليم التابعة لها وسوف تحترم محافظة الدول الأخرى على هذا الحق متمشية في ذلك مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

٣ - يتضمن حق الناس في تقرير مصيرهم سيطرتهم الدائمة على مواردهم وثرواتهم الطبيعية وعلى أي حال يجب ألاّ يحرم أي قوم من وسائل الحياة على أساس من الحقوق التي يمكن أن تطالب بها الدول الأخرى.

أما الحقوق والحريات التي يتضمنها هذا الميثاق فلا يخرج أغلبها عن الحقوق والحريات المعترف بها للأفراد في جميع انحاء العالم المتحضر بمقتضى الدساتير والقوانين المحلية حتى صار الاعتراف بها وحمايتها واجبًا مقررًا من واجبات الدولة الحديثة مثل حق الفرد في الحياة وسلامة شخصه وحقه في حرية الفكر والاعتقاد والدين وحقه في حرية التعبير وحرية الاجتماع ومثل تساوي جميع الأفراد أمام القانون والحاكم.

فقد قرر الميثاق في المادة السادسة حق الفرد في الحياة وألا ينزع منه هذا الحق تعسفًا. وأنه في الدول التي تطبق فيها عقوبة الإعدام لا يجوز فرضها إلا عقابًا على أشد الجرائم خطورة. وبعد محاكمة يتولاها محكمة مؤهلة لهذا ووفق قانون لا يتعارض ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئ اتفاقية منع ومعاقبة جريمة إبادة الجنس البشري. وكذلك لا يجوز توقيع العقوبة على امرأة حامل.

وينص الميثاق في المادة الثانية على أنه لا يجوز استرقاق أحد من الناس. وأن الرق والاتجار في الرقيق أية صورة محرمان. وكذلك لا يجوز توقيع السخرة على أحد ولا أن يفرض عليه أداء عمل جبري. إلاّ إذا كانت قوانين الدول تبيح عقوبة السجن مع الأشغال الشاقة. على أن تكون هذه العقوبة موقعة وفقًا للقانون وبواسطة محكمة مؤهلة لذلك.

وكذلك ينص الميثاق في المادة التاسعة على حق كل فرد في الحرية وفي سلامة شخصه وأنه لا يجوز القبض على أي شخص أو اعتقاله تعسفًا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلاّ على أساس الأسباب ووفقًا للإجراءات التي يبينها القانون وتبين المادة بعد ذلك مبادئ الإجراءات التي تتبع حيال المقبوض عليهم والمعتقلين ومحاكمة المتهمين.

تتناول المادة الثانية عشر حق الفرد في الانتقال. وفي اختيار مقر إقامته. وحقه في مغادرة دولته أو أية دولة اخرى. وحقه في عدم الخضوع للنفي التعسفي. وحقه في العودة إلى وطنه. على أن يكون ذلك في حدود القانون العام الذي تضعه الدولة متضمنًا القيود المعقولة والضرورية لحماية أمن الدولة. والصحة والأخلاق العامة وكفالة حريات الغير.

وتنص المادة التاسعة عشر على حق كل فرد في اعتناق ما يشاء من الآراء والتعبير عنها. ويشمل هذا حقه في السعي إلى جميع أنواع المعلومات والآراء وتلقيها وإذاعتها شفهيًا وطباعة أو بأية وسيلة أخرى يختارها، على أن هذا الحق غير مطلق بل مقرون ومحدود بواجب الفرد ومسئوليته. ولهذا يجوز تقييده ببعض القيود التي تستلزمها حماية حقوق الغير والمحافظة على سمعتهم أو التي تستلزمها أية أمن الدولة والنظام العام. وكذلك حماية الصحة والأخلاق العامة.

ومثل هذه المادة الحادية والعشرون التي تنص على حق الفرد في حرية الاجتماع وما يتفرع عن هذا من حقه في تاليف النقابات أو الاشتراك فيها بقصد حماية مصالحه. على ألا يفرض على هذا الحق إلا القيود التي بينها القانون لضرورتها في أي مجتمع ديمقراطي حماية لسلامة الدولة وللأمن العامي. ولا تمنع هذه المادة من فرض القيود القانونية التي تحرم على رجال الجيش والبوليس ممارسة هذا الحق.

وتتناول المادة الثالثة والعشرون مبدأ مهمّا هو مبدأ منح كل مواطن الحق والفرصة في الاشتراك في توجيه الشئون العامة لدولة إما مباشرة وإما عن طريق ممثلين مختارين عنه بحرية تامة وحقه في أن يقترح وأن ينتخب في انتخابات دورية صحيحة يكون فيها الاقتراع سرّا ضمانًا لحريته في التعبير عن إرادته.

ويجب أن يمنح هذا الحق لجميع المواطنين دون تمييز بينهم على أساس من العنصر أو لون البشرة أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو غيرها أو الأصل القومي أو الاجتماعي للفرد. أو ممتلكاته أو ميلاده أو أية صفة اخرى حسبما هو مبين بالمادة الثانية من الميثاق.

هذه بعض أمثلة عن الحقوق والحريات التي ينص عليها الميثاق الحقوق السياسية والمدنية. وهي تبين أن الميثاق لم يفرض في غالب الأمر. على الدولة الحديثة أن تمنح

رعاياها أكثر مما تمنحهم في الوقت الحاضر من حقوق وحريات ولا شك أن كثيراً من أعضاء لجنة حقوق الإنسان كانوا يرغبون في أن ينص الميثاق على حقوق وحريات أوسع من هذا بكثير وعلى إلزام الدول بمقتضى هذا الميثاق أن تعدل من دساتيرها وقوانينها المحلية لتتمشى مع هذه الحقوق والحريات الواسعة. ولهذا طالبوا عند بحث هذه المواد التي أشرت إليها وأمثالها أن تحذف منها الإضافات الخاصة بالقيود التي يحق للدولة أن تفرضها على الأفراد حدّاً لهم في ممارسة حقوقهم وحرياتهم لأسباب تتعلق بالصالح العام. ولكن هذا الاتجاه لم يجد تأييداً كبيراً من أغلب أعضاء لجنة حقوق الإنسان الذين حرصوا على ألا يكون هذا الميثاق أشبه بثورة على الدساتير والقوانين المقررة في أغلب دول العالم. خشية أن تحجم أغلب الدول أو كلها في النهاية عن توقيعه والالتزام بنصوصه. واكتفوا بأن يضمنوا هذا الميثاق المبادئ المتفق عليها بين دول العالم المتحضر في ما يتعلق بحقوق الفرد والحريات العامة. ولهذا فإن اكثر دول العالم من تجد صعوبة في الالتزام بهذا الجزء من الميثاق ولن تجد داعياً إلى تعيين أساس في دساتيرها أو قوانينها لتتمشى مع ما تضمنه هذا الميثاق من حقوق وحريات.

على أن ثمة نقطتين مهمتين يجب التنبه إليهما:

أولاهما: أن الدولة التي تصدق على هذا الميثاق ترتبط بتنفيذ شروطه فور تصديقها. والتزام الدولة بتنفيذ ميثاق الحقوق السياسية والمدنية عند التصديق عليه فوراً أمر طبيعي. لأن كل ما يقتضيه هذا التنفيذ هو سن القوانين أو تعديل القوانين القائمة ليتمشى تشريع الدولة مع مبادئ الميثاق ونصوصه ولكن مادة واحدة شذت عن هذه القاعدة قاعدة الارتباط المباشر فور التصديق، وهي المادة الثانية والعشرين من مشروع الميثاق الخاصة بحق الزواج وتساوي الزوجين في الحقوق والواجبات. فقد نصت الفقرة الرابعة من هذه المادة على أن تشريع الدول الأطراف في هذا الميثاق سوف يوجه نحو تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين الزوجين في ما يتعلق بالزواج. وفي أثناء الزواج وعند انفراط الزواج. وسوف يضع القانون في هذه الحالة الأخيرة إجراءات خاصة لحماية الأطفال الذين ينشئون عن هذا الزواج.

أي أن مسئولية الدولة المترتبة على هذه المادة هي السعي تدريجيّاً إلى تحقيق المساواة بين الزوجين. وليست تحقيق المساواة فوراً بإلغاء أي قانون يتعارض مع مبدأ المساواة وسن القوانين التي تكفل التسوية بين الزوجين في الحقوق والواجبات. وقد استثبت هذه المادة من المبدأ العام لأن موضوع الزواج من الأمور المتصلة في كثير من البلاد والعقائد الدينية والأوضاع والتقاليد الاجتماعية مما لا يسهل تغييرها أو تحويرها فوراً.

ولهذا رؤي الاكتفاء بأن تتعهد الدولة بتوجيه تشريعاتها على وجه التدرج والتطور نحو

التخلص من الأوضاع التي تتنافى مع التسوية بين الزوجين ونحو سن القوانين التي تحقق هذه التسوية وتكفلها.

ولاشك أن واضعي الميثاق قد أحسنوا بصياغة المادة على هذه الوجه الذي اقترحه الأستاذ «رينيه كاسان» ممثل فرنسا. حتى لا تقف عقبة في كثير من الدول. ومنها الدول الإسلامية والدول الكاثوليكية إذا أرادت أن تنضم إلى الميثاق.

ثانيهما: أما النقطة الثانية فتتعلق بما جاء في المادة الثانية عشرة من مشروع الميثاق والخاصة بحق كل فرد في حرية التفكير والضمير والدين. فقد نصت هذه المادة على أن هذا الحق يتضمن حرية الفرد في أن يحتفظ بدينه أو معتقده أو أن يغيره. وألاّ يصح أن يخضع أي شخص للإكراه الذي يحول بينه وبين ممارسة حريته في الاحتفاظ بدينه أو معتقده أو تغييره. وهذه المادة من المواد القليلة التي وافق عليها أعضاء لجنة حقوق الإنسان بإجماع الآراء. وذلك بعد مناقشات طويلة دارت حول اتجاهين متناقضين أحدهما وكان يتزعمه الدكتور شارل مالك ممثل لبنان ويقوم على أن حق الفرد في الاحتفاظ بدينه أو معتقده وحقه في تغييره يجب أن يكون حقًا مطلقًا من كل قيد فلا تضع الدولة أي عائق قانوني أو مادي يعوق الفرد عن تغيير دينه إذا أراد. وتؤيد هذا الاتجاه الجمعيات المعنية بالتبشير والتي يهمها أن تطلق لها الحرية في بث دعوتها الدينية التي ترمي إلى نشر الدين المسيحي بين المنتمين إلى الأديان والعقائد الأخرى. أما الاتجاه الآخر فهو أن حق الفرد في حرية الدين ليس معناه أن تتعهد الدولة بوضع الضمانات التي تكفل له حرية تغيير دينه كما يشاء والتي تكفل لجامعات المبشرين أن يزاولوا نشاطهم على أي وجه يريدون. فكثيراً ما يغير بعض الناس دينهم لأسباب لا تتعلق بالاقتناع أو العقيدة وإنما لمصالح مادية معينه يريدون قضاءها وكثيراً ما تلجأ جمعيات التبشير إلى وسائل ملتوية من الإغراء لا يقوى على مقاومته بعض الفقراء والمستضعفين. وقد كان هذا هو اتجاه مصر وباكستان إلى حد ما.

ولكن أغلبية أعضاء اللجنة لم تؤيد أيًا من هذين الاتجاهين. ورأت أن حق الفرد في تغيير دينه حق أساسي ومنطقي. ولكن ينبغي أن يكون مرجع هذا التغيير هو الاقتناع. فصاغت المادة على أساس أن حرية الدين تتضمن حرية تغيير الدين على ألا يكون هذا التغيير نتيجة إكراه.

ووافقت اللجنة على هذا النص باجماع الاصوات بما في ذلك أصوات ممثلي مصر وباكستان ولبنان. إلا أن هذا النص لقي هجومًا عنيفًا في اللجنة الثالثة للجمعية العامة في هذه الدورة من ممثلي المملكة السعودية وأفغانستان، ورأيا فيها عقبة كئودًا تحول دون قبول الدول الإسلامية للميثاق. وخالفهم في هذا الرأي ممثل باكستان الذي أعاد ما ذكره السيد

ظفر الله خان في الدورة الثالثة للجمعية العامة في هذا الموضوع مفسرا مغزى قول القرآن الكريم ﴿لا إكراه في الدين ...﴾.

ومن الخير أن يبحث نص هذه المادة نفر من فقهاء الدين والقانون، وأن ترسل بحوثهم إلى الدول الإسلامية المختلفة، ليقف ممثلوها موقفًا موحدًا عند مناقشتها في المستقبل فلقد كان الخلاف بين باكستان من ناحية والمملكة العربية السعودية وافغانستان من ناحية أخرى من رأي الإسلام في تغيير الدين والردة مثار شيء كثير من الدهشة حمل ممثلي باقي الدول الإسلامية على آثار الصمت على الخوض في هذا الخلاف.

يتبين من العرض الموجز للحقوق والحريات التي تضمنها ميثاق الحقوق السياسية والمدنية أن الميثاق بوجه عام لا يفرض على الدول التي تصدق عليه التزامات أكبر من التزاماتها الحالية. قبل حقوق الأفراد والحريات العامة. ولكن الشيء الجديد في الميثاق هي الإجراءات التي وضعها للإشراف على تنفيذ ما نص عليه من حقوق وحريات.

فلأول مرة في التاريخ يراد وضع جهاز دولي يشرف على تطبيق وحماية الحقوق السياسية والمدنية في مختلف الدول التي تنضم إلى الميثاق ويتلخص هذا الجهاز في إنشاء لجنة دولية تسمى لجنة حقوق الإنسان مؤلفة من تسعة أشخاص من رعايا الدول الأطراف في الميثاق يختارون على أساس مستواهم الخلقي الرفيع وعلى أساس كفايتهم المعترف بها في ميدان حقوق الإنسان على أن يؤخذ في الاعتبار فائدة اشتراك بعض الأشخاص ذوي التجارب التشريعية والقضائية وينتخب هؤلاء الأعضاء من بين مرشحي الدول بواسطة (محكمة العدل الدولية) على أن يراعى في انتخابهم التوزيع الجغرافي وتمثيل الثقافات المختلفة في العالم وعلى الا ينتخب من أي دولة أكثر من شخص واحد ولا يمثل أعضاء اللجنة دولهم وإنما يعملون بصفتهم الخاصة لمدة عضويتهم وهي خمس سنوات قابلة للتجديد.

وقد بينت مواد الميثاق في جزئه الرابع من المادة السابعة والعشرين إلى المادة السابعة والأربعين تفاصيل انتخاب أعضاء هذه اللجنة وتكوينها واختصاصها.

وليست هذه اللجنة محكمة تفصل فيما يعرض عليها من المنازعات الخاصة بحقوق الإنسان. وتوقع العقاب على الدولة التي تنتهك هذه الحقوق، وإنما مهمتها هي التوسط بين الدول في المنازعات والشكاوي الخاصة بالحقوق والحريات التي نص عليها هذا الميثاق.

فإذا رأت احدى الدول المنضمة إلى الميثاق أن دولة اخرى انتهكت. أو لم تنفذ نصًا من نصوص الميثاق فإن لها الحق أن تلفت نظر هذه الدولة إلى هذا وتطلب إليها احترام أو

تطبيق هذا النص فإذا لم يسوّ الأمر بما يرضي الطرفين في خلال ستة شهور كان لأية دولة من الدولتين الحق في أن تحيل المسألة إلى لجنة حقوق الإنسان. ومهمة اللجنة عندئذ أن تبحث المسألة بتحري حقائقها وعناصرها المختلفة. ثم تتقدم بمساعيها الحميدة قصد الوصول إلى حل ودي على أساس من احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في الميثاق. فإذا امكن الوصول إلى هذا الحل الودي انتهت مهمة اللجنة بوضع تقرير يقدم للطرفين عن حقائق المسألة والحل الذي أمكن الاتفاق عليه. أما إذا لم يمكن الوصول إلى حل يرضي الطرفين فإن تقرير اللجنة لا يقتصر على ذكر حقائق الموضوع بل تشفع هذه برأي اللجنة فيما إذا كان في الأمر انتهاك للالتزامات المفروضة بموجب الميثاق على الدولة المشكو منها. وبعد ذلك يصح لأية من الدولتين أو لهما معًا إثارة الأمر أمام محكمة العدل الدولية لتفصل في النزاع نهائيًا. وعلى لجنة حقوق الإنسان أن تقدم تقريرًا سنويًا عن أعمالها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة عن طريق الأمين العام. ومن هذا يتعين أن اللجنة المقترحة هي للوساطة الحميدة بين الدول وليست للفصل في منازعات حقوق الإنسان فصلاً قضائيًا يستتبعه جزاء قانوني.

وقد ارتضى جميع أعضاء لجنة حقوق الإنسان إنشاء هذه اللجنة منذ اتجه التفكير إلى إنشائها في سنة ١٩٥٠ فيما عدا مندوب الاتحاد السوفييتي ومندوبي الدول الدائرة في فلكه في اللجنة. فقد عارضوا اشد المعارضة في منح أية هيئة دولية التعرض للشئون الداخلية للدول. وأنه يجب أن يترك لكل دولة تطبق نصوص الميثاق بما تشرعه من قوانين داخلية دون تدخل اجنبي حتى ولو كان على صورة وساطة بينها وبين الدول الشاكية. وهذا موقف طبيعي من جانب الدول السوفييتية التي تنظر بعين الشك إلى كل لجنة دولية ترى فيها اتجاهًا معاديًا يحملها على مجانية الحق والقصد فيما يتعلق بالنظام السوفييتي والدول الآخذة به.

أما سائر الدول ومنها مصر فقد وافقت على إنشاء هذه اللجنة ما دام اختصاصها محدودًا بحدود الوساطة لا يتجاوزها إلا الفصل بالتبرئة والإدانة. وإلى توقيع العقوبة وإنزال المؤاخذة. وإنشاء هذه اللجنة أمر يستلزمه وضع ميثاق دولي لحقوق الإنسان إذ بدونها يبدو الميثاق من الناحية العملية كأن لا موضوع له لأن ما نص عليه من حقوق وحريات قائم فعلاً في الدساتير والقوانين المحلية لمعظم الدول في العصر الحديث كما أسلفت من قبل والجديد في الأمر هو إقامة جهاز دولي يرعى هذه الحقوق والحريات ويكفل تطبيقها وحمايتها بواسطة الوسائل المحلية.

بيان بأسماء السادة السفراء
مندوبي مصر لدى الأمم المتحدة

العــــام	الــدورة	المـنـدوب الــدائـم
١٩٤٦	١	لم يوجد مندوب لمصر في ذلك الوقت انظر تشكيل وفد مصر إلى الدورة الأولى للأمم المتحدة (*).
١٩٤٧ـ ١٩٥١	٢ـ ٦	دكتور محمود فوزي
١٩٥٢ـ ١٩٥٤	٧ـ ٩	أحمد جلال الدين عبد الرازق
٩/١٢ : ١٩٥٤/١١/٣		محمود عزمي
١٩٥٥ـ ١٩٦١	١٠ـ ١٦	محمود رياض
١٩٦٢ـ ١٩٦٣	١٧ـ ١٨	عمر لطفي
١٩٦٤ـ ١٩٦٨	١٩ـ ٢٣	محمد عوض القوني
١٩٦٩ـ ١٩٧١	٢٤ـ ٢٦	دكتور محمد حسن الزيات
١٩٧٢ـ ١٩٨٢	٢٧ـ ٣٧	دكتور أحمد عصمت عبد المجيد

(*) لم يوجد مندوب دائم لمصر في ذلك الوقت، ولكن تكوّن وفد مصر إلى الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ من:
١ ـ الدكتور محمد حسين هيكل باشا، رئيس مجلس الشيوخ ورئيس الوفد.
٢ ـ الدكتور عبد الرازق السنهوري باشا، عضو مجلس الشيوخ.
٣ ـ محمود حسن باشا، سفير مصر لدى الولايات المتحدة.

إدخال اللغة العربية إلى مجلس الأمن
بعد الجمعية العامة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة
مجلس الأمن

Distr
GENERAL
S/15535
21 December
ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة في ٢١ ديسمبر ١٩٨٢
وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أود غداة صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٢٨ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ بإدخال اللغة العربية كلغة رسمية ولغة عمل في مجلس الأمن، أن أتقدم بالتهنئة لكم ولأعضاء المجلس على قراركم الإجماعي في هذا الصدد.

لقد عملت الدول العربية، وعلى وجه الخصوص مصر، في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي، بإدخال اللغة العربية التي يتحدث بها ملايين البشر وعشرات الدول العربية أعضاء الأمم المتحدة، ومن غير أعضائها، في أعمال مجلس الأمن الموقر، واليوم يطيب لنا أن نرى جهودنا وقد كللت بالنجاح.

إننا لعلى ثقة من أن إدخال اللغة العربية كلغة رسمية ولغة عمل سوف يساهم في تعميق التفاهم والسلام بين الشعوب ويساعد ممثلي الدول على التعبير بلسانهم الأصلي عن آرائهم وهو هدف من الأهداف النبيلة التي قام عليها بناء الأمم المتحدة وتحدث عنه ميثاقها.

وإننا أيضًا لعلى ثقة من أن قراركم هذا سوف يساعد في تعريف الشعوب المتحدثة باللغة العربية بالأمم المتحدة وأهدافها وميثاقها وبكل ما يدور فيها، ويؤدي إلى تعميق مقاصدها ومبادئها والتأييد المادي والمعنوي لها من هذه الشعوب.

مرة أخرى أهنئكم ياسيادة الرئيس وأعضاء المجلس على قراركم العظيم، وأرجو تعميم هذا الخطاب كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) سفير د. أحمد عصمت عبدالمجيد

ممثل مصر الدائم

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

كلمة السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
«يوم الدبلوماسية المصرية»
١٦ مارس ١٩٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الأستاذ الدكتور / عاطف صدقي
رئيس مجلس الوزراء
ونائبًا عن السيد رئيس الجمهورية
ضيوفنا الكرام
السادة رواد الدبلوماسية المصرية
زملائي وأبنائي أعضاء السلك الدبلوماسي

إنه من دواعي سروري العظيم أن نحتفل اليوم لأول مرة بيوم الدبلوماسية المصرية. كما أنه مما يسعدنا ويشرفنا أن يوافق السيد الرئيس محمد حسني مبارك على أن يتم هذا الاحتفال، بداية لتقليد جديد، تحت رعاية سيادته، وأن يكون ممثله بيننا سيادة الأخ الفاضل الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء والذي أدى خلال فترة من حياته الخصبة دوراً من الدبلوماسية الثقافية في واحدة من أهم عواصم الدبلوماسية والثقافة في عالم اليوم، ولا زال سيادته مستمراً بحكم موقعه الحالي في ممارسة الدبلوماسية فكراً وعملاً.

الأصدقاء الأعزاء،

لا أريد أن أطيل في تعريف كلمة الدبلوماسية ... أصلها ومدلولها ... فالكل يعرف أنها كلمة يونانية الأصل انتقلت إلى كافة اللغات الحية، وتعني الوثيقة المطوية التي يبعث بها أصحاب السلطة إلى بعضهم في علاقاتهم الرسمية وتجعل لحاملها حصانة معينة.

ولا أريد أن أدخل في تعريفاتها المختلفة التي تمزج بين علم وفن إدارة العلاقات الرسمية بين الدول المستقلة على المستويين الثنائي والجماعي ولا في الصفات الواجب توافرها في القائمين بأعباء العمل الدبلوماسي.

إن يقيني أن موافقة السيد الرئيس محمد حسني مبارك على أن يكون يوم الخامس عشر من مارس من كل عام بمثابة عيد للدبلوماسية المصرية ليست تكريمًا لأشخاص ولا لفئة وإنما هي تكريم لمسيرة الكفاح الوطني والقومي الذي كانت الدبلوماسية المصرية أداة من أدواته، ومرآة طالما عكست على العالم مسيرة هذا الكفاح وانتصاراته.

لقد خبرت مصر الدبلوماسية منذ فجر التاريخ، عرفت مصر الفرعونية إدارة العلاقات الخارجية وتبادل الرسائل، بل عقدت المعاهدات قبل ٣٢ قرنًا من الزمان، وهنا أعني معاهدة السلام والأخوة التي أبرمت عام ١٢٧٨ قبل الميلاد بعد معركة قادش بين رمسيس الثاني وحاتوشيل الثالث ملك الحيثيين، وهي بذلك أقدم شاهدة مكتوبة تسجل علم وفن الدبلوماسية كما أنها أقدم وثائق القانون الدولي.

لقد كانت مصر الفرعونية أكبر ممالك الشرق القديم وأكثرها ازدهاراً بالحضارة والمدنية والثروة وامتد تأثيرها إلى كل ما حولها من ممالك، فكان من الطبيعي أن يفطن المصريون القدماء إلى إنشاء ديوان للشئون الخارجية يقوم على إعداد وحفظ المراسلات وكان من الطبيعي أن يضم البلاط الفرعوني مدرسة للكتاب، وخبراء في اللغات السامية المختلفة وأهمها اللغة البابلية وتوضح لنا رسائل تل العمارنة التي اكتشفت عام ١٩٨٧ ذلك القدر الكبير من العلاقات المتبادلة بين الأسرة الثامنة عشرة التي حكمت مصر القرنين الخامس عشر والرابع عشر قبل الميلاد وملوك وأمراء بابل وميتاني والحيثيين وسوريا وفلسطين.

ومنذ فجر التاريخ وحتى عصرنا الحالي عرفت مصر أشكالاً متعددة من إدارة علاقاتها مع العالم وأن تأثر دورها بدرجة استقلالها.

ومن الأمور التي تجدر الإشارة إليها أن أول اتصال بين الإسلام ومصر كان اتصالاً دبلوماسيًا، فقد شرفت مصر بأن تلقى المقوقس عظيم القبط رسالة من النبي صلى الله عليه وسلام يدعوه فيها إلى الإسلام، وكان جواب المقوقس على تلك الرسالة الشريفة مثالاً في السماحة وسعة الأفق وكرم الخلق والطبع، وهي الصفات التي شاء الله أن تميز هذا الشعب الكريم في كل مراحل تاريخه.

ومنذ فتح الإسلام مصر فإن مصر لم تكن مجرد ولاية في الدولة الإسلامية بل كانت في أغلب فترات تاريخها قاعدة الدولة المستقلة بل كانت لعدة قرون مقراً للخلافة الفاطمية ومن بعدها لإمبراطوريات الأيوبيين والمماليك.

وفي مصر الإسلامية فقد كان هناك ما يعرف بديوان الرسائل أو ديوان الإنشاء وكان يناط بهذا الديوان كثير من الواجبات التي تضطلع بها وزارات الخارجية اليوم، ويمكن تصور حجم العلاقات الخارجية لمصر في تلك العصور إذا ما رجعنا إلى ما تحفظه كتب

التاريخ من مراسلات بين حكام مصر وحكام دول العالم المعمور آنذاك، وإلى المعاهدات التي ربطت بين مصر وبين ملوك الهند والمغول شرقًا وبينها وبين أمبرطورية بيزنطة والمدن الإيطالية على ضفاف البحر المتوسط، ولعله من الطريف أن أورد لكم هنا ما جاء في كتاب صبح الأعشى من وصف لما نعرفه اليوم باللغة الديبلوماسية حيث يقول «لا شيء أغمط للسلطان من أن يتضمن كتابة أو قوله ما ينكشف للعامة بطلانه، وينبغي لصاحب ديوان المكاتبات (أي وزير الخارجية)، أن يتخلص من هذا العيب، التخلص الجيد، الذي يزيل به الأثر من غير تصريح بكذب أو أنه يخرج الباطل في صورة الحق».

ومنذ تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥ خطت مصر خطوات أساسية نحو تأكيد وضعها الدولي وبدأت مصر تعرف نواة جهاز ديبلوماسي مستقل، بدأ بأنشاء «ديوان الأمور الإفرنكية والتجارة المصرية سنة ١٨٣٧»، ثم بإنشاء نظارة للخارجية في عهد إسماعيل باشا سنة ١٨٧٨ والتي كان عليها أن تعالج أموراً بالغة الخطورة في التاريخ المصري الحديث مثل مشكلة الديوان الأجنبية، والاحتلال البريطاني سنة ١٨٨٢، ووضع قناة السويس الذي نظمته معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وهي المعاهدة التي بذلت الديبلوماسية المصرية فيها جهداً هائلاً للحفاظ على حقوق مصر ومصالحها، وبإعلان الحماية البريطانية على مر سنة ١٩١٤ ثم إلغاء نظارة الخارجية باعتبارها مظهراً من مظاهر ممارسة مصر لسيادتها.

وشهدت مصر ثورة ١٩١٩ وما أدت إليه من تصريح فبراير ١٩٢٢ الذي يتضمن إلغاء الحماية البريطانية وإعلان مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

وفي ١٥ مارس من نفس العام أعلن استقلال مصر «وإنه لا بد أن يكون للبلاد ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية».

وكان ذلك إشارة البدء للديبلوماسية المصرية الحديثة ولبناء الجهاز الديبلوماسي المعاصر باعتباره بين أول مظاهر الاستقلال والسيادة وممارسة الشخصية الدولية.. وبدأت المسيرة.

لقد راحت الديبلوماسية المصرية اعتباراً من منتصف العشرينيات من هذا القرن تؤكد الشخصية الدولية المصرية وتشارك في صياغة النظام الدولي المعاصر وتدم الكفاح الوطني من أجل الحصول على الاستقلال.

وفي المرحلة التي أعقبت إعلان استقلال مصر كمملكة مستقلة سنة ١٩٢٢ وحتى قيام ثورة يوليو المجيدة سنة ١٩٥٢ كان للنضال الوطني ومن ثم للديبلوماسية المصرية قضيتان أساسيتان هما تأكيد الاستقلال الوطني بجلاء القوات البريطانية عن مصر والدفاع عن وحدة وادي النيل بمصره وسودانه. ومن هذا المنطلق كان اتفاقية ١٩٣٦.

وقد شهدت هذة المرحلة أيضًا وضوح الدور المصري القيادي في المنطقة العربية فقد لعبت الديبلوماسية المصرية الدور الرئيسي في توقيع بروتوكول الإسكندرية بإنشاء جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٤، أساس النظام العربي المعاصر، كما تبلور في هذه الفترة التزام مصر بالقضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وهو التزام ثابت ومستمر حملت مصر العبء الأكبر في الاضطلاع به وكانت القضية الفلسطينية ولا تزال إحدى الشواغل الرئيسية للديبلوماسية المصرية، كذلك ساهمت ديبلوماسية مصر مساهمة مشهودة في صياغة ميثاق سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ كأحد الدول المؤسسة للأمم المتحدة وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وبقيام ثورة يوليو المجيدة سنة ١٩٥٢ وما أحدثته من مد وطني وقومي زاخر ومن تعبئة لإرادة جماهير الشعب المصري في اتجاه آماله الكبرى في الحرية والاستقلال وإزالة الوجود الأجنبي والاستقلال الاقتصادي عرفت الديبلوماسية المصرية مرحلة جديدة من عملها وخاض جيل كامل من أبناء هذه المهنة معارك الحصول على الاستقلال التام وتأمينه اعتبارًا من مفاوضات الجلاء عام ١٩٥٤ التي تشرفت بالاشتراك فيها شخصيًا ومعارك الصراع مع الاستعمار، وتأميم قناة السويس ومقاومة الأحلاف ومناطق النفوذ وتأييد ومساندة حركات التحرر الوطني في ربوع عالمنا العربي والأفريقي بل على امتداد العالم الثالث بأسره.

وأخذت مع الهند ويوغوسلافيا دور الريادة انتصارًا لقضية عدم الانحياز في عالم عرف القطبية الثنائية.

وعندما أصبح الوطن مستهدفًا من قوى أجنبية عاتية لها مصلحة في كبح قوى التحرر والاستقلال المنبعثة من القاهرة وتعرض الوطن لضغوط عديدة بما فيها الغزو المسلح خلال عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧، كانت الديبلوماسية المصرية في كل هذه المعارك مكملاً أصيلاً لعمل قواتنا المسلحة ونضال شعبنا على كافة الجبهات وعملاً مستمرًا لا يعرف الاحباط بهدف استعادة الأرض وإنهاء آثار العدوان.

إلى أن جاءت حرب أكتوبر المجيدة، التي عدلت موازين القوي في المنطقة وأثرت على الإستراتيجيات العالمية. وكان للعمل السياسي الخارجي إعدادًا لهذه الحرب وتمهيدًا لها ومواكبة لأحداثها ثم استغلالاً لنتائجها وترجمتها على أرض الواقع السياسي إسهامًا بارزًا ومكملاً لما قامت به قواتنا المسلحة الباسلة على أرض المعركة من بطولة وفداء استعادة به الوطن سيادته على سيناء، وما زالت الديبلوماسية المصرية مستمرة في عملها الذي لا يعرف الكلل لتحرير كافة المناطق العربية المحتلة وتحقيق الحقوق الوطنية لشعبنا العربي الفلسطيني.

ووسط كل هذه المعارك المتصلة استمرت الدبلوماسية المصرية تدعم خطوط اتصال مصر بالعالم، وترفع علم مصر في عواصم عديدة عرفت الاستقلال في حقبة الستينات على امتداد الكرة الأرضية وقد أخذ العديد منها من تجربة مصر الدعم والنموذج المحتذى.

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء،

الأصدقاء الأعزاء،

إن الحديث عن الدبلوماسية ... هو ذاته الحديث عن السياسة الخارجية، فهي الأداة التنفيذية الرئيسية لها.

وإذا كان الحديث عن السياسة الخارجية هو التعبير الخارجي عن العمل الوطني في الداخل، فكلاهما مكمل للآخر وكلاهما يهدف إلى تحقيق مصالح الوطن العيا، على ذلك فإن الرابطة الوثيقة بين العمل الدبلوماسي ومصالح مصر العليا قد أصبحت من الوضوح بما لايحتاج لإضافة.

ويقيني أن سياسة مصر الخارجية في عهد السيد الرئيس محمد حسني مبارك والتي تتحرك على محاور نشر السلام والاستقرار ودعم التنمية والبناء تحظى باحترام وتقدير في أركان العالم المختلفة لما تمثله من التزام بالمبدأ... وموضوعية وعقلانية في التفكير والأداء... ووضوح في الغاية والهدف. . وهي في التحليل النهائي بمثابة التعبير الصادق عن قضايا العمل الداخلي وأولوياته.

فقضية السلام في عالمنا المعاصر قضية جوهرية، فهي محور التقدم والرخاء، وعلى ذلك فإن خط السلام العادل والشامل والمشرف هو أحد الخطوط الرئيسية لإستراتيجية العمل الوطني المصري في الداخل والخارج.

سلام داخلي مضمونة الاستقرار باعتباره مقدمه طبيعية لتهيئة مناخ التنمية والبناء، وفاء لتطلع شعب مصر المشروع إلى حياة أعز وأفضل.

وسلام خارجي يمكن شعبنا من توظيف طاقاته ونتائج علاقاته بالآخرين لإيجاد ظروف أفضل لدفع عملية التنمية بمعناها الشامل وتعميق دعائم أمننا القومي.

فالعلاقة بين السلام والاستقرار والتنمية علاقة جذرية ومتداخلة عملت وستعمل الدبلوماسية المصري على توثيق روابطها خاصة مع تأكد أبعاد جديدة لها وأقصد بها رعاية المصريين بالخارج الذين هم ثروة قومية نعتز بهم ونحرص على خدمتهم، كما أقصد بها ما استحدث على المهام الدبلوماسية في قطاع برامج التنمية.

لقد عرفت الدبلوماسية المصرية خلال قرابة السبعة عقود الماضية الكثير من التجارب والخبرات، وقدمت عبر ثلاثة أجيال العديد من الإسهامات الأساسية في مسيرة مصرنا الغالية.

عمل الجهاز الدبلوماسي خلال قرابة السبعة عقود بمثابة جسر اتصال يربط مصر بغيرها من دول وشعوب العالم.

ووضعت الدبلوماسية المصرية بصماتها الواضحة على العديد من الأحداث والمواقف التي عشناها بعد الحرب العالمية الثانية وكان من روادها الدكتور محمود فوزي الذي قدم بعمله وسلوكه نموذجًا يحتذى للدبلوماسي البارع الملتزم بقضايا وطنه الملم بقضايا عالمه والقادر على الربط بينهما خدمة للوطن.

وكان أيضًا من روادها الدكتور عبد الحميد بدوي الذي ساهم في صياغة ميثاق الأمم المتحدة، ذلك النظام الدولي الذي نعيشه منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم.

وعلى طريق أداء الواجب سقط من بيننا الشهداء مثل الدبلوماسي المتميز الشهيد كمال الدين صلاح.

ولا يتسع المجال لأن أذكر فضل الكثيرين ممن ساهموا في العمل الدبلوماسي وأدوا خدمات جليلة لوطنهم ولبلادهم في ظروف صعبة وحرجة فبعضهم يجلس معنا اليوم ويشاركنا هذا الاحتفال.

الأصدقاء الأعزاء،

وحيث تعد الدبلوماسية أداة رئيسية في إدارة العلاقات الخارجية، ولما كانت السياسة الخارجية مكونًا أصيلاً في سياسة الدولة العليا وبمثابة التعبير الأمين عن أهداف الوطن وطموحاته في علاقاته بالعالم، فمن طبائع الأمور أن تتأثر الدبلوماسية برياح الحرية والديمقراطية وتعدد الآراء التي أرسى دعائمها السيد محمد حسني مبارك والتي نجني جميعًا ثمارها الآن.

وأعلم اتفاقكم معي على مزايا الديمقراطية، وأهمية تعظيم دورها في المجتمع باستمرار. فهي رمز المشاركة العامة الحقيقية في صنع القرار. ومراقبة تنفيذه، وصمام أمن يقينا مخاطر وأخطاء لا مبرر للوقوع فيها.

وإذا كان لتعدد الآراء، وحرية النشر، أهميتها القصوى فثقتي كاملة في أن ما تحويه أحيانًا من بعض الملاحظات بشأن جهاز تمثيلنا الخارجي هو أمر من شأنه أن يسمح لنا بأن نوضح، بل نعمق لدى الشعور المصري العام ما نساهم به خدمة لمصالح وطننا وأمنه القومي.

وعلى سبيل المثال فهناك من يرى أن دولاً أخرى يزيد فيها دخل الفرد عما هو متاح في وطننا لها تمثيل خارجي أقل مما لدينا .

ولعلكم تتفقون معي بداءة على أن التمثيل الدبلوماسي بالخارج هو بين أول الأجهزة الأساسية لممارسة الدولة لسيادتها في عالم اليوم ... وذلك أمر استقر عليه المجتمع الدولي .

وعلى ذلك تقدر كل دولة حجم جهاز تمثيلها الخارجي على ضوء تصورها لمدى حيوية الدور الذي تلعبه علاقاتها الخارجية ومدى حاجتها للاحتفاظ بخطوط اتصال رسمية مع عواصم العالم الأخرى وأثر ذلك على أمنها القومي ومصالحها العليا .

ومصر بوضعها السياسي الجغرافي دولة لها دور ، بل تكاد تكون النموذج لدولة لها دور متميز . فهي بمثابة القلب من عالمها العربي ، ودورها أصيل وعميق في عالمها الإسلامي ، كما أنها دولة أفريقية تعي تمامًا أهمية وحيوية هذا الانتماء .

وهي الدولة الوحيدة التي تمتد أراضيها عبر قارتي أفريقيا وآسيا .

وكما هي ضمن دول حوض البحر المتوسط ، فهي أيضًا ضمن دول حوض البحر الأحمر ، وهي الدولة التي ربطت بين البحرين ليمتد الاتصال العالمي بين محيطات العالم وبحاره على اتساع الكرة الأرضية .

وهي واحدة من ثلاثة رواد لحركة عدم الانحياز كأسلوب للفكر والحركة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي تتحرك فيه عواصم العالم قربًا أو بعدًا من القطبين الرئيسيين .

بعبارة أخرى تقع مصر في مركز عدد من الدوائر التي تغطي أغلب دول عالمنا المعاصر .

كما تؤدي إدارة علاقاتها بدول العالم دورًا في صياغة وتأمين مصالحها القومية العليا يفوق في أهميته ما قد تراه دولة أخرى ، ربما كانت أوفر دخلاً ، ولكن مصالحها العليا لا تلزمها بالاحتفاظ بخطوط اتصال دائمة وجيدة مع أغلب دول وكتل العالم اليوم .

ومثل هذا التواجد ـ هو بمثابة ضريبة أمن يدفعها المجتمع إذا ما أراد أن يحافظ على سيادته ويمارسها وأن يدعم خطوط أمنه وينتشر بها عبر القارات .

ضريبة أمن استقر المجتمع المعاصر بأسره على الوفاء بها إدراكًا لأهميتها ... فالجميع يعرف ما يتحتم على الدولة الوفاء به من التزامات باهظة عندما يقتضي الدفاع عن أمنها اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة .

ولقد تشعبت وتشابكت المهام في عالم اليوم ، وما أدخل عليه من دبلوماسية القمة

التي تقتضي الإعداد الجيد من الجهاز الديبلوماسي فضلاً عن الديبلوماسية البرلمانية والأنماط المختلفة من الديبلوماسية الشعبية ... وديبلوماسية المؤتمرات التي شملت كافة النواحي السياسية والعسكرية والثقافية والإعلامية والفنية والعلمية التي تتناول قضايا الإنسان المعاصر.

ولقد أصبحت ديبلوماسية التنمية بعدًا أساسيًا في عملنا الديبلوماسي وهي تعني المساهمة الإيجابية في تلبية احتياجات الاقتصاد الوطني من خلال دفع وتطوير علاقاتنا مع مختلف المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية ومع الدول المتقدمة والدول النامية الشقيقة والصديقة وفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وديبلوماسية التنمية بحكم طبيعتها هي ديبلوماسية للتقدم تواكب العلم وتستشرف آفاق المستقبل وتراقب عن كثب تطورات الثورة العلمية والتكنولوجية وتنتقي منها المناسب للوطن وتسهم في نقله.

وهكذا لم تعد الوظيفة الديبلوماسية مجرد عمل تحوطه مظاهر الترف، لقد أضحت علمًا له قواعده، بل محصلة لعلوم التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والعلاقات الدولية والقانون الدولي بل والعلوم التطبيقية بكافة فروعها، وعلم وفن التفاوض وفهم طبائع البشر على اختلاف لغاتهم وعقائدهم وأنماط حياتهم.

عملية إعادة تكوين مستمرة لا تتوقف عند سن محدد أو تجربة بذاتها وممارسة متصلة تصقل القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتقييمها وعلى اختيار التوقيت المناسب بحكمة ودقة، وتعرف متى يجب الكلام ومتى يتوجب الصمت.

إن إعداد الديبلوماسي للوفاء بمسئوليات وظيفته يتطلب اليوم شروطًا غير تلك التي عرفتها الأمم في القرون السابقة.

ونحن هنا نبدأ الانتقاء بين المتفوقين من خريجي الجامعات عبر سلسلة من الاختبارات، تتلوها فترة تدريب في المعهد الديبلوماسي تستغرق قرابة العامين، وهو المعهد الذي أمد الوزارة بأكثر من ٢٠ دفعة فضلاً عما قدمه من دورات تدريبية للديبلوماسيين الجدد من مختلف الدول الصديقة. وسوف تصدر وزارة الخارجية سجل شرف لأوائل تلك الدفعات قدوة لزملائهم.

وبرغم ما يكتسبه الديبلوماسي المصري من مهارات خلال خدمته بالديوان العام والخارج فإن دورات التدريب لمستويات القيادة الوسطى والعليا تتصل لتلاحق الجديد في كل علم وفن له علاقة بعملنا.

- ديبلوماسية مصر اليوم لا تعرف الترف والمظهرية، إنها بالدرجة الأولى مسئولية لها علاقتها المباشرة بأمن مصر القومي.

ـ إعداد جيد وتحصيل مستمر.

ـ بعد عن الأهل والوطن.

ـ معايشة وتأقلم في مجتمعات تتباين فيها ظروف الحياة مع ما هو معروف في الوطن.

ـ تضحية بالاتصال الأسرى في فترات قد تزداد فيها حاجة الأبناء للآباء.

ـ عمل متواصل في عالم شديد التشابك سريع التغير.

ـ إلمام عميق بالمتطلبات الأساسية للوطن وثوابت العمل الداخلي ومتابعة واعية لما يطرأ على العمل الوطني من أولويات فإننا نعيش في الخارج بنبض مصر.

ـ تعبير واضح عن مواقف مصر على الساحة الدولية ونقل أمين لمواقف الغير.

ـ اتصال مستمر بأجهزة صنع القرار في عواصم العالم.

ـ رعاية للوجود المصري بالخارج الذي تضاعف عدة مرات في العقدين الأخيرين ودعم علاقته بالوطن الأم.

ـ ملاحقة يقظة ومشاركة إيجابية في عملية التنمية الداخلية من خلال علاقاتنا الدولية في جميع عناصرها العلمية والفنية والتمويلية.

ـ دفاع عن قضايانا الحيوية سواء في السلام العادل والمشرف لنا ولمن حولنا، وخاصة شعبنا العربي في فلسطين.

ـ عشرات الاهتمامات المتشابكة والمتداخلة تقتضي العمل الدائب والفهم الواضح والسلوك المشرف والرصين.

كل ذلك في عالم شديد التطور يفرض على من يتصدى لمسؤولية تمثيل بلاده أن يلاحق دون كلل الالمام بالجديد بعلوم العصر وأساليبه.

أعلم يقينًا وقد أمضيت عشرات الأعوام في مجال الدبلوماسية ضخامة العبء وحساسية المسئولية ... ولكن يقيني أنها ضريبة ... نؤديها بسعادة ونقبل ما فيها من تحديات تشحذ الهمم.

فهو شرف عظيم أن تقودنا أقدارنا لنكون ضمن من يمضون أعمارهم. . وشاغلهم أمن مصر، ووظيفتهم دعمه في مجال العلاقات الخارجية.

السيد الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء،

باسمي وباسم زملائي وأبنائي ... أرجو شاكرًا أن تتكرم بنقل عظيم امتناننا إلى السيد الرئيس محمد حسني مبارك قائد مسيرة العمل الوطني لتكرمه بوضع حفلنا اليوم تحت

رعايته وهو تكريم نعتز به ونقدره حق قدره . . فسياسة مصر الخارجية ودبلوماسيتها في عهده وبقيادته هي التعبير الصادق عن مبادئ ثابتة تلتزم بقدسية الاستقلال الوطني وحرية القرار ووضوح قاطع لأولويات العمل الوطني وانتماء أصيل للأسرة العربية والأمة الإسلامية والقارة الأفريقية ، وحركة متصلة مع رفاق منهج عدم الانحياز وتعاون مفتوح مع كل قوى العالم ودوله دون ما قيد إلا الحفاظ على الكرامة الوطنية ، والتزام بالمواثيق الدولية ، سعي دائم لدعم السلام العادل ونشره .

وفي عهد الرئيس مبارك والتزامًا بسياسة عمادها الالتزام القومي الصادق ومنهجها الموضوعية والاعتدال حققت مسيرة العمل السياسي والدبلوماسي إنجازات مهمة ، فقد عادت علاقات مصر بأشقائها العرب لتلتقي القلوب والمشاعر ولتتوحد الجهود والمساعي حتى يعود التضامن العربي ، نصرة للحق والعدل وردعًا لكل تهديد أو عدوان

إن احتفالنا اليوم هو تكريم لمسيرة الكفاح الوطني عبر عشرات الأعوام كانت فيه الدبلوماسية المصرية ومازالت أداة بارزة من أدواته عكست على العالم نتائج عملنا الداخلي .

ـ كما أنه تكريم لجيل رائد سبقنا .

ـ واحتفاء بمسئولية نتشرف بتحملها .

ـ وأمل واعد لأجيال قادمة بمواصلة المسيرة والإضافة اليها .

وأخيرًا اسمحوا لي أن أرجوكم أن ترفعوا نيابة عنا للسيد الرئيس محمد حسني مبارك هذه النسخة من معاهدة قادش للسلام والأخوة رمزًا للعمل الدبلوماسي المصري منذ فجر التاريخ .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الكتاب الأبيض عن قضية طابا
١٥ مارس ١٩٨٩

مقـــــــــــدمة

إن ارتفاع علم مصر عزيزًا خفاقًا فوق طابا، تلك البقعة الغالية من أرض مصر، ظهر يوم الخامس عشر من شهر مارس ١٩٨٩، كان تتويجا لكفاح شعب مصر العظيم الذي ضرب أروع مثل في عدم التفريط في حبة رمل واحدة من التراب الوطني، ولم يتردد لحظة واحدة في استخدام كل الوسائل والإمكانات التي تثبت حقه وتدعم قضيته في تنسيق وتكاتف يضرب بهما المثل.

كانت حرب أكتوبر المجيدة من أجل السلام، ومن أجل فرض الشرعية الدولية، واستطاعت مصر مستندة على حضارتها الضاربة في أعماق التاريخ أن تستثمر انتصارها في هذه الحرب، وأعادت طابا في إطار الشرعية الدولية إلى أحضان الوطن الأم مستخدمة أمضى سلاح، سلاح الدبلوماسية والقانون ... وكان النجاح حليفنا، حليف الحق، حليف الواثق من انتصاره والقادر على فرض احترامه بالحوار والحجة والبرهان.

ومنذ بداية مشكلة طابا وأفئدة أبناء الوطن قاطبة تتعلق بالسيد الرئيس محمد حسني مبارك، الذي أولى هذه المشكلة كل عنايته واهتمامه، ممسكًا بدفتها وزمام أمرها، حريصًا على متابعة دقيقة لمجرياتها، والوقوف على أدق تفصيلاتها، حتى عادت الأرض، وانتصر الحق، وبقيت حدود مصر مصونة لا تمس.

ووزارة الخارجية، وهي تقدم هذا الكتاب الأبيض، إنما تحاول تسجيل هذا الإنجاز الرائع ليكون مثلاً شامخًا أمام كل مدافع عن عزة وكرامة مصرنا الحبيبة، وتجسيداً لانصهار خلاصة فكر أبناء مصر الأوفياء في مختلف المجالات. ففي ملحمة طابا الخالدة سطرت نخبة من أبناء مصر المخلصين صفحات مجيدة من تاريخنا المعاصر، مضيفة إلى تاريخ مصر الحافل مرحلة جديدة ناصعة سيقف أمامها كل مصري على مر الأجيال بكل مشاعر الفخر والتقدير ... وستظل شاهدًا على قدرتنا على التعامل بنجاح مع الأزمات بمختلف الوسائل المتاحة والممكنة. ولذا كان الحرص على أن يتضمن هذا الكتاب أهم الوثائق المتعلقة بقضية التحكيم بين مصر وإسرائيل بشأن بعض علامات الحدود، تخليدا لهذا الحدث الذي غدا رمزًا لرغبة الشعوب في تجاوز حل الخلافات عن طريق المواجهة

العسكرية التي تحرمها من تطلعاتها نحو مستقبل أفضل تصبو إليه بعيدا عن خطر تلك المواجهة الذي يستنفذ قدراتها ويبعدها عن رغبتها الصادقة في سلام عادل ودائم .

حقًا لقد كانت طابا، وستبقى رمزًا له دلالاته . فمنذ رفضت إسرائيل التسليم بالمواقع الأصلية لبعض علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، وخاصة العلامة ٩١ في منطقة طابا وعلامات رأس النقب، وعدم الانسحاب منها في آخر مرحلة من مراحل تنفيذ معاهدة السلام، وهي تحسب أن اللهفة على اتمام الانسحاب يمكن أن تكون ستارًا لاقتطاع هذا الجزء الصغير من أرض مصر، أو سبيلاً إلى القبول بحلول وسط، سيما وقد فرضت فيه أمرًا واقعًا، تمثل في بعض المنشآت السياحية التي سمحت باقامتها وتشغيلها في منطقة طابا. إلا أن هذا الوهم سرعان ما تبدد أمام إصرار مصر، وعزمها على المضي في الشوط إلى منتهاه باستخلاص آخر شبر من الأرض، وتحرير التراب الوطني بكاملة . فجرت المفاوضات بعد المفاوضات، ومصر على موقفها لا تحيد وبذلت الوساطات بعد الوساطات، وكلمة مصر على صلابتها لا تقبل التهاون أو التفريط ولا يعرف التخاذل اليها سبيلاً، حتى فرضت مصر إرادتها في أن تتم تسوية هذا النزاع بالتحكيم، أحدى وسائل تسوية المنازعات التي حددتها معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في عام ١٩٧٩ ، حيث تم في الحادي عشر من سبتمبر ١٩٨٦ توقيع مشارطة التحكيم لتسوية الخلاف بين مصر وإسرائيل بشأن مواقع علامات الحدود المتنازع عليها تسوية كاملة ونهائية، فدخلت المشكلة في طور جديد من أطوارها، وأسدل الستار على المحاولات الإسرائيلية التي كانت تستهدف تسوية المشكلة بأسلوب التوفيق من أجل التوصل إلى تسوية لا تقوم على أساس القانون وحده، وإنما تقوم على اعتبارات سياسية، وتكون سبيلاً لنوع من الحل الوسط الذي رمت إليه إسرائيل دومًا ومنذ البداية لكي تحقق مغنمًا إقليميًا في هذه البقعة المصرية الغالية .

وقبل بدء إجراءات التحكيم كانت مصر قد أعدت للأمر عدته، فشكلت اللجنة القومية لطابا[1]، وعهدت مصر من خلالها إلى فريق من أبنائها المخلصين بإعداد القضية وعرضها أمام هيئة التحكيم. وكان التحكيم مناسبة وطنية تباري فيها أبناء مصر في التعبير عن أصالة انتمائهم إلى تراب هذا الوطن المقدس، فتلقت وزارة الخارجية وثائق ومستندات سارع إلى تقديمها عدد من المواطنين، لا يرجون إلا نصرة حق مصر واسترداد أرضها، وتقدم كل من لديه معلومات يطلب الإدلاء بشهادته، وبذل الخبراء والفنيون من الجهد غايته، ومن الإخلاص منتهاه .

(١) انظر المرفق رقم (١) المتضمن قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٤١ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٤٠٥ هـ (١٣ مايو ١٩٨٥م) بتشكيل اللجنة القومية لطابا وهيئة الدفاع المصرية .

ولقد كان طبيعيا أن تستقطب العلامة ٩١ الخاصة بمنطقة طابا الجانب الأعظم من اهتمام الطرفين، ومن عناية هيئة التحكيم، تشهد بذلك المذكرات المكتوبة التي تقدم بها الطرفان، وسجل المرافعات الشفوية، حيث تركز الجانب الأكبر من شهادات الشهود ومرافعات أعضاء هيئتي الدفاع من الجانبين حول تلك العلامة، وهو ما يفسر أيضًا ما عمدت إسرائيل إلى إثارته من دفوع بشأن تلك العلامة، فلقد تحينت إسرائيل تقدم الجانب المصري بصورة فوتوغرافية التقطها «باركر باشا» محافظ سيناء في عام ١٩٠٦ لأول علامة حدود مبنية في ٣١ ديسمبر ١٩٠٦، والتي أرفقت مع المذكرة المصرية الأولى بوصفها دليلاً قاطعًا على عدم صحة الموقعين الإسرائيليين للعلامة ٩١، لكي تدفع بأن مصر قد أبدلت الموقع المقدم منها للعلامة ٩١، وبأن على المحكمة أن تقضي لصالح أحد الموقعين المقدمين من جانب إسرائيل، ولكن هذا الدفع لم يصمد أمام الدفاع المصري، الذي أظهر بجلاء حسن نية مصر عند تقدمها بهذه الصورة الفوتوغرافية، وأن هذه العلامة لم يكن لها وجود على الخرائط المعتمدة، فضلاً عن نجاحة في إثبات صحة الموقع المصري للعلامة ٩١ على نحو قاطع. وعندما فوجئت إسرائيل بهذه الحقائق الساطعة أثارت دفعًا شكليًا مؤداه أنه مع ظهور حقيقة علامة «باركر» التالية للعلامة ٩١ فإنه يكون متعينًا على هيئة التحكيم أن تمتنع عن اصدار حكم بشأنها لأنها قد فقدت وصف العلامة النهائية كما أشير إليها في ملحق المشارطة. وهنا أيضًا نجح الدفاع المصري في إثبات فساد هذا الدفع الشكلي، وإيضاح أن العلامة ٩١ كانت هي العلامة النهائية عند توقيع المشارطة في عام ١٩٨٦، وأن امتناع المحكمة عن إصدار حكم بشأن تلك العلامة سيكون خروجًا على المشارطة التي تفرض على هيئة التحكيم وعلى الطرفين ضرورة التوصل إلى تسوية المشكلة على نحو كامل ونهائي، فضلاً عن أن إسرائيل هي التي أزالت موقع ما عرف بعلامة باركر في عام ١٩٧٠ إبان احتلالها لسيناء.

ومن نافلة القول الإشارة إلى الأهمية الفائقة لعلامات رأس النقب والتي كان الجانب الإسرائيلي - في إطار مناورته لتوسيع دائرة الخلاف حول العلامة ٩١ في طابا ومحاولة الضغط على الجانب المصري - قد سحب موافقته السابقة عليها، وهي العلامات رقم ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨[1] وادعى مواقع جديدة لتلك العلامات، على زعم أن العلامات الأصلية التي تتمسك بها مصر قد وضعت على سبيل الخطأ، وأن التطبيق السليم لاتفاق ١٩٠٦ يؤدي إلى دعم الموقف الإسرائيلي[2]. فقد حرص الجانب المصري

(١) تم الاتفاق بموجب ملحق مشارطة التحكيم على أن موقع العلامة ٨٤ سيكون هو الموقع المقدم من الطرف الذي يقضي لصالحه بالعلامة ٨٥.

(٢) وتجدر الإشارة إلى أن الفارق بين المواقع الأصلية للعلامات والمواقع المدعى بها من جانب إسرائيل كان كبيرًا إلى الحد الذي يشكل معه مساحة تتجاوز ثمانية كيلو مترات مربعة.

على إبراز أنه يتمسك بمواقع العلامات الأصلية التي تم تعليمها وبناؤها في عام ١٩٠٦ - ١٩٠٧ ، وأن هذه العلامات قد وضعها الأطراف في اتفاق ١٩٠٦ ، وأنها ظهرت على الخرائط منذ ذلك الحين ، ولا مجال للتشكيك فيها من جانب إسرائيل . وأن الادعاء الإسرائيلي بوقوع خطأ في مواقع تلك العلامات هو أمر لم يقم عليه دليل ، ويتعارض مع المبدأ القانوني المستقر بشأن ثبات الحدود ونائيتها ، وهو المبدأ الذي أكدته محكمة العدل الدولية في بعض أحكامها . أما المحاولة الإسرائيلية لإثارة الشكوك حول أسماء بعض المعالم الجغرافية الثابتة ، وإضفائها على معالم أخرى للوصول إلى تحقيق مطلبها بتعديل مواقع العلامات إلى حيث تدعي ، فهو أمر لا يمكن التسليم به لتناقضه مع الحقائق التاريخية والجغرافية الثابته ، وإضفائها على معالم أخرى للوصول إلى تحقيق مطلبها بتعديل مواقع العلامات إلى حيث تدعي ، فهو أمر لا يمكن التسليم به لتناقضه مع الحقائق التاريخية والجغرافية الثابتة ومع عدد كبير من الأدلة التي لا يرقى إليها الشك .

ولئن كان الخلاف حول علامة الحدود في طابا قد فرض نفسه على القضية في مجموعها ، وأدى إلى تركيز الجانب الأكبر من اهتمام الطرفين حولها ، فإن هذه الحقيقة لم تصرف الجانب المصري عن الاهتمام بالعلامات الشمالية (العلامات ٧ ، ١٤ , ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ،)[1] حيث حشدت لتأييد موقفها مجموعة من أدلة الإثبات تراوحت بين قوائم الإحداثيات والخرائط ، وآثار بعض العلامات ، وبعض العلامات المؤقتة التي وضعتها قوات الطوارئ الدولية لتحديد مسار خطوط دورياتها إبان فترة عملها بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٧ ، فضلاً عن عدد من الشهود ممن عملوا بتلك القوات الدولية في ذلك الحين .

وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة بعد انتهاء المرافعات الشفوية وجدت شيئًا من الصعوبة في الفصل في أمر تلك العلامات الشمالية ، نظرًا لضآلة الفوارق بين المواقع المقدمة من الطرفين ، وهو ما حدا رئيس هيئة التحكيم دعوة وكيلي الطرفين للاجتماع به أكثر من مرة خلال مرحلة مداولات المحكمة ، وكانت بعض تلك الاجتماعات مع هيئة المحكمة بكامل أعضائها ، حيث عبر رئيس المحكمة عن الصعوبات التي تواجه المحكمة بالنسبة للعلامات الشمالية ، مشيرا إلى المعايير والخيارات المختلفة التي نظرت فيها المحكمة خلال مداولاتها بشأن هذه العلامات ، والتي كان من بينها ندب خبير للقيام بمعاينة مواقع تلك العلامات ، وتقديم تقرير بشأنها ، وهو أمر يستغرق وقتًا قد يطول كثيرًا إذا ما وضع في الاعتبار قيام كل طرف بممارسة حقه في التعقيب على تقرير الخبير . كما تساءل عن إمكانية أن يتفق الطرفان

(١) اتفق الطرفان بموجب ملحق مشارطة التحكيم على «أن العلامة ٢٦ تكون في الموقع المقدم ممن يقي لصالحه بالعلامة ٢٧».

فيما بينهما بشأن هذه العلامات، أو أن يتم الاتفاق بينهما على تخويل المحكمة سلطة الفصل في أمر هذه العلامات على أساس مبادئ العدل والإنصاف ex acquo et bono ثم أشار إلى أن المحكمة قد تجد نفسها مضطرة إلى إصدار حكم جزئي بالنسبة لطابا ورأس النقب، ولا تصدر حكمًا بصدد العلامات الشمالية، وطلب إلى الطرفين إعداد خريطة واحدة لكل مواقع علامات الحدود بمقياس رسم كبير، حتى يتسنى للمحكمة أن تفصل في الموضوع.

وقد كان رد الفعل الإسرائيلي إزاء ذلك سلبيًا، وكانت احتمالات تعطيل الفصل في موضوع هذه العلامات، بما يؤدي إليه من ارجاء الفصل في القضية أو الفصل فيها جزئيًا، يتفق مع الرغبة الإسرائيلية في أرجاء حسم النزاع، وإبقاء الوضع على ما هو عليه، بينما كان الموقف المصري متسما بالحرص على تقديم كل ما يمكن أن يؤدي إلى تمكين المحكمة من أداء مهمتها. كما كان الموقف المصري ثابتًا في رفض الاتفاق على اقتسام تلك العلامات مع الجانب الآخر، وفي الامتناع عن الدخول في اتفاق مفاده تخويل المحكمة سلطة الفصل في أمر هذه العلامات على أساس مبادئ العدل والإنصاف، وتم إبلاغ المحكمة بأن في الأوراق والأدلة المقدمة من الجانب المصري وقوائم الإحداثيات والخرائط ما يؤيد الموقف المصري، وما يمكن المحكمة من الحكم في موضوع تلك العلامات.

وهكذا جاء عرض القضية المصرية بجميع جوانبها صورة مشرفة ومشرقة، بكل المقاييس، أظهرت الحق المصري بالبرهان الساطع، وهو ما هيأ لهيئة التحكيم أن تصدر حكمها، في التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٨٨، قاطعا في إثبات سلامة وجهة النظر المصرية، وكاشفًا عن حق مصر وسيادتها على هذا الجزء العزيز من أرضها، فكان فصل الخطاب في التعبير عن انتصار الحق والعدل والشرعية الدولية، محققًا للديبلوماسية المصرية ومدرسة القانون في مصر نصراً مؤزراً وللعالم نموذجًا يحتذى في فن ادارة الأزمات.

وعلى الرغم من المشاكل والعقبات التي أثيرت في مرحلة تنفيذ حكم هيئة التحكيم لصالح مصر، فقد تم التوصل في النهاية إلى تسوية كل المشاكل، دون أدنى مساس بسيادة مصر وحقوقها الوطنية، لتعود طابا كما كانت دومًا، جزءاً عزيزاً غاليًا من أرض هذا الوطن، ولتبقى في نفوسنا جميعا رمزًا نبيلاً للإصرار على نيل الحق، والإخلاص في سبيله، والبذل من أجله، وصيانة أرض الكنانة، مهد الحضارة، التي بارك الله فيها، وحفظها من كل سوء.

إن الوثائق هي اللغة الموضوعية التي تحمل أمانة الحقائق، لا تصبغها بلون، ولا تحملها بفكر أو رؤية أو غرض، وإنما تسوقها للقارئ وللتاريخ في حياد وتجرد، وليقف القاصي

والداني على دقائق هذه القضية، ويتعرف على أبعادها. ولم يكن هناك ما هو أصدق في معناه وأعمق في دلالته من الحكم الذي أصدرته هيئة التحكيم الدولية، في التاسع والعشرين من سبتمبر ١٩٨٨، ليكون صلبًا لهذا الكتاب الأبيض تتلوه مجموعة من الوثائق المختارة، التي تشكل مع الحكم الإطار الوثائقي الذي يغني كل باحث، وكل محقق مدقق في تاريخ مصر الحديث، وكل مهمتم بالتحكيم الدولي، وقبلهم جميعًا كل مصري ينشد الحقيقة خالصة لايعرف الزيف إليها سبيلاً.

والله الموفق والمستعان.

د. أحمد عصمت عبد المجيد
نائب رئيس الوزراء
ووزير الخارجية
رئيس اللجنة القومية لطابا

تحريرًا في ١٥ مارس ١٩٨٩

مرفقات: ممثلو جمهورية مصر العربية

ممثلو جمهورية مصر العربية

السفير نبيل العربي	وكيل عن جمهورية مصر العربية
السفير أحمد ماهر السيد	نائب وكيل عن جمهروية مصر العربية مـدير الإدارة القـانونيـة والمعـاهدات بوزارة الخارجية
السفير مهاب مقبل	نائب وكيل عن جمهورية مصر العربية
الأستاذ الدكتور ديريك باوت	مستشار قانوني ومحام
السير إيان سنكلير	مستشار
الأستاذ الدكتور طلعت الغنيمي	مستشار
الأستاذ الدكتور أحمد القشيري	مستشار
الأستاذ الدكتور حورج أبي صعب	مستشار
الاستاذ / سميح صادق	مستشار
الأستاذ الدكتور مفيد شهاب	مستشار
الأستاذ الدكتور صلاح عامر	مستشار
الدكتور أمين المهدي	مستشارقانوني
الاستاذ فتحي نجيب	مستشار قانوني
الأستاذ الدكتور نيكولاس فالتيكوس	مستشار
السيد والتر سوهيير	مستشار
الأستاذ الدكتور يونان رزق	خبير
اللواء خيري الشماع	مستشار حربي
العقيد محمد الشناوي	مستشار حربي
السيد/ أحمد فتح الله	سكرتير أول البعثة المصرية بجنيف
السيد/ وجيه حنفي	مساعد للوكيل
السيد محمد جمعة	مساعد للوكيل
السيد محمود سامي	ملحق بوزارة الخارجية
الآنسة جيهان توفيق	
السيد بيل هاربر	
الآنسة شيريل دان	

كلمة
السيد الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد
نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
بعد انتخابه أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية
أمام الدورة الخامسة والتسعين
لمجلس الجامعة العربية بالقاهرة
يوم الأربعاء الموافق ١٥ مايو ١٩٩١

صاحب المعالي رئيس الدورة الخامسة والتسعين
معالي الشيخ سالم الصباح
نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الكويت
أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية العرب
الإخوة الكرام

أستهل حديثي بأن أقدم خالص التهنئة لمعالي وزير خارجية الكويت لتوليه مهمة رئاسة الدورة الحالية لمجلسكم الموقر وهي مهمة تتفق مع مكانة الكويت وقدرات الأخ الشيخ سالم الصباح للسير بنا إلى تنقية الأجواء العربية راجيًا له كل نجاح وتوفيق.

أتوجه إلى حضراتكم ومن خلالكم إلى أصحاب الجلالة الملوك والأمراء والرؤساء العرب بكل الشكر والتقدير على ثقتكم الغالية باختياري أمينًا عامًا لجامعة الدول العربية. وهي ثقة أقدرها أعظم التقدير، وتفرض على مسئوليات جسام في هذه المرحلة المهمة والدقيقة من تاريخ أمتنا العربية وفي مسار جامعة الدول العربية. وأثق أن الجامعة العربية تقف في هذه اللحظات على اعتبار مرحلة جديدة في تاريخها، بعد الأزمة الطاحنة التي عشناها جميعا في الشهور الماضية، وإني أعتبر الموافقة على انتخابي لهذا المنصب تعكس إرادة عربية واضحة وشاملة على ضرورة وحتمية تجاوز عثرات المسيرة القومية، والانطلاق بالعمل العربي المشترك في كافة مجالات إلى آفاق اوسع وأرحب لما فيه صالح الدول والشعوب العربية كما أنه تعبير عن الثقة بدور مصر والرئيس محمد حسني مبارك ومسئولياتهما تجاه الامة العربية وتقديرا لحرصهما الدائم على الجامعة التي تبنت مصر الدعوة لإنشائها وشاركت في تأسيسها.

لقد شهدت الأمة العربية خلال الشهور والسنوات القليلة الماضية مجموعة من التهديدات والتحديات هزت من كيان الامة وكادت أن تقوض أسس العمل العربي المشترك والعلاقات فيها بين الدول العربية. ولاشك أن تأثير هذه التهديدات والتحديات امتد إلى الجامعة وأجهزتها العربية وأثر على أدائها وعلى فاعليتها.

لكن الأمر الجدير بالتأكيد أن الدول العربية كلها وبدون استثناء أظهرت رغبة صادقة في الحفاظ على جامعة الدول العربية لإدراكنا جميعًا أن هذه الجامعة هي بيت كل العرب مهما كانت الخلافات التي تنشأ بينهم، وان هذه الجامعة هي التعبير المؤسسي عن أهداف وتطلعات الأمة العربية كما وردت في ميثاق الجامعة وسائر المواثيق العربية الأخرى.

إن جامعة الدول العربية تعتبر - وبحق - المؤسسة القومية الأولى التي تربط بين الدول والشعوب العربية وأثبتت التجارب التي مرت بالأمة العربية أنه لا بديل عنها.

الإخوة الكرام،

إن اختياركم لي لتولي منصب أمين عام جامعة الدول العربية هو بمثابة تكليف قبل أن، يكون تقديرًا أعتز به، اعتبره تكليفًا لي بالعمل دون كلل على تعميق التضامن العربي وتطوير عمل جامعة الدول العربية وكل ذلك في إطار احكام ميثاق الجامعة والمواثيق العربية الأخرى نصًا وروحًا. وأستشعر أن المهمة الأساسية أمامي خلال الفترة القادمة هي العمل - بتوجيهات قياداتنا وبالتنسيق والتعاون مع كل الإخوة أصحاب السمو والمعالي وزراء الخارجية العرب - على إعادة الثقة والطمأنينة إلى العلاقات داخل أسرتنا العربية وتنقية الأجواء العربية، فهذا أراه ضروريًا لأي عمل عربي جاد في أي مجال من مجالات العمل العربي المشترك، حتى نتمكن بعون الله عز وجل من رأب الصدع، وجمع الشمل، وتوحيد الصف العربي للتعامل بجدية وموضوعية وعقلانية مع التحولات التي تحدث في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية وفي النظام الدولي ككل، يقيني أن الأمة العربية مطالبة بأن تنهض بدور يتناسب مع إمكاناتها ومواردها وقدراتها بحيث تستطيع أن تدافع عن مصالحها، وأن تؤمن حقوقها، وتؤثر على المتغيرات التي يشهدها النظام الدولي الجديد الذي يتشكل تحت أبصارنا وأسماعنا.

إن الأمة العربية تملك من عناصر القوة ما يمكنها دون شك من القيام بدور ملموس في صياغة نظام دولي جديد، وعلينا أن نوظف هذه العناصر لخدمة أهداف أمتنا ومصالح شعوبها، ولاشك أن المسئولية القومية تحتم علينا جميعًا أن نتكاتف مهما كانت الخلافات بيننا من أجل الدفاع عن مصالحنا وحقوقنا.

ولعل الأحداث الكبرى التي شهدها العالم العربي أخيرًا، قد أثبتت مرة أخرى أن أي

هزة أو أزمة في أي منطقة في العالم العربي تؤدي لانعكاسات وتداعيات تؤثر على النظام الإقليمي العربي ككل.

الإخوة الكرام،

لقد شاءت الأقدار أن تتزامن الأحداث الكبرى التي عاشتها الأمة العربية في المرحلة الماضية، مع التحولات عميقة الأثر التي حدثت في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية منذ أواسط العقد الماضي وحيث إن هذه الاحداث كان لها تأثيرها العميق على النظام العربي، فإننا وجدنا انفسنا في موقع لا يتيح لنا توظيف قوتنا وإمكاناتنا بالقدر المأمول للزود عن مصالحنا والتوصل إلى تحقيق كافة حقوقنا التي أقرتها الشرعية الدولية على مر السنين، ولعلكم تتفقون معي في التقدير أنه من الضروري أن نعمل جميعًا على تجاوز آثار خلافات الماضي. وهذا لايعني إطلاقًا الدعوة إلى تجاهل الدروس المستفادة من تجاربه، وإنما هي دعوة لتضميد الجراح ولم الشمل والارتفاع فوق تداعيات المحن، فإذا لم تكن لنا سيطرة على احداث الماضي فلتكن لنا كلمة موحدة من أجل المستقبل تخدم تطلعاتنا وتحقق آمالنا القومية، كل هذا يتطلب وقفة صادقة مع الذات في رحاب جامعة الدول العربية، ومع الإجماع العربي الذي تجسد في موافقة كل الدول العربية الشقيقة على المشاركة في أعمال الدورة ٩٥ لمجلس جامعة الدول العربية منذ أن بدأت جلساتها في ٣٠ مارس الماضي، إلا برهان على رغبة عربية جماعية لتجاوز المحنة ولاستئناف المسيرة، كما أن هذا الإجماع يعد دليلاً قويًا لايقبل التشكيك على إيماننا بالجامعة العربية وبتمسكنا بها.

إن جامعة الدول العربية، رسالة قومية، قبل أن تكون منظمة إقليمية تجمع مجموعة من الدول. ولهذا السبب صمدت الجامعة أمام كافة الخلافات التي نشبت بين بعض دولها منذ تأسيس الجامعة، لأن الخلافات زائلة، أما الرسالة القومية فهي باقية طالما بقي أمل العرب في يوم تتوحد فيه الصفوف والأهداف لتحقيق الأمن والاستقرار والعدالة والسلام لكافة الشعوب العربية.

وإني لعلى ثقة في أنكم توافقوني الرأي من أن دعم الجامعة العربية وتأمين مستقبلها، هو السبيل لتحقيق هذا الأمل العزيز على الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج.

الإخوة الكرام،

أود أن أحدد أمامكم اليوم مجموعة من المبادئ ستشكل متطلبات أراها ضرورية في ممارستي لعملي كأمين عام لجامعة الدول العربية:

أولاً: إن جامعة الدول العربية هي التجسيد الواقعي والعملي لإرادة الدول العربية والأهداف العربية المشتركة.

فإرادتنا اقوى من أي تحد، وأهدافنا لا تزعزعها ولا تهزها الأزمات مهما كانت وطأتها على النظام والعقل والضمير العربي.

ثانيًا: إن جامعة الدول العربية هي حصن العرب.. يلجئون إليه لبحث مشاكلهم، ولتسوية خلافاتهم بروح أخوية، وبأسلوب الحوار البناء، فهي الملاذ الأول والأخير لهم

ثالثًا: قد تحدث خلافات في الاجتهاد والآراء حول أنسب السبل لتحقيق الأهداف القومية لكن هذه الخلافات في مضمونها خلافات عابرة... لأن مصالح الدول العربية واحدة على المدى الطويل.

رابعًا: إن جامعة الدول العربية حققت إنجازات عديدة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ تأسيسها، وقد أمكنها إحراز هذه الإنجازات لتوفير الكلمة العربية الموحدة.

خامسًا: إن جامعة الدول العربية ساهمت بفاعلية في دعم استقلال وسيادة كافة الدول العربية في مواجه التهديدات التي اعترضت هذا الاستقلال، أو مثلت خطرًا على هذه السيادة والامثلة عديدة لمن يريد أن يعود لصفحات تاريخنا المعاصر.

سادسًا. إن جامعة الدول العربية هي ملك لكل الدول العربية.

سابعًا: إن جامعة الدول العربية يجب أن تنهض بدورها وفقًا لأحكام الميثاق في عملية إدارة الأزمات في النظام العربي.

ثامنًا: إن جامعة الدول العربية يجب ان تتعامل - استهداء بروح الميثاق - مع القضايا الجديدة التي فرضت نفسها على النظامين الدولي والعربي كالبيئة وحقوق الإنسان وقضايا التحول الاجتماعي والسياسي.

تاسعًا: إن جامعة الدول العربية لايمكن أن تنفصل أو تنعزل عن التطورات التي تحدث تحت أعيننا في النظام الدولي، بما في ذلك التغير الذي يحدث في المنظمات الدولية والإقليمية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمجموعة الأوروبية.

عاشرًا: إن الانتماء لجامعة الدول العربية يفرض على الدول الأعضاء حقوقًا والتزامات مطلوبة لأداء رسالتها وذلك بمراعاة حقوق الدول الأعضاء، وقيام تلك الدول بتحمل التزاماتها تجاه الجامعة، فهي في المقام الأول والأخير جامعتهم.

حادي عشر: إن جامعة الدول العربية هي المظلة التي تعمل في إطارها كافة التجمعات الإقليمية العربية، ولذا يجب توثيق العلاقة بين الجامعة وهذه التجمعات التي تمثل أحد روافد العمل العربي المشترك.

ثاني عشر: تنشيط دور الجامعة العربية بإصدار ملاحق لميثاقها تعكس الرغبة الجماعية في التطوير، وكذلك النظر في انشاء نظام لتسوية النزاعات العربية يهدف إلى منع حدوث هذه النزاعات والعمل على وقف تصاعدها والتدخل لانهائها في الوقت المناسب، واستحداث نظام للتشاور الدوري في فترات متقاربة نسبيًا مما يعطي حبًا للعمل العربي المشترك.

الإخوة الكرام،

إن العالم العربي أمامه مجموعة متداخلة من القضايا والتحديات يجب علينا أن نعمل متكاتفين ومتضامنين لإيجاد حلول شاملة لها، وهي تشمل:

أولاً: القضية الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي:

إن قضية الشعب الفلسطيني هي قضية العرب الأولى فهي قضية مصير ووجود، ولن يعرف العالم العربي الاستقرار والأمن إلا بعد ايجاد تسوية عادلة لها تستند إلى مقررات الشرعية الدولية والعربية، وإلى حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة حقوقه الوطنية الثابتة، وعلينا أن نثبت للعالم -كما أثبتنا من قبل- اننا نتطلع إلى العيش في سلام عادل ودائم مع الجميع، ولقد طرحت منظمة التحرير الفلسطينية مبادرة للسلام في نوفمبر ١٩٨٨ قبلها المجتمع الدولي، وآمل أن يتم التعامل مع عناصر هذه المبادرة بطريقة بناءة تؤدي إلى إعادة الحقوق المشروعة إلى الشعب الفلسطيني، مع توفير الأمن والاستقرار لكافة دول وشعوب المنطقة. ويخطئ من يعتقد انه يمكن تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي دون إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، إن الأمة العربية تبحث عن الأمن والسلام... وهي لن تتردد في الاستجابة لدعوة السلام طالما كانت صادقة ومخلصة، وتستهدف تنفيذ مقررات الشرعية الدولية.

وفي هذا المقام لا يمكن لنا أن ننسى معاناة الأهل في الأراضي العربية المحتلة، لعله من أولى واجباتنا تجاه شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال، هو تمكينه من الصعود أمام عدوان الاحتلال الإسرائيلي، فالشعب الفلسطيني امانة تاريخية في أعناق العرب، ومن على هذا المنبر أتوجه باسمكم جميعًا بتحية قومية إلى شعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال مؤكدين له ان الظلم الواقع عليه، هو ظلم واقع علينا جميعًا، وإن عمل الجامعة العربية في المرحلة المقبلة سيكرس جزءًا كبيرًا من طاقاته للمساهمة في تعبئة الرأي العام العالمي لصالح القضية الفلسطينية ولتنفيذ الشرعية الدولية. . فالشرعية الدولية لاتتجزأ... ومثلما تمسك المجتمع الدولي بإعلاء كلمة الشرعية الدولية في مناطق أزمات اخرى في العالم، فيجب

عليه ان يطبق نفس الشرعية على كافة القضايا ، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الإسرائيلي بوضع حد للاحتلال الإسرائيلي للارض العربية المحتلة .

ثانيًا: التحديات الموجه للأمن القومي العربي:

يتعرض الأمن القومي العربي لمجموعة من التحديات المتشابكة من بينها ضرورة تسوية كافة النزاعات الموجودة بين بعض الدول العربية ، وحل مشكلة الفجوة الغذائية المتزايدة في العالم العربي ، ومواجهه الأخطار التي قد تعوق انتظام تدفق المياه إلى الدول العربية من مصادرها الموجودة خارج حدود العالم العربي ، والعمل على تضييق الهوة التكنولوجية التي تتعاظم يومًا بعد يوم بين الدول العربية والعالم المتقدم ، وضرورة تأمين الموارد المالية اللازمة بصور منتظمة ومستقرة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة على امتداد العالم العربي ، وكذلك التوصل إلى صياغة مناسبة لإدارة علاقات الدول العربية مع دول الجوار الجغرافي .

الإخوة الكرام،

لا شكّ أن التحديات التي تواجهنا جميعًا ، ملحة وجسيمة ، كما تمثل أبعادًا لا يمكن التقليل من آثارها على العالم العربي في يومه وغده . لكني على ثقة من أن عزيمة الامة العربية على اقتحام مشاكل الحاضر وتحديات المستقبل ستمكننا باذان الله من وضع الخطط اللازمة للتعامل مع هذه التحديات ، وليكن شعارنا دائما هو التضامن العربي الفعال والبناء . . فهذا التضامن هو سلاحنا الأمثل لمعالجة المشاكل وللقضاء على الأخطار .

إن الأمم مطالبة من آن لآخر أن تعيد اكتشاف ذاتها ، وتمعن النظر في مسارها حتى تعمق من مواطن قوتها . وتستخلص العبرة من تجاربها ، وتؤكد من جديد تمسكها والتزامها بمبادئ نضالها ، وتجدد عهدها مع تاريخها ومستقبلها . والأمة العربية تمر اليوم بهذه المرحلة . ولا شك لدى أنها ستخرج منها قوية ومتماسكة ومتضامنة ، لتقوم بدورها وواجبها في المساهمة في إرساء حضارة إنسانية تسعى للقضاء على بؤرة الجهل والفقر والمرض والظلم مهما تعددت مظاهره وأشكاله .

الإخوة الكرام،

إني أستهل مهام منصبي كأمين عام لجامعة الدول العربية وأنا مدرك لحجم المسئولية التاريخية الملقاه على عاتقي وبعون الله العلي القدير وبتكاتفنا وتضامننا وبجهود الإخوة الأفاضل الأمناء المساعدين وبصفة خاصة الأخ العزيز أسعد الأسعد وجميع العاملين بجامعة الدول العربية وفي سائر مؤسسات العمل العربي المشترك ، ستتمكن جميعًا من مواجهه التحدي .

لقد سبقني في هذا الموقع مسئولون عرب كبار قاموا بتحمل واجباته بكل أمانة واخلاص، وبالتزام قومي رفيع، وكان لجهودهم أكبر الأثر في دفع مسيرة الجامعة العربية ... إنني اليوم أواصل المسيرة التي بدأها المرحوم عبد الرحمن عزام، وقد استكمل المسيرة كل من السيد عبد الخالق حسونة والسيد محمود رياض والسيد الشاذلي القليبي، وأوجه التحية إليهم جميعًا لكل الجهود المضنية التي بذلوها خلال عملهم مواصلين مهامهم القومية، وسط ظروف عربية وإقليمية ودولية شديدة التعقيد.

صاحب المعالي رئيس الدورة الخامسة والتسعين،

أصحاب السمو والمعالي،

إني أعاهد الله سبحانه وتعالي وأعاهد الشعوب العربية على بذل كل ما أوتيت من قوة لأداء مهامي كأمين عام لجامعة الدول العربية، واضعًا نصب عينيي المصالح القومية العليا للأمة العربية ... وأن يكون دستوري ومنهجي في العمل هو ميثاق جامعة الدول العربية وكافة القرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعة.

وفقنا الله جميعًا في مهمتنا الصعبة في المرحلة المقبلة في سبيل أمة عربية عزيزة ... حرة ... آمنة ...

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية
الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد
بشأن المصالحة القومية العربية
٢٢ مارس ١٩٩٣

في الثاني والعشرين من مارس ١٩٩٣، وبمناسبة مرور ٤٨ عامًا على إنشاء جامعة الدول العربية رفع الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد مبادرته بشأن المصالحة العربية - العربية إلى أصحاب الجلالة والفخامة ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، حدد فيها رؤاه وأفكاره نحو تحقيق المصالحة القومية العربية وفيما يلي نص المبادرة:

المصالحة القومية العربية دواعيها وآلية تحقيقها:

أولاً - الدواعي:

ثمة دواع تجعل المصالحة القومية أمرًا حيويًا وضروريًا وتتجسد هذه الدواعي في ستة تحديات تتصف بالسمات الآتية:

- أنها تحتل المكانة الأولى في سلم أولويات العمل العربي المشترك.
- أنها مشحونة بعوامل الضغط والإلحاح فلا تحتمل التأجيل في المعالجة والقرار.
- أنها ذات نتائج وافرازات مهمة مؤثرة في حاضر الأمة ومستقبلها.

وهذه التحديات هي:

١ - أزمة الخليج وافرازاتها التي لاتزال مستمرة وأصبحت تشكل الآن جوهر المأزق العربي وفي تقديرنا أن معالجة أسباب الأزمة وآثارها مثل (الأسرى - التعويضات - غيرها) تشكل حجر الأساس في تنقية الأجواء وإعادة الثقة وبناء المصالحة القومية.

٢ - المسيرة السلمية التي اخترناها سبيلاً لتحرير الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق العربية وما يرافق ذلك من ضرورة الإعداد للمرحلة المقبلة.

٣ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطارها القومي وأهمية تجسيد المشروعات والبرامج المشتركة الطموحة التي شرعت بها الجامعة، ثم تعطلت خططها من جراء تردي الوضع العربي.

٤ ـ التحولات التي يشهدها النظام الدولي والتي لا بد لنا من أن نتعامل معها من موقع القدرة خاصة وأن لدينا من الإمكانات ما يوفر لنا هذه القدرة وفي غير ذلك فلن يكون لنا سوى منزلة هامشية في النظام الدولي الجديد وهو ما لا نرضاه.

٥ ـ الأمن القومي العربي وانكشاف جوانب عدة منها وخلو الوطن العربي من وسائل وترتيبات الأمن الجماعي القومي وهو ما يستدعي صياغة رؤية جديدة للأمن القومي قوامها القوى الذاتية للأمة العربية بما في ذلك دراسة إنشاء قوات حفظ سلام عربية.
وكمرحلة انتقالية وريثما تتمكن بنية الأمن القومي من القيام بمهامها ومن أجل معالجة الظروف الراهنة في منطقة الخليج العربي وخاصة حالة القلق في الأمن وحتى لا يتكرر ما حدث في صيف ١٩٩٠ يمكن التفكير في توفير ضمانات عربية ـ دولية تكفل عدم تكرار ما حدث في الخليج وتشكيل آلية أمنية عربية ـ دولية تنبثق من أحكام ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة وتجسيد شرعيتهما.

٦ ـ النظر في علاقات العرب مع دول الجوار وهي علاقات تتسم من الجانب العربي بالرغبة في تحسينها وتوثيقها وجعلها إضافة للقوة العربية غير أن هذه الرغبة العربية لا تستطيع أن تجسد لها أرضًا مشتركة في إطار تلك العلاقات إلا اذا حلت المشكلات الراهنة الضاغطة بيننا وبين دول الجوار وخاصة أن هذه المشكلات تتعلق بالحقوق العربية من أرض ومياه وسواها كما تتعلق بالتدخل في الشئون الداخلية لبعض الدول العربية.

كانت هذه الدواعي إضافة إلى ما يعانيه الوضع العربي الراهن من تحديات هي أساس الرسائل التي رفعتها يوم ٢٢/ ٣/ ١٩٩٣ إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والقادة العرب وشرحت فيها معالم الوضع العربي الراهن وما يختلج في ضميري وفكري من خواطر تهدف إلى محاولة معالجة هذا الوضع.

وقد أشرت في رسائلي تلك إلى أني سأتشاور مع إخواني أصحاب المعالي وزراء الخارجية في اجتماع مجلس الجامعة في دورته التاسعة والتسعين ونتبادل الرأي في شأن تنقية الأجواء العربية والمصالحة القومية وإيجاد الآلية المناسبة التي توصلنا إلى هذا الهدف المنشود.

ثانيًا ـ الآلية المقترحة:

وفي هذا الصدد اقترحت تشكيل لجنة ثلاثية من أصحاب المعالي وزراء الخارجية رؤساء الدورات السابقة والحالية والقادمة (٩٨-٩٩-١٠٠) لمجلس الجامعة والأمين العام ويتم تداول عضوية اللجنة بين رئاسات الدورات اذا استمر عملها إلى أكثر من دورة هذا وتحدد مهام اللجنة بما يلي:

ـ الاتصال بالدول الأعضاء للوقوف على آرائها ومقترحاتها .

ـ اقتراح جدول الأعمال للحوار والمصارحة وتنقية الأجواء والمصالحة القومية للتصديق عليه من المجلس .

ـ إدارة الحوار .

ـ اقتراح التوصيات الهادفة إلى تنقية الأجواء وتحقيق المصالحة .

ـ للجنة أن تقوم بجولات إلى الدول العربية للتنسيق ومناقشة المقترحات والعمل للتوصل إلى مواقف موحدة أو مواقف تجمع عليها الأكثرية .

ـ للجنة أن تقترح على الدول الأعضاء عقد دورة أو دورات غير عادية لمجلس الجامعة على مستوى الوزراء إذا رأت أن مسار مهامها يتطلب عرض النتائج على المجلس .

ـ تقديم تقارير إلى مجلس الجامعة عن تنفيذ مهامها .

مبادئ بناء المصالحة القومية العربية:

انطلاقًا من واقع الوضع العربي الراهن ومن دروس الأحداث وعبر التجارب التي مرت بالأمة خاصة في الفترة الأخيرة واستنادًا إلى مقاصد الميثاق وأحكام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية والمواثيق العربية الأخرى وقرارات مؤتمرات القمة فيما يخص تنقية الأجواء والتضامن وجدت أن المصالحة القومية وإعادة الثقة يجب أن تبنى على مجموعة من المبادئ وترسخ قواعدها وتوفر لهما التوازن والقدرة على الاستمرار والمرونة في التعامل مع المتغيرات العربية والإقليمية والدولية .

وقد يكون هناك مجال واسع لصياغة مبادئ كثيرة تغني الهدف المنشود لكنني رجحت طرح ستة مبادئ أساسية تشكل في تصوري مشروعًا للحد الأدنى الذي لا بد من التمسك به من أجل بناء الثقة والمصالحة عليها وهي مبادئ في أي حال تخص المرحلة الراهنة فقط أي أنها تصلح لمرحلة صياغة تدابير الثقة والمصالحة القومية وترسيخ أصولهما وفيما يلي سرد لهذه المبادئ التي تؤلف نواة لحوار يعقد حولها ثم يتفق على شكلها الأخير :

المبدأ الأول:

احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضي ونظام حكم كل من الدول العربية وتأكيد سيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية وعدم التدخل في شئونها الداخلية والتعهد بعدم القيام بأي عمل يمس أو ينتهك هذا المبدأ بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

المبدأ الثاني:

الأمن القومي العربي وسيلة الحفاظ على الأمة وضمان نمائها ومستقبلها ومصالحها وهو وحدة لا تتجزأ قوامه ووسائله القدرات الذاتية العربية .

المبدأ الثالث:

تحريم استخدام القوة أو التهديد بها أو التحريض عليها من قبل أية دولة عربية ضد أية دولة عربية أخرى .

المبدأ الرابع:

الالتزام بتسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية في إطار الجامعة بالتفاوض أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو لجان المساعي الأخوية التي تشكل وفقا لظروف وطبيعة كل نزاع .

المبدأ الخامس:

الالتزام بمنع أجهزة الإعلام الحكومية والموجهة من شن الحملات الإعلامية من دولة عربية ضد دولة عربية أخرى .

المبدأ السادس:

العمل على تنفيذ واحترام ما تم الاتفاق عليه في مجالات العمل المختلفة .

رقم الإيداع ٩٩/٢٩٦١

الترقيم الدولي 1 - 0529 - 09 - 977

مطابع الشروق

القاهرة ٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)

بيروت ص ب ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس . ٨١٧٧٦٥ (٠١)



زمن الانكسار والانتصار

يتناول هذا الكتاب فترة تمتد من أواخر الثلاثينيات حتى أواخر الثمانينيات. وقد حرصت على أن أتوخى فيه منهجا علميا من مناهج البحث في علم السياسة، بقدر ما يمكن ... ولا أزال أعتقد أن المنهج الأمثل من مناهج البحث هو الذي يجمع بين المدرسة التاريخية والمدرسة الفلسفية. ذلك أن المدرسة التاريخية تصب اهتمامها على واقع التاريخ وأحداثه، ومن ثم فهي تسعى إلى أن تستنبط من الماضي ما يرشدنا في المستقبل، وفي حين ترى المدرسة الفلسفية أن الأفكار والمثاليات هي التي تقود التطور البشري وتصوغه. (من مقدمة المؤلف)



المؤلف :

ولد أحمد عصمت عبد المجيد في الإسكندرية ـ مصر عام ١٩٢٣. ويتولى حاليا منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية منذ ١٥ مايو ١٩٩١. ومن مناصبه السابقة : نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية المصرية عام ١٩٨٥، وزير خارجية جمهورية مصر العربية عام ١٩٨٤، سفير ومندوب دائم لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة ـ نيويورك (١٩٧٢ - ١٩٨٣). من درجاته العلمية: دكتوراه في القانون الدولي، جامعة باريس، ١٩٥٢.